فن السماع الطبيعي الخ
لابن الشيخ الرئيس
لنسخة حلبية الخطية بخط العلامة
السيد بهاء الدين العتمائي
في غاية الصحة

فن السماع الطبيعي
لابن سينا
نسخة جليلة بخط العلامة
السيد بهاء الدين المختاري
في غاية الصحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الاول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو اربع مقالات وعليه
اتوكل واذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه في كتبنا هذا وهو تعليم اللباب
من صناعة المنطق فحري بنا ان نفتتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه
رأينا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب في ذلك مقارنا للترتيب الذي يجري عليه فلسفة
المشائين وان نتشدد فيما هو ابعد عن البداية والنظر الاول والذي الف فيما بعد من
الجاحدين ونتساهل فيما نفس الحق يكشف عن صورته ويشهد على الذي الف برايه وجحده و
ان لا مذهب عزمنا في مناقضة كل مذهب والعدول عن الاقتصار في مناقضته على
البلاغ فكثيرا ما نرى المتكلمين في العلوم اذا انشأوا ولو ابتغضهم مقالة واهية او كتبوا
بيانهم على مسئلة يخطئ الحق فيها عن كثب نقضوا كل قوة وحققوا كل قشة وسووا كل
حجة واذا انبجوا الى المشكل وخلصوا الى جانب المشتبه جروا عليه صفحا ونحن نرجو
ان نكون وراء سبيل تقابل سبيلهم ونهج معارض لنهجهم ونجتهد ما امكن في
ان ننشر عمن قبلنا الصواب ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه وهذا هو الذي
صدنا عن شرح كتبهم وتفسير نصوصهم اذ لم نامن الانتهاء الى مواضع نظنهم سهوا
فنضطر اما الى تكلف اعتذار عنهم او اختلاق حجة وتحملها لهم او الى مجاهرتهم بالنقض وقد
اغنانا الله عن ذلك ونصب له قوما بذلوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم فمن اشتهى الوقوف على الفاظهم وشروحهم
تهدية وتفاسيرهم فيكفيه ومن نشط للعلم وللمعاني فيجدها في هذا الكتاب الشفاء واسدوا بايدينا و
مقدار كتبنا مع قصر عزمنا في هذه الكتب التي عملناها وسميناها كتاب الشفاء من الفن الاول من الطبيعيات
عصمنا ومن هنا نشرع في غرضنا متوكلين عليه المقالة الاولى

فصل

فصل في تعريف الطريق الذي يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها فقد علمتم في الفن الذي فيه
علم البرهان الذي لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزوية وعلمتم مناسبات بعضها لبعض فيحق ان تعلموا
الآن ان العلم الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي وهو علم جزوي بالقياس الى ما نذكره فيما بعد و
موضوعه اذ قد علمتم ان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير والمبحوث عنه
فيه هو الاعراض اللازمة له من جهة ما هو هكذا وهي الاعراض التي تسمى ذاتية وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو
كانت صورا او اعراضا او مشتقة منهما على ما فهمت والامور الطبيعية هي هذه الاجسام من هذه الجهة
وما يعرض لها من حيث هي بهذه الجهة وتسمى كلها طبيعية بالنسبة الى القوة التي تسمى طبيعة التي ستعرفها بعد
فبعضها موضوعات لها وبعضها آثار وحركات وهيئات تصدر عنها فان كان للامور الطبيعية مباد
واسباب وعلل لم يتحقق العلم الطبيعي الا منها فقد عرفت في تعليم البرهان انه لا سبيل الى تحقق معرفة الامور ذوات
المبادي الا بعد الوقوف على مباديها والوقوف من مباديها عليها فان هذا هو النحو من التعليم والتعلم الذي
يتوصل به الى تحقق المعرفة بالامور ذوات المبادي والخ ان كانت الامور الطبيعية ذوات مباد فلا
يخ اما ان يكون تلك المبادي لجميعها او حد منها او لا يشترك كلها فيها فان في المبادي فلا يبعد ان يبين العلم الطبيعي
اثبات انية هذه المبادي وتحقيق مهيتها معا وان كانت الامور الطبيعية تشترك كلها في مباد اول تعم
جميعها وهي التي تكون مباد لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة فلا محالة فلا يكون اثبات هذه المبادي
ان كانت محتاجة الى الاثبات على صناعة الطبيعيين كما علمت في الفن المكتوب في علم البرهان بل على صناعة
اخرى واما قبول دعواها وضعا وتصور مهيتها تحقيقا فيكون على الطبيعي والخ ان كانت الامور
الطبيعية ذوات مباد عامة لجميعها وذوات مباد اخص منها يكون مثلا لجنس من اجناسها مثل
مباد النامية منها وذوات مباد اخص من الاخص يكون مثلا لنوع من انواعها مثل مباد النوع
الانسانية منها وكانت ايضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها ولوازم عامة للجنس ولوازم عامة للنوع فان
وجه التعلم والتعليم العقلي فيها ان نبتدئ مما هو اعم وننتهي الى ما هو اخص لانك تعلم ان الجنس جزء من حد
النوع فمعرفة الجنس يجب ان تكون اقدم من معرفة النوع لان الموقوف على الحد قبل الموقوف على المحدود
وتصوره قبل الوقوف على المحدود اذ كنا عنينا بالحد ما يحقق هوية المحدود فاذا كان كذلك
فالمبادي التي للامور العامة يجب ان تعرف اولا لان تعرف الامور العامة والامور العامة يجب ان
تعرف اولا لان تعرف الامور الخاصة فيجب ان نبتدي في التعليم من المبادي التي للامور العامة
اذ الامور العامة اعرف عند عقولنا وان لم يكن اعرف عند الطبيعة اذ لم يكن الامور المقصودة
بالعناية الطبيعية

في الطبائع لسم الوجود دا بها فان المقصود في الطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلقا والجسم مطلقا بل ان
يوجد طبائع النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت في الاعيان كان شخصا ما فالمقصود اذن ان
توجد طبائع النوعيات اشخاصا ما في الاعيان وليس المقصود هو الشخص المعين الا في الطبيعة التي نوعها في شخص
بذلك الشخص ولو كان المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود يقتضي نظام بفساده وعدمه كما
او كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية لكان الوجود والنظام يتم بوجود ما شئت وجود جسم كيف
كان او حيوان كيف كان فالاقرب في البيان ان المقصود هو طبيعة النوع ليوجد شخصا وان لم يتعين
وهو الكامل وهو الغاية الكلية فالاعرف عند الطبيعة هو هذا وليس هو اقدم بالطبع ان عنينا بالاقدم
ما هو في طبيعة رأس ولم نعن بالاقدم الغاية والناس كلهم كالمشتركين في معرفة الطبائع العامة والجنسية
وانما يتميز بعضهم عن بعض في النوعيات وتتبعهم اليها وتعمقهم في التفصيل وبعضهم يقف عند الجنسيات
وبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم يعرف الانسانية ايضا والفرسية واذا انتهت المعرفة الى الطبائع
النوعية وما يعرض لها وقف البحث ولم يشتغل بما يلحقها من معرفة الشخصيات ولا مالت اليها
النفس فيتبين لنا انا اذا قايسنا بين الامور العامة والخاصة ثم قايسنا بينهما معا وبين العقل
وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود والامر
المقصود في الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة واذا قايسنا بين الشخصيات
المعينة وبين الامور النوعية ونسبناهما الى العقل لم نجد الشخصيات المعينة عند العقل مقام
تقدم وتأخر الا ان يشترك القوة الحاسة في الباطن فيكون الشخصيات اعرف عندنا من الكليات
فان الشخصيات ترتسم في القوة الحاسة التي في الباطن ثم يقتبس منها العقل المعاني الكليات والمباينات
فيتنزع طبائع العاميات النوعية واذا نسبناهما الى الطبيعة وجدنا العاميات النوعية
اعرف وان كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة فان الطبيعة انما تقصد من وجود الجسم ان
يتوصل به الى وجود الانسان وما يجانسه ويقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد ان
يكون طبيعة النوع موجودة واذا امكنها حصول ذلك الغرض في شخص واحد وهو الذي
يكون مادته غير محتملة للتغير والفساد لم يحتج الى ان يوجد للنوع شخص آخر كما للشمس
والقمر وغيرهما على ان الحس والتخيل في ادراكهما الاشياء ايضا يتبين ان اول ما يرتسم تصور شخص
هو الاكثر مناسبة للمعنى العام ... تصور الشخص الذي هو شخص ... وجود واما
بيان كيفية هذا فهو ان الجسم معنى عام وله ما هو جسم ان يتشخص فيكون هذا الجسم والحيوان

ايضا

ايضا معنى عام واخص من الجسم وله بما هو حيوان ان يتشخص فيكون هذا الحيوان والانسان ايضا
~~معنى عام واخص من الجسم وله بما هو حيوان ان يتشخص فيكون هذا الحيوان والانسان ايضا معنى~~
عام واخص من الحيوان وله بما هو انسان ان يتشخص فيكون هذا الانسان فاذا نسبنا هذه المراتب
الى القوة المدركة وراعينا في ذلك نوع تمييز من الترتيب وجدنا ما هو اشبه بالعام واقرب مناسبة له هو
اعرف فانه ليس يمكن ان يدرك بالحس والتخيل ان هذا هو هذا الحيوان الا وادرك انه هذا الجسم وان
يدرك انه هو هذا الانسان الا وادرك انه هذا الحيوان وهذا الجسم وقد يدرك انه هذا الجسم ... بعيد ولا يدرك
انه هذا الانسان فقد بان ووضح ان حال الحس ايضا من هذه الجهة كحال العقل وان ما يناسب العام اعرف
في ذاته ايضا عند الحس واما في الزمان فان التخيل انما يستفيد من الحس شخصا غير محدود ... اول ما يرتسم
في خيال الطفل من الصور التي يحصلها على سبيل ما اثر من تلك الصور في الخيال هو صورة شخص رجل او
صورة شخص امرأة من غير ان يتميز رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه وامرأة هي امه عن امرأة ليست هي امه
ثم يتميز عنده رجل هو ابوه ورجل ليس هو اباه وامرأة هي امه وامرأة ليست هي امه ثم لا يزال ينفصل
الاشخاص عنده يسيرا يسيرا وهذا الخيال الذي يرتسم فيه مثلا من الشخص الانسان مطلقا غير مخصص هو خيال
المعنى الذي هو منتشر او اذا قيل شخص منتشر لما يطلع في الحس من شخص انسي من بعيد اذا ارتسم انه جسم من غير ان ادرك انه حيوان
او انسان فانما يقع عليه اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الاول
هو ان شخص ما من اشخاص النوع الذي ينسب اليه غير معين كيف كان واي شخص كان وكذلك رجل ما وامرأة ما فيكون
تمام معنى الشخص وهو كونه غير منقسم الى عدة من يشاركه في الحد فان تمام معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية
او للجنسية وحصل منهما معنى واحد هو شخصا منتشرا اي معينا كانه ما يدل عليه قولنا حيوان ما طويل ... و
هو واحد لا يقع على كثرة ويحد بهذا الحد فيكون حد الشخص معينا فانا احد طبيعة النوعية وبالجملة هذا هو شخص
غير معين واما الاول فهو هذا الشخص المعين ولا يصلح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يكون ذلك
معنى الحيوانية او معنى الجمادية لشك الذهن لا لان الامر في نفسه يصلح ان يكون ذلك الجسمية اي المعنيين منهما
فان الشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون في الوجود اي شخص كان من ذلك الجنس او النوع الواحد
وبالمعنى الثاني يصلح في الذهن ان يكون اي شخص كان من ذلك النوع بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه
يصلح عند الذهن حصول الشك والتجويز ان يتميز بحيوانية معينة مثلا او دون جادية او جادية معينة مثلا
دون حيوانية بعينها بالقياس الى بعد حكمه انه في نفسه لا يجوز فيما للامرين بل هو احدهما متعينا
فهذا وجه هنا معانية ايضا بين العلل والمعلولات ومعانية بين الاجزاء البسيطة والمركبات فاذا ...

العلل داخلة في قوام المعلولات كالأجزاء إما مثل حال الخشب في السرير بالقياس إلى السرير وقد تسبقها
المعلولات بسبب البسائط إلى المركبات وأما إذا كانت العلل مباينة للمعلولات مثل النجار للسرير فهناك نظر آخر وكلا
المعنيين نسبته إلى الحس وإلى العقل وإلى الطبيعة فأما نسبته إلى الحس فمن العلل والمعلولات على أن العلل
مباينة فإن كانت العلل والمعلولات محسوسة فلا كثير تقدم وتأخر لأحدهما عند الآخر حساً وإن كان غير محسوسة فلا نسبة
لأحدهما إلى الحس وكذلك حكم الخيال فأما عند العقل فإن العقل ربما وصل إلى العلة قبل المعلول وسلك
من العلة إلى المعلول كما إذا أدرك الأرض التوسط بينها للكواكب برهن عند الجوزهر وكانت الشمس في الطرف الآخر
من القطر فحكم العقل بالكسوف وكما إذا علم أن المادة متحركة إلى عفن فيعلم أن الحمى كائنة وربما وصل إلى المعلول
قبل العلة فسلك من المعلول إلى العلة وقد يعرف المعلول أولاً قبل العلة تارة من طريق الاستدلال وتارة
من طريق الحس وربما عرف أولاً معلولاً فسلك منه إلى العلة ثم سلك من العلة إلى المعلول الآخر فكأنا قد أوضحنا بهذه
المقالة في تعليمنا الصناعة البرهان وأما مشابهة هذه العلل المفارقة للمعلولات التي العناصر في الطبيعة فإن ما منها
على أنه غاية فهو أعرف عند الطبيعة وما كان منها علة على أنه فاعل وكان فاعلاً لا على أن وجوده ليكون فاعلاً
لما يفعل فإنه أعرف عند الطبيعة من المعلول وكان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل لينفعل ما يكون عنه
حتى يكون الكل المفعول غاية لأنه فعل فقط بل كان في وجود ذاته إن كان في الطبيعة بهذه الصفة
فليس هو أعرف من المعلول بل المعلول أعرف عند الطبيعة منه وأما نسبة أجزاء المركبات إلى المركبات فإنها في الكل أعرف
بحسب الحس إذ الحس يصادف أولاً الجملة ويدركها ثم يفصل وإذا صادف الجملة فقد أدركها بالمعنى الأعم أي أنه جسم أو حيوان
ثم يفصلها وأما عند العقل فإن البسيط أقدم من المركب فإنه لا يعرف طبيعة المركب إلا بعد أن يعرف كل بسيط
فإنه يعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من أجزائه وعرض من أجنبيه ولم يصل إلى ذاته كأنه عرف مثلا
جسماً مستديراً أو ثقيلاً أو ما أشبه ذلك ولم يعرف حقيقة جوهره فأما عند الطبيعة فإن المركب هو المقصود فيها
في أكثر الأشياء والأجزاء يقصد ليحصل منها قوام المركب فالأعرف عند العقل من الأمور العامة والتي أعم
ومن الأمور المركبة والبسيطة هو العام والبسيط وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة لكن كان
الطبيعي يبتدئ في التعليم لا بد أن يبتدئ في التعليم العوام والبسائط ومنها يوجد العلم بالمفصلات النوعية ودون المركبات فكذلك
يبتدئ من العوام والبسائط ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات وكلاهما يقف قصده الأول عند
حصول النوعيات والمركبات فصل في تعديد المبادئ للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع
ثم إن للأمور الطبيعية مبادئ وسنعددها ونضعها وضعاً على ما هو الواجب فيها ونعطي ماهياتها
فنقول إن الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن أن يفرض فيه امتداد وامتداد آخر مقاطع له وامتداد

ثالث

ثالث مقاطع لهما جميعاً على قوائم وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم جسماً وليس الجسم جسماً
بأنه ذو أبعاد ثلاثة مفروضة فإن الجسم يكون موجوداً جسماً ثابتاً وإن غيرت الأبعاد التي
الموجودة فيه بالفعل فإن الشمعة أو قطعة من الماء قد يحصل فيها أبعاد بالفعل طولاً وعرضاً وعمقاً
محدودة بأطرافها ثم إذا استبدل شكله بطل كل واحد من أعيان تلك الأبعاد المحدودة وحصلت أبعاد
وامتدادات أخرى والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل والصورة التي أوجبنا له وهي أنه بحيث يمكن
أن يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لم تبطل وقد أدرك الحذاق عن هذا الموضع وعلمت أن هذه الامتدادات
المعينة هي كمية أقطاره وهي تلحقه وتتبدل وصورته وجوهره لا يتبدل وهذه الكمية ربما تبعت تبدل
الأعراض فيه أو صور كالماء يسخن فيزداد حجماً لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له مباد ومن حيث
كائن فاسد بل متغير بالجملة زيادة في المبادئ فالمبادئ التي بها يحصل جسميته منها ما هي أجزاء من وجوده وحاصلة
في ذاته وهذه أولى أن نعبر عنها بأنها مبادئ وهي اثنان أحدهما منه قائم مقام الخشب من السرير والآخر منه قائم مقام صورة
السرير وشكلها من السرير فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى ومادة وموضوعاً وعنصراً واسطقساً
بحسب اعتبارات مختلفة والقائم منه مقام الصورة السريرية يسمى صورة وإذ صورة الجسمية إما متقدمة لسائر الصور
التي للطبيعيات أجناسها وأنواعها وإما مقارنة لها لا تنفك عنها فيكون هذا الذي هو للجسم كالخشب
للسرير هو أيضاً لسائر ذوات تلك الصور بهذه المنزلة إذ كلها مقررة الوجود مع الجسمية فيكون
ذلك جوهراً إذا نظر إلى ذاته غير مضاف إلى شيء وجد خالياً في نفسه عن هذه الصور بالفعل
ويكون من شأنه أن يقبل هذه الصور أو يقرن بها فأمر شأن طبيعته المطلقة الكلية كأنها جنس
لنوعين للمتقدمة وللمقارنة وكل واحد منهما يختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد
الجسمية وأما من شأن طبيعتي بعينها مشتركة للجميع فيكون بكليتها من شأنها أن يحصل كل هذه
الصور بعضها مجتمعة ومتعاقبة وبعضها متعاقبة فقط فيكون في طبيعتها مناسبة ما
مع الصور على أنه قابل لها ويكون هذه المناسبة كأنها ذرة منها أو ظل وخيال من الصور ويكون
الصورة هي التي يكمل هذه الجوهر بالفعل فلنوضع للطبيعي أن للجسم بما هو جسم مبدأ هو
هيولى ومبدأ هو صورة إن شئت صورة جسمية مطلقة وإن شئت صورة نوعية من صور
الأجسام وإن شئت صورة عرضية إذا أخذت الجسم من حيث هو كالأبيض أو القوي
أو الصحيح ولنوضع له أن هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائمة بنفسها البتة ولا يكون
بالفعل إلا أن يحصل الصورة فيوجد بها بالفعل ويكون الصورة التي تزول عنها ولا

الى ذواتها انما هو مع حصول صورة لو لم يشترط بها ويتقوم معها بالفعل منها الهيولى بالفعل وبهذه

الهيولى من جهة انها قابلة للصورة او للصور فتسمى هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة للصورة تسمى في هذا

الموضع موضوعًا لها وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي عرفناه في المنطق حتى يلزم ان الجوهر

فان الهيولى لا يكون موضوعًا بذلك المعنى البتة بهذا ومن جهة انها مشتركة للصور كلها تسمى مادة وطينة

ولانها تنحل اليها بالتحليل فيكون هو الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسًا وكذلك

كل ما يجري في ذلك مجراها ولانها يبتدئ منها التركيب في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرًا وكذلك كل ما يجري مجراها

وكانها اذا ابتدئ منها تسمى عنصرًا واذا ابتدئ من المركب انتهى اليها تسمى اسطقسًا اذ الاسطقس هو ابسط اجزاء

المركب فهذه هي المبادئ الداخلة في قوام الجسم وثم مبادئ اخرى هي الفاعل والغاية والفاعل هو الذي طبعت الصورة

التي للاجسام في مادتها فقومت المادة بالصورة وقومت منهما المركب يفعل بمادته ويفعل بصورته

والغاية هي التي لاجلها طبعت هذه الصور في المواد وليس لا هناها ههنا في المبادي المركب

يكون الفاعل المأخوذ ههنا هو المحرك والغاية المعتبرة ههنا هي المسكن فيها والمحرك فيه ههنا ايضا يفعل

على نحوين احدهما ان يكون الفاعل مركبًا فيه على انه يفعل الفعل الاول الذي يترتب عليه سائر

الافاعيل كالذي يفيد المادة الاولى والصورة الجسمية الاولى ثم كان هو لذلك على ما نعلم في موضوع ثم يفيد

الاصل الاول ثم بعد ذلك يكون ما بعده ويكون العام مركبًا فيها بانها الغاية التي يؤديها جميع الامور الطبيعية

الى كمالاته كذلك على ما تعلم وهذا نحو النحو الاول وان يكون المركب فيه مركبًا فيه بنحو العموم كالفاعل الكلي

المقول على كل واحد من الفاعلات الجزئية للامور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحد من الغايات الجزئية

للامور الجزئية والفرق بين الامرين ان المركب بحسب المعنى الاول يكون في الوجود ذاتًا واحدة ثم ليس العقل

بانها هي غير ان يجوز فيها قولًا على كثيرين والمركب بحسب المعنى الثاني لا يكون في الوجود ذاتًا واحدة بل

امرًا معقولًا يتناول ذوات كثيرة يشترك عند العقل في انها فاعلة او غاية فيكون هذا المركب

مقولًا على كثيرين فالمبدأ الفاعل المركب للجميع بالنحو الاول ان كان للطبيعيات مبدأ فاعل من هذا

النحو فلا يكون طبيعيًا اذ لو كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ وهو منسوب الى جميعها بانه مبدؤه

لا في طبيعي فلو كان ذلك المبدأ طبيعيًا لكان في مبدأ لنفسه وهذا محال ويكون المبدأ الاول العالم

غيره وبعيد فاذا اتما كذلك لم يكن للطبيعي كنه يبحث عنه ههنا اذ كان لا يلحظ الطبيعي بوجه

وعلى انه يكون مبدأ للطبيعيات وللموجودات غير الطبيعيات فيكون عليه ارفع وجودًا من علمه

ماهو

ماهو مبدأ للامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة خاصة الى الطبيعيات ان تكون كذلك يجوز

ان يكون في جملة الامور الطبيعية ما هو مبدأ وفاعل لجميع الطبيعيات غير نفسه لا مبدأ وفاعل لجميع الطبيعيات مطلقًا

والمبدأ الفاعل المركب بالنحو الثاني فلا يجب ان يبحث الطبيعي عن حاله ووجه ذلك ان البحث ان يتوقف على كل ما هو

فاعل للامر من الامور الطبيعية انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلولاته في القرب والبعد والمواتاة

واللاموافاة وغير ذلك وان يبرهن عليه فاذا فعل ذلك فقد عرف طبيعة الحكم المركب للطبيعيات بهذا النحو وعرف

الى التي يجب هو فاعل في الطبيعيات والطبيعيات وعلى هذا القياس فاعرف حال الغاية واما ان المبادي عن

الابوالحكم فتحصل الكلام فيها بعد فهو موضوع للطبيعي يبرهن عليه في الفلسفة الاولى وهذا واما من جهة

ما هو متغير او متكمل او حادث كما يبين فانه لم يزل مادة مبدأ وكونه متغيرًا هو غير كونه متكملًا والمفهوم من كونه

حادثًا وكاينا هو غير المفهوم من كليهما جميعًا فان المفهوم من كونه متغيرًا هو ان كان بصفة حاصلة فبطلت

وحدثت له صفة اخرى فيكون ههنا شيء هو المتغير وحالة كانت موجودة فعدمت وحالة كانت

معدومة وحدثت فتكون اذ لا بد من حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل للتغير وما يتغير اليه

وصورة حاصلة وعدم لها ما مع الصورة الاولى كالثوب الذي اسود والسواد والبياض فقد

كان السواد معدومًا اذ كان البياض موجودًا والمفهوم من كونه متكملًا هو ان يحدث له امر لم يكن

فيه من غير ان يزول عنه مثل الساكن يتحرك فانه حين ما كان ساكنًا لم يكن له الاعادة مما لحركة التي هي

موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل عنه شيء الا العدم فقط ومثل اللوح الساذج كتب

والمتكمل لا بد ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وامر حصل فيه وعدم تقدم

فان العدم شرط في ان يكون الشيء متغيرًا او متكملًا فانه لو لم يكن هناك عدم لاستحال ان يكون الشيء

متكملًا او متغيرًا بل كان يكون الكمال والصورة حاصلة له دائمًا فاذن المتغير والمتكمل

يحتاج الى ان يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيرًا او متكملًا والعدم ليس لهما حاجة الى ان

يكون عدمًا الا ان يحصل تغير او استكمال فرفع العدم يوجب رفع المتغير والمتكمل من حيث

هو متغير ومتكمل ورفع المتغير والمتكمل لا يوجب رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم

فهو مبدأ ان كان كل ما لا بد من وجوده اي وجود كان ليوجد شيء آخر من غير انعكاس مبدأ لم

كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده لامر ان وجد بل ما لا بد

من وجوده مع الامر الذي هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر فليس العدم بمبدأ ولا فايدة لنا في

ان يتأتى في النقض فيستعمل بدل المبدأ المحتاج اليه من غير انعكاس فنجد القابل للتعري والاستكمال ونجد العدم
ونجد الصورة يحملها محتاجا اليه في ان يكون الجسم متغيرا او مستكملا وبهذا يتضح لنا بأدنى تأمل ان المفهوم
من كون الجسم كائنا وحادثا ما ينطوي في ان الامر حادث ولا العدم سابق والمادة بهذا الحادث وبهذا
القابل يحتاج اليه لان يتقدم كونه وحدوثه وجوده جوهر كان بعد ان كان العدم الصورة القائم فارقه
ويبطل عنها العدم ونحو امر ليس يتبين لنا غير قريب مما ذكر بل يجب ان نقتصر على ما في الطبيعي ومنها ونتبعه
بالاستقراء ونرتب عليه في الفلسفة وربما اقامت صناعة الجدل في افادة نفس المتعلم ... صالحا من
السكون اليه الا ان الصنائع البرهانية لا يخلط بالجدل فلنحكم ان ... من المبادي التي ليست مبادي لكون ... قوام
واما ما يخص باسم المبادي اما من حيث هو جسم مطلقا فالهيولى والصورة الجسمية والكيفية التي تلزمها الكمية
العرضية والصورة النوعية التي تكمله واما من حيث هو مستكمل او متغير او كائن فقد زيد له ان يتقدمه
العدم للمادة لهيولاه قبل كونه ويكون مبدأ على ما قيل وان اخذنا الطبايع المتغير والمستكمل والكائن
كانت المبادي هيولى وهيئة وعدما وان خصصنا الهيولى كانت المبادي هيولى وهيئة مضادة والهيولى
انما تتعرى عن الضد من حيث فيه ضدية ما ويشبه ان يكون الفرق بين المضادة والهيئة والعدم ما
عرفته ويحصل ذلك فيما علمته ان الجوهر من حيث هو جوهر فهيئته صورة وقد عرفناك الفرق
بين الصورة والعرض واما المصوت والمسكن الا في الجوهر فهيئتها عرض وقد جرت العادة
ان يسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة فلنسم كل هيئة صورة ونعني به كل امر يحدث في قابل
يجعل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة والهيولى تفارق كل واحد منهما بانها توجد مع كل واحد
منهما تحملها والصورة تفارق العدم بان الصورة هيئة ما تنضاف الى الهيئة الوجودية الى
الوجود الذي للهيولى والعدم لا يزيد وجودا على الوجود الذي للهيولى بل يصحبه حال ... الى
هذه الصورة اذا لم يكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة وهذا هو العدم المطلق
بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شيء مع تهيؤ واستعداد له في مادة معينة فانه ليس الانسان
يكون عن كل لا انسان بل عن لا انسان قابل للانسانية والكون بالصورة لا بالعدم والفساد بالعدم
لا بالصورة وقد يقال ان الشيء كان عن الهيولى وعن العدم ولا يقال عن الصورة فيقال ان السرير
كان عن الخشب ويقال كان عن الاسود ... وفي كثير من المواضع يصح ان يقال انه كان عن الهيولى
وفي كثير منها لا يصح واما يقال انه كان عن العدم فانه لا يقال انه كان عن الانسان كاتب بل يقال

عن اللاانسان كاتبا ويقال عن النطفة كان انسان ويقال عن الخشب كان سرير لان في ذلك الماء في النطفة ولانها
خلعت صورة النطفية فيكون ههنا لفظة عن تدل على معنى بعد كما يدل في قولهم كان عن العدم كذا
اي كان عن اللاانسان انسان اي بعد اللاانسان واما في الخشب فيقال ايضا عن الخشب كان سرير ... الخشب
لم يخلع صورة الخشب فهذا خلاف معنى ما اذ الخشب لم يتغير في جوهره في الصفات وتكلم الاشكال
والنحو لا يكون على السرير ولا شكل بعد فيشبه النطفة من اذ كل منهما قد تغير عن حاله ففي يستعمل فيه لفظة
عن فهذان الصنفان من الموضوعات والهيولات يقال فيهما عن بمعنى بعد وصنف من الموضوعات يستعمل فيه
لفظة عن ولفظة من على معنى لفظي وذلك انه اذا كانت موضوعات الصورة من الصور انما توضع لها
بالمزج والتركيب فيقال ان الكائن يكون عنها ويكون بلفظة عن ويلفظ من على ان الكائن يتقوم منها كقولهم
عن الزاج والعفص كان الحبر ويشبه ايضا ان يكون الصنف الاول يقال فيه لفظة عن بمعنى مركب في البعدية وهذا ان
في النطفة والخشب كان صيغتهما بمعنى انه كان بعد ان كانت على حال ثم استحال عنها ... بوجود الكائن الذي
يقال انه كان عنهما فانه كان مثل النطفة والزاج فلا يقال فيه انه كان الى الكائن فلا يقال ان النطفة كان انسانا
او الزاج كان حبرا كما يقال الآن كان كاتبا الا بنوع من المجاز وبمعنى صار اي تنوع وما كان مثل الخشب فقد
يقال كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سريرا وذلك لان الخشب من حيث هو خشب لا يعدم فساد النطفة
فيشبه الانسان من حيث يقبل الكتابة ولكنه ما لم يحل شكلا لم يقبل شكل السرير فيشبه النطفة من حيث
يستحيل الى الانسان وحيث لا يصح من ذلك يقال فيه عن فاذا اضيف الى العدم صح كما يقال عن الانسان
الى الكاتب كان كاتب والعدم نفسه لا يصح فيه ان يقال الا مع لفظة عن فانه لا يقال ان عدم الكاتب
كان كاتبا اذ لا يكون كاتبا عدم كاتب هو الكاتب نفسه عن الكاتب بل الموضوع
الموصوف بانه غير كاتب فربما قيل ذلك واما لفظة عن فيصح استعمالها فيه دائما على انه لا شك
في هذا وما اشبهه فضل للمنتحل في اباحة هذه الاستعمالات وحظرها بل اقول اذا عني بلفظة
المعنى الذي ذكرناه جاز حيث يقولوا ولم يجوز حيث لم يجز وقد يذكر في مثل هذا الموضع حال
شوق الهيولى الى الصورة وتشبيهها بالانثى وتشبيه الصورة بالذكر وهذا شيء لست افهمه اما الشوق
النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهيولى واما الشوق التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعاثه على
سبيل الانسياق كما للحجر الى اسفل ليستكمل بعد نقص له في انيته الطبيعية فهذا الشوق ايضا بعيد عنه
ولقد كان يجوز ان يكون للهيولى شوق ما الى الصورة لو كان هناك خلو عن الصور كلها او ملال صورة

ما دونها وفقدان القناعة بما يحصل من الصور الكمالية اما بانواعها واما بانها ان تتحرك بنفسها الا الى كسب صورة
كالجزء الذي الحجر الا ان كان فيها قوة محركة وليست خالية عن الصور كلها فلا يليق بها الملال للصورة
الحاصلة فتتعلل في نقضها ورفضها فان حصول هذه الصورة ان كان موجبا للملال لنفس حصولها وجب ان
لا تشتاق اليها وان كان لمدة طالت فيكون الشوق عارضا لها بعد حصر لا امرا في جوهرها فيكون هناك سبب يوجبه
ولا يجوز ايضا ان يكون غرضها بما تحصل بل ما اشتاقته الا اجتماع الاضداد فيها فان ذلك [illegible]
الا الاشياء التي اشتقت والاشياء التي لم تجز فانما يكون لا غاية في الطبيعة لكن الغايات الطبيعية عن كمال
ومع هذا فكيف يجوز ان يكون الهيولى تتحرك الى الصورة وانما يأتيها الصورة الطاردة بسبب معطل
صورتها الموجودة لا انها تكتسبها بحركتها ولو لم يجعلوا هذا الشوق الى الصور المقومة التي هي كمالات اولى
بل الى الكمالات الثانية اللاحقة لكان [illegible] معنى هذا الشوق من المتقدمين فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها
الى الصورة المقومة في هذه الاشياء تعسر علي فهم هذا الكلام الذي هو اشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة
وعسى ان يكون غيري يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه ولو كان بدل الهيولى على الاطلاق هيولى
ما فتتحمل الصورة الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التي فيها انبعاث نحو استكمالات
تلك الصورة مثل الارض في السفل والنار في الصعود لكان لهذا وجه وان كان لا يرجع ذلك الشوق
الى الصورة الفاعلة واما على هذا الاطلاق فمحال [illegible] والله اعلم

الفصل الثالث

في كيفية كون هذه المبادي مشتركة لما نظرنا في هذه انما هو في المبادي المشتركة فيجب علينا ان ننظر في هذه
المبادي الثلاثة المشتركة انها على اي نحو من الانحاء المذكورة تكون مشتركة فنقول انه يظهر لنا ان الاجسام
منها ما هي قابلة للكون والفساد ومنها ما هي ليست بقابلة [illegible] صورة ومنها ما ليست [illegible]
للكون والفساد بل وجودها بالابداع فاذا كان كذلك لم يكن هيولى مشتركة على النحو الاول من النحوين
المذكورين فانه لا يكون هيولى واحدة مادة تقبل صورة الكائنات الفاسدة ومادة تقبل صورة ما لا
في طباعه ولا يكون هيولى فان ذلك مستحيل بل ربما جاز ان يكون الهيولى المشتركة مثل الاجسام
الكائنة الفاسدة التي يقبل بعضها عن بعض ويكون بعضها من بعض كما سنبين في حال الاربعة
التي تسمى الاسطقسات اللهم الا ان يحمل طبيعة الموضوع التي للصورة ما لا يفيد طبيعة الموضوع للصورة
ما يفيد طبيعة واحدة في نفسها صالحة لقبول كل صورة الا انها ما لا [illegible] وقد عرض ان
مادة الصورة التي لا ضد لها فتكون السبب في انها لا يكون ولا يفسد من جهة صورتها

الهيولى

انما تتحرك بها الى المادة بها ما في طباعها الامر جهة المادة [illegible] فان كان كذلك وبعيد ان يكون كذلك على
على ما سنوضح بعد فيكون ح هيولى مشتركة بهذا الوجه والهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات
كلها او للكائنات الفاسدة فانها متعلقة بالابداع وليست يكون عن شيء ولا يفسد الى شيء والا كانت تحتاج
الى هيولى اخرى فيكون تلك متقدمة عليها ومشتركة واما الكل للطبيعيات مبدأ صوري مشترك بالنحو الاول فليس
يوجد لها من الصور كما يتوهم انه ذلك الا [illegible] فان كان يشترك الاجسام في الكون والفساد
انما يكون فيما وراء الصورة الجسمية حتى يكون مثلا الصورة الجسمية التي في الماء اذا استحال هواء
باقية بعينها في الهواء فيكون للاجسام مبدأ صوري على هذه الصفة مشترك لها بالعدد وبعده مباد صورية
يخص كل واحد منها واحدا منها وان كان الامر ليس كذلك بل اذا فسد الماء فسدت الجسمية التي كانت لهيولاه ففساد
الماء وحدث جسمية اخرى بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك وسيظهر لك
الحق من الامرين في موضع ولو كان للاجسام مبدأ صوري بهذه الصفة او لطائفة من الاجسام او لجرم واحد صورة
لا تفارقه لكان ذلك المبدأ الصوري مداوم الاقتران بالهيولى لم يكن مما يكون ويفسد بل يتعلق هو بالابداع فاما
العدم فواضح من حاله انه لا يجوز ان يكون من جملة عدم مشترك بهذا النحو الاول لان هذا العدم هو عدم شيء
من شأنه ان يكون فاذا كان من شأنه ان يكون فيمكن بعد ان يكون فلا يبقى هذا العدم فلا يكون مشتركا واما
المشترك على النحو الاخر العمومي فان المبادي الثلاثة توجد مشتركة للكائنات والمبدعات مشتركة كلها فان لكل منها هيولى
وصورة وعدما وهذا المشترك هو انه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات انها لا تكون ولا تفسد
على وجهين تفهم باحد الوجهين ان الكلي لا يكون ولا يفسد اي انه لا يكون وقت في العالم هو اول وقت وجد
فيه اول شخص او وجدت اوائل اشخاص تحمل عليها ذلك الكلي ولم يكن قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا فيه
ثم الفساد ما يقع بهذا فبهذا الوجه من الناس من يقول ان هذه المبادي المشتركة لا تكون ولا تفسد وهم العموم
الذين يوجبون في العالم دائما كونا وفسادا او حركة ما دام العالم موجودا والوجه الثاني ان ننظر
الى مهيات الكليات في انها ننظر هل الانسان مثلا هو من حيث هو انسان يكون ويفسد فيوجد معنى انه
يكون ومعنى انه يفسد لمعنى الانسان من حيث هو انسان فليس ذلك عن مهية الانسان من حيث هو انسان
لانه امر يلزم لبعض اشخاصه فكذلك يقع في هذه المبادي المشتركة بالنحو الثاني من نحوي الاشتراك المذكور ونظرنا
في هذه المبادي من هذه الجهة وليس كلامنا في هذه الجهة الاولى واما اذا فصلنا الى الاعيان الموجودة
منها فههنا هيولى ما يكون ويفسد كالخشب للسرير والفضة والزجاج [illegible] والهيولى الاولى التي
اشرنا اليها لا يكون ولا يفسد انما هي متعلقة الحصول بالابداع واما الصور فبعضها

يكون ويفسد وهي التي في الكائنة الفاسدة وبعضها لا يكون ولا يفسد وهي التي في المبدعات وقد يقال
لها انها لا تكون ولا تفسد بمعنى آخر فانه ربما قيل للصورة التي في الكائنات الفاسدة انها لا تكون
ولا تفسد بمعنى انها غير مركبة من هيولى وصورة حتى يكون ويفسد ويراد بالكون حصول صورة في هيولى
لموضوع ويكون الكائن مجموعهما وبالفساد مباينة بل واما العدم فاذا كان كونه ان كان له كون هو حصوله
بعد ما لم يكن وليس حصوله ووجوده ليس مع وجود ما له ذات حاصلة بنفسها بل كان وجوده بالعرض لانه
عدم في شيء معين هو الذي فيه قوة ما يكون له نحو من الكون ايضا بالعرض ونحو من الفساد بالعرض وكونه
هو ان يفسد الصورة عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة وفساده ان يحصل الصورة فلا يكون ذلك العدم
الذي بهذه الصفة موجودا ولهذا العدم عدم بالعرض كما ان له وجودا بالعرض وعدمه هو الصورة لكن
ليس قوام الصورة ووجودها هو بالقياس اليه بل ذلك يعرض له باعتبار ما وقوام هذا العدم ووجوده
هو بنفس القياس الى هذه الصورة فكان عدم العدم اعتبار ما يعرض للصورة من الاعتبارات
الاضافية الى ما عرض للمركب من جهة ان القوة على العدم هي بعينها القوة التي القوة الحقيقية
هي بالقياس الى الفعل والاستكمال ولا استكمال بالعدم ولا فعل فعلية [illegible]
المبادي الثلثة المركبة على اي نحو يكون مشتركا فيها بالقياس الى ما تحت كل واحد منها فيه يكون المركب
فانه يعظم علينا ما يقولون من ان اسم كل واحد منها مشترك فانه ان كان كذلك فيكون من سوء العبارة
مقصور على ان يوجد المبادي الكثيرة ثلثة اسماء يعم كل اسم منها طائفة من المبادي ويبقى الاسماء الثلثة
على الجمع فان هذا وان كان يكرر التصحيح اللهم فيه بان يصطلح فيما بيننا على اسماء ويثبتوا المعاني عليها ولو فعلنا ذلك
لم نفعل بل معلما فعلوه لم يكن في ايدينا الا الاسماء والمعاني تحصل لنا من معاني المبادي شيء البتة ويبقى فعل
حاصل من هذا النحو وليس يمكننا ايضا ان نقول ان كل واحد منها يدل على ما يشترك فيه بالتواطؤ الحق وكيف
وقد وقع تحت كل واحد منها اصناف [illegible] معقولات [illegible] يختلف في معنى المبدأ بالتقدم والتأخر وبالاولى
والاولى بل يجب ان يكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة الوجود والمبدأ والوحدة وقد عرفنا الفرق بين
المشكك وبين المتفق والمتواطي في المنطق فجميع ما يقال انه هيولى طبيعي [illegible] في معنى انه من شأنه ان
يحصل له امر آخر في ذاته بعد ان لم يكن وهو الذي يكون منه الشيء وهو فيه لا بالعرض فربما كان هو بسيطا
وربما كان مركبا بعد البسيط [illegible] وربما كان الحاصل له صورة جوهرية او هيئة عرضية
وجميع ما يقال له هو صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الامر [illegible] الذي يحصل منهما امر آخر [illegible]
بهذا النحو من التركيب وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود مثل هذا الذي سميناه صورة فيما من شأنه
ان

هو حصول احدهما [illegible]

ببالاشتراك المعنوي

فيما معنى الهيولى والصورة والعدم

ان يحصل له جميع نظرنا في الصورة هاهنا واعتبارنا ما يحتمله [illegible] لا كونه مبدءا او بانه احد مبادي الكائن
لا انه فاعل وان جاز ان يكون صورة فاعلا وقد كنا بينا ان الطبيعي لا يشتغل بالمبدأ الفاعل والغائي الا على
بالنحو الاول للامور الطبيعية كما في بنا ان نشتغل بالمبدأ الفاعل المحرك للطبيعيات التي بعده اذ قد
فرغ من المبادي التي هي اولى بان يكون مبادي للمقومة الكائن او للجسم الطبيعي فيجب ان نشتغل بالمبادي التي هي اولى بها
بها بان يسمى عللا ولنتوقف منها المبدأ الفاعل المحرك للطبيعيات وهو الطبيعة فنشتغل في تعقب
ما قاله برمانيدس ومالسوس في امر مبادي الوجود واذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سألنا بعض اصحابنا
ان نتكلم على المذاهب المستنقعة التي للقدماء في مبادي الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة [illegible] المذاهب
مثل [illegible] مالسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم يقول مالسوس انه غير متناه
ويقول برمانيدس انه متناه ومثل مذهب من قال انه واحد غير متناه قابل للحركة اما ماء او هواء او نار
او غير ذلك ومذهب من جعل المبادي غير متناهية العدد اما الفرادى التي [illegible] مبثوثة في الخلاء واما
اجساما صغارا متشابهة لا يكون عنها [illegible] وساير المذاهب المذكورة
[illegible] ان نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم فنقول ان مذهب مالسوس وبرمانيدس [illegible]
لم [illegible] ان ننقض على غرضهما فيه ولا نظنهما يبلغان من السخف والغباوة المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما
فلهما كلام ايضا في الطبيعيات وعلى كثرة المبادي مثل قول برمانيدس بالارض والنار وعلى تركب الكائنات
منهما فيكون [illegible] ان يكون اشارتهما [illegible] الموجود هو الوجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة
موجود كما نقله في موضع وانه غير متناه ولا متحرك وانه غير متناهي القوة او انه متناه على معنى انه غاية تنتهي
اليها الكل [illegible] والذي [illegible] تحصيل انه متناه من حيث انه [illegible] اشبه ان يكون غرضهما [illegible] وهو
طبيعي للوجود بما هو طبيعي الوجود معنى واحد [illegible] سائر [illegible] غير طبيعي الموجود لانها
اشياء تعرض لها الوجود ويلزمها [illegible] فان الانسان [illegible] ماهية [illegible] نفس الوجود ولا الوجود جزء لها بل
الوجود [illegible] في موضع [illegible] ان يكون من قال انه
متناه عنى انه محدود [illegible] ومن قال انه غير متناه عنى انه يعرض لاشياء غير متناهية
وليس يخفى عليك مما نقلته في مواضع اخرى ان الانسان بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل
معناه [illegible] وكذلك حال كل واحد من الامور الداخلة في المقولات [illegible] موضوع للوجود
يلزمه الوجود فان لم يرد [illegible] فليس يمكننا ان نناقضهما [illegible] ان القياس الذي يناقض به

مبادي اول

والحية [illegible]

حل سر [illegible] الوجود

يكون

مذهبهما يكون لا محالة مولفا من مقدمات وحدها ان يكون تلك المقدمات ما في نفسها الظاهر البينة ولا احد شأنها ظهر بينة
البينة او يكون مسلم عند الخصم وليس يمكنه ان او في اي تلك المقدمات ما يسلم بها هذان فانهما ان جوزا ان كان هذا
الا فانه يوصف احدهما على الكاد كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما بل على احد كثير من المقدمات التي
ساعد فيها اخص من التي يراد منها مثل ما يقال ان كان الموجود جوهرا فقط فلا يكون متناهيا او لا غير
متناه لان هذا عارض للكم والكم عارض للجوهر فيكون جوهر موجود وكم موجود فيكون الموجود يحوي اثنين
كم وجوهر وانت اذا تأملت وجدت التناهي وعدم التناهي يكفي في تحقق وجوده ان يكون يوجد كم متصلا
وهو المقدار المشاهد وبيانه فاسد لانه يوهم ان يتبين ان المقدار المشاهد قائم بمادة وموضوع فليس موجود الا
في موضوع وما هذا البين في نفس نفسه بل يحتاج في ابانته الى تكلف يعتد به فكيف يوخذ هذا مقدمة في انتاج
ما هو بين بنفسه وكذا ما قالوا ان المحدود متجزيا او واحدة ونحو ذلك واما سائر القوم فلنشر اشارة خفيفة
في هذا الموضع الى فساد مذاهبهم ثم لكنا في مستقبل ما نكتب من كلام نوقف منه على جلية الحال في مذاهبهم وقوفا شافيا
ونقول الآن اما القائلون منهم بان المبدأ واحد فيتوجه اليهم النقض من جهتين احدهما من جهة انهم قالوا
ان المبدأ واحد والثاني من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء او ما اشبه ذلك عليهم من جهة ان ذلك
المبدأ هو ماء او هواء فالاولى به الموضع الذي تكلم فيه على مبادئ الكائنات الفاسدات لا على المبادئ العامة
فانهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات والفاسدات ايضا واما الدال على فساد قولهم ان المبدأ واحد فهو ان
مذهبهم يجعل الامور كلها متصورة في الجوهر متماثلة في الاعراض ويبطلون تماثل الاجسام بالفصول المنوعة ويتبين
ان الاجسام تختلف بالفصول المنوعة واما القائلون بان المبادئ التي يكون عنها الكائنات غير متناهية فقد
اعترفوا انهم لا علم لهم بالكائنات اذ مباديها غير متناهية فلا يحاط بها علما فلا يحاط بما يكون عنها فاذا لا سبيل الى معرفة
الكائنات فكيف علموا ايضا ان مباديها غير متناهية واما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الامور الغير المتناهية بانها
لو [illegible] في الخليط فالاولى ان نشتغل بوجه تفصيلي في مبادئ الكائنات الفاسدة ايضا واذ
بلغنا هذا المبلغ فلنختم هذا الفصل وهذا الفصل داخل كما بالعرض [illegible]
لانه فصل في تعريف الطبيعة فنقول اذ قد نجد من الاجسام التي تسمى افعالا وحركات فنجد بعضها صادرة عنها
عن اسباب خارجة عنها [illegible] تلك الافعال [illegible] بعضها يصدر عنها
لا لقسر قاسر [illegible]
[illegible]

وتجد

وتجد ايضا الحيوانات تعرف في انواع وكانها بارادتها الا انها من سائر الامور خارج عن فهمها تلك القصار [illegible]
تحليل الاشياء وما يلي الافعال والانفعالات الصادرة عن الاجسام قد يكون بسبب خارج غريب وقد يكون عن ذاتها لا من خارج
ثم الذي يكون عن ذاتها لا من خارج متخذ في اول النظر يجوز ان يكون بعضه لازما لطريقة واحدة لا يجوز عنها ويكون
بعضه متنقلا في الطرائق مختلف الوجوه ومع ذلك فيجوز ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة وصادرا
لا عن ارادة بل كصدور الارض عن [illegible] [illegible] فهذا امر [illegible] في انقسام ما يدرينا ان يكون بعده
الاجسام التي لا تجد لها [illegible] خارج [illegible] [illegible] خارج لا ندركه ولا نفصل [illegible] ان يكون مفارقا
[illegible] محسوس [illegible] المنفصل [illegible]
[illegible]
[illegible] ان يكون جسما ما هو جسم [illegible]
[illegible] الطبيعيون [illegible] الاجسام [illegible]
وافعال [illegible] واحدة من غير ارادة وقوة [illegible] مع ارادة وقوة متنفسة
التحريك والفعل من غير ارادة وقوة متنفسة التحريك والفعل مع ارادة وكذلك العرض في جانب السكون فالاول من
الاقسام هو كالحجر في هبوطه [illegible] الوسط [illegible] كالشمس في دورانها عند بعض الفلاسفة
[illegible] فلكية والقسم [illegible] نباتية [illegible] الاربع كالحيوان [illegible] حيوانية [illegible]
اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة [illegible] النباتية طبيعة وربما قيل طبيعة لكل ما يصدر عنه
فعل من غير روية واختيار [illegible] العنكبوت [illegible] الطباع [illegible] الحيوانات [illegible] الطبيعة
[illegible] الاجسام الطبيعية [illegible] الطبيعة بالمعنى الاول [illegible] ان
[illegible] الطبيعي
[illegible]
[illegible] الاول [illegible]
[illegible]
[illegible] الطبيعي
مبدأ للعلم الطبيعي وليس على الطبيعي ان [illegible] على صاحب الفلسفة الاولى وعلى

الطبيعي كتحقيق ماهيتها وقد حدّت الطبيعة بانها مبدا اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على
انها يجب في كل شيء ان يكون مبدا للحركة والسكون معا بل على انها مبدا لكل امر ذاتي يكون له من الحركة
ان كانت والسكون ان كان ثم بدل البعض وردّ بعد ان استحق هذا الرسم وتوقف ان يزيد عليه زيادة
فقال انما يدل على فعل الطبيعة لا على جوهرها فانه انما يدل على نسبتها الى ما يصدر عنها وبحث ان زاد
في حدها فيقال ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام تفيد الصور والخلق هي مبدا لكذا او كذا …
بان معنى الرسم المأخوذ عن الامام الاول ارسطو ثم … على كفاية هذا التكلف للزيادة كلفة موهمة ان فعلها
دون … غير محتاج اليه ولا لابد له فنقول ان معنى قولنا مبدا الحركة اي مبدا … يصدر عنه التحريك
في غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اول اي … لا واسطة بينه وبين التحريك فيخرج ان يكون النفس مبدا لبعض
حركات الاجسام التي … بواسطة وقد ظن قوم ان النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ولا …
الطبيعة تحمل الحركة للاعضاء خلاف ما توجبه فانها طاع للنفس واذا استحالت الطبيعة كذلك لم احدث
الاعياء عند تكلف النفس … للنفس … الطبيعة وان … ان النفس
مثلا يحدث ثقيلا وبالميل تحرك فالطبيعة تفعل ذلك على ما تستدعيه … لكان مثل هذا الميل … بل
امر تحرك المتحرك والحال ان النفس متوسطة في التحريك … في التحريك … تحرك الكون …
فاذا اريد ان يكون هذا الحد عاما لكل تحريك زيد فيه الاول فان النفس قد يكون … المتحرك … ما ليس فيه
تحركها … والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبائع والكيفيات … بعد وقوله ما هو فيه
ليخرج الطبيعة الصناعة والقسر … واما قوله بالذات فقد حمل على وجهين احدهما بالقياس الى المحرك
والآخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على الوجه الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها … ما يكون بحال تحرك
لا عن شيء … يتحمل ان … مانع … للحركة القاسرة وحمل على الوجه الثاني ان الطبيعة
تحرك لما يتحرك عن ذاته … وقوله لا بالعرض يحتمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطبيعة والآخر
بالقياس الى المتحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدا … وكذا … بالعرض الحركة
بالعرض مثل … كحركة الساكن في السفينة … في الوجه الاول انه اذا … الطبيعة …
بالعرض بان تحرك بالذات … الصنم … من حيث هو صنم … بالطبيعة … ولذلك لا يكون
الطبيب … اذا عالج الطبيب نفسه … ما هو فيه لانه فيه لا من حيث هو … من حيث هو
طبيب فان الطبيب اذا عالج نفسه فبرئ لم يكن برؤه لانه طبيب ولكن لانه متعالج فانه من حيث
هو متعالج … ومن حيث هو معالج … صانع العلاج عالم به …

جسد

حيث هو متعالج … العلاج … فيما الزيادة التي … بعض … بالا … ان يزيد بانه فعل
باطلاق القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي القوة الفاعلية واذا اخذت حدت بانها مبدا
الحركة … بانه … وليس معنى القوة الابتداء … يكون في الشيء وليس … السريان الا ان يكون في الكل
وليس ~~…~~ الذي مع التحليل والتكميل الا داخلا في معنى التحريك وليس معنى حفظ
الحلول والاشكال الا داخلا في التكثير ولما كان هذا الاصل قال ان الطبيعة هي مبدا موجود في الاجسام …
لا كالاتها وسكونها … بها هو مبدا اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض لم يكن الا مكررا …
كثيرة من غير حاجة اليها … اذا اورد … لفظا مفردا …
كرر شيئا كثيرا وهو لا يشعر ومع ذلك فان هذا المتدارك … هذا الرسم …
فقد دل على ذات … للمفهوم من القوة هو مبدا التحريك والتسكين لا غير والقوة
… الاضافية … القوة … هذا الاصل باطل
… قوله ان الاول انه مبدا الحركة والسكون ليس معنى المبدا الذي للحركة … دون المبدا الذي
للحركة في الكيف بل … فهو طبيعي كالمبدا للحركة التي في الكم والتي في الكيف ~~…~~
والتي في المكان … وسنفصل ذلك بعد … فاما كونه مبدا للحركة في الكم فهو حال الطبيعة
الموجبة لزيادة … التخلخل والانبساط في الحجم فان هذا تحريك … وان شئت ان تجعل النمو بالطبيعة
ويتعلق اسم الطبيعة على ذلك … الطبيعة على احد المعاني المذكورة فافعل واما كونه مبدا للحركة في الكيف
فمثل حال طبيعة الماء اذا عرض للماء ان اسخن … لم يكن … طبيعته لكون البرودة مقتضى
طبيعته فان العائق اذا زال ردت طبيعته الى كيفيته واحالته اليها وحفظته عليها وكذلك الابدان
اذا ساءت امزجتها … طبيعتها … المزاج الموافق واما في المكان فمثل … وهو حال طبيعة الحجر
اذا حرك الى اسفل وحال طبيعة النار اذا حركها الى فوق واما كونه مبدا للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة
التي تحرك الى الصورة معدة باصلاح الكم والكيف على ما نعلم واما حصول الصورة ففي ان لا يكون
الطبيعة … بل يكون … وسنفاد من موضع … وان … هذا …
تؤخذ الطبيعة … ويطلق على كل واحد من الطبائع التي تحتها معنا … فصل في نسبة الطبيعة
الى المادة والصورة والحركات لكل جسم طبيعة ومادة وصورة واعراض فطبيعته هي القوة التي يصدر
عنها تحركه او تغيره الذي يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته وصورته هي ماهيته التي بها هو هو ومادته

في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة

من المعنى الحامل للهيئة والاعراض من الامور التي اذا تصورت مادة بصورة دونت في عينه ازمنة او عرضت له من خارج وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته وربما لم يكن اما في البسائط فان الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء هي بعينها المهية التي بها الماء هو ما هو لكنها انما يكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها سميت طبيعة واذا قيست الى تقويمها النوع المائي وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الاثار والحركات سميت صورة فصورة الماء مثلا قوة اوجبت هيولى الماء نوعا هو الماء وذلك غير محسوسة وعنها تصدر الاثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل الذي هو الميل بالفعل الذي لا يكون للجرم وهو في حيزه الطبيعي فيكون فعلها مثلا في جوهر الماء واما بالقياس الى المتأثر عنه فالبرودة واما بالقياس الى المؤثر فيه المستحيل الى الحرارة واما بالقياس الى مكانه الغريب فالتحريك وبالقياس الى مكانه المناسب فالتسكين وهذه البرودة والرطوبة اعراض تلزم هذه الطبيعة اذا لم يكن هناك عائق ولعل كل الاعراض تتبع الصورة في الجسم بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لان ينفعل عن سبب خارج بعرض كالمعدة لقبول الاعراض الصناعية وكثير من الاعراض الطبيعية واما في الاجسام المركبة فالطبيعة غير الصورة ولا يكون كذا الصورة فان الاجسام المركبة لا تصير ما هي بالقوة التي تحركها الى اماكنها الذاتية وحدها وان كان لابد لها في ان يكون ما هي من تلك القوى فكان تلك القوى او امر صورها فكان صورتها اي مهياتها تجتمع من عدة معان فيتحد كالانسان فانها تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق فاذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع اعطيت المهية الانسانية واما كيفية كون هذا الاجتماع فالاولى ان تحقيقه في الفلسفة الاولى الا انه لا يعني بالطبيعة هذا الذي حددناه بل ما يصدر عنه فاعلية الحركة نحو الكمال الطبيعي والمركب في الطبيعة اذا لم يكن فيه ان يكون طبيعة كل ذي صورة وكم عرضنا ههنا في اطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه ومن هذه الاعراض ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جوهر الشيء وقد يتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجي واثار الجروح وانتصاب القامة وقد يتبع بعضها الصورة كالضحك والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فان هذه وان لم يكن بدو وجودها الا ان يكون في مادة موجودة فان منبعها الصورة ومبدأها منها وتحدث اعراض تلزم الصورة وتنبعث منها اذ تعرض لها بوجه لا تحتاج فيها الى مشاركة المادة وذلك اذا احوج ككسب العلم للنفس وقد يكون اعراض مركبة تحدث من الشيء جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون بعضها اقرب الى الصورة مثل اليقظة وبعضها اقرب الى المادة مثل النوم والاعراض الحادثة من المادة منها ما يبقى بعد الصورة كانداب الجروح وسواد الحبشي اذا مات فالطبيعة الحقيقية هي التي اوما اليها والفرق بين الصورة وبينها ما اشرنا اليه والفرق بين المركب وبينها ما نحن بصدده ولفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة احوج بذكر منها

٣٠

هو قولهم منها فيقال طبيعة للمبدأ الذي ذكرناه ويقال طبيعة لما يتقوم به جوهر كل شيء ويقال طبيعة لذات كل شيء واذا اريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شيء حق ان يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والاراء فمن رأى ان يجعل الجزء الاسفل من كل جوهر بانه يقوم هو عنصره وهيولاه قال ان طبيعة كل شيء عنصره ومن رأى ان يجعل الصورة اولى بذلك جعلها طبيعة الشيء على ان يكون في اهل البحث قوم ظنوا ان الجسم لا يستحق المبدأ والاولى لافادة الجواهر قوامها فجعلوا الطبيعة كل شيء ومن جعل الطبيعة كل شيء صورته جعلها في البسائط مهيتها البسيطة وفي المركبات المزاج وستعلم بعد ان المزاج ما هو ونحن نعرفك الآن ان الذين يقولون ان المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كيفيات متضادة في اجسام متجاورة وقد كان الاقدمون من الاوائل يشوبون الشغف بتحصيل المادة والقول بها وتصيرها طبيعة ومنهم انطيفون الذي يذكره المعلم الاول ويحكى عنه انه احتج على ان المادة هي الطبيعة وانما هي المقومة للجواهر ويقول لو كانت الصورة هي الطبيعة في السرير لكان السرير اذا عفن ودفن بحيث يتحلل يتفرع غصنا وينشأ فرعا كسرير او مثل ذلك بل يرجع الى الطبيعة الخشبية فينبت خشبا كما كان فهذا الرجل رأى ان الطبيعة هي المادة وان كل مادة بل المحفوظ ذاتها في كل تغير وكانه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف ان مقوم الشيء يجب ان لا يكون منه بقي عند وجود الشيء فليس الذي لا بد منه عند عدم الشيء او يكون باقيا عند عدم الشيء وما يعنينا ان يكون الشيء باقيا في الاحوال وجوده لا يكفي فان تحصيل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو الهيولى الشيء لا يفيد وجود الشيء بالفعل بل انما يفيد قوة وجوده بل الصورة هي التي تجعله بالفعل الا يرى ان الخشب واللبن اذا وجدا كان البيت لكن بالقوة ولكن ذلك كونه بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز ان يتقوم صورته لا في المادة لاستغني عنها وهذا الرجل ذاهب عليه ان الخشبية صورته وانها عند الاثبات محفوظة فان كان الذي يهمنا في مراعاته شرائط كون الشيء طبيعة هو ان يكون مفيده للجوهرية فالصورة اولى بذلك فلهذا كانت الاجسام البسيطة هي ما هي بالفعل بصورتها ولم تكن هي ما هي بموادها والا لما اختلفت فتبين ان الطبيعة ليست هي المادة وانما هي الصورة في البسائط وانها في نفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد واما في المركبات فغير خاف عليك ان الطبيعة المحدودة

١١

الطبيعي
وهذا لا يعطي مهيّاتها بل يخرج ... الا ان من صورتها الكمال الطبيعي على سبيل الارداف فيكون
بالنسبة الى [illegible] وعلى الاول بالاشتراك واما الحركة فهي ابعد من ان يكون طبيعيا للاسطقسات كما يصح طارده
في حال النقص وبعده عن الجوهر فصل في الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكام معانيها الفاظ
يستعمل في معاني الطبيعة الطبيعي وما له الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجري على الطبيعة فالطبيعة
قد عرفتها واما الطبيعي فهو كل منسوب الى الطبيعة والمنسوب الى الطبيعة مجرى الامام فيه الطبيعة
واما ما له الطبيعة والذي فيه الطبيعة فالمتصور بالطبيعة او الذي الطبيعة كالجزء من صورته
واما ما عن الطبيعة فالاثار والحركات وما يجانس ذلك من الكمال والانات وغيره واما ما له الطبيعة
فهو الذي له في نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المتحرك بطباعه والساكن بطباعه واما ما بالطبيعة
فهو كل ما وجوده بالفعل عن الطبيعة او قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود الاول كالاشخاص
الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية واما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان
على سبيل القصد كالاشخاص والانواع الجوهرية او لازما لها كالاعراض اللازمة والحادثة
اي عادة وفق
واما ما يجري على الطبيعة فمثل الحركات والسكونات التي توجبها الطبيعة بنفسها لا لانها الا اذا خرجت عن مقتضاها
وانما يوجد عن مقتضاها بان تمانع بسبب غريب وربما كان عنها بنفسها بسبب [illegible] بل يفعلها وهو للمادة
واما الاصبع السادسة والاصبع الزائدة ليس جارية على الطبيعة ولكنه بالطبع وبالطبيعة [illegible]
وهكذا ليس لنفسها بل لعارض وهو كون المادة بحال في كيفيتها او كميتها تقبل ذلك والطبيعي
على وجه جزئي ونوعي على وجه كلي فالنوعي على وجه جزئي هو الطبيعي انما هو بالنسبة الى شخص واحد والنوعي
التي هي على الوجه الكلي فربما كانت كلية بحسب نوع وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا
وجود لها في الاعيان دون ان قائمة الا في العقول بل لا وجود الا للجزئي واما احدهما فهو
ما ينفعل عن مبدأ مقتضي التدبير الواجب في استحفاظ نوع والثاني ما ينفعل عن مبدأ مقتضي
التدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظام وقد ظن بعضهم ان كل واحد منهما قوة موجودة
اما الاول ففارية في اشخاص النوع واما الاخر ففارية في الكل وظن بعضهم ان كل
واحدة منها فهي في ذاتها وفيضانها عن المبدأ الاول واحدة وينقسم بانقسام الكل
ويختلف في القوابل وليس هذا بشيء يجب ان يصغى اليه فانه لا وجود الا للقوى
المختلفة التي في القوابل ولم يكن القوة متحدة ثم انقسمت نعم لها نسبة الى شيء واحد والنسبة الى [illegible]

كان ذا
اي بحسب الوجود بكليها
الكلي الموجود
واحدة بذاتها وفيضانها

لا الى الواحد الذي هو المبدأ والاثر في الاختلاف الا عن الاشياء ولا يقوم المنسوب مجرده بل بنفسها
بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى لانه ذات المبدأ الاول فانه لا يمكن ان يكون في ذاته بسبب غير ذاته
كما تعلم بعد ولا طريق السلوك الى الاسباب كما نقضي لكنه بعد لم ينقل ولا له وجود في الاشياء
متحدا بلا اختلاف بل الطبيعة لكل شيء تكون بالنوع او بالعدد ولا ايضا ما يتمثلونه من شروق الشمس
كذلك فان الشمس لا ينفصل عنها شيء يقوم واحدا لا جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاعها في القابل
في كل قابل آخر بالعدد وليس لذلك الشعاع وجود في غير القابل ولا هو من جملة شعاع جوهر الشمس فقد
اتحد منها الى المواد فيضها ثم لو لم يختلف القابل وكان واحدا لكان الاثر واحدا الحجة في تبيين
ذلك وتحقيق هذا الامر في غير هذه الصناعة لكن ان كانت طبيعة كلية من هذا الجنس فلا يكون على انها
طبيعية بل على انها امر معقول عند الاوائل من المبادي التي منها يفيض تدبير الكل او على انها طبيعة
جرم اول من الاجرام السماوية التي بتوسطها يحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة
لها سيادة في الاجسام الاخرى وكذا يجب ان يتصور الطبيعة الكلية والجزئية ثم تعلم ان كثيرا مما
هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت وان كان غير مقصود
في الطبيعة الجزئية التي في زيد فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه احدها التخلص النفس عن البدن
للسعادة في السعداء وهي المقصودة ولها خلق البدن واذا اخلقت فليس بسبب الطباع
بل لسوء الاختيار ولكي يكون لقوم آخرين محالهم في استحفاظ الوجود حال هذا الشخص وجوده فانه ان خلد
هؤلاء لم يبق للاخرين مكان ولا قوت وفي قوة المادة فضل للاخرين وهم يستحقون مثل هذا
الوجود وليسوا اولى بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود وهذه وغيرها معان في الطبيعة الكلية
وكذا الاصبع الزائدة هي مقصودة في الطبيعة الكلية التي تقتضي ان تكسي كل مادة ما تستعد
لها من الصورة ولا تعطل فاذا فضلت مادة تستحق الصورة الاصبعية لم تحرم ولم
تضيع فصل في كيفية بحث العلم الطبيعي وكما ان العلوم كانت تشارك
واذ قد عرفت الطبيعة وعرفت الامور الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح ان العلم الطبيعي
عن اي الاشياء يبحث ولما كان المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية
اعني الطول والعرض والعمق الثلاثة الابعاد وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل ايضا
من عوارض الجسم الطبيعي ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض
الجسم الطبيعي والعوارض التي يبحث عنها من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة تصير الهندسة

عنه
فليس بسبب
ولا يكون له
اي لا يكون وجود
اي المقدار المتناهي

جوه بوجه ما عند العلم الطبيعي وكم البته الفرق ان يشارك الطبيعي في المسائل واما علم الحساب فهو ابعد من هذه
المشاركه و هذا بساطه بل ههنا علوم اخرى تحتها كعلم جر الاثقال وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركه وعلم المناظر
وعلم الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة الى العلم الطبيعي وعلم الاكر المتحركة ابسطها وموضوعه كره متحركه
والاكر شرنقة المتشابهة للمقادير لا اتصالها بمادة ان تكون اتصالها لا الا انها بل بسبب مسافه او زمان كما تبين
بحثه من البراهين الموردة في علم الاكر المتحركة لا يستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة واما علم الموسيقى فموضوعه
النغم والازمنة وله مبادي من علم الطبيعيين ومبادي من علم الحساب وكذلك علم الاثقال وعلم المناظر
ايضا موضوعه مقادير [redacted] منسوبة الى وضع ما في البصر وله مبادي من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه
العلوم كلها لا يشارك العلم الطبيعي في المسائل البتة وكلها تنظر في الاشياء الى انها من حيث هي
ذوات كم ومن حيث انها عوارض الكم التي لا توجب تقوم عروضها لكن ان يجعل لها كما في جسم
طبيعي فيه مبدا حركة وسكون ولا يحتاج الى ذلك واما علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع
علم الطبيعيين ومباديه طبيعية وهندسية واما الطبيعية فمثل ان حركة الاجرام السماوية
يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك مما يستعمل كثيرا منه في اول المجسطي
واما الهندسية فلا تخفى وتخالف سائر تلك العلوم في انه يشارك الطبيعي في المسائل ايضا فيكون
موضوع مسائله شيئا من موضوع مسائل العلم الطبيعي والمحمول فيه ايضا عارضا من عوارض
الجسم الطبيعي ومحمول ايضا في مسائل العلم الطبيعي مثل ان الارض كرية والسماء كرية وما اشبه
ذلك فهذا العلم كانه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي لان التعليمي المحض مجرد لا في مادة البتة وكانه
هذا موقع لذلك الحد في مادة معينة لكن المقدمات التي يبرهن بها على المسائل المشتركة بين صاحب
الهيئة والطبيعي مختلفة اما مقدمات التعليمي فحدية مناظرية او هندسية واما مقدمات الطبيعي
فماخوذة مما يوجبه طبع الجسم الطبيعي ويغلط الطبيعي فادخل المقدمات التعليمية
في براهينه وغلط التعليمي فادخل المقدمات الطبيعية في براهينه واذا سمعت الطبيعي يقول
لو لم يكن للارض كرية لم يكن فصل الخسوف الكسوف القمري هلاليا فاعلم انه قد غلط
واذا سمعت التعليمي يقول وشروق الاجرام له اثر في الاشكال ويقول المستدير وان لو ان
الارض يتحرك اليها على الاستقامة وما اشبه ذلك فاعلم انه قد غلط وانظر انه كيف يختلف
الطبيعي والتعليمي في ابانة ان ... عن الى السابط اما التعليمي فيستعمل في بيان
ذلك ما يجد عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها او ارتفاعها عن الافق وانحطاطها

فان

فان ذلك لا يمكن الا ان يكون الارض كرية والطبيعي يقول ان الارض جسم بسيط وكل الطبيعي الذي
يجب من طبيعة متشابهة مستحيل ان يكون مختلفا فيه فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه
خط مستقيم او يكون بعضه اقرب الى الانحناء والاخر على حاله فيجد الاول وثاني بدلا ماخوذ
من مناسبة التقابلات والاوضاع والمحاذاة من غير ان يكون محاذاة الا ان يكون فيها نوع لصوره طبيعية
موجبة فيها لمعنى ويجد الثاني والثاني عنده ماخوذة من اقتضاء طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي فالاول
يكون قد اعطى الانية ولم يعط العلة والثاني اعطى العلة واللمية والاعداد بما هي اعداد وقد توجد الموجودات
الطبيعية اذ يوجد فيها واحد و واحد اخر ويكون كل واحد منهما واحدا ليس كونه ذاته من ماء او نار او
ارض او شجرة او غير ذلك بل الوحدة امر لازم له خارج عن ماهيته وباعتبار ذلك من حيث
هما في نحو من انحاء الوجود معا هو صورة الاثنينية في ذلك النحو من الوجود وكذلك في غير ذلك
من الاعداد وهذا هو العدد في المعدود وقد يوجد في الموجودات الغير الطبيعية التي سيتضح
ان انها انية وقوامها فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي لانه لا هو جزء ولا هو نوع من
موضوعه ولا هو عارض خاص به فهو ... للحقيقي يتعلق لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات
ومعنى التعلق ان يكون وجوده خاصا بما قيل انه متعلق به مقتضيا اياه بل هو مباين
لكل واحد منهما بالقوام وبالحد ويتعلق ان كان ولا بد بالموجود العام فيكون من
الامور اللازمة له فطبيعة العدد بحيث يصلح ان يعقل مجردة عن المادة اصلا والنظر
فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ثم قد يعرض
لها احوال ينظر فيها الحساب وتلك الاحوال لا تعرض لها الا وقد وجب تعلقها بالقوام
بالمادة وان لم يجب تعلقها بها بالحد ولم يكن مما يخصصها بمادة معينة فيكون النظر في طبيعة
العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا واما المقادير فانها تشارك المتعلقات بالمادة ومباينتها
اما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلان المقادير ... من المقادير العامة في المادة لا محالة اما
مباينتها فيها من ذلك ان من الصور الطبيعية ما ينظر من ... في اول الامر انه لا يصلح
ان يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هو ماء فانها
يستحيل ان توجد في المادة الحجرية من حيث هي على خراجها الا ما ... الذي هو اتكل
المادتين جميعا وان ... مادة كانت والصورة الانسانية وطبيعتها فانها يستحيل ان توجد
في المادة الخشبية وهذا امر لا يلزم الذهن في تحققه كثير تكلف بل يقربنا اوله وثانيها ما لا يستحيل

في بادي النظر ان يوهم ان لا مادة تخصه مثل البياض والسواد وغيرهما من هذا الجنس من الذهن ان رسموهما
من احلالها الى مادة تخصه لكن العقل والنظر يوجبان بعد ان طبيعة البياض والسواد في مادة
المستعد للقبول التي الطبيعي المزاج واستعداد مخصوص وان المستعد للتسويد بغير التلوين لا يصلح التبييض لغيرها الا للبياض
الذي بذلك المعنى لا من فرط ... لكنهما وانما كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن الا مع
الامر ليس هو هو وذلك الاخص هو السطح او المقدار المباين للون في المعقول ثم قد تبين ذلك
ايضا بهذا الفرض المذكور انه ... وهو ان الذهن لا يقبل واحدا منهما الا ومعه خاصة نسبة
الا امر آخر مباين ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة الان فيه لزم ان يحضر معها نسبتها الى
لا مادة مخصوصة لا يتخيل الا كذلك والبياض ايضا اذا احضر النفس صورة احضر معها انساطا هو في
ضرورة وان كان يتصور بياضا الا ان نتصور مقدارا ومعلوم ان البياضية غير المقدارية و...
... البياضية العددية ... لا امر موضوع لم يكن المقدار مفارقا من جهة الصفة فيما
... اذ الذهن يقبل للمقدار على انه ... بيعتبر وهو محتاج الا اختصاصه في البحث
حتى يتكشف له ان المقدار لا يوجد الا في مادة ويفارق العلم الاول بشرط يجب وهو ان الذهن
اذا تكلف نسبة المقدار الا الى مادة لم ينضبط الا ان يفرد له مادة مخصوصة ويفارق العلم الثاني بان
الذهن وان لم ينضبط في تصور المقدار الا ان يجعل له مادة مخصوصة فالقياس والعمل
لا ينضبط اليها ايضا اذ الذهن مستغن في نفس تصور المقدار عن تصوره في المادة والقياس
لا يوجب ايضا ان يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة لان المقدار لا يفارق شيئا
من المواد فلم يكن خاصة بمادة ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة
وقد ظن ان البياض والسواد هذا حكمهما ايضا وليس كذلك فانه لا التصور التحيل ولا الرسوم
ولا الحدود المعطاة لهما يغني عن ذلك اذا حقق واستقصي وانما تجردهما عن ... وهو ان المادة
ليس جزء قوامهما كما هو جزء قوام المركب لكن جزء حدهما وكثير من الاشياء يكون جزء حد الشيء
ولا يكون جزء من قوامه اذا كان حده يتضمن نسبة ما الى شيء خارج عن وجود الشيء وقد نرى هذا
المعنى في كتاب البرهان وصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لا يحتاجان في اقامتهما
الى ان يتوخيا المادة الطبيعية او تؤخذ امعاما ... للمادة توجد لكن صناعة
الاكرة المتحركة ... منها صناعة الموسيقى ... منها صناعة المناظر ... صناعة
الهيئة تأخذ المادة او شيئا من عوارض المادة وذلك لانها تبحث عن احوالها من الوجود
انها

انها اخذتها وذلك لان هذه الصناعات اما ان يبحث عن عدد ... او مقدار او شكل ... والعدد والمقدار
والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية ويعرض مع العدد والمقدار اللواحق الذاتية ايضا بالعدد
والمقدار فاذا اريد ان يبحث عما يعرض من احوال العدد والمقدار في امر من الامور الطبيعية لزم ضرورة
ان يلتفت الى ذلك الامر الطبيعي وكانت صناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التي هي حساب او
هندسة ... بسيطة ... منها صنائع موضوعاتها من صناعة ومحمولاتها ... المسائل فيها من صناعة
واذا ... بعض العلوم ... الرياضية مما يجمع الذهن ... الا ... نحو المادة ... و...
الطبيعي فكيف ذلك بالعلم الطبيعي ... وما ... من نظر الوجه ... يستقل في العلم
الطبيعي بالصورة ويغني عن المادة اصلا

فصل في تعريف اشد العلل اهتماما

للطبيعي بحثه وقد رفض بعض الطبيعيين ومنهم انطيقون مراعاة امر الصورة رفضا
كليا واعتقد ان المادة هي التي يجب ان تحصل وتعرف فاذا حصلت هي تحصيلا فما بعد ذلك
اعراض ولواحق غير متناهية لا تنضبط وربما ان يكون هذه المادة التي وقع عليها هؤلاء
نظرهم هي المادة ... المنطقية دون الاولى فكانهم غير الاولى غافلون وربما اتبع بعض
هؤلاء بعض الصنائع وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة ... فقال
ان مستنبط الحديد يكده تحصيل الحديد وما عليه من صورته والخواص وكده تحصيل
المادة وما عليه من صورتها والذي يظهر لنا فساد هذا الرأي فقد ادانا الوقوف
على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها ومنا ... صاحب المذهب
نفر نعجب فانه ان اقنعوا الوقوف على الهيولى للصورة فقد قنع من العلم بشيء
لا وجود له بالفعل بل كانه امر بالقوة ثم من اين الطريق يكون الا ادراكا اذ فقد عرض عن الصورة
والاعراض ... والصور والاعراض التي ... اذ ... الا ابانة ... لم يقنعوا الوقوف
على الهيولى للصورة ... للهيولى صورة مثل صورة المائية والهوائية او غير ذلك ... عن
النظر في الصورة فظنوا ان مستنبط الحديد غير مضطر الى مراعاة امر الصورة ...
... فان مستنبط الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد بل هو غاية في صناعته وموضوع
الاجسام المعدنية التي يكب عليها بالحفر والتذويب وفعله ذلك ... صورة صناعته
ثم تحصيل الحديد غاية صناعته وهو موضوع لصنائع اخر اربابها لا يقنعهم مصادفة
يحصل ...

المبدع المتصرف فيه باعطاء صورة او عرضا وقد قام بازاء هؤلاء اقوام لو حرموا النظر
في علم الطبيعة فاستخفوا بالمادة اصلا وقالوا انها انما قصدت في الوجود ليظهر فيها الصورة
باثارها وان المقصود الاول هو الصورة وان من احاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات
الى المادة الا على سبيل الرمز فيما لا يعنيه وهؤلاء ايضا قد فرطوا في جنبة الطالب للمادة كما ان اولئك كانوا
مسرفين في جنبة الطالب للصورة وبعد تقدم ما يقولونه في العلوم الطبيعية علما او ما انا اليه
قبل هذا الفصل فقد قنعوا بان جهلوا المناسبات التي بين الصور وبين المواد اذ ليس كل صورة
مساعدة لكل مادة ولا كل مادة متهيئة لكل صورة بل يحتاج الصورة النوعية الطبيعية
في ان تحصل موجودة في الطباع الى مواد نوعية مخصصة بصور لاجلها ما استتم استعدادها
لهذه الصورة وكيف لا وقد عرف انما يجهل الصورة بحسب مادة واذ كان العلم التام المحقق
هو الاحاطة بالشيء كما هو وما يلزمه وكان من هيئة الصورة النوعية انها صورة لمادة
معينة او لازم لوجودها وجود مادة معينة فكيف يستكمل علمنا بالصورة اذا لم يكن
هذا من حالها متحققا عندنا او كيف يكون هذا من حالها متحققا عندنا وقد لم نعرف
تلك المادة ولا مادة اعني اشكالها وابعد الصورة من المادة الاولى وفي علمنا بطبيعتها
وانها بالقوة كل شيء نكتسب علما بان الصورة التي في مثل هذه المادة اما واجب
زوالها لخلافة الغير اياها او ممكن غير موثوق به وان معنى اثر من هذه الاشياء الذي جعلها
ان نعلم من معنى حال الشيء في وجوده نفسه وانه ويتبع او ملحق بل الطبيب مفتقر في ابانة
ومحتاج في استتمام صناعته الى ان يكون محصلا للاحاطة بالصورة والمادة جميعا
لكن الصورة مكتسبة علم بهوية الشيء بالفعل اكثر من المادة والمادة تكسبه العلم بقوة وجوده في
اكثر الاحوال ومنهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشيء فقد سلف تعريف اصناف علل
من الاربع وقد استعملنا فيما سلف اشارات دلت على ان للمعلم الطبيعي علما بعنصرية وعللا فاعلية
وعللا صورية وعللا غائية فحري بنا الان ان نوقف احوال هذه العلل فنستفيد منها سهولة
سلوك السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اما ان لكل كائن فاسد او لكل واقع في الحركة او لكل
ما هو مؤلف من مادة وصورة عللا موجودة وانها هذه الاربع لا غير فامر لا يتكلم فيه نظر
الطبيعي وهو الى الالهي واما تحقيق هيئتها والدلالة على احوالها وضعا فامر لا يستغني عنه الطبيعي

فنقول

فنقول ان العلل الذاتية للامور الطبيعية اربع الفاعل والمادة والصورة والغاية والفاعل
في الامور الطبيعية قد يعني المبدأ للحركة في اخر غيره من جهة ما هو اخر وقد نعني بالحركة ههنا كل خروج من قوة
الى فعل في مادة وهذا المبدأ هو الذي يكون سببا لاحالة غيره وتحريكه عن قوة الى فعل والطبيب ايضا اذا
عالج نفسه فانه مبدأ حركة في اخر بانه اخر لانه انما يحرك العليل والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل
وانما هو يعالج من جهة ما هو اخر من جهة ما هو طبيب واما قابل وقبوله للعلاج فليس من جهة ما هو هو
من جهة ما هو طبيب بل من جهة ما هو عليل ومبدأ الحركة اما مهيئ واما متمم والمهيئ هو الذي يصلح المادة
لحركة النطفة في الاحالات المعدة والمتمم هو الذي يعطي الصورة ويشبه ان يكون الذي يعطي الصورة
المقومة للانواع الطبيعية خارجا عن الطبيعيات وليس على الطبيعي ان يحقق ذلك بعد ان يضع
ان ههنا مهيئا وههنا معطي صورة ولا شك ان المهيئ مبدأ حركة والمتمم ايضا هو مبدأ الحركة لانه
المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل وقد يعد المعين والمشير في مبادئ الحركة اما المعين فيشبه ان يكون
جزءا من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة جملة الاصيل والمعين الا ان الفرق بين الاصيل والمعين ان
الاصيل يحرك لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له بل للاصيل او لغاية ليست نفس غاية الاصيل
الحاصلة بالتحريك بل غاية له اخرى كشكر او ثواب او بر واما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط
فانه سبب للصورة النفسانية التي هي مبدأ الحركة التي هي الاولى للامر الارادي فهو مبدأ المبدأ
فهذا هو المبدأ الفاعلي بحسب الامور الطبيعية واما اذا اخذ المبدأ الفاعلي لا بحسب الامور الطبيعية
بل بحسب الوجود نفسه كان معنى اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مباين لذاته من حيث
هو مباين ومن حيث ليس في ذلك الوجود لاجله علة فاعلية ولنقل الان في المبدأ المادي
فنقول ان المبادئ المادية تشترك في معنى وهو انها في طباعها حاملة لامور غريبة عنها
ولها نسبة الى المركب منها ومن تلك الاشياء ولها نسبة الى تلك الاشياء نفسها مثلا ان الجسم له نسبة الى المركب
اي الى الابيض ونسبة الى البسيط اي الى البياض ونسبته الى المركب نسبة على الابدان جزء من قوام
المركب والجزء في ذاته اقدم من الكل ومقوم لذاته واما نسبته الى تلك الامور فلا يعقل الا
على اقسام لانه اما ان يكون لا يتقدمها في الوجود ولا بها فمنها اعراض لا يحتاج اليها كالبدن والنفس
الامر الاخر في التقوم ولا ذلك الامر محتاج اليها في التقوم والمركب ان يكون
المادة محتاجة الى مثل ذلك الامر في التقوم بالفعل والاخر يكون متقدما عليها
في الوجود الا كانت وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادئ اخرى ولكنه يلزم اذا

وجزان يقوم مادتهما ويحصلها بالفعل كما ان كثيرا من الاشياء يكون تقومها بشي اخر ويلزم بعد تقومها ان تقوم شيا اخر لكنه ربما كان ما يقومه مفارقة لذاته وربما كان تقويمه مما لا يطرحه ذاته ومثل هذا الاخير صورة مما لا يطرأ وانقطاعه تقويم المادة بمفارقة ذاته او هو كل المقوم الوثني فيما ذكر في الفنا الاول والثاني هو ان يكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل واقدم من ذلك الشي وتقوم ذلك الشي وهذا الشي هو الذي نسميه عرضا بالتخصيص وان كنا ربما سمينا جميع هذه الثلاثة اعراضا فيكون العز الاول يوجب اضافة المعية والفرع الاخر اضافة تقدم وتاخر لكن في الاول منهما اضافة التقدم للمادة وفي الثاني منهما التقدم للمادة والقسم الاول ليس بنظام الوجود وكانه ان كان اشكال فهو النفس والمادة الاولى اذا اجتمعا في تقويم الانسان واما الفرع الاخر فيحتاج ان نعتبرهما اولا المادة مع المكون عنها الذي هو جزء من وجوده نوع اخر من اعتبار المناسبة ويصلح ايضا ان ينتقل بهذه المناسبة الى القوة فالمادة قد يكون وحدها في ان يكون هو الجزء المادي لما هو ذو مادة وذلك في صنف من الاشياء وقد لا يكون ما لم ينضم اليها مادة اخرى مجتمع منه ومن الاولى المادة الواحدة لتمامية صورة الشي وذلك في صنف من الاشياء كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن واذا كانت المادة انما يحصل منها الشي بان يكون معها غيرها فاما ان يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس للعسكر والمنازل للمدن للمدينة واما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط كاللبن والخشب للبيت واما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة معا كالاسطقسات لكائنات فان الاسطقسات لا يكفي نفس اجتماعها ولا نفس تركيبها بالمماسة والتلاقي وقبول الشكل لان يكون منها الكائنات بل بان يفعل بعضها في بعض وينفعل بعضها من بعض وتستقر الجملة كيفية متشابهة يسمى مزاجا يستعد للصورة النوعية واما الموضوع الزاوية وما يشبه اذا خلطت اخلاطا وجمعت وتركبت لم يكن ترياقا بعد ولا صورة الترياقية الا ان يأتي عليها مدة في مثلها ينفعل بعضها في بعض بكيفياتها فتستقر لكيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها فيصدر عنها فعل بالماذكره وهذه في صورها الا انه يكون ثابتة محفوظة والتي بها يتفاعل التفاعل الاستحالي فتتبدو ويبطل استحالة بان ينتقص كل واحد يكون في كل مفرد منها الا ان يستقر فيها كيفية الغالب انتقص عادة في العادة بان هو ان المقدمات نسبتها الى النتيجة نسبة المواد والصورة المركبة

والاشبه ان يكون صورة للمقدمات بشكلها ويكون المقدمات بشكلها تاما السبب الفاعل فانها كسبب فاعل للنتيجة والنتيجة من حيث هي نتيجة شي خارج عنها لكنهم ناقضوا الحد الاصغر والحد الاكبر اذا التئما حصلت النتيجة وقد كانا قبل ذلك في القياس ولم يكن الامر في القياس موضوع النتيجة فنحقق ذلك الا انه ظن ان القياس له موضوع النتيجة لكن الحد الاصغر والحد الاكبر طبيعتا هما موضوعتان لان يكونا حدا اصغر وحدا اكبر وليستا موضوعتين للنتيجة لان كل واحد منهما اذا عرض على نمط من النسبة الى الاوسط كان حدا اكبر وحدا اصغر وذلك النمط هو ان ينسبا معا بالفعل نسبة معينة الى الاوسط وان يكون لهما الى النتيجة نسبة الى شي بالقوة واذا كانا على غط لم يكونا موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك النمط هو ان ينسب كل واحد منهما الى الاخر نسبة للحمل والوضع او التلو والتقديم بعد ما كانت لهما ومع ذلك فليس ايضا غيرها هو في القياس حد اكبر او اصغر هو بالقوة موضوع النتيجة بل اخر من نوعه فليس يمكن ان نقول ان شيئا واحدا بالعدد يوجد له ان يكون موضوعا لكونه حدا اكبر وحدا اصغر وموضوعا لكونه جزء النتيجة فلست افهم كيف يقولون ان يجعل المقدمات موضوع النتيجة فاذا قد عرفنا المادة الاما عنها يحدث فقد يكون المادة مادة لقبول الكون وقد يكون لقبول الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع والتركيب وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة معا فهذا ما نقوله في العلل المادية واما الصورة فقد يقال للماهية التي اذا حصلت في المادة قومتها نوعا وتقال صورة لنفس النوع وتقال صورة للشكل والتخطيط خاصة وتقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات المنتجة وتقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة وتقال صورة لكل هيئة كيف كانت وتقال صورة لحقيقة كل شي كان جوهرا او عرضا ويفارق النوع في هذا فقد يقال للجنس الاعلى وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة احد المبادي بحسب القياس الى المركب منها ومن المادة انها جزء لا يوجب بالفعل في مثله والمادة جزء لا يوجب بالفعل فان وجود المادة لا يكون في كونه الشي بالفعل بل في كونه الشي بالقوة فليس الشي هو ما هو بمادته بل بوجود الصورة يصير الشي بالفعل واما تقويم الصورة للمادة فعلى نحو اخر والعلة الصورية قد يكون بالقياس الى جنس او نوع وهو الصورة التي تقوم المادة وقد يكون بالقياس الى الصنف وهو الصورة التي فاضت المادة موجودها نوعا وهو طارئ عليها

في الغاية

كصورة الشكل للسرير والبياض بالقياس للجسم الابيض واما الغاية فهي المعنى الذي لاجله تحصل
الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير المظنون فان كل تحريك يصدر عن فاعل
لا بالعرض بل بالذات فانه يروم به ما هو خير بالقياس اليه فربما كان بالحقيقة وربما كان
بالظن فانه اما ان يكون كذلك او يظن به ذلك فصل في مناسبة العلل الفاعل
من جهة سبب للغاية وكيف لا يكون كذلك والفاعل هو الذي يحصل الغاية موجودة والغاية
من جهة سبب للفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها والا لما يفعل
فالغاية تحرك الفاعل الى ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم ترتاض فنقول لنصح ويكون
هذا جوابا كما اذا قيل لم صححت فنقول لاني ارتضت ويكون جوابا والرياضة سبب
فاعل للصحة والصحة سبب غائي للرياضة ثم ان قيل لم تطلب الصحة فقال لاني ارتاض لم يكن
جوابا صحيحا عن صادق الاضداد ثم ان قيل لم تطلب الرياضة فقال لكي اصح كان
الجواب صحيحا والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن علة
لوجود ماهية الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود كما علمت والغاية علة لكون الفاعل
فاعلا فهي علة له في كونه علة وليس الفاعل علة للغاية في كونها علة وبهذا استبين في الفلسفة
الاولى ثم الفاعل والغاية بما انهما مبدآن غير قريبين من المركب المعلول فان الفاعل اما ان
يكون مهيئا للمادة فيكون سببا لايجاد المادة القريبة من المعلول والاسباب قريبة من المعلول
او يكون معطيا للصورة فيكون سببا لايجاد الصورة القريبة والغاية سبب للفاعل
في انه فاعل وسبب للصورة والمادة بتوسطه كما للفاعل للمركب فالمبادي القريبة
من المركب هي الهيولى والصورة ولا واسطة بينهما وبين المركب بل هما علتان له وان كان
يقومانه بلا واسطة وان اختلف تقويم كل منهما فكانت هذه علة غير العلة التي هي ذاك لكنه
ربما عرض ان كانت للمادة وسائط او وسائط معا من جهة اما المادة
فاذا كان المركب ليس نوعا بل صنفا وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة بل هيئة
عرضية فحينئذ يكون للمادة مقومة لذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف
فيكون علة ما للعلة لكن وان كان كذلك فمن حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة
بينهما واما الصورة فاذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت
تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب فيكون هذه الصورة علة العلة للمركب
بتوسطها
لكنه

علة ما لها

علة بتوسط المادة والصورة علة بتوسط ... معا من جهتين

لكنه وان كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما فاما اذا
اخذت علة لعلة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب والصورة اذا كانت علة
علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب وقد يتفق ان يكون مهية الفاعل
والصورة والغاية مهية واحدة فيكون هي التي تعرض لها ان يكون فاعلا وصورة
وغاية فان في الاب مبدأ لتكون الصورة الانسانية من النطفة وليس ذلك كل ما في الاب
بل صورة الانسان وليس الحاصل في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية التي
يتحرك اليها النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة
ومن حيث ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث يصدر تحريكها منها فهي فاعل فاذا نسبت
الى المادة والمركب كانت صورة واذا نسبت الى الحركة كانت غاية مرة وفاعلا مرة اما
غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي في الابن واما فاعلا فباعتبار ابتداء
الحركة وهي الصورة التي في الاب فصل في اقسام احوال العلل ان لكل واحد من
العلل فقد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون خاصا
وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا وقد يكون مركبا وقد يكون
بالقوة وقد يكون بالفعل وقد يركب بعض هذه مع بعض ولنصور هذه الاحوال اولا في
العلة الفاعلية فنقول ان العلة الفاعلية علة بالذات مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا سخنت
وهو ان يكون العلة مبدأ لذلك الفعل واخذ من حيث هي مبدأ له والعلة الفاعلة بالعرض ما خالف
ذلك وهو على اصناف من ذلك ان يكون الفاعل يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا
لضد مانع ضده فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل الضد الآخر مثل السقمونيا اذا برد باسهال
الصفراء او يكون الفاعل هو مزيل المانع شيئا عن فعله الطبيعي وان لم يكن موجبا مع المنع هذا
مثل مزيل الدعامة عن سقف فانه يقال انه هو هادم السقف ومنه ان يكون الواحد معتبرا
باعتبارات لانه ذو صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل ثم ينسب
اليها ما بالعرض الفاعل لها كما يقال ان الطبيب بناء اي الموضوع الذي للطبيب هو بناء
فيبني لانه بناء لا لانه طبيب او يوجد الموضوع وحده غير مقترن بتلك الصفة فيقال
ان الانسان يبني ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع او بالارادة متوجها الى غاية ما
فيبلغها او لا يبلغها لكنه يعرض منها غاية اخرى مثل الحجر يشج وانما عرض له ذلك لانه
مهارد

العلل ... ل

واقدر على

باسهال ل

لتعلل فلا ينتهي ال

بذاته يهبط فاتفق ان وقعت هامة في ممره فانحط عليها بثقله فشجها وقد يقال للشي انه فاعل
بالعرض وان كان ذلك الشي لم يفعل اصلا الا انه يتفق ان يكون في اثر الامر يتبع حصوله امر
محمود او محذور فينسب بذلك فيستحب ان كان يتبعه امر محمود ويتيمن به او يستحب بعده
ان كان يتبعه امر محذور ويتطير منه ويظن ان حصوله سبب لذلك الخير او لذلك الشر واما الفاعل
القريب فهو الذي لا واسطة بينه وبين المفعول مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعيد هو الذي
بينه وبين المفعول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضاء واما الفاعل الخاص فهو الذي انما
ينفعل عن الواحد منه وحده شي بعينه مثل الدواء الذي [illegible] بدنه والفاعل
العام هو الذي يشترك في الانفعال عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المعفن لاشياء كثيرة وان كان
بلا واسطة واما الاخير فهو اما العلة الشبيهة للمعلول شخصا كهذا الطبيب لهذا العلاج او الكلي
للمعلول نوعا مساويا له في مرتبة العموم والخصوص مثل الطبيب للعلاج واما الكلي فكما يكون الطبيعة
غير موازية لما بازائها من المعلول بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج او الصانع للعلاج واما البسيط
فان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة مثل الدفع والجذب في القوى البدنية
واما المركب فان يكون صدور الفعل عن علة قوتين متفقتي النوع كعدة يحركون سفينة او
مختلفي النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة والحس واما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس
الى ما اشتعلت فيه واما الذي بالقوة فمثل النار بالقياس الى ما لم يشتعل فيه ويصح اشتعالها
فيه والقوة قد يكون قريبة وقد يكون بعيدة والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة والقريبة
كقوة الكاتب المقتدر بالملكة على الكتابة وقد يمكنك ان تركب بعض
هذه مع بعض وقد وكلناه الى ذهنك ولنعود بهذه الاعتبارات ايضا في المبداء المادي
فاما المادة التي بالذات فهي التي لاجل نفسها تقبل الشي مثل الدهن للاشتعال واما التي
بالعرض فعلى اصناف من ذلك ان توخذ المادة مع صورة مضادة لصورة وتزول
بحلولها فتوخذ مع الصورة الزائلة مادة للصورة الحاصلة كما يقال ان الماء موضوع
للهواء والنطفة موضوع للانسان والنطفة ليست موضوعة بما هي نطفة لان النطفية
تبطل عند كون الانسان او يوخذ الموضوع مع صورة ليست داخلة في كون الموضوع
موضوعا وان لم يكن ضدا للصورة الاولى المقصودة فيجعل موضوعا كقولنا ان
الطبيب يعالج فانه ليس انما يعالج من حيث هو طبيب ولكن من حيث هو عليل

فا

فاني
وبه لـ
الوتر العصب في العضو
النفس لـ
او ضوء الشمس فانه يفعل السواد في مادة والبياض في الاخرى والنضج في شي [illegible] وغير ذلك من الافعال المختلفة
عن القوة الدافعة والجذب عن الجاذبة
اما
الحس القوة التي تحس خلو المعدة من الغذاء والجاذبة تجذب الغذاء
الكتابة لـ
المقتدر المتدرب اي المجامع والمصاحب
توجد
فتوجد
مثل قولنا

فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب واما الموضوع القريب فمثل الاعضاء للبدن والبعيد
مثل الاخلاط بل الاركان والموضوع الخاص فمثل جسم الانسان بل اجزائه لصورته والعام مثل الخشب
للسرير والكرسي ولغيره وفرق بين القريب والخاص فقد يكون السبب الخاص قريبا وعاما مثل الخشب
للسرير والموضوع الاعم مثل هذا الخشب لهذا الكرسي او هذا الجوهر لهذا الكرسي والكلي الخاص مثل الجوهر
او الخشب لهذا الكرسي والموضوع البسيط فمثل الهيولى للاشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات
والمركب مثل الاخلاط للبدن ومثل العقاقير للترياق والموضوع بالفعل مثل بدن الانسان لصورته
وبالقوة مثل النطفة له او الخشب عن الصورة بالصناعة لهذا الكرسي فههنا ايضا قد يكون القوة
قريبة وقد يكون بعيدة واما هذه الاعتبارات من جهة الصورة فالصورة التي بالذات مثل شكل الكرسي
للكرسي والتي بالعرض مثل البياض او السواد له وربما كانت التي بالذات مثل صلابة الخشب لقبول
شكل الكرسي وربما كانت الصورة بالعرض السبب لما [illegible] كالساكن في السفينة فانه يتحرك
في السفينة منتقل ومتحرك بالعرض والصورة القريبة مثل التربيع لهذا المربع والبعيدة مثل ذي الاوتار له
والصورة الخاصة لا يخالف الجنس وهو مثل حد الشي او فصل الشي او خاصة الشي والعام لا يفارق
الكلية وهي مثل الجنس للماهية والصورة البسيطة فمثل صورة الماء والنار الذي هو صورة لم يتقوم
من عدة صورة تجتمع والمركب مثل صورة الانسان التي تحصل من عدة قوى ومقومات تجتمع والصورة
بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما فهي القوة مع العدم واما اعتبار هذه الاقسام من جهة
الغاية فالغاية بالذات هي التي تنحو اليها الحركة الطبيعية والارادية لاجل نفسها لا لغيرها مثل الصحة للدواء
والغاية بالعرض على اصناف فمن ذلك ما يقصد ولكن لا لاجله مثل دق الدواء لاجل شرب الدواء
لاجل الصحة وهذا هو النافع او المظنون نافعا والاول هو الخير او المظنون خيرا ومن ذلك ما يلزم الغاية
او يعرض لها اما ما يلزم الغاية فمثل الاكل غاية التغوط وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية هي كف
الجوع واما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة فان الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود
بالرياضة ومن ذلك ما يكون الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها هو مثل الشجة للحجر الهابط ومثل
من يرمي طائرا فيصيب انسانا وربما كانت الغاية الذاتية موجودة معها وربما لم يقصد واما
الغاية القريبة فكالصحة للدواء والبعيدة كالسعادة للدواء واما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد
صديقه فلانا واما العامة فكاستسهال الصفراء لشرب [illegible] فانه غاية له ولشرب البنفسج ايضا
واما الغاية الذاتية فكتقبض زيد على فلان اليوم المقصود كما في سنه واما الكلية فكما تنصاف
اي كان الشخص مقصودا

[illegible]
القوة مع العدم اي الاستعداد الحاصل مع العدم وقوله من وجه ما يمكن ان يكون اشارة الى ان الصورة التي بالقوة من جميع الوجوه انما هي نفس العدم فقط
لم توجد طرا لـ

من الظلام مطلقا واما الغاية البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة مثل لبس الحرير للجمال ولعشق المحب هذا بالحقيقة غايتان واما الغاية بالفعل والغاية بالقوة فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة
واعلم ان العلة بالقوة بازاء المعلول بالقوة ما دام العلة بالقوة علة فالمعلول بالقوة معلول بالقوة معلول ويجوز ان يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا الغير مثل ان يكون العلة انسانا والمعلول
خشبا فيكون الانسان نجارا بالقوة والخشب منجورا بالقوة ولا يجوز ان يكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة والذي يشكل في هذا امر البناء وبقاؤه بعد البناء فيجب ان يعلم ان البناء ليس
بعد البناء علة ان البناء معلوم البناء ما معلول البناء هو حركة لعوارض البناء ثم الاجتماع وهو لا يبقى بعده واما بقاء الاجتماع وحصول الشكل فيثبت عن علل موجودة اذا فقدت فقد البناء وتحقيق
هذا المعنى وما يجري مجراه مما يتكلف موكول الى الفلسفة الاولى فلم نفي به الا ما هناك

في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما واذ قد تكلمنا على الاسباب
وكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها انها من الاسباب فبنا ان نتفحص
امر النظر في هذه الثلاثة وانها هل هي في الاسباب او ليست من الاسباب وان كانت فكيف هي الاسباب
واما القدماء الاقدمون فقد كانوا اختلفوا في امر الاتفاق والبخت فمنهم من انكر ان يكون
للبخت والاتفاق مدخل في العلل بل انكر ان يكون لهما معنى في الوجود البتة وما لبث
انه من المحال ان نجد للاشياء اسبابا موجبة ونذهب عنها فنعدل عنها وننسبها الى ان يكون عللا
ونراه انها عللا مجهولة امر البخت والاتفاق فانه اذا يمم امرا اذا عثر على كنز وهم اهل
الغباوة القول بان البخت السعيد قد لحقه وان زلق فيها فانكسر رجله فهموا القول بان
البخت الشقي قد لحقه ولم يلحقه هناك بخت البتة بل كل من يخرج الى الدفين ينال ومن زلق
في شغف زلق عنه ويقولون ان فلانا لما خرج الى السوق ليقعد في دكانه وظفر بغريمه فظفر
بحقه فذلك من فعل البخت وليس كذلك بل ذلك لانه قد توجه الى مكان به غريمه وبصره ولم
يبصر قبل ذلك قالوا وليس وان كان غاية في وجه عن هذه الغاية يجب ان لا يكون للعمل الى السوق سببا
حقيقيا للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون لفعل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يوصى ان
يجعل المستعمل لذلك الفعل احدى تلك الغايات غاية فيتعطل الاخرى بوقوعه في نفس الامر وهو غاية
غاية يصلح ان ينصبها غاية ويرفض ما سواها البتة لو كان هذا الانسان شاعرا ما لم الغريم هناك
فخرج يروم فظفر به لم يقل انه ذلك واقع منه بالبخت بل قيل لما عدا اراد البخت او بالاتفاق

فرق ان جعل احدى الامور التي يؤدي اليها فوجه غاية يعرف انه الزمع ان يكون في نفس سببا لما هو سبب
وكيف يظن ان ذلك تيسر نجعل جاعل لهو لاء طائفة وقد قام بازاء هم طائفة اخرى عظموا امر البخت جدا
وتشعبوا فرقا فقائل منهم ان البخت سبب الهي مستور يرتفع عن ان تدركه العقول حتى ان بعض
من يرى هذا الرأي هذا القائل احل البخت محل الرب الذي يتقرب اليه او لا احد بعبادته وامر فبنى له هيكلا واتخذ
باسمه صنما يعبد على نحو ما يعبد عليه الاصنام وفرقة قدمت البخت من وجه على الاسباب الطبيعية فجعلت
كون العالم بالبخت وهذا هو ديمقراطيس وشيعته فانهم يرون ان مبادئ الكل هي اجرام صغار
لا تتجزى لصلابتها ولفقدها الخلاء وانها غير متناهية بالعدد ومبثوثة في خلاء غير متناهي القدر وان
جوهرها في طباعها متشاكل وباشكالها مختلف وانها دائمة الحركة في الخلاء فيتفق ان يتصادم
منها جملة فيجتمع على هيئة فيكون منها عالم وان في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد
مرتبة في خلاء غير متناهية ومع ذلك فان الامور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كائنة لا على الاتفاق
وفرقة لم يقدم على ان يجعل العالم بكليته كائنا بالاتفاق ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن المبادي
الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان هيئة اجتماعه على نمط يصلح للبقاء والنسل بقي ونسل
وما اتفق ان لم يكن كذلك لم ينسل وانه قد كان في ابتداء النشوء ربما يتولد حيوانات مختلطة
الاعضاء من انواع مختلفة وكان يكون حيوان نصفه ايل ونصفه عنز وان اعضاء الحيوان ليست هي
على ما هي عليه من المقادير والخلق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك مثلا قالوا ليست الثنايا
حادة ليقطع ولا الاضراس عريضة لتطحن بل اتفق ان كانت المادة تجتمع على هذه الصورة
ان كان هذه الصورة نافعة في مثل البقاء فاستفاد الشخص من ذلك بقاء وربما اتفق له
من الات النسل ما يستحفظ به النوع بل اتفاقا فنقول ان الامور منها ما هي دائمة ومنها ما هي
في اكثر الامر مثل ان النار في اكثر الامر تحرق الحطب اذا لاقته وان الحامل من نبتة الانسان في اكثر
الامر تصير اليه ومنها ما ليس دائما ولا في اكثر الامر والامور التي يكون في اكثر الامر هي التي لا يكون في اقل
الامر تكونها اذ كانت لا تخلو اما ان يكون عن ارادة او طبع او سبب اما وحده او لا يكون كذلك
فان لم يكن كذلك فاما ان يكون تمام السبب وجزء من سبب او شريك او زوال مانع او الاحتياج فان لم يكن
كذلك ولم يحتج السبب وجزء فليس كونها عن السبب اولى من لا كونها اذ ليس في نفس الامر لا فيه وحده
ولا فيه وفي معاونه ما يرجح الكون على اللاكون فيكون كون هذا الامر الذي اولى من لا كونه
كائنا على الاكثر فاذن انه لم يحتج الى الشريك المذكور فيجب ان يكون مطردا في نفسه البتة الا ان يعوقه عائق

ويعارض معارض ولما حصلته ما تحلف في الاقل وجب ذلك انه اذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض
وسلمت طبيعة آلي يتم الا بمجموع يكون النوع بين الدائم والاكثري ان الدائم لا تعارضه معارض
البتة وان الاكثري يعارضه معارض ويتبع ذلك ان الاكثري بشرط رفع الموانع وازالة العوارض واجب وإماطة ل
وذلك في الامور الطبيعية ظاهر وفي الامور الارادية ايضا فان الارادة اذا صحت وعزمت وواتت
الاعضاء للحركة والطاعة ولم يعق سبب مانع او سبب ناقض للعزيمة وكان المقصود من شانه ان يوصل اليه
فبين انه يستحيل ان لا يوصل اليه ولو كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال انه كائن بالبخت
فالاكثري ايضا لا يقال انه كائن بالبخت فانه لا يخالفه من جهته في مثل حكمه نعم اذا عورض جزء ل
وحرف فربما قيل ان انحرافه عن وجهه كائن بالبخت او بالاتفاق وانت تعلم ان الناس لا يقولون
لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه دائما انه كائن اتفاقا او بالبخت ويقع لنا ما يكون بالتساوي فصل
وما يكون على الاقل والامر مشتبه في الكائن بالتساوي انه يقال فيه اذا اتفق اتفاقا وكان بالبخت
او لا يقال وقد اشترط ما فيه والقانون ان ما يكون بالاتفاق والبخت فانما يكون في الامور الاقلية
الكائنة عن اسبابها والذين تقدموا هذا النهج لم يشترطوا ذلك بل اشترطوا ان لا يكون دائما ولا اكثريا ارسطو
وانما ذكرنا المتاخرون فيعتبرون ان جعلوا الاتفاق متعلقا بالامور الاقلية دون المتساوية وصورة دعوى ل
الحال في الامور الارادية فان هؤلاء المتاخرين يقولون ان الاكل واللااكل والمشي واللامشي
وما اشبه ذلك من الامور المتساوية الصدور عن مباديها اذا مشى ماش او اكل آكل بارادة
لم يقل انه اتفق ذلك واما نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط على ما اشترط معلمهم ونبين بطلان قولهم ارسطو
قولهم في شيء شيء وهو ان الى الواحد قد يكون متساويا واعتباره اكثريا بل واجبا وبعمل [illegible] وعسى
كونه متساويا بل الامر اذا اشترط فيه شرائطه واعتبرت احوال ايجاده واحصيت مثل ان يشترط ان المادة
في كونه كف الجنين فضلة [illegible] الاصابع والقوة الالية الفاعلة في الاجسام [illegible]
استعداد تام في مادة طبيعية لصورة مستحقة وهي اذا [illegible] ذلك لم يتعطل عنها [illegible]
ان يكون هناك ان يتخلق اصبع زائدة فيكون هذا [illegible] بالقياس الى
الطبيعة الكلية [illegible] بالقياس الى الاسباب التي ذكرناها بل هو واجب [illegible] الاستقصاء
في البحث يبين لنا ان الشيء [illegible] اسبابه ولم تخرج عن طبيعة الامكان لم يوجد غيرها [illegible]
بيان هذا وامثاله موقوف الى الفلسفة الاولى وما دام الامر على هذا فمن بعيد ان يكون [illegible]
واحدة بالقياس الى شيء اكثريا وبالقياس الى اخر متساويا فان البعد ما بين الاكثري والمتساوي

اقرب

اقرب من البعد ما بين الواجب والاقلي ثم الاكل والمشي اذا قيسا الى الارادة ووضعت الارادة حاصلة وقوى
غير عادمة الامكان المنافي الى الاكثري واذا جاز ذلك لم يصح البتة ان يقال انهما اتفقا او كانا بالبخت واذا
لم يضافا الى الارادة ونظر اليهما انفسهما وقد يتساوى كون الاكل واللاكون فيصح ان يقال [illegible] واما
ما اتفق ان كان ياكل وذلك بالقياس الى الادخول لا الى الارادة وكذلك قول القائل صادفته واتفق دخلت عليه
ان كان يمشي ولقيته فاتفق ان كان ما علمت ان هذا الاستعارف مقبول ومع ذلك صحيح بالجملة
اذ جملة الامر الكائن في نفسه غير متطلع ولا متوقع اذ ليس دائما ولا اكثريا فصلا ان يقال للسبب المؤدي اليه
انه اتفاق او بخت وذلك اذا كان من شانه ان يودي اليه وليس يودي بالاضافة لا دائما ولا اكثريا واما اذا
لم يكن يودي اليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر فلا يقال ان قعود فلان اتفق
ان كان سببا لكسوف القمر بل يصلح ان يقال اتفق ان كان معه فيكون القعود ليس سببا للكسوف
بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف [illegible] وليس الكون مع الكسوف هو [illegible] الكسوف
وبالجملة اذا كان الشيء ليس من شانه ان يودي الى الشيء البتة فليس سببا اتفاقيا له انما يكون سببا له اذا كان اتفاقيا م
من شانه ان يودي اليه وليس دائما ولا اكثريا الامر حتى لو فطن الفاعل بما يجري عليه ولما اكل وضح ان
يريده ويختاره لصح ان يجعل غاية كما لو فطن الخائف الى السوق ان الغريم في الطريق لصح ان يجعل
غاية وكان حينئذ صار جاريا على حد المتساوي والاكثري لان ذهاب [illegible] الى تحصيل الغريم [illegible]
[illegible] يودي في اكثر الامر الى مصادفته ولما [illegible] عن العارف من حيث هو غير عارف [illegible]
ادى [illegible] انما يكون اتفاقيا بالقياس الى الوجه الذي [illegible] شرط وايده فيكون غير اتفاقي
بالاضافة الى وجه شرط زائد [illegible] من هذا ان الاسباب الاتفاقية يكون من حيث يكون
من اجل شيء الا انها اسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض فهي داخلة في جملة الاسباب
التي بالعرض فالاتفاق سبب في الامور الطبيعية والارادية بالعرض ليس دائم الايجاب ولا اكثري الايجاب
وهو فيما يكون من اجل شيء ليس بسبب او جهة بالذات وقد يعرض امور لا يقصد وليس
بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم فان ذلك وان لم يقصد فهو ضروري
في المقصود ولكن للقائل ان يقول انا ربما قلنا ان كذا كان بالاتفاق وان كان الامر اكثريا
كقول القائل ان فلانا قصد [illegible] فاتفق ان وجده في البيت ولا يمنع عن هذا
القول كون وجوده اكثر الامر في البيت فالجواب ان هذا القائل انما يقول ذلك لا لحسب الامر

فى نفسه بل يجب اعتقاده فيه فانه اذا كان الاغلب ظننا ان زيدا ينبغى ان يكون فى البيت فلا نقول ان ذلك اتفق
بل ان لم نجده نقول ان ذلك اتفق ولكنا انما نقول هذا اذا كان بلقيه يتساوى عنده وفى ظنه فى
ذلك الوقت وفى تلك الحال ان كان فى البيت او غير كاين فيكون ظننا فى ذلك الوقت يحكم بالتساوى
دون الاكثرى والوجب وان كان بالقياس الى الوقت المطلق اكثريا وقد يظن فى كثير من الامور الطبيعية
النادرة الوجود مثل الذهب الكائن على وزن من الاوزان او الياقوتة التى اوزنة للمقدار المعهود
انه موجود بالاتفاق لا انه ... وليس كذلك فان كون الشىء فى الامر انما يدخل الشىء فى الاتفاق لا
اذا قيس الى الوجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعل له وكان وجوده عنه اكثريا والسبب الفاعل
لهذا الصب الذهب والياقوت انما صدر ذلك عنه لقوة ولوجدان المادة الوافرة واذا كانا كذلك
فيصدر مثل هذا الفعل عن ذاته دائما او فى الاكثر صدورا طبيعيا ونقول ان السبب الاتفاقى
قد يجوز ان يتأدى الى غاية الذاتية وقد يجوز ان لا يتأدى مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى
متجره فلقى غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية وربما لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها دووصل ل
والحجر الهابط اذا شج راسا فربما وقف وربما هبط الى مهبطه فان وصل الى غايته الطبيعية
فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا واما ان لم
يصل اليها فانه يكون بالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية
باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل وكان شربه باطلا والغاية العرضية بالقياس
اليها يكون اتفاقيا وقد يظن انه قد يكون ويحدث امور لا لغاية بل على سبيل العبث ولا يكون
اتفاقيا كالولوع باللحية وما اشبه ذلك وليس كذلك وسنبين فى الفلسفة الاولى حقيقة الامر فيها
ثم الاتفاق اعم من البخت فى لغتنا هذه فان كل بخت اتفاق وليس كل اتفاق بختا فكأنهم لا يقولون فى الفرق بين البخت والاتفاق
بخت الا لما يؤدى الى شىء يعتد به ومبداه ارادة عن ذوى اختيار من الناطقين البالغين فان
ما يولد ذلك كالتوجه للعود الذى شق فصفه لمسجد ونصفه لكنيف فصفه منه سعيد
ونصفه منه شقى فهو مجاز واما مبداه طبيعى فلا يقال انه كاين بالبخت بل على انه يقال بالاسم
الكاين من تلقاء نفسه الا اذا قيس الى مبدا ارادى فان الامور الاتفاقية يحكم على مفاضاتها
تحصيل بان شيئين او اشياء وكل مصادفة فاما ان يكون فيها كلا المصادفين متحركين
لا ان يتصادما او يكون احدهما ساكنا والاخر متحركا اليه فانه اذا سكن كلاهما على حال

عليهما ل نسخه ل
على حال غير التصادم الذى كان عليه لم يتفق ما بينهما تصادم واذا كان كذلك فجايز ان يتفق
وكلاهما مبدأ لكن احدهما طبيعى والاخر ارادى فيتصادمان عند غاية واحدة يكون بالقياس
الى الارادى خيرا يعتد به او شرا يعتد به فيكون بختا له ولا يكون بالقياس الى الطبيعى
بختا وفرق بين رداءة البخت وسوء التدبير فان سوء التدبير هو اختيار سبب
اكثر الامور يؤدى الى غاية مذمومة ورداءة البخت هو ان يكون السبب فى اكثر الامر غير
مؤد الى غاية مذمومة ولكن يكون عند ما تؤديها الى البخت تؤدى اليه والرجل الميمون هو الذى
قد تكرر حصول اسباب مسعدة بالبخت عند حصوله والرجل المشوم هو الذى تكرر حصول اسباب
مشقية بالبخت عند حصوله فيتشوم حصول الاول عود ما اعتيد تكرره من الخير فيتشؤم ل
ومن حصول الثانى عود ما اعتيد تكرره من الشر وقد يكون للسبب الواحد الاتفاقى
غايات اتفاقية غير محدودة ولذلك لا يحترز عن الاتفاق الموذى غير الاسباب الذاتية
ونستعيذ بالله من الشقاوة   فى نقض حجج من اخطأ فى باب الاتفاق
والبخت ونقض مذاهبهم واذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده فحرى بنا ان نشرع
فى نقض حجج المذاهب الفاسدة فى باب الاتفاق وان كان الاولى ان نؤخر هذا الفصل الى ما بعد
الطبيعى ومن الفلسفة الاولى فان المقدمات التى نأخذها فى هذا الباب اكثرها مصادرة لكنا ساعدنا
فى هذا الواحد وفى بعض الاشياء الاخر مجرى العادة فنقول اما المذهب المبطل للاتفاق
اصلا المحتج بان كل شىء يوجد له سبب معلوم ولا نضطر الى اختلاف سبب هو الاتفاق
فما احتج به ليس ينتج المطلوب لانه ليس اذا وجد لكل شىء سبب لم يكن للاتفاق وجود بل كان السبب
الموجب للشىء الذى لا يوجبه على الدوام او الاكثر هو السبب الاتفاقى لنوع من حيث هو كذلك واما
قوله انه قد يكون لشىء واحد غايات كثيرة مع ان المغالطة فيه لاشتراك الاسم فى الغاية فى الغاية
نوع لما ينتهى اليه الشىء كيف كان ونوع لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركات الطبيعية محدود والمقصود
بالارادة ايضا محدود ونحن نعنى بالغاية الذاتية ههنا هذا وقوله انه ليس يجب ان تصير الغاية غير
غاية بالجعل حتى اذا جعل الظفر بالغريم غاية صار الامر غير بخت وان جعل الحصول فى الدكان
غاية صار الامر بختيا فان الجواب عنه ان قوله ان الجعل لا يغير الحال فى هذا الباب هو غير مسلم

اختلاق مع درون نسخ

الموجود ح

الا ان الجعل الجعلي الامري احد بها اكثريا وفي الاقل اقليا فان عن تمام القوة الخارج اليه
ليظهر من حيث هو كذلك كانه في اكثر الاحوال يظهر وفي اكثر الماضي لا لكان من حيث
كذلك فانه ليس في اكثر الامر يظهر بوجه فان كان الجعل المختلف يختلف له حكم الامر في اكثرية وغير
اكثرية فكذلك يختلف له حكم الامر في كونه اتفاقيا او غير اتفاقي واما دعوا الطبيعي الذي يجعل
تكون العالم بالاتفاق ويرى ان الاكثريات تكون بالطبع فمما يكشف فساد رايه هو ان تبين
له بهية الاتفاق وانه غاية عرضية لامر طبيعي او ارادي او قسري والقسر ينتهي الى الطبيعي او الارادة
سيظهر انه لا يجب قسر على قسر لا الى النهاية فيكون الطبيعي والارادة في ذاتيهما اقدم من الاتفاق
فيكون السبب الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاوائل التي يقول بها ذيمقراطيس صلبة
ودايما منفعة الجواهر محسوسة بالاشكال ودايما متحركة بذاتها في الخلاء اذا اجتمع بعضها
ومماسة ولا قوة عنده ولا صورة الا الشكل فقط في اجتماعها ومقتضى اشكالها الالتصاق ببعض
بعض بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركتها التي لها بذاتها فيجب لذاتها ان يتحرك فينفصل ولا يستولى لها
الاتصال ولو كان كذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة في ازمان متباعدة
بين طرفي زمان طويل ولو كان يقول ان في هذه الاوائل قوى تجعلها في جواهرها يمنع لها ان
يتقادم وينضغط ما بينها وينفث الضعيف منها ما بين الفاعل وينحاز ما بين الفاعل
تحت القوية فيبقى كذلك لكان ربما اوهم انه يقول شيئا الا ان تبين ان هذا لا يكون ولا يتفق
وسنين الديدي والعجب انه يجعل الامر الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا امر واحد
ولا امر حادث كاين يحدث او اتفاق فيه البتة اتفاقيا ويجعل الامور الجزئية لغاية وفيها ما يجري
الاتفاق واما انباذقلس ومن جرى مجراه فانهم جعلوا الكليات تكون بالاتفاق بل خلطوا الاتفاق
بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق ويعتقدوا ان صورتها بالضرورة لا لغاية مثلا
قالوا ان الثنايا لم يستحد للقطع بل اتفق ان حصلت هناك مادة لا يقبل الا هذه
الصورة فاستحدت بالضرورة وقد اخطأوا في هذا الباب خطأ واهية وقالوا كيف
يكون الطبيعي يفعل لاجل شيء وليس لها روية ولو كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء لما كانت التشويهات
والزوايد والموت في الطبيعة البتة فان هذه الاحوال ليس يقصد ويمكن ان يكون

سل
انبذقلس ح ر
يستحد ح ر
فاستحدت ح ر
ح كذا الاصل في الاتهم عن ... للتخرج

ان يكون المادة بحالة يبقى بها هذه الاحوال وكذلك الحال في ساير الامور في الامور التي تتفق
ان كانت على وجه يتضمن المصلحة فليست للاتفاق ولا ضرورة المادة بل لظن انها انما تصدر
عن فاعل يفعل لاجل شيء ولو كان كذلك لكان الانداد انما لا يختلف وهذا كالمطر الذي يعلم يقينا
انه كائن لضرورة المادة لان الشمس اذا بخرت فلطف البخار في الجو البارد برد فصار ماء ثقيلا
فنزل ضرورة فاتفق ان يقع في مصالح فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح
وقالوا ولم يلتفت الى افساد البيادر قالوا وقد عرض في هذا الباب امر اخر وهو ان النظام الموجود في
تكون الامور الطبيعية وسلوكها انما يوجبه الضرورة التي في المواد وليس ذلك مما يجب ان يغتر
فانه وان سلم ان للنشوء والتكون نظاما فان للرجوع والسلوك الى الفساد نظاما ايضا دون
ذلك النظام وهو نظام الذبول من اواخر الكون بعكس نظام النشوء فكما يجب ايضا ان يظن
ان الذبول لاجل شيء هو الموت ثم ان كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء فالسوال باق في ذلك
الشيء وانه لم فعل في الطبيعة على ما هو عليه ويتمر المطالبة الى غير النهاية قالوا وكيف يكون
الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة الواحدة تختلف افعالها لاختلاف المواد كالحرارة
تحل شيئا كالشمع وتعقد شيئا كالبيض والملح ومن العجايب ان يكون الحرارة تفعل الافاعيل
لاجل شيء بل انما يلزمها ذلك بالضرورة لان المادة بحال يجب لها فيها عند مماسة الحار الاثر
فكذلك حكم ساير القوى الطبيعية والذي يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقده هو انه
لا كثير منافسة في الاصح ان للاتفاق مدخلا في تكون الامور الطبيعية وذلك بالقياس
الى افرادها فانه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه
الحبة من البر في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه النطفة في هذا الرحم امرا دائما
ولا امرا اكثريا بل لقائل ان يقول انه مما يجري مجرى الاتفاق ولنمنع النظر في مثل تكون السنبلة عن
البرة باستمداد المادة من الارض والجنين عن النطفة باستمداد المادة من الرحم فيقول ذلك
بالاتفاق فنجده ليس بالاتفاق بل امرا توجبه الطبيعة وتستدعيه قوة وكذلك ليساعدوا
ايضا على قولهم ان المادة التي للثنايا لا يقبل الا هذه الصورة لكنا نعلم انها لم تحصل
لهذه المادة بهذه الصورة لانها لا يقبل الا هذه الصورة فانه ليس السبب
الا سبب فيه الحديد وطفاوة الخشب لان الحديد اثقل والخشب اخف بل هناك صنع صانع
انما هذا ارادي

بريد
عزه

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا تقبل الا هذه الصورة ح

لم يصلح الان يكون بسبب مواد ما يفعل بهذه النسبة في آخرها على هذه النسبة والتأمل الصادق
يظهر صدق ما قلناه وهو ان البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة برة انبتت سنبلة
برة او حبة شعير انبتت سنبلة شعيرة ويستحيل ان يقع ان الاجزاء الارضية والمائية
تحرك بذاتها وتنفذ في جوهر البرة وتربيتها فانه سيظهر ان تحركها عن مواضعها
لذاتها والحالات التي لذاتها معلومة يجب ان يكون تحركها انما هو بجذب قوة مستكنة في
في الحبة حادثة باذن الله تعالى ثم لا يخلو اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء تصلح للتكون البرة
والاخرى تصلح للتكون الشعيرة او يكون الصالح للتكون البرة صالحا للتكون الشعيرة فان كان
الصالح لهما اجزاء واحدة فقد سقط الفرق للمنسوبة الى المادة ورجع الامر الى ان
الصورة الطارية على المادة بخصوصها خصتها بتلك الصورة وحركتها الى تلك الصورة
وان دائما او في اكثر الامر يفعل ذلك فقد بان ان ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات
الامر متوجها اليه اما دائما فلا عائق واما اكثريا فضعاف وهذا هو مرادنا بالغاية في الامور
الطبيعية وان كانت الاجزاء مختلفة فلمناسبة ما بين القوة التي في البرة وبين تلك المادة
ما تجذب تلك المادة بعينها وتحركها الى حيز مخصوص في الدائم او الاكثر فهناك يكسبها
صورة ما فتكون ايضا القوة التي في البرة تحرك بذاتها بهذه المادة الى تلك الصورة
من الجوهر والكيف والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من ان
يكون المادة على تلك الصفة لتنتقل الى تلك الصورة فلننظر ان طباع المادة صالحة
لهذه الصورة او غير قابلة لها مثلا فهل بد من ان يكون انتقالها الا حيث يكتسب هذه
الصورة بعد ما لم يكن لها ليس بضرورة فيها بل عن سبب آخر تحركها اليه فحصل لها ما هي صالحة
لقبوله او لا يصلح لقبول غيره فتبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة للمواد على سبيل القصد
طبيعتها لاجل محدود وان ذلك مستمر على الدوام او على الاكثر وذلك ما يعنيه
بلفظ الغاية ثم من الظاهر ان الغايات الصادرة عن الطبيعة في حال ما يكون الطبيعة
عن معارضة ولا معوق يحصلها خيرات وكمالات وانه اذا تأدت الى غاية ضارة كان
ذلك الامر ليس عنها دائما ولا اكثريا بل حال تتعقد النفس منافيها سببا عارضا
فيقال ماذا اصابنا هذا العليل حتى دوى وماذا اصابنا هذه الافة حتى اسقطت واذا
كان كذلك فالطبيعة تحرك لاجل الخيرية وليس هذا في نشو الحيوان والنبات فقط

فقط بل وفي حركات الاجرام البسيطة وافعالها التي تصدر عنها بالطبع فانها تنحو نحو غاية
متوجه اليها دائما ما لم يعق توجهها على نظام محدود لا يخرج عنها الا بسبب معارض وكذلك
الالهامات التي للانفس الحيوانية النباتية والنسج والمدورة فانها تشبه الامور الطبيعية وهي
لما ان كانت الامور تجري اتفاقا ما ظلم لا ينبت البرة شعيرة ولم لا يتولد شجرة من
بيض ودنيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق من ايل كرم ولم يتكرر بهذه النوادر بل بقي الانواع
محفوظة على الاكثر ومما يدل على ان الامور الطبيعية لغاية انا اذا احسسنا بمعارض او مفقود
من الطبيعة اعنا الطبيعة في الصحة والخير وليس اذا اعدمت الطبيعة بالصناعة كما يفعل الطبيب
معتقدا انه اذا زال العارض المعارض اشتدت القوة توجهت الطبيعة الى الصحة والخير
وليس اذا اعدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك ان يحكم بان الفعل الصادر عنها غير متوجه
الى غاية فان الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية بل لتميز الفعل الذي يختاره من بين ساير
الافعال جائز اختياره لكل واحد منها غاية تخصه فالروية لاجل تخصيص الفعل لا لجعله
ذا غاية ولو كانت النفس سلمت عن النوازع المختلفة والمعارضات المنفذة لكان يصدر عنها
فعل متشابه على نهج واحد من غير روية وان شئت ان تستظهر في هذا الباب فتأمل حال الصناع
في الصناعة لانك ترى انها الغاية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج في استعمالها
الى الروية وصارت بحيث اذا احضرت الروية تعذرت وتبلدت الماهر فيها عن النفاذ
فيما زاوله كمن يكتب او يضرب بالعود فانه اذا افتقر الى روية في اختياره وقف
او نقم واراد ان يقف على عدده تبلد وتعطل وانما يستمر على نهج واحد فيما يفعل
بلا روية في كل واحد واحد مما يستمر فيه وان كان ابتداء ذلك الفعل وقصده انما وقع
بالروية واما المستمر على ذلك الاول والابتداء فلا روية فيه وكذلك اعتصام الزلق بما يعصم
ومبادرة اليد الى حك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحضار الصورة
ما يفعل في الخيال واوضح من هذه القوة النفسانية اذا اوكت عضوا ظهر اختيار
تحريكه وتشوبه بحركة فليس تحركه بالذات وبلا واسطة بل انما تحرك بالحقيقة العضل
والوتر فيتبع تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها للعضل مع ان ذلك
الفعل اختياري واول واما حديث العبث وما يجري مجراها فما بعضها بوجه ونقض

ومقصود عن المحرك الطبيعي وبعضها زيادة وما لا نقصا وفي فهو عدم فعل الصانع للمادة ونحن لم نفرض ان الطبيعي يمكنها ان يحرك كل مادة الى الغاية ولا الحنا ان الاعدام افعالها غايات بل ضمنا ان افعالها في المواد المطيعة التي لها لها غايات وهذا الارادة وذلك والكون والذبول هو المقصود الطبيعي البدنية عن الام المادة فتورها وحفظها ايا يا عليها باد بدل ما يتحلل ونظام الذبول ليس قضايا غير مناد الا غاية البتة فان النظام الذبول شباع الطبيعي الموكل بالبدن وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعي ولكن بالوضع ولكن لكل واحد منها غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة واحالتها فتسوق المادة الى النظام وذلك غاية في الطبيعي التي في البدن غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل مدد فانه في الاستمداد منه اجزا تنفع اولى من الاستمداد منه بما العلل بذكرها في العلوم الجزوية فيكون ذلك الامداد بالوضع سببا للنظام الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه الى غاية فهو فعل الطبيعي وان لم يكن فعل طبيعي البدن ونحن لم نفرض ان كل ما في الامور الطبيعية يجب ان يكون غاية للطبيعي التي فيها بل قلنا وان كل طبيعي يفعل فعلها فانما يفعل الغاية لها والموت والتحليل والذبول وكل ذلك وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن زيد فهو غاية واجبة في نظام الكل وقد اومانا الى ذلك فيما سلف وعلمك بحال النفس سيبينك على غاية في الموت واجبة وغاية في نشو الضعف والصبا واما الزيادة فهي ايضا نهاية لغاية ما فان المادة فضلت وكيف الطبيعي فضلتها الى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا تعطلها فيكون فعل الطبيعة فيها الغاية وان كان المستدعي لتلك الغاية اتفاقا سببا غير طبيعي واما امر المطر وما قيل فيه فليس يمنع ان يتكلم بما قيل فيه بل نقول ان في الشمس تبعدها وتصعد السخونة لقربها والرطوبة لبعدها عنا ما تقلص نقول سبب ذي نظام لامور كثيرة في الكل الجزئية في الطبيعي ووقوع الشمس مقربة في وكانها المائل نقصو عن ذاتها المنجذبة المنعقدة سحابا حيث تبرد فتهبط للوزن وليس يكون في ذلك ضرورة المادة بل هذا الفعل الاول المستعمل للمادة الا ان ينتهي لا ضرورة فيها فيل بها الغاية فان كل غاية تابع او فعل الغايات يلزم ضرورة في مادة ولكن العلة المحركة تاد المادة ويجعلها بحيث

بحيث تتصل بالضرورة بالصورة التي فيها ان كانت لما هو الغاية المقصودة تامل ذلك في الصناعات كلها ونقول لهم ايضا فليس اذا كان للحركة غاية وللفعل غاية وجب ان يكون لكل غاية وان لا يعرف المسئول عن لم ان الغاية في الحقيقة يكون مقصودة لذاتها وساير الاشياء تقصد لها وما يقصد لاجل شي انه لم يقصد ولهذا لا يقع لم طلبت الصحة وطلبت الخير او لم هربت عن المرض ولم توقعت الشر ولو كانت الحركة والاحالة تقتضي الغاية لانها موجودة او لانها غاية لكان يجب ان يكون لكل غاية غاية تقتضي ذلك من حيث هناك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي او ارادي وليس يجب ان يتبع ذلك الارادة تفعل الاحراق شيء بل حق ان الارادة تفعل التحرق وتفعل الحرق وتحيل الاستحالة او شاكلها الجوهر الذي فيه وانما يكون الاتفاق والغاية العرضية المقومة مثل ان يحرق ثوب فقير وذلك ليس غاية ذاتية فانها العبث محرقة لانه ثوب فقير ولان النار بهذه القوة خلقت لاجل هذا الا ان بل لكي تحيل ما ماسته الى جوهرها ولكي تحيل ما يكون بحاله وقد اتفق الا ان ماسها هذا الثوب فالفعل النار في الطبيعي غاية وان لم يكن مصادفتها هذا التي لا تفعل الا بالوضع ووجود الغاية بالوضع لا يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالوضع فينتهي من هذا الاتفاق ان المادة لاجل الصورة وانما يتوقف لتحصيل فتحصل فيها الصورة وليست الصورة لاجل المادة وان كان لابد من المادة حتى توجد فيها الصورة ومن تامل منافع اعضاء الحيوان والنبات لم يبق له شك في ان الامور الطبيعية لغاية وسنتكلم من ذلك شيئا في الكتب التي لنا في الطبيعيات ومع هذا فلا ينكر ان يكون في الامور الطبيعية امور ضرورية بعضها يحتاج اليها للغاية وبعضها يلزم الغاية

فصل في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه

واذ قد بان لنا عدة الاسباب واحوالها فنقول انه انما يجب ان يكون الطبيعي معتنيا بالاحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالمعلول واما الامور التعليمية فلا يدخل فيها مبدا حركة اذ لا حركة لها وكذلك لا تدخل فيها غاية حركة ولا مادة البتة بل انما تدخل فيها العلل الصورية فقط واعلم ان السوال عن الامور المادية باللم ربما يتضمن علة من العلل فانه يتضمن الفاعل كقولهم لم قاتل فلان فلانا فيجوز ان يكون جواب الغاية كقولهم لكي

ينبعث منه ويجوز ان يكون جواب المثير والفاعل المتقدم للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثلا ان
لان ظلما كان شرع عليه اولانه غضب جوع وهذا هو الفاعل الصورة الاختيار الذي ينبعث
منه الفعل الاخر واما انه هل نجيب بالصورة او هل نجيب بالمادة فنقول اما الصورة
فانها صورة الفعل وهو القتال ولكن السؤال الان عن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح ان
يجاب بها فانها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل الا ان يكون تلك الصورة هي غاية الفاعل
كالجزء مثلا فيكون لذاتها لا لسبب ما هي محركة للفاعل الا ان يكون فاعلا على المعنى الذي اومانا
اليه في بيان نسبة ما بين الفاعل والغاية ومع ذلك فلا يكون علة قريبة لوجود تلك المادة عن الفاعل
بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا يكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل كان من حيث
هي ماهية ومعنى فاذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصح الجواب بها من حيث هي موجودة بل من
حيث هي معنى وماهية وربما كانت الصورة المسؤول عنها داخلة في معنى داخل فيها او عارض
لها اذا ايجب مذهبها فيكون يصلح ان يكون ذلك المعنى جوابا كما لو قيل لم اعدل فلان فيقول لان العدل
حسن فيكون الحسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة ولا يكون الصورة المسؤول عنها جوابا
بل صورة غيرها فان الحسن هو جزء حدها او عارض لها وان الحسن معنى اعم من العدل اما عارض
لازم واما جزء حده مقوم واذا اصلحت الصورة ان يجاب بها هنا فقد دخلت من حيث هي
كذلك في جملة الداعي المحرك للاختيار وحكم المادة بهذا الحكم بعينه فانه اذا قيل لم نجر فلان هذا
الخشب سريرا فقيل لانه كان عنده خشب لم يكن متقنا الا ان زاد فيقول كان عنده
خشب صلب صالح لان يتخذ منه سرير وكان لا يحتاج اليه في امر اخر لكن الامور الارادية
يصعب ان يؤخذ العلة بتمامها فيها فان الارادة تنبعث فيها بعد توقع امور لا يسهل
احصاؤها وربما لم تتوفر بكثرتها فيعجز عنها واما الامور الطبيعية فيمكن فيها ان المادة
الاستعداد والملاقاة للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها وحدها جوابا
اذا ذكر في السؤال وجود الفاعل واما اذا تضمن السؤال الغاية كما لو قيل لم صح فلان
فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعل فيقال لانه شرب الدواء ويصلح ان يجاب بالمبدأ الذي على
المادي معنا فان الفاعل فيقال لان مزاج بدنه قوي الطبيعة ولا يكفي ذكر المادة وحدها

وحدها واما الصورة فقلما تنفع وتقطع السؤال ذكرنا وحدها اللهم الا ان تراجع ويعدل بكيفية
السؤال الى نحو ان يكون المادة او فاعل واما اذا كان السؤال عن المادة واستعدادها كما يقال مثلا
لم يكون الانسان قابلا للموت فقد يجوز ان يجاب بالعلة الفاعلية فيقال جعل كذلك ليتخلص النفس عند
الاستكمال عن البدن وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيقال لانه مركب من الاضداد ولا يجوز
ان يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي ليس كالصورة لان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة
الاستعداد كما انه ان لم يعطها لم يكن مستعدة اللهم الا ان يعني بالاستعداد التهيؤ التام فقد يعطيه
انتها الفاعل كما يقال للمرآة اذا سئل لم صارت لم تقبل الشبح فيقال لان الصاقل صقلها واما الاستعداد
الاصلي فلازم للمادة وقد يجوز ان يجاب بالصورة اذا كانت هي المتمم للاستعداد فيقال في المرآة
مثلا لانها ملساء صقيلة وبالجملة السؤال لا يتوجه الى المادة اولا وقد اخذت مع صورة
فيسأل عن علة وجود الصورة في المادة واما اذا تضمن السؤال الصورة فالمادة
وحدها لا يكون ان يجاب بها بل يحتاج ان يضاف اليها استعداد ونسبة الى الفاعل والغاية يجاب بها والفاعل م
يجاب به فاذا استحق ان تتوافق ترقى ما هو على سبيل المجاز وتذكر الاسباب الحقيقية فان
الجواب الحقيقي هو ان تذكر جميع العلل التي لم يتضمنها المسألة فاذا ذكرت وضمت
بالغاية الحقيقية وقف السؤال **المقالة الثانية** في الحركة وما يجري مجراها وهي ثلاث عشر
فصلا الاول في الحركة ب في نسبة الحركة الى المقولات ج في بيان المقولات التي يقع الحركة
فيها وحدها لا غير د في تحقيق تقابل الحركة والسكون ه في ابتداء القول في
المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه و في ذكر مذاهب الناس في المكان وايراد حججهم
ز في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او سطح ملاق كان او بعد
ح في مناقضة القائلين بالخلاء ط في تحقيق القول في المكان ونقض حجج
مبطليه والمخطئين فيه ى في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس
فيه ومناقضة المخطئين فيه يا في تحقيق ماهية الزمان واثبات ماهيتها يب في بيان
امر الآن يج في حل الشكوك المقولة في الزمان وفي الدهر والسرمد وبقيته وهو ذا

تمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان

فصل في الحركة

وقبيل وبعيد والعدم في الحركة قد تممنا الكلام في المبادى العامة للامور الطبيعية
فحرى بنا ان ننتقل الى الكلام في العوارض العامة لها والاعم لها من الحركة والسكون
كما سنبين من حال عدم الحركة فحرى بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجود ما
بعضها بالفعل من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل ان يكون
شيء من الاشياء بالقوة من كل جهة لا ذات له بالفعل البتة ليسلم هذا ولنوضع وضعا
مع قرب تناول الوقوف عليه ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المحض بل لها وما
امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج الى الفعل عن القوة قد يكون دفعة وقد يكون
لا دفعة وهو اعم من الامرين جميعا وهو عام وهو بما هو اعم امر يوجد لجميع المقولات فانه
لا مقولة الا وفيها خروج عن قوة الى الفعل اما في الجوهر فكخروج الانسان الى الفعل بعد
كونه بالقوة وفي الكم فكخروج النامي الى الفعل عن القوة وفي الكيف فكخروج السواد الى
الفعل عن القوة وفي المضاف فكخروج الاب الى الفعل عن القوة وفي الاين فكالحصول
فوق بالفعل بعد القوة وفي متى فكخروج الغد الى الفعل عن القوة وفي الوضع فكخروج
المنتصب الى الفعل عن القوة وكذلك في الجدة وكذلك في الفعل والانفعال لكن المعنى المتعارف
المتعارف عليه عند القدماء في استعمال لفظ الحركة ليس ما يشترك فيه جميع اصناف هذه
الخروجات عن القوة الى الفعل بل ما كان منها لا دفعة بل متدرجا وهذا ليس يتاتى الا في مقولات
معدودة مثلا كالكيف فان ذا الكيف بالقوة يجوز ان يتوجه الى الفعل يسيرا
يسيرا الى ان ينتهي اليه وكذلك ذو الكم بالقوة ونحن سنبين من بعد ان اي المقولات يجوز
ان يقع فيه هذا الخروج من القوة الى الفعل واياها لا يجوز فيها ان يقع فيه ذلك ولولا
ان الزمان مما يحتاج في تحديده الى ان توخذ الحركة في حده وان الاتصال والتدريج
قد يوخذ الزمان في حده لانه طرفه والحركة يوخذ الزمان في حدها لتسهل علينا ان نقول
ان الحركة خروج عن القوة الى الفعل في الزمان او على اتصال او لا دفعة لكن جميع هذه
الرسوم يشتمل بيانا دوريا خفيا فاضطر مفيدونا هذه الصناعة الى ان سلكوا
في ذلك نهجا اخر فعرفوها بانها كمال اول لما هو بالقوة عند ما يكون متحركا في نفسه ونظروا في النحو

كخروجه الى ان يكون منتقلا او مستقلا قائما

والدفعة ايضا فانها قد يوخذ الآن في حدها فيقال هو ما يكون في آن والآن يوخذ الزمان في حده لانه طرفه ارسطو

في النحو من الوجود الذي يخص الحركة في نفسها فوجدوا الحركة في نفسها كمالا وفعلا اي كونا
بالفعل اذ كان بازائها قوة اذ الشيء قد يكون متحركا بالقوة وقد يكون متحركا بالفعل
والكمال وفعل وكمال هو الحركة فالحركة في ذلك سائر الكمالات من هذه الجهة ويفارق
سائر الكمالات من جهة انه سائر الكمالات اذا حصلت صار الشيء بها بالفعل ولم يبق بعد فيه
ما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة فان الاسود اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة
اسود من جهة الاسود الذي له والمربع اذا صار بالفعل مربعا من جهة المربع الذي له لم يبق بالقوة

لم يبق بالقوة مربعا

مربعا من جهة المربع الذي له والمتحرك اذا صار متحركا بالفعل فقط اذ يكون بعد بالقوة
متحركا من جهة الحركة المتصلة التي هو بها متحرك وقد يوجد ايضا بالقوة شيء آخر وهو ان المتحرك
فان ذات المتحرك ما لم يصر بالقوة شيئا ما يتحرك اليه وانه بالحركة يصل اليه فانه لا يكون حاله
وثباته عند الحركة الى ذلك الشيء الذي هو له بالقوة كما كان قبل الحركة فانه في حال السكون
قبل الحركة يكون هو ذلك الشيء بالقوة المطلق بل يكون ذا قوتين احديهما على الامر والاخرى
على التوجه اليه فيكون له في ذلك الوقت كمالان واحدهما قوتان ثم يحصل له كمال
احدى القوتين ويكون متبقية بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود بالقوتين
بل في كليهما وان كان احدهما حصل بالفعل الذي هو احد الكمالين واولهما فهو بعد
ما لم يبرا عما هو بالقوة في الامرين جميعا احدهما المتوجه اليه بالحركة والاخر في الحركة فان الحركة
في ظاهر الامر لا تحصل الا بحيث لا يبقى مع بقائها البتة فيكون الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة
لا من كل جهة فانه يمكن ان يكون لها بالقوة كمال آخر كالكمال الثاني او ونسيه لا يتعلق ذلك
بكونه بالقوة بما هو بالقوة وكيف يتعلق به وهو لا يبقى القوة ما دامت موجودة ولا
الكمال اذ حصل لها الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد حدوه بحدود
مختلفة مشتبهة وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا يوجد احوالها ثابتة
بالفعل ووجودها فيما يشبه ان يكون قبلها ... قد بطل ... من سالف الوجود فبعضهم
اي نظر
حدها بانها غيرية اذ كانت توجب تغير الحال وافادة تغير ما كان ولم تعلم انه ليس يجب ان يكون
بالغيرية
ما يوجب افادة الغيرية فهو في نفسه غيرية فانه ليس كل ما يفيده شيئا يكون هو اياه ولو
كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا وليس كذلك وقال قوم انها طبيعة غير محدودة

والاقرب ان يكون هذا انه صنف لها صنوف خاصة غير الحركة كما هو كذلك في الاستحالة والنمو وقيل
انها نوع غير السائر وايمان النساع على صنف واحدة متساوية للامر بالقياس الى كل وقت يصح
عليه وان الحركة لا ابتداء من نسبة لوازمها واحوالها الا انه في ازمنة مختلفة فان المتحرك في كل آن
له اين آخر والمستحيل له في كل آن كيف آخر وهذه رسوم انما دعى اليها الاضطرار وصنوع للحال ولا
حاجة بنا الى التطويل في ابطالها ومناقضتها فان الذهن السليم يكفيه في تزييفها ما ظنناه واما
ما قيل في حد الحركة انها زوال من حال الى حال او سلوك من قوة الى فعل فذلك غلط لان نسبة
الزوال والسلوك الى الحركة كنسبة الجنس او ما يشبه الجنس بل كنسبة الالفاظ المرادفة اذ يا
اللفظتان ولفظ الحركة وضعت اولا لاستبدال المكان ثم نقلت الى الاحوال ومما يجب ان تعلم في هذا
الموضع ان الحركة اذا حصل من زمان المحرك ان يفهم كان مفهومها لها معنيين احدهما لا يجوز ان يحصل
بالفعل قائما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني بها الامر المتصل
المعقول للمتحرك بين المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك وهو بين المبدأ والمنتهى
بل انما يظن انه قد حصل نحو من الحصول اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون هذا المتصل
المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول حقيقي في الوجود بل هذا الامر
بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الاعيان وانما يرتسم صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك
الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم في الخيال لان صورة المتحرك وله حصول في مكان
وقرب وبعد من الاجسام يكون قد انطبعت فيه ثم يلحقها من جهة الحس صورة اخرى لحصول
له في مكان اخر وقرب وبعد اخرين فيشعر بالصورتين معا على انها صورة واحدة لحركة
ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود
معا ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم واما المعنى الموجود بالفعل الذي بالحري ان يكون الاسم
واقعا عليه فان الحركة التي توجد في المتحرك هي حالة المتوسط حين يكون ليس في الطرف
الاول من المسافة ولم يحصل عند الغاية بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد ولا
في آن من الآنات التي تقع في مدة خروجه الى الفعل حاصلا في ذلك الحد فيكون حصوله في اي
وقت فرضته قاطعا ما وهو بعينه القطع وهذا هو صورة الحركة الموجودة
في المتحرك وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث اى حد يفرض فيه لا يوجد

التزول

يكفيه

ليس

في الحركة بمعنى القطع والتوسط وان الاول ...

نيوقدم

لا يوجد قبله ولا بعده فيه بخلاف الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة تلزم المتحرك
ولا تتغير البتة ما دام متحركا نعم قد تتغير حدود التوسط بالفرض وليس للمتحرك متوسطا لانه في حد
دون حد بل هو متوسط لانه بالصفة المذكورة وهو انه بحيث اى حد توهمته لا يكون قبله
ولا بعده فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد يلزم دائما في اى حد كان ليس يوصف بكونه في حد
دون حد وهذا بالحقيقة هو الكمال الاول واما اذا انقطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني وهذه
الصورة توجد في المتحرك وهو في آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد اوسط
لم يكن قبله ولا يكون بعده فيه والذي يقال من ان كل حركة في زمان فاما ان يعني بالحركة الحالة
التي للجسم بين مبدأ ومنتهى وصل اليه فيقف عنده او لا يقف عنده فتلك الحالة الممتدة
هي في زمان وهذه الحالة موجودة على سبيل وجود الامور في الماضي ويليها يوجد في الآن الا امور
الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كان حاضرا ولا كذلك هذا فيكون بهذه
الحركة يعني بها القطع واما ان يعني بالحركة الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على
معنى انه يلزم مطابقة الزمان بل على انه لا يخلو من حصول قطع وذلك القطع مطابق للزمان
فلا يخلو من حدوث زمان لا يمكن ما بما في كل آن من ذلك الزمان يصح ان فيه في حال حاصل
ان الكون في المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة اليه فاما الامر الذي يجعلونه
آنا هو امر ما معقول وليس بموجود بالفعل بل وانما الموجود بالفعل الكون في هذا
المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الاضافة لا بهذا الكون والامر الكلي انما يحصل
باستخاصه ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه كما اتفق عليه اهل الصناعة
فنقول اما الكون في المكان من حيث يقال على ممكنات كثيرين فلا شك ان الحال
فيه على ما قد وصف واما من حيث يقع على ممكن واحد ولكن لا معا فالامر فيه مشكل فانه
لا يبعد ان يكون معنى جنس يقع على موضوع واحد في وقتين ويكون لم يثبت له بعينه
بعينه مثل الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود ثم كان فيه سواد
وكان السواد لونا وكان اللون لا يلزم من السواد مثلا وتخصيص ما فاذا زال السواد
فلما ابيض فلا يمكننا ان نقول ان ذات الشيء الذي كان عرض له معاودة التخصيص الى السوادية وهو اللون المطلق

فان الحركة بمعنى التوسط امر بشخصه جميع اجزاء المسافة من المبدأ الى المنتهى

حيث يوجد

بتخصيص

باقية وتارة تخصيص آخر مثل الخشبة موجودة في بيت على تخصيص انها في حائط ثم صار بعض
بعينها جزء سقف ولها اضافة اخرى وتخصيص آخر انها جزء سقف فان ذلك ليس كذلك بل
مثله مثل ان تهدم الحائط والخشبة التي فيه ثم يحدث في البيت حائط وفيه خشبة اخرى مثل تلك
الخشبة وذلك لان السواد لا تبطل فصله وليس حصته من طبيعة الجنس التي كانت متقادمة في
بعينها والا فليس بفصل منوع بل هو عارض لا منوع وقد علم هذا في مواضع اخرى فاذا
كان الامر على هذا فلينظر هل حكم الكون في الكم الموجود في المتخلخل تارة مقارنا التخصيص انه
في هذا المكان وتارة مقارنا التخصيص آخر حكم حكم اللون او ليس كذلك بل حكمه حكم ارادة تارة
تفعل في هذا وتارة في هذا او رطوبة تارة تنفعل في هذا وتارة عن ذلك وهي واحدة بعينها
او عرض آخر من الاعراض بقي واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص فنقول اولا ان
هذا التخصيص بهذا وبذاك في امر المكان ليس امرا موجودا بالفعل نفسه كما نظهر لك بعد اذ
المتصل لا اجزاء له بالفعل بل يعرض ان يتجزى لاسباب تعرض للمسافة فيجعلها بالفعل مسافة على احد انواع
التجزئة وما بين حدود تلك التجزئة مسافة لا يشتمل عليها آن [illegible] على النحو الذي قلنا انها
يكون في آن بل الحركة التي على نحو القطع ويكون الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي يحسبناه
انما هو متكثر فيها بالفعل لا حد كما لا يتكثر بالفعل الا بتكثر المسافة بالفعل واذا لم يتكثر متكثرا
بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد على المسافة وجها موجودة ولم يكن كثيرة بالعدد
كانت بالضرورة واحدة بالعدد ولم يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في اللون ووجوده
في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة الى تخصيص [illegible] الموضوع بالفعل
لا الحركة لا توجب بالفعل انفصالا بل تمنع الاتصال استمرار [illegible] مع تغير [illegible] هذه الحال
بالقياس الى الموضوع حتى نعدم منه امر ثابت بالشخص فانه انما تختلف النسبة بالفعل لا
تختلف بالفعل وانما تكثر الواحد بالفعل تكثر امر قبل النسبة اذ كانت النسبة متكثرة
بالفعل اما اذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها لم تختلف اليها نسبة
فلم تختلف بسبب ذلك عددا واحدا ثم بعد ذلك العرض اذا عرض للمسافة قسمة او اختلاف
ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة يتعلق به ولا احدهما موجب الآخر ولا موجبه كما [illegible]

كانت الانقسامات التي تعرض لها غير متكثرة بالذات بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد لا الكثرة ويكون
النسب خارجة عن داخلة في ذات الشيء وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة
ولا بالقياس الا امر خارج يختلف مقارنا فصلي السواد والبياض ولا كون المتحرك في مكان
مطلقا يصير كثيرا لكونه كثيرا في هذا المكان وذلك لانه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان المكان
معين دون مكان حتى يجوز ان يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا او نوعيا يتنوع
او يتشخص بسبب تعين الامكنة كثرة بالفعل واعلم ان الحركة قد يتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك
وما فيه وما منه وما اليه والزمان اما تعلقها بالمتحرك فلا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك فلان
الحركة اما ان يكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي او يكون صادرة عن سبب ولو كانت الحركة
[illegible] لذاتها لا لسبب اصلا لكانت الحركة لا تعدم البتة ما دامت ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة
موجودة م لكن الحركة تعدم عن كثير من الاجسام وذاته ولو كانت ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون متحركا
ومتى ما كانت الحركة يجب عن ذاته لكن لا يجب عن ذاته اذ يوجد ذات الجسم الطبيعي وهو غير
متحرك فان وجد جسم طبيعي يتحرك دائما فهو بسبب زائد على جسميته الطبيعية اما فيه ان كانت
الحركة ليست من خارج واما خارجا عنه ان كانت عن خارج وبالجملة لا يجوز ان يكون ذات
الشيء سببا للحركة فانه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا الا ان يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه
او محركا وهو ماخوذ مع شيء ومتحركا وهو ماخوذ مع شيء آخر ومما يبين لك ان الشيء لا يحرك ذاته
يكون ان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان يكون يحرك لا بان يتحرك واما ان يحرك بان يتحرك فان كان
المحرك يحرك لا بان يتحرك فمحال ان يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره وان كان يحرك بان يتحرك
والحركة التي فيه بالفعل تحرك ومعنى انه يحرك انه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل
فيكون انما يخرج شيئا من القوة الى الفعل شيء فيه بالفعل وهو الحركة ومحال ان يكون
ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة فيحتاج ان يكتسبه مثلا ان كان حارا ليكتسب
قبل [illegible] نفسه بحرارة اي ان كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب
من ذوي فعل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا وبالجملة الطبيعة الجسمية طبيعة [illegible]
جوهرية لها طول وعرض وعمق وهذا القدر مشترك لا يوجب الحركة والا لاشتركت فيها بعينها
نفسها فان زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم الجسم الحركة وجب حتى يكون جوهرا ذا طول
وعرض وعمق وخاصة اخرى مع المذكور يحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ الحركة زائد على

على الشرط الذي اذا وجد كان جسما وان كان شرطا خارجا فذلك فيه الظهر وعدة قبل في اثبات ان الكل متحرك كما
قول هذه وحسن العبارة عنه ما نقول ان كل متحرك كما يتبين من بعد مفتقر في الحركة الى المحرك فيمنع
عن توهمها ساكنة طبيعة الجسمية الى الهايل ان منع منع امر زايد عليها وكل ما توهم كذلك لا يمنع طبيعة
فهو من التوهم المكن من حيث تلك الطبيعة فتوهم في المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لا يحيل
الا شرط ودلك الجزء ليس هو ذلك الكل وكل ما هو متحرك لذاته فرض ما ليس هو بل هو غيره ساكنا
ساكنا وخصوصا اذا كان عن محال في نفس لا يوجب الوهم سكونه وذلك جسم فاذا فرض سكون الجزء
منه يوجب سكون الكل لان العلل للمعلول لان السكون الذي للكل هو كما يتبين لك مجموع سكونات
الاجزاء اذا حصلت للاجزاء يعرض او غير ذلك فاذن ليس ولا من الاجسام متحركا لذاته فان قال قائل
ان قولكم ان المتحرك لذاته لا يسكن اذا فرض جزء ساكنا انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك الجزء
ممكنا غير مستحيل فيدل ذلك على ان سكون ما يلزم ان يسكن هو جائز غير مستحيل واما اذا كان سكونه مستحيلا
فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع انه محال كما ان كثيرا من المحالات يلزمها محال
فنحن ان سكون المتحرك لذاته محال الكل لكنه اذا فرض محال آخر جاز ان يلزمه سكون الكل فاذا انما
يستحيل سكونه في الوجود والما دام القول بسكونه عند فرض محال لا يمكن بل عند فرض ما يسقط
عنه كونه متحركا لذاته فامر غير مناقض لكونه كذلك لان ذلك جلي وذلك شرط وهذا كما لو فرضنا
للماء في ذاته اللغز البسيط الفرد ان يكون ماء وشيئا وذلك ما لا يكون وليس يلزم لذلك
ان يكون قولنا ان الفرد ليست اكثر من ماءه باطلا وكذلك فرض ان المتحرك بذاته وان امكن
توهم سكون في ذاته من حيث هو جسم فليس يمكن ذلك من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى
طبيعة اي انه لا يمكن ذلك له من حيث طبيعة جسمية فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعة اخرى
بل يستحيل فرضه كما ان الانسان من حيث هو حيوان لا يمتنع ان يكون طائرا او يمتنع
من حيث هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فيتلازم فرض المحال مع فرض المحال ونحن انما نسلم
ان ما هو متحرك لذاته فلا يكون يسكن بسكون جزء اذا حصل سكون جزء في الوجود او توهم
توهم المتوهم اي الممكن واما على وجه آخر فانا نقول انه قد يلزم ان يسكن المتحرك بذاته اذا
فرض سكون جزء في جزء فنقول في جواب ذلك ان في الجسم من حيث هو جسم لا يمتنع عليه
السكون فان امتنع عليه السكون يكون لمعنى عارض عليه غير الجسمية فاذا كان
كذلك فيكون علة الحركة في كل جسم امرا زايدا على الجسمية وهذا نسلم لكن لا بد ان نقول لنا

لنا قائل فما انكرتم على ان استقل بالجزء ان كان ما خذ الاحتجاج هو هذا او لم تفصلوا اول الامر
على الكل انه اذا توهم ساكنا من حيث هو جسم لم يستحيل فقد عرض له شيء ما زائد على الجسمية
بمعنى متحرك الذات واجبة الحركة مستحيل فرض السكون وان كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا
الكل وان كان الفرض في الاحتجاج غير هذا الفرض وكان لم يذهب الى القائل الاول ولا
اراد به توجيه وانما هو تحسين محكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب الى امكان هذا الفرض من حيث
هو جسم ولا اعتبر الا مقابل وقال ان كل ما توهم جزءه ساكنا يوجب كونه ساكنا فليس متحركا
لذاته فليس هذا مسلما بل الامر على ما او مينا اليه في التقرير الاول للشك فانه يجوز ان يكون
المتحرك لذاته بحيث يتوهم محال مفروض من توهم ان يصير هو غير متحرك لذاته ولا يلزم ذلك المحال
ان ينقض حكمه بل يلزم ذلك المحال بل يجوز ان لا يكون المتحرك لذاته بحيث اذا توهم جزؤه ساكنا
سكن لكنه يجب عليه ما قيل ان هذا لو قيل نعم وقد لزم محالا فرض قبل فهذا القول
ما ليس يحضرني الجواب الصواب اقنع به ولا يبعد ان يكون عند غيري الجواب والظن
ان ما خذ الاحتجاج لا يلجئ الا بهذا الجواب وذلك اذا كما نقض بهذه المقدمة مسلما كما ان
السكون محالا او غير محال ثم الاحتجاج اعني بالمقدمة قولنا كل ما يمتنع وكذا لو فرض سكون
في جزءه فليس متحركا لذاته وهذا اعني قولنا كل ما يمتنع وكذا لو فرض سكون في جزءه محال او
غير صحيح لو قلنا كل ما يمتنع ان يتحرك لو فرض محال في جزءه لم يكن متحركا لذاته فعلم ذلك
لصح لنا القول والقياس ولكن البيان في صحة هذه المقدمة فليجتهد غيرنا في تصحيح
هذه المقدمة من المتعصبين لهذا الاحتجاج وبما يتنزل هذه المقدمة علينا وعلى
هذا الاحتجاج شك آخر وهو ان المتصل وان كان يمكن ان يفرض له اجزاء فلا
يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالفرض لانها غير ذات ابن ما دام
اجزاء المتصل الا بالفرض ولا ذات وضع وهذا شيء سيبين بعد فاذا كان توهم
السكون في الجزء مما لا يتحقق توهما الا وينفصل بالفعل لم يكن لهذا الاحتجاج ما خذ •
سديد او يتوهم فصل ثم اتصال ولو انه توهمت في الجزء المفروض سكونا
وهو متصل فقد توهمت معنى مشاركا للسكون في الاسم واما السكون بحده فلا
يمكن ان يتوهم في تلك الجزء كما لا يمكن ان يتوهم الامور المتمايزة في العقل والخيال جميعا

٣٩

فليكن هذا الاخذ مما يشتغل عن ناصر يعقب على تحقيقه ان يعرف غناه و اما تعلق الحركة بما منه
وما اليه فيستنبط من حدها لانها اول كمال يحصل لشي له كمال ثان ينتهي اليه وكمال القوة التي
قبل الكمال الذي هو الكمال الاول تركها والقوة على الكمال الثاني وربما كان ما منه وما اليه ضدين
وربما كان بين الضدين لكن الواحد اقرب من ضد والاخر اقرب من ضد آخر وربما لم يكونا ضدين ولا بين
ضدين ولكن كانا من جملة امور لها نسبة الاضداد وامور متقابلة بوجه ما فلا يجتمع معا كالاحوال
التي للفلك فان لا ضد هناك مبدا ولا منتهى الا انها لا تجتمع معا وربما كان ما منه وما اليه مما
الحصول فيهما زمانا حتى يكون عند الطرفين سكون وربما لم يكن الحصول فيه اذا فرض
كما في حدوده بالفعل الا آنا كما للفلك فانه وكل ما يتحرك مبدا و [illegible] الا غاية لكن لا [illegible] عند
اصحابنا لقائل ان يقول ان الحدود التي للمتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل
بل بالقوة وانما تصير بالفعل اما بقطع او بموافاة محدودة بالمسافة او موازاة او بعرض
كما ستذكره فيكون اذن ما لم يكن احد هذه الاسباب بالفعل لا يكون مبدا ولا منتهى وما لم يكن
مبدا ولا منتهى نهاية حقيقية عنه يبتدا الحركة واليه ينتهي لا يكون حركة فالفلك ما لم يكن له سبب
محدد لحركة لا يكون متحركا وهذا محال فالذي نقول في جوابه ان النهاية والمبدا يكون للحركة
بضرب فعل وضرب قوة والقوة يكون على وجهين وجه قريب من الفعل ووجه بعيد من الفعل
مثال ذلك ان المتحرك في حال ما يتحرك له بالقوة القريبة حد وذلك ان تفرض منه وقد وصل اليه في
آن تفرض فيكون ذلك في نفسه بالحقيقة بالقوة وانما يصير بالفعل عند الحصول او الفرض
بالفعل والقطع بالفعل ومع ذلك لا يقف بل يمر وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد [illegible]
ان يحصل بالفعل حدا [illegible] بالفعل بفرض او سبب محدود بالفعل بل يحتاج ان يستوفي
[illegible] اليه حتى يصير بهذه الصفة اعني ان يكون هناك ما يمكنك ان تفرض منه مبدا او يمكنك
ان تفرض منتهى وبالجملة حدا لما يقطع من الحركة فحال الحركة من جهة الفلك في الزمان في وقت معين
وتحصلها فانها يفرض لها ذلك فتارة يفرض المبدا والمنتهى متباينين اي نقطتين مختلفتين
بحاصل ذلك الفرض من الحركة في ذلك الوقت الذي بعينه وتارة يكون نقطة واحدة هي بعينها
مبدا ومنتهى اما مبدا فلان الحركة عنها واما منتهى فلان الحركة اليها ويكون ذلك لها في زمانين
[illegible] الحركة الكائنة او الوضعية تعلقها بالمبدا والمنتهى هو انها اذا عينت حركة ومسافة

ما منه
وما اليه تم

اقسام الاتصال
القطع ونحوه

بفرض ونحوه

حد القطع او
تفرض منه

ذلك ما

ومسافة تعين مع ذلك مبدا ومنتهى ما من نفس المتحرك انما تعلقه بالمبدا والمنتهى هو ان
يكون ذلك له بالفعل او بالقوة القريبة من الفعل وذلك على اي وجه كان منها جاز
فانا لم نشترط الوجه المعين فيهما وبالجملة فانها متعلق بالمبدا والمنتهى على هذه الصورة
والشرط المذكور لا من حيث هما بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحريك والتحرك ذات
واحدة فاذا اخذت باعتبار [illegible] نفسها فحسب كانت حركة وان اخذت بالقياس
الى ما فيه سميت تحركا او الى ما عنه سميت تحريكا ويجب ان يحقق هذا الموضع ونتامله تاملا ادق من المشهور فنقول
ان الامر بخلاف هذه الصورة وذلك لان التحرك حال للمتحرك وكون الحركة منسوبة
الى المتحرك بانها فيه حال للحركة الى المتحرك [illegible] نسبة الحركة الى المادة في المعنى غير نسبة المادة
الى الحركة وان تلازما في الوجود كذلك التحريك حال للمحرك لا للحركة ونسبة الحركة الى المحرك حال
للحركة الى المحرك فاذا كان كذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة منسوبة الى المادة
ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع وكذلك لم يكن التحريك هو الحركة في الموضوع ولا
تباين [illegible] في ان يكون كون الحركة منسوبة الى المادة مع معقولا [illegible] لكن هذين
المعنيين لا يدل عليهما بهذين الاسمين واما تعلق الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعني به
الموضوع لها بل الامر الذي هو المقصود حصوله في الحركة فان المتحرك عندما يتحرك
موصوف بالتوسط بين امرين امر متروك وامر مقصود اما اين او كيف او غير
ذلك اذا كانت الحركة [illegible] فاذن يكون متوسطا بين حدين واما الحركة
اما اين او كيف او غير ذلك فيصح ان الحركة في تلك المقولة وقد نزداد لهذا بيانا
بعد ان نوفق نسبة الحركة الى المقولات

في نسبة الحركة الى المقولات

قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات فقال بعضهم ان الحركة هي مقولة ان ينفعل وقال بعضهم
ان لفظ الحركة يقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك البحت وقال بعضهم بل لفظ الحركة لفظ
مشكك مثل لفظ الوجود متناول اشياء كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك البحت بل
بالتشكيك كما ان الاصناف الداخلة تحت لفظ الوجود والعرض [illegible] اوليا
هي المقولات واما الاصناف الداخلة تحت لفظ الحركة فهي انواع واصناف من

وان اخذت بالقياس الى ما فيه
سميت تحركا

من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال وهو الحركة في المكان والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة
في الكيف اي الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكم اي النمو والذبول وربما تمادى
بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الجوهر اي الكون والفساد
وقال ان الكم السيال نوع من انواع الكم المتصل لامكان الوجود الحد المشترك فيه الآن يفارقه
بانه لا وضع له وللمتصل وضع واستقرار وقال في التسود والسواد جنس الا ان السواد قار والتسود
غير قار وبالجملة فان السيال في كل جنس هو الحركة وقال بعض هولاء لكنها اذا استتبع الى العلل
التي فيها كانت مقولة ان ينفعل او الى العلل التي عنها صارت مقولة ان يفعل وقوم
خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال ولو جعلوا منها مقولتين يفعل وينفعل واختلف
اصحاب هذا المذهب اعني القول بالسيال فمنهم من جعل الافراد التي بين السواد والتسود
افرادا فصليا متنوعا ومنهم من جعل افرادا غير فصلي اذ هو زيادة توجد على خط فيصير
اكبر ولا يخرج عن نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال وليس هذا
لامرا فاد جاء غير هوية ما هو تسود فهو اذن مباين السواد الثابت بفصل ويمكن ان
يبين بطلان المذهبين جميعا اما الاول فمنقوض بالعدد واما الثاني فبالبياض وكونه امرا
غير خارج عن هوية الابيض بما هو ابيض من غير ان يكون فصلا وبهما مذهب ثالث
وهو مذهب من يقول ان لفظ الحركة دال بانه مشكك كما قيل فان الاصناف
الواقعة تحتها ليست انواعا من المقولات على السبيل المذكور فلا التسود نوع من
الكيف ولا النقل نوع من الاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس على ان الكيف
جنس لها ولا ايضا موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجوهر من حيث هي
في موضوع لا غير ولا مباين بينها في هذا المعنى ولكن اذا تبدلت جوهرية سمي ذلك التبدل
ما دام في السلوك حركة في الجوهر وان كان في الاين سمي حركة في الاين وبالجملة ان كان ما
عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان كما فالحركة في الكم ويقال الحركة على هذه لا
بالتواطؤ فان الكمال المأخوذ في رسمها اخذ الجنس هو من الالفاظ المرادفة للوجود
والوحدة وانت تعلم ان الكم والكيف والاين ليست داخلة تحت جنس واحد واذا

والحد م

مقولة بل

فيتشخص له

الحركة عدميا ان كان السكون قنية لان العدم لا يدخل في مفهوم القنية بل الامر بالعكس فان الحركة
داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون المذكور بالمعنى المصور فتبين اذن انه لا يجوز
ان يقول في هذا الاقتصار ان الحركة هي ان لا يكون للجسم اين واحد زمانا فننظر هل يمكن
ان يكون هذا الاقتصار على وجه آخر فنقول ان احسن ما يمكن ان يوجه هو ان السكون
كون في اين واحد وقتا والآن قبله وبعده فيه والحركة كون في اين واحد من غير ان يكون
قبله وبعده فيه فيكون قد استعملنا في تعريفهما القبل الآني والبعد الآني وهما محدودان
بالزمان والزمان محدود بالحركة فيكون قد صارت الحركة مأخوذة في مفهوم نفسها فتطار الحركة لانهم
من هذه الجهة فليس هذا رسما واضعف من هذا ان يوخذ مقوما فيه فيوخذ السكون
كون في اين واحد زمانا والحركة كون الشيء في اين واحد لا زمانا فان هذا الرسم يلزم منه ما قيل هناك
ويتذكر حال المتحرك في ابتداء الحركة وانتهائها فانه كون في مكان لا زمانا وليس بحركة ولا
سكون فقد تبين واتضح انه لا وجه للتعجب تقابل حد الحركة بحد السكون والسكون حده
المعنى القنية فيتحقق ان يكون السكون حده المعنى العدمي واعلم ان في كل صنف من اصناف
الحركة سكونا يقابله والاستحالة كذا في كمال السكون المقابل بل للاستحالة الذي هو الكيف الموجود
زمانا بل سكون في الكيف وكذلك السكون المقابل للنقلة الذي هو الاين الواحد الموجود
زمانا بل هو سكون في ذلك الاين فالسكون عدم الحركة واذ قد تكلمنا في الحركة والسكون
فحري بنا ان نوفي المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا اذ هما من الامور الشديدة المناسبة للحركة
في ابتداء القول في المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه اولا فانه يجب ان نفحص
من امر المكان وجوده وانه هل يوجد مكان ام لا فان ... على انا نحن انما نفهم تقدير
اسم المكان لا ذاته بل نسبة الى الجسم بانه يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان الفحص
وجود الشيء قد يكون بعد تحقق مهيته وقد يكون قبل تحقق مهيته اذ المكان قد وقف على
عارض له مثلا فقد وقف على ان هاهنا شيئا له النسبة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشيء
فيحتاج اذا فهمت تلك الجهة ان يبين وجوده ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة بينا فانه يحتاج
الا ان يبين انها من الجهة التي تخصها تلك النسبة وهذا سر قد بان لك في موضع لي فنقول ان
من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود اصلا ومنهم من اوجب وجوده فاما النفاة منهم فلهم
ان يحتجوا بحجج منها ما تقرب من عباراتنا هذه وهو ان المكان اذا كان موجودا فلا يخلو اما ان
يكون

فللمعنى سكون يقابله

انه ما

في نفي المكان

كون ما

يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جوهرا محسوسا او جوهرا معقولا فان
كان جوهرا محسوسا وكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير نهاية وان كان جوهرا
معقولا فيستحيل ان يحل الجوهر المحسوس بمقارنة ويقارنه لان المعقول لا اشارة اليه ولا
وضع له والمحل يقارنه الجوهر المحسوس او يقارنه فهو ذو اشارة اليه ووضع له وان كان عرضا
فالذي يحل هذا الوصف هو كالذي يحل البياض والذي يحل البياض يشتق له منه الاسم فيقال
مبيض وابيض فالجوهر الذي يحل المكان يجب ان يشتق له منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان
المتمكن عرضا فيه فيلزم ان يبرح معه في النقلة ويصير موجب ضاده واذا تحرك لم يكن منتقلا
عنه والمكان كما يزعمون ليس هو المنتقل معه بل المنتقل عنه وايضا فان المكان لا يخلو اما ان
يكون جسما واما ان يكون غير جسم فان كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مداخل له ومداخلة
الاجسام بعضها بعضا ممتنع كيف يكون جسما ولا هو بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان
كان غير جسم فكيف يقولون انه يطابق الجسم ويساويه ويسامت الجسم وايضا فالانتقال
ليس الا الاستبدال بموضع بعد ذلك ان هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح
وللخط وللنقطة فان كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا فيجب ان يكون للسطح مكان
وللخط مكان بل وللنقطة مكان ومعلوم ان المكان يجب ان يكون مساويا لما اذ جعلتم
المكان مساويا للمتمكن حتى لا يسع غيره وما يساوي النقطة نقطة فمكان النقطة نقطة فلم
صارت احدى النقطتين مكانا والاخرى متمكنة بل يجب ان يكون كل واحدة منهما
مكانا ومتمكنا فيكون بالقياس الآخذ منها الى الاخرى متمكنة وبالقياس الآخذ من
الاخرى اليها مكانا وهذا انما حظرتموه حين ابيتم ان يكون المكان متمكنا في المتمكن
فيه وزادوا فقالوا ان كان للنقطة مكان فبالحري ان يجعلوا لها محلا او حيزا قال
ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة فقالوا لو لا ان يوجب للجسم مكانا وحركة الا
ومثله يوجب للنقطة مكانا وحركة فان جوزتم في النقطة حركة فلتعطوها
حيزا وجعلتم لها حيزا ونقلا وهذا مشهور البطلان على ان النقطة ليست الا فناء
الخط وفناء الخط معنى عدمي وكيف يكون للمعنى العدمي مكان او حركة فاما ان النقطة
فناء الخط فلانها نهاية والنهاية هي ان ينفد الشيء فلا يبقى منه شيء واذا لم يكن للنقطة
مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وايضا

لكن منتقلا معه بل عنه

النقطة

فان

فان المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ تجعلون الحركة محتاجة اليه فهو احد علل الحركة لكنه ليس
بفاعل للحركة وكيف وكل وكذا تجعلونها في المكان مبدأ فاعلا معلوم ان المكان ولا الفضاء
هو مبدأ او عنصر لها اذ الحركة انما قوامها في المتحرك لا في المكان ولا الفضاء مبدأ صوري
لها لان المكان ليس هو صورة الحركة ولا ايضا مبدأ غائي لها وذلك لانه يحتاج عندكم
اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول فان كان المكان غاية فليس
لانه مكان بل لانه مكان بحال الحركة بحال وملائم في المكان من حيث هو مكان مطلقا ولو كان
... المكان غاية لا الا ... اليه المتحرك اما طبعا واما ارادة كما هو ... الانسان ... الطبيعي
في المكان شيئا ... اليها على ان التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشيء والمكان
ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك فانه يكون للشيء ولغيره والمكان عندكم
خاص ولو كان الجسم في مكان لكان الاجسام التي تحيط به في مكان ولو كانت في مكان لكان
لمكانها نحو منها ولو كان نحو منها لكان لمكانها نحرك منها ولكان لمكانها مكان ...
يتنفون هذا كله واما مثبتو المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا ان وجود
النقلة لا محالة منبئة عن شيء ... وليس ذلك مقدارا وجوهرا ولا كيفا ولا كما في ذاته
ولا غير ذلك من المقولات اذ جميع هذه يبقى مع النقلة بل انما ذلك مقدار ... كان الجسم فيه
ثم استبدل به وهذا هو الذي يسمى مكانا واحتجوا ايضا بوجود التعاقب
فانا نشاهد هذا الجسم يكون حاضرا ثم نراه غاب ونرى جسما اخر حيث هو مثلا
قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل بعده فيها هواء او دهن والبديهة توجب ان هذا
المتعاقب عاقب هذا الشيء وخلف في امر كان لذلك الشيء اولا وكان الاول مختصا
به والان فقد فاته وذلك لا كيف ولا كم في ذات احدهما ولا جوهر بل الحيز الذي كان
للاول فيه ثم صار الاخر فيه ولان الناس يعقلون كلهم ان هاهنا فوق وان هاهنا
اسفل وليس يصير الشيء فوق واسفل بجوهر له او كيف او كم فيه او غير ذلك
بل بالمعنى الذي يسمى مكانا وحيث ان الاشكال التعليمية لا يتوهم الا ان يختص
بوضع وحيز ولولا ان المكان موجود مع وجود ذلك لم تتنوع وفصول وخواص للمكان
بعض الاجسام يتحرك طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل والواو قد يلغو في قوة او المكان

في اثبات المكان

للحيز

ان التخيل العامي يمنع وجود شيء لا في مكان ويوجب ان المكان امر قائم بنفسه يحتاج ان
يكون خلا فيه توجد فيه الاجسام ولما اراد ان يسوق ذكر الشيء ان يقول شيئا ... بقلاد
فيه عن ترتيب الكلام ان يتقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان
ثم الارض والهواء فاما حل الشكوك التي اوردها نفاة المكان فسيأتي خلاله ... احاطتنا
بماهية المكان فلنعرف اولا ماهية المكان في ذكر مذاهب الناس في المكان
اراد ان لفظ المكان قد يستعمله العامة على وجهين فربما عنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقرا
عليه ثم لا يتميز لهم انه هو الجسم الاسفل او السطح الاعلى من الجسم الاسفل الا ان يترعوا ... شرع العبر بحرك
عن العامة فيتخيل بعضهم انه هو السطح الاعلى من الجسم الاسفل دون سائره وربما عنوا بالمكان
الشيء الحاوي للشيء كالدن للشراب او البيت للناس وبالجملة ما يكون فيه الشيء وان لم يستقر عليه
وهذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا به اذ الجمهور منهم يجعلون السهم ينفذ في مكان وهي
السماء والارض عند عوامهم في صورة العالم منها مستقرة في مكان وان لم يعتمد على شيء
لكن الحكماء وجدوا للشيء الذي يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثاني اوصافا فتشكل ان
يكون فيه الشيء ويفارقه بالحركة ولا يسع معه غيره ويقبل المنتقلات اليه ثم تنبهوا
قليلا قليلا الى ان يتوهموا انه حاو وان كان لا يكون موصوفا بانه فيه فلما ارادوا ان
يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره فكانهم قسموا في انفسهم فقالوا ان كل ما يكون حاصلا
بالشيء ولا يكون لجزء فلا يخلو اما ان يكون داخلا في ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان
كان داخلا في ذاته فاما ان يكون هيولاه واما ان يكون صورته وان كان
خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك مساويا وخصته فهو اما نهاية سطح بلا عمق ويتخيل وليتقل د
نهايته ولا يتخلل غيره اما محيطا واما محاطا مستقرا عليه ايهما اتفق واما ان يكون بعدا
مساويا لاقطاره فهو شاغل بالانفاس فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا
والهيولى قابل للتعاقب ومنهم من زعم ان المكان هو الصورة وكيف لا وهو
اول حاو محدد ومنهم من قال ان المكان هو الابعاد فقال ان بين غايات
الاناء الحاوي للماء ابعادا مفطورة ثابتة وانها يتعاقب عليها الاجسام
المصبوبة في الاناء وبلغ بهم الامر الى ان هذا مشهور بل مفطور عليه البديهة
فلوام

طان

في ان المكان هو البعد

فان الناس كلهم يحكمون ان الماء فيما بين اطراف الاناء وان الماء يزول ويفارق ويحصل
الهواء في ذلك البعد بعينه واحتجوا ايضا بضروب من الحجج فقالوا وهم يناظرون اصحاب
اصحاب السطوح انه ان كان المكان سطحا يلتقي سطح الشيء فيكون الشيء منفذا في السطح
سطح سوى جهاته الاسطح الوصف فالطائر الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء وهما يسيل
عليه وهو يفارق سطحا الى سطح يجب ان يكون متحركا وذلك لان ما يحمله في مكانه يسيل مفارق د
عليه فان كان ساكنا فسكونه في اي مكان اذ من شرط الساكن ان يلزم مكانه زمانا اذا لم
يصدق عليه هذا القول فاذ ليس له السطح فالذي يلزمه سوى البعد الذي شغله الذي لا يتزعزع
ولا يتبدل بل يكون دايما واحدا بعينه وقالوا ايضا ان الامور البسيطة انما يؤدي اليها التحليل
وتوهم رفع شيء شيء من الاشياء المجتمعة معا وفيها فالذي يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط
للوجود في نفسه وان كان لا يتجرد له قوام وبهذا السبب عرفت الهيولى والصورة والبسائط في الاجسام
التي هي آحاد في اشياء مجموعة اذا توهمنا الماء وغيره من الاجسام مرفوعا عن موضوع في
الاناء لزم من ذلك ان يكون البعد الثابت بين اطرافه موجودا فذلك اذا
موجود عندما يكون هذه موجودة معه وقالوا ايضا ان كون الجسم في مكان ليس لسطحه
بالحجم وكميته فيجب ان يكون ما فيه بجسميته مساويا له فيكون بعدا ولا يكون المكان مساو وكميته د
للمتمكن والمتمكن جسم ذو ثلثة اقطار فالمكان ايضا ذو ثلثة اقطار وقالوا ايضا ان المكان
يجب ان يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد يتحرك بوجه ما ويزول
وقالوا ايضا ان الناس قد يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا ولا
يقولون ان البسيط يكون فارغا ويكون ممتليا قالوا والقول بالابعاد يجعل لكل جسم
في مكان ومذهب اصحاب البسيط الحاوي يوجب ان يكون جسم من الاجسام لا مكان
له وقد قالوا ان النار في حركتها الى فوق والارض في حركتها الى اسفل يطلبان مكانا
يحلانهما ومحال ان يطلبا نهاية الجسم الذي فوق او تحت فان النهاية نحو ان يلاقيها
كلية جسم فاذا مطلب الترتيب في البعد فهذه حجج اصحاب البعد مطلقا لكن اصحاب
البعد على مذهبين منهم من يحيل ان يكون هذا البعد يبقى فارغا لا مالئ له بل يوجب منهم
انه لا يتخلى عن مالئ البتة الا عند لحوق مالئ له ومنهم من لا يحيل ذلك بل يجوز ان يكون من ص
هذا البعد خاليا تارة ومملوا تارة وهم اصحاب الخلاء ونقض القائلين
ونعض القائلين ا
ذلک از

بالخلاء نظرا ان الخلاء ليس هو بعدا بل هو لا شيء وكان الاكثر هو الجم واول شيء حصل اعتقاد الخلاء هو
الهواء وذلك لان الظن العامي الاول هو ان ما ليس بجسم والاخير فليس بموجود ثم ظنهم الاول في ان
الاجسام الموجودة هو ان يكون محسوسة بالبصر وما لا يحس بالبصر فظن انه ليس بجسم ثم يوجب انه
ليس بشيء فلذلك يتخيل من امر الهواء انه ليس بملاء بل لا شيء فكان الاناء الذي فيه هواء تخيل
عندهم من امره في اول الامر انه فارغ بل يتخيل ان هناك ابعادا خالية فاول من نبههم تنبيها
اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم اللمس فظهر لهم باللمس ان الهواء جسم كسائر الاجسام في انه
جسم فمن الناس من اراهم ذلك من رجع فلم ير ان هناك خلاء موجودا اذا صار الى الذي كان يظنه
خلاء هو الملاء ومنهم من سلم ان الهواء ليس بخلاء صرف بل ملاء في الظاهر خلاء ولم يخل عن الخلاء
اذ فيه فرج وقياسات احتج عليها ان الخلاء موجود فمن الحجج على ذلك قولهم انا نرى ان
الاجسام تتخلخل وتتكاثف من غير دخول شيء او خروجه فالتخلخل اذن تباعد الاجزاء تباعدا
يترك ما بينها خاليا والتكاثف رجوع من الاجزاء الى ملاء الخلاء المتخلل قالوا ونحن نرى اناء
مملوا من رماد يسع ملاء ماء فلولا ان هناك خلاء لاستحال ان يسع ملاء ماء وقالوا ايضا
والدن مملوء شرابا ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق ثم يجعل الزق في ذلك الدن بعينه فيسع
الدن الزق والشراب معا فلولا ان في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار حجم الزق لاستحال
ان يسع الزق والشراب معا ما كان يملأ الشراب وحده وقالوا ان النامي انما ينمو بنفوذ
شيء فيه ولا شك ان ذلك الشيء ينفذ لا في الملاء وذلك في الخلاء وبعضهم جعل هذا الاحتجاج
كليا فقال ان المتحرك اما ان يتحرك في خلاء او يتحرك في ملاء لكنه ان تحرك في ملاء دخل ملاء
في ملاء فبقي ان يتحرك في الخلاء ومن ذلك احتجاجهم بالقارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها
الماء ولو كانت مملوءة لما وسعت شيئا الا ان يدخل فيها وقالوا ايضا ان المتحرك اذا تحرك فلا يخ
اما ان يدفع الملاء فيتحرك واما ان يداخله لكن المداخلة محال فبقي ان يدفعه فيتحرك وكذلك حال
المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك ان يتحرك العالم وان يكون اذا تحرك
متحرك بعنف ان يتموج العالم تموجا بعنف ومضاهيا للتموج واما القائلون بان
المكان ما يكون الشيء عليه فيا طرون من العامة الذين يسمون مجالسهم امكنتهم
ونحن لا نمانع ان نسمي هذا مكانا لكنا لا نشتغل بتحقيق هذا المكان الذي
يكون المتمكن عليه بل الذي قيل انه حاو ومساو لا بد منه لكل منتقل حيث كان

نبههم ح

باللمس ل

وهو الهواء ملاء ح د

في وجود الخلاء

تكلم ح

امكنتهم ح د

كان وان لم يكن مستويا على مستند واما القائلون بان المكان هو البسيط كيف كان
فهم يقولون انه كما ان سطح الجرة مكان للماء كذلك سطح الماء مكان للجرة لانه سطح
مماس يحمل البسيط متصل به ويقولون ان الفلك الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان
فالفلك الاعلى له مكان لكنه ليس له نهاية حاوية من محيط فليس كل مكان هو النهاية
الحاوية من المحيط بل مكانه هو السطح الذي من الفلك الذي تحته واما القائلون بان
المكان هو السطح الحاوي فسنذكر مذهبهم ونحققه فيجب ان نبتدئ اولا بابطال هذه
المذاهب ثم ننبه على الكشف عن المغالطات في قياساتهم

فصل

في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او اي سطح ملاق كان او بعدا ما

بيان فساد قول من رأى ان الهيولى او الصورة مكان فانه يعلم ان المكان يفارق عند
الحركة والهيولى والصورة لا يفارقان عند الحركة ~~والهيولى والصورة لا يفارقان~~ والمكان يكون
الحركة فيه والهيولى والصورة لا يكون الحركة فيهما بل معهما والمكان يكون اليه الحركة والهيولى
والصورة لا يكون اليهما الحركة والمتكون اذا تكون استبدل مكانه الطبيعي
كالماء اذا صار هواء ولا يستبدل هيولاه الطبيعية وفي ابتداء التكون يكون
في المكان الاول ولا يكون في صورته ويقال ان الخشب كان سريرا ويقال عن الماء
كان بخارا وعن النطفة انه ولد ولا يقال ان المكان كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم
كذا والقائلون بان المكان كل بسيط ملاق لبسيط تام كان محيطا او كان محاطا
فيلزمهم ان يجعلوا للجسم الواحد مكانين واذا يلزم على مذهبهم ان يكون للجرة مكانان
مكان هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء المحيط بها وقد علم ان الجسم الواحد
لا يكون في مكانين وان للمتمكن الواحد مكانا واحدا فانما اضطروا الى هذا القول
بسبب جهلهم بحركة الفلك وظنهم انها مكانية ووجودهم الجرم الاقصى لا في مكان
حاو من خارج وهو متحرك حركة مكانية واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى
عن هذه الحاجة وتخلص عن هذه الضرورة واما القائلون بان المكان هو البعد
الثابت بين اطراف الحاوي فمنهم الذين يحيلون منهم خلو هذا البعد عن المتمكن
ان هذا البعد لا يخلو اما ان يكون موجودا مع البعد الذي للجسم المحوي او لا
يكون موجودا فان لم يكن موجودا فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان

للمحيط ح

ووجودهم ح د

يحيلون ح

البعد م

لان المتمكن هو هذا الجسم المحوى والمكان هو هذا الذى لا يوجد مع بعد الجسم فان كان موجودا معه فلا يخ اما ان يكون الوجود هو غير وجود البعد الجسم المحوى بالعدد فهو جائز ان يقبل خواصا واعراضا ... بالعدد اعراض اخر دون التى للبعد الجسم المحوى واما ان لا يكون غيره بل يتحد به فيصير هو هو فان كان غيره فهناك بعد بين اطراف الحاوى هو مكان بعد كونه فى المتمكن ايضا هو بين اطراف الحاوى غيره وذلك بالعدد لكن معنى قولنا البعد الشخصى الذى بين هذين الشيئين هو ان هذا الامر المتصل الذى يتصل بينهما الجسم الواحدة المشار اليها فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو البعد الذى بين الطرفين فكل ما هو هذا البعد الذى بين الطرفين المحدودين فهو لا محالة واحد شخصى لا غيره فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف بعدا شخصيا واحدا ليس بعدا وبعدا آخر فاذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم وبعد له لكن البعد الذى للجسم بين الطرفين موجود فالبعد الآخر ليس بموجود فيه واما ان كان هو هو فليس هناك بعد الا بعد واحد وكذلك اذا تفقد جسم كونه لم يكن هناك بعد الا الذى للجسم الاول فلا يوجد البعد البتة بين اطراف الحاوى بعد هو غير بعد المحوى ولا يجوز عندهم خلوه البتة عن المتمكن فاذا لا يوجد البعد المفروض الا توهم محالات مثل ان يتوهم ان يبقى ذلك الجسم الحاوى ... عن منطبق النهايات الا فلا بعضها على بعض ولا جسم فيه وهذا لا يمكن فنقول واذا توهمنا الجسم متعرما متساويين فيكون فى زائد على الفرد بواحد يعنى ان يكون فى زوجا فليس يجب اذا ان هذا غير متوهم محال هناك ان يكون له حقيقة فى الوجود وكيف يمكن بعدان معا من البين ان كل بعدين اثنين اكثر من بعد واحد لانهما اثنان ومجموع لا لاجل كونه ذلك مجموع بعد اكثر من بعد فهو اعظم منه لان الاعظم هو الذى يزيد على العدد بعدد ... الاكثر والاعظم فى المقادير كالاكثر فى الاعداد فكل ما هو اكثر فى المقادير قدرا فهو اعظم فاذا كان بعد يدخل فى بعد فاما ان يعدم المدخول فيه فيكون قد دخل بعد موجود فى معدوم واما ان يبقى هو والداخل فيه مجموعين اعظم من واحد منهما فيكون البعدان اعظم من الواحد وليس الامر

كذلك لان مجموعهما هو الذى بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما فليس المجموع اعظم من الواحد وكذلك ان يقال بينهما بجال لحظ اذا عطف حتى انطبق نصفه بنصفه فيكون خطان ومجموعهما فى الطول لا يزيد على طول واحد منهما لكن هذا لانه لا يخ اما ان يتميز كل نصف عن الآخر فى الوضع فيكون مجموع الخطين يفضل بعدا على بعد واحد منهما واكثر منه وان كان ليس على الاستقامة فلم يكن الا انعطاف ولا يكون البعد الواحد مثنى ولا لمجموعهما بل يتميز بعد وبعد واما ان يتحد احدهما واحدا ان اكثر ذلك فى لا يكون خطان بل خط واحد والاجسام التى تمتنع عن التداخل ليس تمتنع ذلك من هذا الجسم ان يدخل فى ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه من الصورة والكيفيات وغير ذلك فان الصورة والكيفيات اشياء ... لو لم يكن وفرض الجسم موجودا لما كان التداخل ممتنعا ايضا وليس الهيولى هى التى تمتنع عن التداخل بهيولى لو بالعدد وذلك انا اذا قلنا ان الهيولى تمتنع عن التداخل بهيولى اخرى اما ان يكون على سبيل السلب كقولنا ان الصوت لا يرى بل كما نقول ان النفس لا تداخل الحجر اذ ليس من شانها كل واحد منهما ان يكون مع الآخر بحيث يتوهم عليه التداخل واما ان لا يكون بهذا المعنى بل على المعنى الذى يقابل التداخل مقابلة خاصة فانه كان معنى التداخل هو ان يكون اى شىء اخذت من احد الامرين يوجد معه فى الوضع شىء من الآخر اذ لا ينفرد احدهما عن الآخر بوضع فالذى يقابل هو ان يكون ذات هذا منفردا فى الوضع عن ذات ذلك فتوجد له ولآخر مباينة للآخر فى ذلك فان قيل ان الهيولى تمتنع عليها التداخل بمعنى السلب الذى هو بالمعنى الاول فليس كلامنا فى ذلك وذلك مسلم اذا الهيولى فى نفسها بهذه الصفة ولكن كلامنا فى العم الثانى وذلك العم الثانى لا يتصور فى الهيولى الا ان يحصل ذات وضع ولا يصير كذلك الا بالعرض لا بسبب البعد الذى يعرض لها فى سوى التحيز والانقسام فيكون استعداد الهيولى لان يحمل عليها هذه المقابلة وهى التداخل وغير التداخل المقابل لها امرا يلحقها من البعد والبعد هو السبب فى ان يلحقها هذه المقابلة ويتصور فيها وهو السبب فى ان صار ... الهيولى لا تداخل الهيولى الاخرى لاجل البعد وان كان البعد جائزا له ذلك وليس فى طبيعة الهيولى وحدها منع تقابل التداخل فلا يمتنع على الهيولى التداخل وكيف يمكن ان يمانع

لنفسها

يعني الهيولى ذات البعد لنفسها لامتناع البعد الجسماني ان يلحق ذات البعد الجسماني الآخر وليست
الهيولى مما لا يقبل طبيعة البعد وثلاثته ولا انها مما لا يقبل البعد والزيادة ويكشف
قبولها التخلخل وذلك حين تحقيقه وتصحيحه فان كان البعد لا يمتنع عن مداخلة بعد
آخر مستعدة لا تلقاها البعد وليس في طباعها بما هي هيولى ان تنفرد بحيز فيها بل التداخل فواجب
ان يكون التداخل في الجسمين جائزا فان كل مؤلف من شيئين فليس الا نفس مؤلفهما من غير ان
حدث هناك استحالة وانفعال بصورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم اذا كان
جائزا على كل واحد منهما كان جائزا على الجملة واذا لم يمنع واحد منهما لم يمنع الجملة كم جملة
الجسم بما يمنع مداخلة جسم آخر فهو بسبب البعد لا بوازيها يمنع ذلك وانه ليس كل جزء منه غير مانع
كذلك اذ ليست الهيولى بسببها يمنع ذلك ولا بسبب حمل خاص او انفعال خاص فيمنع
ان يكون طبيعة البعد لا يحمل التداخل فان كان مع ذلك يجب للهيولى المتصورة
بالبعد ان لا يداخل البعد لم يكن ان يدخل الجسم في بعد البتة ثم لا يخلو اذا كان الممكن
في الاناء قد ملاه ثم ان يلحق ما ذكر هيولاه ذلك البعد المطلوع للمفطور اولا
يلاقيها فان انتزع عنها وفارقها فلا يكون الجسم ذو الهيولى قد ملا الاناء ولا دخل فيه عليه
اذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حياله ليس ملاقيا لمادة الجسم الداخل فيه والجسم
الداخل فيه لا يكون ذا بعد خاليا عن مادة وان سرى ذلك البعد في ذات المادة
مع البعد الذي في المادة فيكون للمادة قد سرى فيها بعدان متساويان متفقان
الطبيعة وقد علم ان الامور المتفقة في الطبائع التي لا تتنوع بفصول في جوهرها
لا تتكثر في هوياتها وانما تتكثر بتكثر المواد التي تحملها واذا كانت المادة لها واحدة
لم يتكثر البتة فلا يكون بعدان ولو فرضنا البعد قد تكثر في المادة اذ صار فيها بعدان
بعدان فانه خاصية بعدية يكون للمادة بسبب سريان احد البعدين فيها
وانه خاصية لم يكن لها بسريان البعد الآخر فيها فانا لا نجد في المادة الا نحوا
من الاتصال الا واحدا ونحوا من الانقسام واحدا وعلى ما لو كان فيها بعد واحد
فقط كما هو شأن تلك الصورة الصورة فهذا ما نقوله في ابطال وجود
هذا البعد المفطور وقد قيل في ابطال ذلك كلام يبتنى على استحالة وجود ابعاد

طبعه د ر
في نفسه والهيولى
بمعنى الوقت لا التعليل
لا يخلو
المتداخل
هيولى لها بعدان
اثنان
هذا
تلك

ابعاد في ابعاد بلا نهاية وتحذير لم يحصل الى هذه الغاية وفي ذلك على حقيقة يوجب الركون
اليها ويستدرك ما بعد او يذكر بما عرضنا في مناقضة القائلين بالخلاء
واما القائلون بالخلاء فاول ما يجب علينا ان نعرفهم ان الخلاء ليس لا شيء مطلقا
كما يظن بهم قوم كثير وانه لو كان الخلاء لا شيء البتة فليس بيننا منازعة بيننا وبينهم فليكن
الخلاء شيئا حاصلا ولنسلم هذا لهم لكن الصفات التي يصفون بها الخلاء توجب
ان يكون الخلاء شيئا موجودا وان يكون كما وان يكون جوهرا وان يكون اقوى
فعالا فان اللاشيء لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل او اكثر والخلاء قد يكون بين
جسمين اقل او اكثر فان الخلاء المقدر بين السماء والارض اكثر من المتحصل بين بلدتين
في الارض بل له الى نسبة ما بل وكل منهما يوجد مجموعا بعدد ما فيكون خلاء الف
ذراع وخلاء اقل عشرة اذرع وخلاء متناه كما في الملاء وخلاء يذهب الى غير النهاية
وهذه الاحوال لا تحمل البتة على اللاشيء الصرف ولانه يتقبل هذه الخواص وهذه الخواص
بذاتها الكم ويتوسط الكم ما يكون لغيره فلاح ان الخلاء يقبلها الخلاء قبولا اوليا بالذات او قبولا
بالعرض فان كان قبلها بالذات فهو كم وان كان قبلها بالعرض فهو ذو كم والعرض ذو كم واما
جوهر ذو كم والعرض لا يكون ذو كم الا وهو في جوهر ذي كم فيلزم ان يكون الخلاء ذاتا معا
لجوهر وكم وليس ذلك الكم الا الكم المتصل القابل للقسمة في الاقطار الثلاثة وان كان واحد من
الجوهر والكم داخلا في تقويمه وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم فالخلاء جسم وان كان لمعانيه
امر خارج غير مقوم له فاقل احواله ان يكون عرضا في جسم والوضع في الجسم لا بد فيه جسم
فالخلاء لا بد فيه جسم وان كان يتقبل ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طباع الكم بالذات
الذي له ذاتية في الابعاد الثلاثة ان ينطبع في المادة وان يكون في حكم هيئة للجسم المحسوس فان
لم ينطبع في المادة فلا يكون لانه كم بل لامر عارض وذلك العارض لا يخلو اما ان يكون من
شأنه ان يقوم لا في موضوع او يكون ليس من شأنه ان يقوم لا في موضوع فان كان من
شأنه ان يقوم لا في موضوع فقد فارق البعد بما هو البعد لا يخرج عن ان يقوم مقارنا
لما هو لا في موضوع غيره فاذا هذا البعد ويقوم به وهو قائم في نفسه فهو موضوع
بنفسه

ويستدرك ما د ر
المتقدار
واحد
قبولها د ر
نوع د ر
ذلك د ر

يقوم به بعد الخلاء وانّ الموضوع للبعد ليس الا شيئا هو في نفسه لا في موضوع ويقارنه بعد ويكون ان كان (ليس)
من شأن ذلك الشيء ان يقوم لا في موضوع فيكون لا وجود له مع ما هو معه الا في موضوع وكيف (اي الامر العارض)
يصير البعد اما لا في موضوع وهو كما هو في موضوع فان قيل ان موضوعه هو البعد وانه
اذا حصل في موضوع جعل موضوعا لا في موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له بنفسه
يعرض لما لا قوام له في نفسه الا في موضوع فيجعل ما ليس لا في موضوع ويكون بعض هذه الاشياء
هو في طبيعته عرض ويعرض له ان يكون جوهرا فيكون الجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا
بيّن الاستحالة وخصوصا على اصلنا الاول فبالجملة فان البعد المشار اليه القابل للاثر هو طبيعة واحدة (ثم القيام بالموضوع والقيام به)
بالعدد فلا يرتب في نفسها الا في جنس واحد فيكون تلك الطبيعة اما تحتاج في وجودها الى موضوع (بعينها د)
او تحتاج في وجودها الى موضوع وايضا ان كانت مادة في بعضها جوهرا ومادة في بعضها لا جوهرا اذ
صادف الجوهر افترقت هي نفسها اذا انها فارقت مطلقا حتى دل الكلام على نسبها الى الجوهرية فلا يكون بالجوهرية
لا محالة فانها لو كانت نقيضة نوعها دون جنسها الاعلى لكان جوهرا الا انه وكيف اذا افترق جنسها (اي فصلها)
الاعلى فيبقى نوعها التي هي بها جوهر واما ان كان هذا الشيء الموضوع للبعد ملازما غير زائل
فلا يخلو اما ان يلزم الخلاء لاجل انه بعد او لسبب الاقطار فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مقارنا في المادة
وهذا خلف او يلزم لجميع البعد كونه بعدا اذ انه في الاقطار ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك
الكلام بعينه ويذهب الى غير النهاية وليس هذا اللحوق كلحوق المعنى الفصلي للمعنى الجنسي او طبيعة
البعد اذ كان بحيث ينقسم في الابعاد الثلاثة في طبيعة نوعية للمقدار وكذلك طبيعة الخط
وكذلك طبيعة السطح لان التميز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض وبين الطبيعة
الجنسية على ما يلحقها من الفصول ان الطبيعة الجنسية تحصل بفصول تلحق الطبيعة على
طبيعة واذا الحق يكون العقل متقضيا للحوقها حتى يستكمل في العقل بخصوصياته وتحوز (متقضيا د)
عنده تحصيل وجود بالحمل ثم يكون فصلا الا انه هو ما به ادا فصل بعد مطلقا اي ان
مثل الانقسام المنفصل بلا تفصيل كان الفصل الذي يلحق بهذا انه في جهة او جهتين او (يكتنف د يكتنف د)
جميع الجهات فصلا يكتنف المعنى المعقول من البعد وتحصيله موجودا في الوجود في العقل ويفتقر
اليه العقل في تحصيله موجودا او معقولا مفروغا منه واما كون البعد بعضه ملاقيا

ملاقيا للبياض او للسواد وكون بعضه ملازما للمادة وبعضه قائما بلا مادة فلا (فليس بعد)
يكتنف بعدية ولا يحتاج اليها في تحصيله انه بعد وتقويمه بل هي امور تلحقه من حيث
هو في مادة او من حيث وجوده وكيف وجوده ويجوز ان يكون من خارج والفصول هي
التي يكتنف بها مهية الشيء سواء فرض موجودا في الاعيان او لم يلتفت الى ذلك وهذا العلم
من مناسب القول على طبيعة البعد ثم يتم بعدا في مهيته بان يكون له نحو من انحاء الامتداد (الانقسام م)
ثم يحصل ويكون ما سواه لواحق تلحقه ولا يحتاج اليه في تقرر كونه بعدا انما يصح ان يوجد
موجودا او لا يقتضي العقل لحوق شيء آخر به تجعله محصل البعدية ولا يقتضي العقل لحوق
شيء آخر به تجعله كما يقتضي اذا جعل اللون موجودا او الحيوان موجودا ان يكون صار (تحصيل البعدية م)
بحال وصف بها خاصة وجد ولذلك لا يجوز العقل ان يكون الفصل الحقيقي يبطل عن
النوع ويبقى حصة جنسه وهذا يوضح في مواضع اخر واذا كان كذلك فلا يكون هذا
الانفصال بين بعد في مادة وبعد لا في مادة انفصالا بفصل منوّع بل انفصالا
بالاعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا على الاشياء المتفقة الطبيعة لا يحتمل
ان يتميز كل واحد منها بالعارض الذي للآخر لكنه ربما استحال ذلك لعائق ولازم
ولسبب من خارج ولكنا ممعنا الآن في غير النظر الذي من غرضنا ان نتكلم فيه بعد هو
النظر الاشبه بالكلام الطبيعي فنقول ان كان للخلاء بعد مفارق فلا يخلو اما ان يكون
متناهيا واما ان يكون غير متناه فان كان متناهيا لكن طبيعة الخلاء عند جميع من يوجب وجوده
هي بحيث لا ينتهي الا الى بعد ملاء فانه ان كان الملاء متناهيا ينتهي ايضا الى الخلاء (وانه د)
فيلزم ان يكون عندهم بعد غير متناه اما خلاء وحده او ملاء وحده ينتهي به الخلاء
او بالتأليف خلاء وملاء ومع ان يكون بعد غير متناه على هذه الصفة كما يوجبه يحدّه (يحدده د)
ثم ان يكون خلاء على ما يقولون وايضا ان كان خلاء فلا يخلو اما ان يدخله
الملاء او لا يدخله فان دخله الملاء فلا يخلو اما ان يبقى بعد الخلاء مع المداخل موجودا
او معدوما وان كان معدوما فلا يجوز ان يسموه مكانا بل يكون المكان هو المحيط
بالجسم من الخلاء المعادن له وذلك لا يتم في ذلك الغرض اذ فرض عدم ما بين ذلك من بعد

الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك بل نهاية التي تليه المتمكن لان جميع ذلك لو توهم معدوما الاجزاء
الطرف لكان للمتمكن في شيء ان تحرك فاذن مهيا بعاقبة تخلو وايضا فاذا ذلك
قد يسكنه اجسام كثيرة ومكان الحد الاسود جسم آخر ومع ذلك فان كان هذا البعد بمادة
يعدم ومادة توجد فيكون مادة بالقوة ومادة بالفعل وكل لما كان كذلك فان كونه بالقوة
معنى موجود قبل وجوده في طبيعته قابل الوجود وكيف الطبيعيون هذا على سبيل الاصل
الموضوع فيكون الخلاء مولفا من بعد ومادة فيقبل ذلك البعد فيصير ذا وضع ويكون
اليه اشارة فهذا هو الجسم فيكون الخلاء جسما وان كان ليس مع الملا الداخل فيكون بعد تداخل في نفسه
وبهذا قد ابطلنا امكانه ونقول انه لا يجوز ان يكون في الخلاء حركة ولا سكون وكل ما فقد فيه
حركة وسكون فالخلاء ليس بمكان وهو انه لا حركة فيه فلان كل حركة اما قسرية واما طبيعية ونقول
ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية وذلك لانها اما ان يكون مستديرة واما ان يكون مستقيمة ولا يجوز
ان يكون في الخلاء حركة مستديرة وذلك لان الخلاء من شانه ان لا ينقسم ولا ينتهي الا ان يكون
وراءه جسم غير متناه وذلك الجسم يمنع ان يتحدد لا على النهاية فلنفرض جسما يتحرك على الاستدارة
على دائرة ا ب ج د ولنجعل الدائرة نفسها تتحرك وليكن مركزها ط وليكن خارجا عنها ممتداد
ه ز المستقيم بلا نهاية موازيا لها الملاء في خلاء او ملاء او فيهما جميعا وليكن ط ح نصل بين
المركز وبين نقطة ح المنتقلة كيف كانت في الاستدارة فلا خط ط ح عمودا او كالعمود على احد غير
جهة ه ز فاذا اتجه من جهة ح لا على النهاية لم يلاق ه ز فاذا لا شك ان لط جهة لا يلي بعد عنه ه ز
وما ينفذ فيها لا يصل اليه والا فبعده متناه فليطف بدائرة ا ب ج د من كل جهة ولنفرض
كذلك وليكن خط ط ح بعد او خطا لا يلاقي ه ز ما دام في تلك الجهة الا ان ينطبق على خط ط ا د
ثم يجاوزه فهناك لا محالة تقاطع ه ز فانه اذا صار في جهة ه ز ما عمودا على ا د او غير عمود
فاذا الفرض لا على النهاية قاطع ه ز لا محالة وانه نقطة منه وليست نقطة واحدة بعينها فانك
يمكنك ان تفرض في خطه ه ز نقطا كثيرة وتصلها بمركز ط بخطوط كثيرة كلما انطبق خط
ط ح على خط منها صار في سمت مقاطعة النقطة التي جازت لها منها ذلك الخط وان كانت المسامتة
بعد لا مسامتة فيجب ان يكون اول آن زمان المسامتة التي هي فصل بين الزمانين وحد
نقطة

يجوز د د
خطام



وما يتعدد

نقطة وليكن سطح ولنا خذ نقطة ك قبل نقطة ح ولنا ان نصل بين ط وك على خط ط ك
فيكون خط ط ح اذا بلغ في الدور حتى يلقى ح نقطة ل قبل نقطة ح كان مسامتا لنقطة ك
من خطه ه ز وصل سطح وقيل ان ح اول نقطة سامتت من خط ه ز بهذا بل لازم ان يكون
دائما مسامتا او دائما مباينا وهذا ح فاذن لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضنو ونقول ولا
حركة طبيعية مستقيمة في الخلاء وذلك لان الحركة الطبيعية هي تحرك جهة ونحو جهة أي يجب ان يكون
تحرك بالطبع مما لا يقصده بالطبع فانه ان كان ما يتحرك في جميع احواله في حال ما يقصده
فلا معنى لان يكون الطبيعي يتحرك طبعا اليه هذا مثله طبعا فالحركة الطبيعية نفار الطبيعة عن لا ملائم
ان المنفور عنه بالطبع مقصود بالطبع بل نقول من راسي انه لا يخلو اما ان يكون الحركة الطبيعية
نحو بالطبع جهة او ان لا تنحو جهة والحركة لا تخلو من ان يكون الحركة لا تنحو جهة خاصة فان كانت متحركة
فلا يخلو اما ان يكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجود فان كان شيئا غير موجود فمحال ان يكون
متروكا او منحوا متوجها اليه وان كان شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع له
او ذا وضع فلا شك ان الذي لا يكون له وضع فلا يشار اليه ويجب ان يكون عقليا لا وضع له
لان ذلك لا حركة اليه فتبين ان يكون له وضع ويجب لا يخلو اما ان يكون شيئا لا يتجزى حسب يصار اليه
بالطبع للبعد او يكون يتجزى فان كان يتجزى فالبعض منه يكون اقرب من المتحرك اليه فاذا وصل
اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة فالبعض من الجهة المقصودة والباقي فاضل عنه
واما ان لا يكون حاصلا في الجهة بل يحتاج ان يتعداه فان كان يحتاج ان يتعداه
فهو سبيل لا الجهة لا البعض الجهة المقصودة وحكمه حكم سائر ما يليه وان كان غير منجز
يصار اليه فلا يخلو اما ان يكون قد لزم التجزي لا لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة بل لانه
ليس على طباعه الا ما كان نقوله في الفلك او يكون مما لا يتجزى اصلا فان كان لا يتجزى بالفك
ويتجزى بالفرض فهو جسم غير خلاء فان لم يكن في الخلاء جسم موجود لا يكون له جهة فيكون ح لا جهة
في الخلاء المطلق وحده وذلك الجسم ايضا لا يخلو اما ان يكون مختصا بالطبع بالجزء من
الخلاء الذي هو فيه او لا يكون مختصا به فان كان مختصا به فبعض الخلاء مما لف لبعضه

كونه انما هيا نيا باعتبار عدم تعيينه اول نقطة الى منه
فالم اه
بالجزء د د
فهو باطل لانه مشابه الاول

الجزء ل
الجزء ل
الجزء ر والتي ور
الجزء د
جزء د لا جزء د

في الطبيعة حتى يختص بعض الاجسام طبعا دون بعض وان كان غير منقسم جاز فيه مفارقته له واذا فارق
ذلك الجزء من الخلاء لم يخل اما ان يتحرك الجسم الموضوع فيه حركة الى حركة الطبيعية الى الجزء الاول الذي كان
فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك الجسم نحو الجزء الآخر الذي صار اليه ولا يجوز ان يتحرك الى الجزء الاول والا لكنه
لا دلك الجزء بحركة الطبيعية الذي بالذات واما الى ذلك الجسم الذي كان فيه بعد كانت بالوضع ولا يكون
ان يتحرك بالطبع الى الجزء الاول فلان الجسم المتحرك ان لم يتميز بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم من
جزء الى جزء كيف يتأتى ان يترك جهة كانت مقصودة بحركته لان ذلك الجسم فيها ويقصد جهة
لو من تلقاء طبعا الا ان يكون ذلك الجسم ينبعث اليها اثرا او قوة ذلك الاثر وتلك القوة تكون
مبدا لها لانبعاث ذلك الجسم المتحرك بالطبع اليه كحال ما بين المغناطيس والحديد فيكون الحركة قسرية لا طبيعية
وفان شوقته حصل هناك ادراك وحصلت الحركة ارادية لا طبيعية وبهذا الكلام باطل على ان الكلام
في انتقال ذلك الجسم بالطبع او بغير الطبع يرجع الى ما نحن بصدده ونقول ان كان المتوجه اليه
لا يتميز حيث يصار اليه بوجه من الوجوه والوضع فهو اما نقطة واما خط واما سطح فلا يخلو ذلك
اما ان يكون الجهات كلها متشابهة في انها نقط او خطوط او سطوح او يكون جهة نقطة وجهة
خطا وجهة سطحا فان كانت الجهات كلها نقطا او خطوطا او سطوحا والنقط والخطوط والسطوح
لا يختلف الا بعوارض وتعرض لها اما ما يختص بها من حيث هي كذلك واما غريبة عنها وجميع ذلك
يلزمها من جهة الاشياء المتمكنة الاشكال والطبائع التي هي بها لها والخلاء ليس كذلك فاذن
لا يجوز ان يكون فيه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع وان كان ليس كذلك بل جهة نقطة
وجهة اخرى سطح او خط او على وجه آخر مما يحتمله القسمة فكيف يمكن ان يكون في الخلاء في موضع
نقطة بالفعل فقط وفي موضع خط بالفعل فقط او سطح بالفعل او وجه آخر فالخلاء
واحد متصل لا انقطاع فيه لانه لا مادة له فيتصل لاجلها بهذه الاحوال وضممنا الى
ذلك ليس بجسم لما بان من البين فالخلاء ليس فيه اختلاف جهات واذا لم يكن هناك اختلاف
جهات فاذن ليس يستحيل ان يكون مكان متروكا بالطبع ومكان مقصودا بالطبع فليس اذن
في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى بالسكون فيه بالطبع من موضع آخر

فاما

فاما ان هذه الاجسام تتحرك بالطبع الى جهة ما وتختلف مع ذلك في السرعة والبطوء لاجل اختلافها
في السرعة والبطوء اما ان يكون لامر في المتحرك منها او لامر في المسافة اما الامر الذي في المتحرك فقد يكون
لاختلاف قوة ميل كالارضية في الثقل النازل او في الخفة الصاعدة لقوة او لزيادة
عظم ليسرع والانتقاص ليبطئ وقد يكون لاختلاف شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة
ببسطه امكن ان يكون خط يقطع المسافة براسه وكذلك المربع اذا قطع المسافة بزاوية اذ ذلك يحتاج الى
ان يحرك شيئا اكبر وهو الذي يلاقيه اولا وهذا لا يحتاج الى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال
الاقتدار على شدة دفع ما يمانع الحركة ويقاوم مقاومة ما وعلى شدة الخرق فان الادفع والاخرق
اسرع والاعجز عنهما ابطأ وهذا لا يتصور في الخلاء بل يترك هذا الوجه فانه لا كثير نفع لنا فيما
نحاوله منه واما الذي يكون من قبل المسافة فهو انها كلما كانت ارق كان قطعها اسرع وكلما
كانت اغلظ كان قطعها ابطأ وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد وبالجملة السبب فيه
الاقتدار على مقاومة الدافع المادي والنفوذ فان الرقيق شديد الانفعال عن الدافع
المادي والغليظ الكثيف شديد المقاومة له ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء كنفوذه
في الارض والحجارة ونفوذه في الماء بين الامرين والرقة والغلظ يختلف في الزيادة
والنقصان ونحن نعلم ان السبب في ذلك المقاومة فكلما قلت المقاومة زادت السرعة وكلما
زادت المقاومة زاد البطوء فيكون المتحرك يختلف سرعته وبطوءه بحسب اختلاف المقاومة
فكلما فرضنا اقل مقاومة وجب ان يكون الحركة اسرع وكلما فرضنا اكثر مقاومة وجب ان يكون
الحركة ابطأ فاذا تحرك جسم في الخلاء لم يخل اما ان يقطع المسافة الخالية بالحركة في زمان او لا في
زمان ومحال ان يكون ذلك لا في زمان لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطع الكل فيجب ان
يكون ذلك في زمان ويكون لذلك الزمان نسبة الى مثل زمان الحركة في ملاء مقاوم ويكون مثل
زمان مقاومة لو كانت نسبتها الى مقاومة الملاء نسبة الزمانين وابطأ من زمان مقاومة
هي اضعف في النسبة الى المقاومة الموضوعة من الزمان الى الزمان ومحال ان يكون نسبة زمان
الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة زمان حركة في مقاومة ما لو صح لها وجود فضلا عن ان يكون
ابطأ من زمان مقاومة اقل لو توهمت اقل من المقاومة القليل الاول بل يجب الا يكون
بما توجبه اية مقاومة لو توهمت موجودة من الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة اصلا
ويجب اذن ان يكون الحركة لا في زمان ولا البتة في زمان وهذا خلف ومحال فبينا

بهذا الان يحصل لهذه المقاومة التي على النسبة المذكورة استحقاق وجود او عدم لانا نقول ان زمان هذه

الحركة في الخلاء يكون مساوية لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة او صحيحة

صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة عدم

معاوقة فليست مساوية البتة لحركة في معاوقة ما على نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه

المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة ويلزم منها

ومن الاولى ان لا حركة في الخلاء وهذا خلف ومما يمكن ان يقول القائل على هذا

القول ان كل قوة محركة تكون في جسم فانها تقتضي بمقدار الجسم في عظمه ومقدارها في شدتها

وضعفها زمانا ما لو لم يكن معاوقة اصلا ثم بعد ذلك فبقدر ما يزداد الزمان بحسب زيادة معاوقة ما

وليس يلزم ان يكون لكل معاوقة ما يوثر في ذلك الحكم فانه ليس يلزم اذا كانت معاوقة ما يوثر ان

يكون نصفها يوثر ونصف نصفها يوثر فانه ليس يلزم اذا كانت عدة يحركون ثقلا وينقلونه

ان يكون نصف العدة يحرك شيئا اذا كانت قطرات كثيرة يثقب المقطور عليه ثقبا ان يكون

قطرة واحدة توثر اثرا فيجوز ان يكون المعاوقة التي زمانها على نسبة زمان معاوقة الخلاء

لا يوثر شيئا وانما يوثر معاوقة لو كانت موجودة والجواب عن هذا انا اخذنا المعاوقة

على انها لو كانت موجودة معاوقة موثرة لكان زمانها زمان حركة لا معاوقة وانما

لم نحتج ان نقول معاوقة موثرة لان المعاوقة اذا قيل انها غير موثرة كان كما لو قيل معاوقة

غير معاوقة فنفس المعاوقة هو التاثير لا غير وهذا التاثير على وجهين احدهما الكسر الحقيقي

ومن قوة الميل والثاني ما يظهر من احداث المعاوقة سكونا فلا يزال يحدث سكونات غير

معاومات متشافعة لا يحس بافرادها ويحس بالجملة كالبطوء وانت ستعلم بعد انه ما من تاثير

على احد الوجهين الا وفي طباع المحرك ان يقبل اقل منه لو كان موثرا يوثر فيصح من ذلك

ان يكون بعض تلك المعاوقات التي تحملها طبيعة الجسم مساويا في زمانه لزمان المعاوقة وبهذا

فقد ظهر انه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة ونقول ولا حركة قسرية وذلك ان الحركة القسرية

اما ان يكون بمقارنة المحرك او بمفارقته فان كان بمقارنة المحرك فالمحرك يتحرك فهو

ايضا اما متحرك عن قاسر او عن نفس او عن طبع وان كان عن قاسر لزم الكلام الى ان ينتهي

الى نفس او طبع وان كان عن نفس فالنفس يحرك باحداث ميل ما مختلف في الشدة والضعف الى ان ذلك يحس مع التسكين المعاوق لمحرك كما يحس في المحرك

طبعا

طبعا اذا قوى فنعت الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزم ما يلزم الميل الطبيعي وان

كان طبيعيا لزم ما قيل فاذا كان النفس والطبيعي لا يصح في الخلاء لم يصح ان يكون في الخلاء

تحريك قاسر يلزم الحركة فيه المحرك وان كان المحرك يفارق عند ايجاد الحركة فعند يلزم منها الاختلاف

من جهة ما يحرك فيه ويلزم ما قلناه في الحركة الطبيعية بعينه وايضا فان الحركة القسرية المفارقة للمحرك

هو يكون موجودة وتحريك المحرك قد زال ويجب ان يكون ما يحمد على الاتصال من الحركة موجودا

وسببه غير موجود فيجب ان يكون هناك سبب يستبقي الحركة وان يكون ذلك السبب موجودا

في المتحرك يوثر فيه وذلك اما قوة عرضية ارتكبت في المتحرك من المحرك كالحرارة في الماء عن النار

واما ما يثير ما يلاقي المتحرك وما ينفذ فيه وهذا الثاني معقول على احد وجهين اما ان يكون الجزء

الاول من الهواء الذي فيه الحركة اندفع الحركة بالمتحرك وهو يلاقيه دفع ذلك ما يليه من الجزء الاول

الاجزاء وكان هذا الامر المعدوف موضوعا في ذلك المتوسط فيلزم ان يتحرك كذلك

تلك الاجزاء المتدافعة المتحرك اسرع من حركة الرامي الذي دفع الحركة لان ذلك اسهل اندفاعا

من هذا الامر واما ان يكون قوة الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع يلحق الشيء

الا ان يليه فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم الى قدام وهذا

كله لا يتصور في الخلاء وانما كانت الاقسام هذه اذا كانت هذه الحركة اما ان

يكون عن قوة او عن جسم يحركه بالملاقاة والجسم المحرك بالملاقاة اما ان يحرك بانه يحمل او ما

بانه يدفع بالملاقاة واما الذي يجذب بالملاقاة فحكمه حكم الحامل فان كانت

الحركة القسرية الامر عن قوة في الجسم فيجب ان يبقى ولا يفنى البتة وذلك لان القوة

اذا وجدت في الجسم فلا يخلو اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقيت فالحركة تبقى دايما

وان عدمت او ضعفت فلا يخلو اما ان يكون تعدم او تضعف عن سبب

او تعدم او تضعف لذاتها والكلام في العدم يوفيك الكلام في الضعف

ونقول هو مستحيل ان تعدم لذاتها فان ما يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده

زمانا وان عدمت بسبب فاما ان يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك او يكون في

غيره فان كان في الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة

بل كان مغلوبا ثم صار سببا وغالبا فلكونه كذلك بسبب كون الامر في ذلك

[margin notes:] فتقوم بدل — الا بتلك الخلط — ما فيه الحركة — اي الحركة والاجسام المتوسطة — الخلاء ... ولا يستقيم البتة — يحملها

يتسلسل الى غير النهاية فان كان السبب خارجا عن الجسم او كان المعين للسبب الذي في الجسم خارجا فحينئذ ان
يكون الفاعل او المعين مما يفعل بالملاقاة اذ يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل
بملاقاة فهو جسم ملاق للمتحرك فلا يكون في الخلاء المحض بهذا السبب حركة العرضية الا
في الخلاء المحض ولا يعقل وان كان لا يفعل بالملاقاة بل يكون شيئا من الاشياء
يؤثر على المباينة فما باله يؤثر في اول الامر ويكون الكلام عليه كالكلام في السبب
لو كانت في الجسم بل الاولى ان يكون تواتر المقاومات على الاتصال هو الذي يسقط
هذه القوة ويفنيها وهذا الامر الا ان لا يكون الحركة في الخلاء الصرف هذا اذا
كان سبب الحركة قوة فان كان السبب جسما ملاقيا يحرك على سبيل حمل ودفع
رجع الكلام الى السبب المعاون وقد قيل فيه ما قيل فبين ان لا حركة قسرية مفارقة
للمحرك او معاونة اياه في خلاء صرف فقد وضح بما قلناه ان الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية
ولا قسرية فنقول ولا سكون فيه وذلك لانه كما ان الذي يسكن هو عادم الحركة ومن شانه
ان يتحرك كذلك الذي يسكن فيه هو الذي يعدم فيه الحركة ومن شانه ان يتحرك فيه والخلاء
ليس من شانه ان يتحرك فيه وقد بلغ من غلو القائلين بالخلاء في امره ان جعلوا له
قوة جاذبة ادعوه ولو بوجه ما حتى قالوا ان سبب احتباس الماء في الاواني
التي تسمى سراقات الماء وانجذابه في الالات التي تسمى زراقات
الماء انما هو جذب الخلاء فانه يجذب اولا الشيء الاكثف ثم الالطف وقال الاولون
بل الخلاء يحرك الاجسام الى فوق وانه اذا تخلل الجسم كثرة خلاء داخله صار اخف
واسرع حركة الى فوق فنقول لو كان في الخلاء قوة جاذبة لما جاز ان يختلف
في اجزاء الخلاء بالاشد والاضعف اذ سبيل كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الاخر
فكان يجب ان لا يكون الانجذاب الى شيء منه اولى من الانجذاب الى شيء اخر منه ولا احتباس
في شيء منه اولى من الاحتباس في شيء اخر منه وسراقة الماء ان كان حابس الماء فيها
هو الخلاء الذي امتلأ به فلم اذا انقطع عن الاناء نزل بل كان يجب ان يحتبس الماء
في نفسه ويحفظ ولا يتركه نافرة ولا يدع الاناء الذي فيه ان ينزل الى فيه لان ذلك

تخلل ل
للخلاء ل
من الانجذاب ل
من الاحتباس ل

الماء

الماء احتبس هناك فيحتبس الاناء ايضا فما يقولون في اناء يتخذ اخف من الماء وكذلك ايضا
قولهم في دفع الخلاء للاجسام فانه لا يخلو اما ان يكون الخلاء المتخلل للاجزاء الجسم المتخلخل هو الذي
يوجب حركته الى فوق او موجب اخر ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلازم المتخلخل في حركته
فيكون منتقلا معه ويحتاج الى مكان ايضا اذ كان منتقلا فابعد متميز في الوضع اولا
يكون ملازما بل لا يزال يستبدل بحركته خلاء بعد خلاء فان كان كذلك فاي خلاء توهمته
يكون ملاقاة له في آن وفي الآن لا يحرك شيئا وبعد الآن لا يكون ملاقيا فيه بل عسى
ان يعطيه قوة من شان تلك القوة ان تبقى فيه ويحرك مثلا ان يسخن او يؤثر فيه اثرا لو بقي
فيه ويكون المحرك ذلك الاثر ويكون كل خلاء جديد يؤثر فيه من ذلك الاثر فلا يزال ذلك الاثر
يشتد والحركة تسرع الا ان الحاجة بين الخلاء والحركة الاثر انجحه دون جوهر الخلاء مسافة اي ب
مستحيل ومن العجائب انهم يصيرون انتشاق الخلاء بين اجزاء الملاء موجبا لحركة الجملة من الاجزاء
دون ان يوجب في واحد واحد من الاجزاء فانه حينئذ ان يكون لجزء منفصل لا يتحرك
واحد واحد منها عن سبب يحركه وذلك الجملة يتحرك عنه بل من الواجب ان يكون الجملة الكثيرة
عن اجزاء متباينة ومماسة انما ينفعل بوجود اسباب يحدث في واحد واحد من الاجزاء
فيكون المتخلخل المتباين الاجزاء بالخلاء انما يتحرك عن الخلاء فيسلع اولا الى فوق فوق كل جزء
منه وكل جزء من تلك الاجزاء لا خلاء فيه نحوا اذا اخذنا ابسط الاجزاء المتباينة نحوه فيكون
ليس صعوده لانتشاق الخلاء بل لاجل احاطة الخلاء به فيجب ان يكون اذا اجتمع
وكثر ان ينفعل عن الخلاء واذا تفرق وصغرت اجزاؤه انفعلت اجزاؤه الصغار عن الخلاء
ونعرض منه ان تحرك الكل الى فوق ويكون مع ذلك ليس كل الاجسام ينفعل هذا الانفعال
بل اجسام ما لها طبائع مخصوصة وطبائعها توجب ان يتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلاء
فيكون حقيقة هذا ان شيئا من الاجسام يقتضي طبيعته ان يتباعد اجزاؤه بعضها عن
بعض تباعدا ما يفعل حجم ذلك التخلخل واجسام اخرى تقتضي ما هو اشد من ذلك تباعدا ومن
العجائب تصور تهرب هذه الاجزاء المتجانسة بعضها عن بعض حتى تتم بينها ابعاد محدودة
وكون ذلك الا سبيلا اجنبيا غير محدودة كيف كانت فيخرج بحسب بالطبع الى فوق وجزء

اثرا ل

بالاسفل وجزء بعينه وجزء بسرة حتى يحدث التخلخل فنرى ان كل واحد من هذه الاجزاء يوضع لجزء آخر
او يكون واحداً فما دام يهرب عنه والبواقي طاردة عن مادة ومن العجائب ان يكون جزء واحد منها
لا يهرب به والبواقي تهرب ولو كانت الاجزاء متشابهة والخلاء الذي فيه متشابهاً ومن العجائب ايضاً
ان يكون جزء واحد ياخذ يمنة وجزء آخر ياخذ يسرة وحكم الجزئين في الطبيعة واحد وما
فيه الحركة غير مختلف فمن هذه الاشياء حدس ان الخلاء لا معنى له وان هذه الآلات الراقة
والزراقة انما يكون فيها امور خارجة عن المجرى الطبيعي لاجل امتناع وجود الخلاء ووجوب
تلازم صفائح الاجسام الا عند افتراق قسري يكون مع بدل تلاق عوضاً عن المفارق
بلا زمان يخلو فيه سطح عن سطح ملاقية فاذا كان رأس صفحة الماء الذي في الزراقة يلزم بالطبع
صفحة جسم ملاقية كسطح الاصبع فيلزم ان يكون محبوساً عن النزول عند احتباس ذلك
السطح لعوقه عن النزول معه فيلزم ان يقف ضرورة ولو جاز ان يكون خلاء وافتراق
سطوح لا عن بدل لنزل ولذلك ما صح انجذاب الماء في الزراقة لارتفاع ما فوقه من الجرم فيه للقطر
الخلاء وامتناع الانقطاع في البين المؤدي الى وجود الخلاء وطاعة المنفصل للمتصل ولذلك
ما المكن دفع ثقل كبير لعلقة صغيرة يهدم عليه واشياء اخرى من الحيل العجيبة التي تتم بامتناع
وجود الخلاء

في تحقيق القول في ماهية المكان ونقض حجج مبطليه

والمحتجين فقد بان ان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز ان يكون فيه موضع غير
اذ هو مساو وكان يستحيل ويفارق والواحد منه يتعاقب عليه عدة متمكنات وكانت
هذه الصفات كلها او بعضها لا توجد لا للهيولى او صورة او بعد او سطح ملاق كيف كان
وجميعها لا توجد في الهيولى ولا في الصورة والبعد لا وجود له خالياً ولا في غالب والسطح
الغير الحاوي ليس بمكان ولا حاو منه الا الذي هو نهاية الجرم الشامل فالمكان هو السطح الذي
هو نهاية الجسم الحاوي لا غير فهو حاو ومساو ومجانب للمستقلات ويلاقيه المستقل شاغلا
ويفارقه المستقل بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال اليه ويستحيل ان يوجد فيه جسمان
معاً فقد ظهر وجود المكان وماهيته وقد يتفق ان يكون المكان سطحاً واحداً وقد
يتفق ان يكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد كالماء في النهر وقد يتفق ان

فانا نعلم ان المكان للماء هو سطح النهر

معوقاً له

يتجدد

يكون

كسطح الماء الذي كان له الحركة وسطح السفينة بالنسبة الى الساكنات

يكون بعض هذه السطوح متحركاً بالوضع وبعضها ساكناً ويتفق ان يكون كلها متحركاً بالدور
على المحوى عليه والمتحرك عليه ساكن ودرب كان المحيط والملاقي متغيراً فيه المفارقة كحال كرتين المتحرك على الآخر
ويجب ان ينظر ههنا اذا كان ماء في جرة وفي وسط الماء حجر وليس يحيط به الماء وقد علمنا
ان مكان الماء هو السطح المقعر للجرة فهل هو وحده مكانه او هو والسطح المحدب الظاهر
من الحجر الموجود في الماء مجموعين مكان الماء كما لو كان الماء على شكل يحيط به سطح
مقبب وسطح مقعر وسطحي آخر فان على هذه الصورة لم يكن السطح المقعر المحيط به
وحده مكانه بل جملة السطوح التي تلاقي جميع جهاته فيشبه ان يكون جملة السطوح التي
تلاقي الماء من جميع جهاته معاً من الجرة ومحدب من الحجر الذي في داخل الماء هو المكان له
لكن ههنا شيء واحد ليس هناك وهو ان المقعر الشكل الذي صورناه ليس يحيط به
وحده بل انما يحيط به السطوح وجملة كسطح واحد وهناك ليس الامر كذلك بل بالمقعر
كفاية في الاحاطة به كان السطح المحدب او لم يكن وهناك ايضاً سطحان متباينان
ليس يلتئم منهما شيء واحد يكون مكاناً واما في هذا الشكل فانه يلتئم من جملة
السطوح الملاقية سطح واحد بلا سطحين واحد فيشبه ان يكون حيث حصل من
الجملة سطح واحد فان الجملة يكون مكاناً واحداً او يكون الاجزاء اجزاء المكان ولا يكون شيء
منها مكاناً الكل وحيث لا تحصيل لا يكون واما حجج نفاة المكان فالحجة الاولى يحل
عليها ان المكان عرض ويجوز ان يشتق منه الاسم لما هو عرض فيه لكنه لم يشتق
لانه لم يتوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير واذا اشتق فلا يجب ان يكون ذلك
الاسم هو لفظ المتمكن فان المتمكن هو مشتق من التمكن وليس هو التمكن هو كون الشيء
ذا عرض هو مكان آخر ويجوز ان يكون في اي عرض ويشتق منه الاسم لغيره
كالولادة فهي للوالد ويشتق منه للمولود الاسم وليس الولادة فيه والعلم هو في العالم
ويشتق منه للمعلوم الاسم وليس العلم فيه ويجوز ان يشتق من المكان
اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو في المكان وكم من الجسم محيط بجسم آخر حتى يكون
سطح الباطن مكاناً له ومع معقول يجوز ان يشتق منه اسم لانه المحيط
لو كان اشتق منه له مصدر والكثير ليس له مصدر ولم يتفق ان يشتق منه على هذه الجهة



هذه الامور مذكورة في فصل ابتداء القول في شرح المكان وفي آخر ذلك الفصل فاما في حل الشكوك التي اوردها نفاة المكان فنقول ثانياً الا وقت احاطتنا بماهية المكان فلنقف اولاً ماهية المكان بشارة الا هذا الموضع

مصدر فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا واما الشك الثاني فالجواب عنه ان المكان ليس لجسم لا بل مطلق ومطلق
للجسم بل محيط به بمعنى انه منطبق على نهاية انطباقا او لياء وقولنا ان المكان مساو للمتمكن
قول مجازي اريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن فقيل انه مساو له بالحقيقة وليس كذلك
بل هو مساو لنهاية بالحقيقة وهو مخصوص بالحقيقة اذ لا يجوز ان يكون في باطن النهاية المادة
جسم غير الجسم الذي يساوي نهاية الظاهرة تلك النهاية واذا لم يكن ما قيل صادقا مطابقا فالمكان
ومساواته للمتمكن واجبا تسليم ولا اولياء بينيا بنفي لا يحتاج الا ان يدل عليه لحكم الشكك
لازما واما الشك الثالث فالمكان لازما لو قلنا ان كل انتقال كيف كان بالذات او بالعرض
يوجب الحيثية المكان ونحن لا نقول ذلك بل نقول ان انتقال الشيء بالكل هو ان
يفارق بكل ما يحويه ومحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم هو مفارق بذاته هو الذي يجب ان
يكون مثبتا للمكان واما السطح والخط والنقطة فانها لا تلزم ما هو معه من الجسم ولا تفارق
البتة لكن الجسم قد تفارق كل ما هو وعنده وكل ما يطيف به فيلزم ان يكون الخط قد
فارق خطا والسطح سطحا فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز ان تفارق بذاتها
وتحرك في نفسها لكان لها مكان الحكم ما قيل واما قوله ان النقطة عدم ففيه نظر وموضع اخص من
بهذا الموضع ولا تعلق له بحل الشك فعند بحيل دونه واما الشك الرابع فانما كان يلزم لو كان
صحيحا ان كل ما لا بد منه فهو علة وليس كذلك فانه لا بد ايضا للعلة من المعلول ومن لوازم المعلول
وليس علة كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بعلل وليس شيء منها بعلل للعلل
العلة هي التي لا بد منها وهي لذاتها لا لغيرها اقدم فالمكان من الامور التي لا بد منها للحركة وليست
اقدم من الحركة بالعلية بل عساه ان يكون اقدم منها بالطبع حتى اذا كانت حركة كان مكان
وليست اذا كان مكان كان حركة لكن هذا التقدم غير تقدم العلية بل يجب ان يكون الشيء
مع وجوده مفيدا لوجود المعلول حتى يكون علة وهذا انما يتحقق لكنه في صناعة اخرى فيجب ان
يكون المكان امرا غير الحركة لازما للحركة وليس بعلة وايضا فان كون الحركة موجودة في المتحرك
مما لا يمنع ان يكون المكان ايضا علة عنصرية لها فكثير من الامور يتعلق بموضوع عند
كثير من الناس والحركة مفارقة ما فلا يبعد ان يتعلق بالمفارقة والمفارقة على انها
كليهما موضوعين فيكون للحركة موجودة في المتحرك وفي المكان فان بطل بهذا بطل بيان
علاه كذا

لكن

يلزم كذا
الشك المستقل
لذاتها كذا

و في المكان ص

~~مثلا ان كون الانفس صح وجود الحركة في المتحرك موضوع الحركة بالفعل من حيث هو بالفعل جاز عليه~~
~~الحركة لان من حيث هو بالفعل~~ و بالجملة المكان امر لازم لموضوع الحركة فان موضوع الحركة
من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل اي من حيث هو بالفعل جاز عليه الحركة
لان من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة وان كان كونه في مكان
ليس بعلة له فالمكان لازم لعلة الحركة العنصرية واما الشك الخامس فانما يصح لو كان الذي
الذي في المكان يجب ان يلزم مكانا واحدا واما اذا كان انما يستبدل مكانا بعد مكان
كما يستبدل كما بعد كم فليس ما قيل بواجب فلنبطل الان حجج المخطئين في هيئة فاما قياس
من قال ان المكان يتعاقب عليه والهيولى يتعاقب عليها فقد علم انها غير منتج اللهم الا
ان كل ما يتعاقب عليه مكان فلا نتيجة لان المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذي
يتعاقب فيه الاجسام بالحصول فيه وكذلك ما قيل ان المكان اول حاو ومحدد فنحو الهيولى
كذلك انه ليس المكان كل اول حاو بل الذي يحوي شيئا مغايرا له وايضا الصورة لا تحوي
شيئا لان المحوي منفصل عن الحاوي والهيولى لا تنفصل عن الصورة وايضا فالمحدد ان عني
به الطرف الذي به يتحدد الشيء فليس غير مشهور ان المكان هو هذه الصورة واما ان عني
فقد بان فاما المحدد الذي يراد به الحاوي فهو اسم مرادف للحاوي ومعناه معناه وايضا
المكان حاو للمتمكن ومحدود والمتمكن جسم والصورة تحوي المادة لا اجساما فيها واما الرابع
لا يصح البعد المبني على وجود البسيط يستبدل او المتمكن يستبدل مكانه وليس هناك
شيء يبقى ثابتا الا البعد فنقول انا لا نسلم ان المتمكن يستبدل مكانه بل هو يستبدل
مكانه فيه لان المكان ليس هو الطرف المحدد بل السطح الحاوي الا انه ليس يتحرك ولا ساكن
اما انه ليس ساكن فلانه ليس عندنا في مكان واحد زمانا اللهم الا ان يعني بالساكن
لا هذا بل الذي لا يتحول نسبته من امور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى او الذي
لو خلا وحال وتحرك عليه مكانه حفظ ذلك المكان ولم يستبدل به من نوعه كان حافظا
لمكان واحد او نحن لا نريد الان بالساكن لا الاول ولا هذا فان اردنا احد
المعنيين كان ساكنا واما انه ليس متحركا فلانه ليس مبدأ الاستبدال منه والمتحرك

اي العلة العنصرية للحركة
لا بالطول والعرض وليس الحال
مستبدلا كذا
يستبدل كذا

٤٧

بالحقيقة هو الذي مبداء الاستبدال منه وهو الذي الكمال الاول لما بالقوة فقد من نفس حصل ان
لو ان ساير الاشياء عدمت بحالها لكان حاله تلك اعني لو كانت الامور التي يطلبها دالمكان
اياه ثابتة كما هي لا يعرض لها عارض مما الذي عرض له يشغل بنسبته فيها واما هذا فليس كذلك
بل فليس بواجب ان يكون الجسم لا محالة ساكنا او متحركا فان للجسم احوالا لا يكون فيها ساكنا
ولا متحركا لا المكان عن ذلك ان لا يكون له مكان ولكن ليس ذلك المكان بعينه في زمان ولا
هو المبداء في مفارقته ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ولكن اخذنا له في
لا زمانا بل من حيث هو في آن ليس له مكان لا نفادي له ولا حركة وكذلك يتبدل عليه فيكون
الحركة ساكنا ولا متحركا واما ما ذكروا من حديث التحليل فان التحليل ليس على الوجه الذي ذكروا بل
التحليل هو اوادي واحد واحد من الاجزاء التي في الموجود فيه فان التحليل يدل على الهيولى بانه برهن
ان هناك صورة وانها لا تقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن ان في هذا الشيء الان صورة
ومادة واما البعد الذي يدعونه فهو ليس بموجود على هذا السبيل وذلك لان البعد انما
يثبت في الوهم عند رفع المتمكن واعدامه فيبقى اذا رفع المتمكن واعدم وجب ان يثبت
في الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات الصورة لا توهم رفعها اللهم الا ان يفني ما في
معنى لو فيكون المغالطة واقعة باشراك الاسم وذلك لان الرفع يعني به توهم الشيء معدوما وهذا
التوهم في الصورة يوجب بالحقيقة ابطال المادة لا اثباتها فيه المتمكن لا يوجب الابطال
البعد ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال البعد فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا يقول به واما
اثباته فلان نفس ابطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف اليه حفظ الاجسام المطيفة
به موجودة على احوالها واما اذا كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما فليس يجب من توهم
عدمه القول بعد لولا توهم عدمه لما قيل به بل التوهم يتبع التخيل في اثبات فضاء
عن مثناه داينما كان جسم وفقد اولم يرفع واما وجوب بعد ما مع التقدير فانما يكون
في الوهم بتقدير عدم جسم بشرط حفظ الاجسام المطيفة به التي كانت تعذر البعد المحدود
ولولا التقدير لما اضيع الى اعدام جسم في تخيل البعد ومع هذا كله فلنسلم ان هذا البعد
مفروض عند الوهم اذا اعدم جسم او اجسام فما يدريه ان هذا التوهم ليس فاسدا حتى لا
يكون

يكون ما هو محالا وهل صح ان هذا الوهم ممكن حتى يكون ما يتبعه غير ممتنع فعلى ان يقتضي هذا
القايل بان الوهم يحكم وان كل ما يوجبه الوهم واجب وليس الامر كذلك فكثير من الاحوال
الموجودة لا تخالف للموهوم وبالجملة يجب ان يرجع الى ابتداء الكلام فنقول ان التحليل
تميز اشياء صح وجودها في المجتمع ولكنها مختلطة عند العقل فيفصل بعضها من بعض
بقوته ولكنه او يكون بعضها مايل على وجود الاخر فاذا تامل حال بعضها استقل منه
لا الاخر فيكون الفرق بين الجزء الذي له والاعراض عنه لا كونه لا يعني الاعدام واما
الحالة التي بعد هذا فجوابها ان يقول هذا القايل ان الجسم يقتضي المكان لا السطح بل الجسمية ان عنى
ان الجسم بسطحه وحده لا يكون في مكان بل انما يكون في المكان بجسميته او عنى انه لانه جسم يصلح
ان يكون في مكان فالقول حق وليس يلزم منه ان يكون مكانه جسما فانه ليس يجب اذا كان
امر يقتضي حكما ما او اضافة لشيء ما بسبب وصف له ان يكون المقتضي بذلك الوصف
فليس اذا كان الجسم محتاجا الى الامتداد لكونه جسما لا لكونه موجودا يجب ان يكون مبادئه
ايضا اجساما او كان الوصف يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه عرضا
واما ان عنى به ان كل بعد من جسمية يقتضي بعدا يكون فيه مصادرة على المطلوب الاول
وبالجملة انه ليس اذا كان بجسميته يقتضي المكان يلزم ان يلاقي بجميع جسميته المكان كما انه
لو كان بجسميته يقتضي المحاوي فليس يلزم ان يكون بجميع جسميته ملاقي المحاوي وبالجملة فانه
غير مسلم ان الجسم يقتضي بجسميته مكانا الا بمقدار ما يسلم انه بجسميته يقتضي محاويا ومعنى
القولين جميعا ان جملة الجسم المأخوذ كشيء واحد يوصف بانها في مكان او في محاو وليس
كون الشيء بكليته في شيء هو كونه ملاقيا له بكليته فانا نقول ان جميع هذا الماء وجملته
في هذه الجرة ولا نعني به ان جملته ملاقية للجرة واما الحجة التي بعد هذه المبنية على ان
المكان والمتمكن فقد فرغ عن جوابها واما الحجة التي بعد تلك فهي مبنية على ان المكان لا يتحرك
والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته واما انه لا يتحرك لا بذاته ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا هو
بمشهور فان الجمهور لا يأبون ان يتحرك مكان الشيء فانهم يرون الجرة يتحرك دون مكان ما
لا محالة وكذا واما الحجج التي بعد هذه فهي اولها كلها مبنية على عادات الجمهور وذلك
ليس بحجة في الامور العقلية وثانيا انه كما لا يمتنع العامة ان يقول ان البعد
يمتنع

المظنون في الجرة مملوء وفارغ كذلك لا يمتنع ان يقول ان البسيط المقعر الذي في الجرة فارغ ومملوء
على ان نفهم العامي المعنيين جميعا فانهم لا يفتون لهم في لفظهم بحسب العادة لفهم معناه
محصلا وتشبيه ان يكونوا الا ان يطلقوا ذلك في البسيط المقعر اسرع منهم الى غير ذلك
وذلك لان المملوء عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في ضمنه حتى يلاقيه من كل جهة الا ترى
انهم يقولون فيما بينهم ان الجرة مملوءة والزق مملوء ولا يعرفون حال البعد الذي يدعون
في داخل الجرة بل يصفون اما ذي بهذه الصفة واما ذي اشبه بالبسيط منه بالبعد
فان البعد لا يحيط بشيء بل ربما احاط بالمملوء ان كان موجودا وكذلك تجد العامة
لا يتحاشون ان يقولوا ان الجرة مملوءة وربما توقفوا عن ان يقولوا ان البعد الباطن
مملوء والجرة اسم للجوهر الخزفي المعمول على شكل البسيط الباطن المحيط ولو ان البسيط
نفس المكان مقام هذه الجرة لكانوا يقولون في البسيط ما يقولونه في الجرة فقد بان
انهم اذا قالوا ان الجرة فارغة ومملوءة وجعلوا ذلك كقولهم مكان ما فارغ او مملوء ذهبوا
الى المحيط نعم انما يتحاشون ان يقولوا في البسيط المطلق انه فارغ ومملوء لان البسيط
المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط بشرط الاحاطة واذا جعل بدل البسيط
المطلق بسيط بهذه الصفة لم يتحاشوا عن ذلك واما الحجة التي بعد هذه فمبناها
على ان تفسير المكان بهذا يجعل لكل جسم مكانا وهو امر صواب وجب وهذا المقصود
مشهور من المشهورات فانه ان لم يكن واجبا ان يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه
كان سبيله في ايجابه سبيلا باطلا وعسى ان يكون الا وجب لبعض الاجسام
ان لا يكون في مكان وان كان واجبا لم يجب الا بتدبير منا ولو كانت هذه المقدمة
واضحة وهو ان كل جسم في مكان ولم يمكن ان يكون لكل جسم حاو او من الاشياء الموهمة
مكانا غير هذا البعد المظنون وكان البعد المظنون موجودا كانت الحجة تمنعنا الا ان
نقول بان البعد مكان واما ليس شيء من ذلك واجبا فما اشد تحكم بغيتنا في ان نتمحل حيلة
لكون لنا ان نجعل كل جسم في مكان ولنسلم ايضا ان كل جسم في مكان فليس يجب ان يكون
ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون بهذا المعنى ليس بمكان لكنه لازم للمكان عام
لكل جسم عموم المكان فان عنى بهذا القول انه شبه رأي الجمهور ان كل جسم في مكان وليس

ذلك

ذلك حجة فان شبه هذا الرأي بالجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا يذهبون
اليه بل يعلمون ويقولون على ما في المشهور او الوهم كشبه رأي آخر اليهم وهو ان كل موجود
في مكان فان شيئا داله اليه فهذان الرأيان متساويان وان العامي ينصرف عنهما بتبصير وتوقيف
يرد عليهم بعد الفطرة العقلية والوهمية وقد عرفنا احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا
في المنطق وبينا انها وهمية دون عقلية ولا يجب ان نلتفت اليها على ان حكمهم ان كل
جسم في مكان ليس باكد حكمهم في ان كل موجود اليه اشارة وله حيز ولا يوهم يفهمون من الحيز
غير ما يفهم من الوضع ثم لو كان هذا ايضا صادقا وجب على ما بيناه ان يكون ما قالوه حقا
وكان يجوز ان يكون المكان امرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم فلا يكون
وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على انه مكان له اذ كما يجوز ان يكون شيئان موضوعين
لكل جسم واحد منهما دون الآخر مكانا واما الحجة التي بعد هذه فليعلم ان طلب النهاية
على وجهين طلب ممكن وطلب محال فاما الطلب المحال فهو ان يكون ذو الحجم يطلب ان
يدخل بحجمه سطحا او نهاية جسم والطلب الممكن ان يطلب ان يلاقيه ملاقاة محاط بمحيط
وهذا الطلب يتحقق مع وضع النهاية مكانا ثم ليس اذا لم يطلب النهاية وجب ان يطلب ترتيبا
في ابعاد مرتبة بل ربما طلب ترتيبا في الوضع فقط من غير حاجة الى ان يكون كل وضع
في بعد بل على ان يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم آخر يليه في جهة ولا ابعاد الا
ابعاد الجسم المتمكنة فاما حجة اصحاب الخلاء فالجواب عن المبني منها على التخلخل والتكاثف
ان التكاثف على وجهين تكاثف باجتماع الاجزاء المتبددة في هواء متخلل بها بان
يخرج الهواء عن المتخلل فيقوم الاجزاء مقامه من غير ان يكون هناك خلاء معه
وبحسبه التخلخل وتكاثف يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل بان المادة نفسها
تقبل حجما اصغر تارة وحجما اكبر اخرى اذ كانا لا بها امر من خارج يعين له ليس احدهما
اولى من الآخر فاذا قبل حجما اصغر قيل انه تكاثف وللعائد تخلخل وهذا امر تبين
في صناعة اخرى فان لم يتبين في هذا الموضع فليس يجب اذن ان يكون غاية ذلك ان هذا
الغرض يبطل ويبقى ذلك المحجة الذي احتج عنه واما حديث اناء الرماد فهو كذب
صرف ولو كان ذلك صحيحا لكان الاناء لا خلا للملا ولا ماد فيه اصلا واما حديث

الزق والتراب فيجوز ان يكون ... الذي للزق لا يظهر تعاوده في الحب ... ويجوز ان
يكون التراب يتشعث فيخرج منه بخار او هواء فيصير اصغر ويجوز ان يكون لصيرورته بسبب ما
طبيعي او قسري على ما تعلم واما حديث النامي في الغذاء فينفذ بقوة بين مسام من اجزاء
الاعضاء وتحركها بالتبعيد فيمكن بينها فيفسح لها ولو ان الغذاء انما ينفذ في الخلاء لكان
الجسم حال دخوله وقبله حجما واحدا لا ازيد واما حديث القارورة فان الجواب عن ذلك
مبني على المذكور في التخلخل والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم يستفيد حجما اصغر وحجما
اكبر وان يكون من ذلك ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري فكما انه يجوز ان يسخن ويبرد ويكون منه
ما هو طبيعي ومنه ما هو قسري وكذلك الحال في العظم والصغر واذا كان هذا جائزا لم يكن كل انفصال
جزء من جسم يوجب ان يبقى الباقي على حجمه الاول حتى اذا اخذ جزء من هواء مال القارورة يجب
ان يبقى الباقي على حجمه الاول فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب ذلك الحجم فاذا كان
خلافه جائزا فجاز ان يكون الهواء بطبعه يقتضي حجما ما انه يضطر في حال الى ان يصير اعظم
بان ينقطع منه جزء بالقسر من غير ان يحيل الى استخلاف جسم بدل ما ينقطع منه وفي حجم سبيل
فاذا كان انقطاع ذلك الجزء منه لا يمكن او ينبسط انبساطا يصير الى حجمه الاول الامتناع
وقوع الخلاء ووجوب الملاء وكان هذا الانبساط ممكنا وكان للقاسر قوة بحجم في وضع
هذا الممكن الى الفعل يجذبه اياه في جهة ولزوم سطحه لما يليه في جهة وذلك بسط منه وتعظيم
اياه بالقسر اطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما وضاد ببعض ما انبسط واقعا
خارج القارورة وهو الممصوص وبقي الباقي ملاء القارورة ضرورة فعند ملائها منبسطا
لضرورة الجذب للماص بعدد القارورة فاذا زال ذلك المص وجاز ان يرجع الى قوامه
الاول بان يجذب ماء او بخارا اشغل المكان الذي يحرك عنه متقلصا عائدا الى قوامه
الاول ونحن اذا نفخنا في القارورة ثم كببناها على الماء وجب ... ريح كثير يتبعه
منه الماء ثم عاد الماء فيدخل فيها فعلم انا قد ادخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة وما ذاك الا بعينه
القسر ... وذلك لانه اما ان يكون دخول ما ادخلناه بالقسر هو بنفوذه في الخلاء
او يكون على سبيل التكاثف من الموجود الذي كان فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان
ويكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف الذي نخبر ثم نقول ... ان للقسر منه ان
يعود

نفوذ الغذاء بالتبعيد

الاولى

بمعنى الاولى ان

القاسر ...

التلطيف الانضغاط ...

يعود الى الطبيعي عند زوال القاسر فان كان على سبيل نفوذه في الخلاء حتى حصل في ذلك
المكان منه وليس في ذلك المكان الا القسر ولا يصعد الى هواء علا ... فينفذ عنه ويدفعه
ولان طبع الهواء ليس الا ان ينزل مستقلا عن خلاء يحصل فيه نزولا اشد فما جاء في الماء فيبقى
ان لا يمكن الهواء الا ان يفارقه ويتخلص عنه فان كان الخلاء هو الذي يأباه فلم لا يأبى
الهواء الاخر وان كان الماء يأباه فلم اذا احكم اللص ... ترك حتى يخرج من الماء ماء من
شانه ان يخرج وكيف يسرع على الماء ... فضل الماء فان كان الخلاء يأبى الشغل الهواء
وبعده فلان يأبى جذب الماء اولى فلعل الخلاء يقتضي الهواء لطبعه ويجذب الماء
فلم يترك الماء المنفوش في الهواء الا على التخلل الهواء اما له ان ينزل وان كان
يعلم يقبل جذب ذلك الخلاء فلم نقل الماء المكبوب على القارورة لا يطلب الخلاء بل
يجذب وامساك الثقيل المشتمل عليه اصعب من امساك الثقيل المبائن فاذا اسباب
استحالة هذا القسر ان السبب فيه انحياز الهواء الى حجم اصغر للانضغاط فاذا زال
انبسط الى حجمه ولا اجل ان هناك سببا اخر يقتضي حجما اكبر وهو التسخين والتلطف بعد تحريك
النفخ الذي كان ممنوعا عن مقتضاه بالضغط الذي يكثفه اشد من تلطيف هذا وقد زال
العائق فاقتضى السخونة العارضة ان يصير الهواء اعظم حجما من الحجم الذي كان قبل النفخ
ومن اجل ان تلك السخونة عرضية ... او ... زول وينقبض الهواء الى الحجم الذي
اقتضاه طبيعته لو لم يكن تلك السخونة فيعود الماء فيدخل لاستحالة وقوع
الخلاء فلهذا اما ان يعد من ان النفوذ بالقوة او لا يمتص منه هواء
يخرج ثم ... في جذبه الماء الا انه ... في القارورة باصبع وتحفظ
بنار حادة ... ثم كببت على الماء ... او لا ... ثم امتصاص منها
للماء واما الجواب عن الحجة التي بعد هذه فمناسب لهذا الجواب وذلك لان المتحرك
يدفع ما يليه من قدام من الهواء وعند ذلك ... حتى لا ينقطع مطيع
فيه الهواء المتقدم للدفع فيتبع الموضع من المندفع ... للمندفع ويحفظ
... حجم اصغر وما ظنه يكون بالعكس فيكون بعضه يجذب معه وبعضه

الهواء

بطبيعته

المتخلخل

... الماء النقل ... العلوي

يعصى فلا ينجذب فيتخلل ما بينهما الخلاء كما يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل
فليكفنا هذا القدر من الكلام في المكان ولنشتغل الآن في الزمان

فصل
في ذكر المذاهب في الزمان

في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه ان النظر في امر الزمان
مناسب للنظر في امر المكان لانه من الامور التي يلزم كل متحرك والحال في اختلاف الناس في
وجوده وماهيته كالحال في المكان فمن الناس من نفى ان يكون للزمان وجود البتة ومنهم
من جعل له وجودا لا على انه في الاعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه بل على انه امر متوهم
ومنهم من جعل له وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما للامور التي هي كا
للامور اليه كانت فقالوا ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث يوقت به وجود
عرض آخر مع وجوده كحضور زيد مع طلوع الشمس فهو وقت للآخر اي عرض حادث كان
ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة فمنهم من جعله جوهرا قائما بذاته واما من نفى وجود
الزمان فقد تعلق بشكوك منها ان الزمان ان كان موجودا فاما ان يكون منقسما
او يكون شيئا غير منقسم فان كان غير منقسم فيستحيل ان يكون منه سنون وشهور وعلى
ماض ومستقبل وان كان منقسما فاما ان يكون موجودا بجميع اقسامه او ببعضها فان
كان موجودا بجميع اقسامه وجب ان يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا وهذا محال
وان كان بعض اقسامه موجودا وبعض اقسامه معدوما فلا يخلو اما ان يكون القسم
الذي اياه نعني واقعا على سبيل الماضي والمستقبل والحاضر او واقعا على سبيل الساعات
والايام وما اشبه ذلك فاما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما باجماع مثبتي الزمان معدوم
واما الحاضر فان كان منقسما وجب المشكل بعينها وان كان غير منقسم كان الآن الذي
يسمونه آنا ليس بزمان ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد بالفعل ولو وجد بالفعل لكان
اما ان يبقى واما ان ينعدم فان بقي كان منه شيء متقدما وشيء متأخرا فيكون آنا وكان
الماضي والمستقبل معا في آن واحد وهذا محال وان عدم لم يخل اما ان يعدم في آن يليه
زمان بينهما واما ان ينعدم في آن بينه وبينه زمان فان عدم في آن بينه وبينه زمان
~~فان عدم في آن بينه وبينه زمان~~ لزم ان يبقى زمانا وقد ابطلنا ذلك وان عدم في آن
يليه ~~الزمان بينهما واما ان ينعدم في آن بينه وبينه زمان~~ كان الآن على الاتصال
من غير تخلل زمان بينهما وهذا مما يمنعه مثبتو الزمان ثم بالجملة كيف يكون للزمان
وجود

[margin: الوهم — بل على انه — لحصول — شكوك في نفي الزمان — وبعضها — ولم يتعرض للمقدمة الرابعة والايام وما اشبهه لاشتراكه في المقدمة — مجموع]

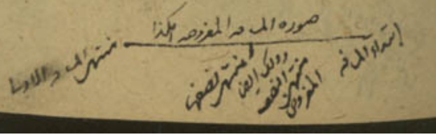
للزمان وجود وكل زمان يفرض فقد يتحدد عنده فارضه بانه آن ماض وآن هو بالقياس
الى الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح ان يوجدا معا بل يكون احدهما معدوما واذا
كان معدوما فكيف يصح وجود ما يحتاج الى طرف هو معدوم وكيف يكون للشيء طرف هو
معدوم وبالجملة كيف يكون شيء واصلا بين موجود ومعدوم فهذه هي الشبهة القوية
التي يتعلق بها من ينفي الزمان ويقولون ايضا انه ان كان لابد للحركة في ان يكون وكانت
ان يكون لها زمان وليس يحتاج بهذه الحركة في ان يكون وكذا ان يكون جسم آخر يتحرك
غير جسمها بل ربما احتيج الى ذلك في بعض الامور لا لان يكون وكذا بل لان يوجد ما يحتاج
في ان يتحرك الا لان يتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها فاذا اما لك
ذاتية وكل عرضها موجودة ولازمها من حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا لازمها من
حيث هي حركة الا يكون هناك حركة اخرى واذا كان كذلك كان كل حركة مستتبعة زمانا
على حدة غير موقوف على حركة اخرى كانت تستتبع معا زمانا على حدة ولا يكون لها زمان واحد الا على
نحو ما يكون لها مكان واحد اي الواحد بالنوع وليس هذا مما ينافي ذلك فانه اذا كانت الحركات
معا كانت ازمنتها ايضا معا ولا يجب الا ان يكون معيتها في المكان او في الموضوع او في الرتبة
او في الطبع او في شيء آخر غير المعية في الزمان لكن جميع وجوه المعية لا يمنع ان يكون بعضها
قبل وبعضها بعد اي بعضها يكون موجودا وبعضها معدوما فبقي ان يكون معيتها
المعية التي بالزمان والمعية التي بالزمان هي ان يكون اشياء كثيرة في زمان واحد وفي آن
واحد هو طرف زمان واحد فيجب من ذلك ان يكون للازمنة الكثيرة زمان واحد ويكون
الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كالكلام في التي هي مجموعة فيلزم ان يكون ازمنة
بلا نهاية معا وعندكم ان الازمنة تتبع الحركات فيلزم ان يكون حركات لا نهاية لها معا فيلزم
ان يكون متحركات لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون اجسام لا نهاية لها معا وهذا من
المستحيل الذي يدفعونه ويمنعون وجوده فمن جهة وجود هذه الشكوك وجب ان يكون
للزمان وجود اصلا فكثير من الناس بل ان جعل للزمان نحوا من الوجود آخر وهو الوجود
الذي يكون في التوهم والامور التي من شأنها ان يوجد في التوهم هي الامور التي
يلحق الخيال اذا اعتقلت لها معا وتوسطت بينها فيحدث هناك صور نسب اما

[margin: اي في النوع لا الواحد بالشخص — فيلزم — وجود له — التي له]

انما وجوده في الوهم فقط فجعلوا الزمان شيئا ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك الى طرفي
مسافته الذي هو يوجب احدهما بالفعل وليس يوجب الآخر بالفعل اذ حصوله هناك
لا يصح مع حصوله ههنا في الاعيان ولكن يصح في النفس فانه يوجد في النفس بصورتيهما
وبصورة الوسط بينهما معا ولا يكون في الاعيان امر موجود يصل بينهما ويكون في التوهم
امر ينطبع في الذهن انه بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيء في مثله يقطع
هذه المسافة بهذه السرعة او البطوء الذي لهذه الحركة او لهذا العدد من الحركات والسكونات
المركبة فيكون هذا تقدير الملكة الحركة لا وجود له لكن الذهن هو قوته في تعقله حصول
اطراف الحركة بالفعل معا مثل ما ان الخلل والوضع والمقدرة وما يجري هذا المجرى
اشياء يقتضيها الذهن على الامور المعقولة ومناسبة بينها ولا يكون في الامور
الموجودة شيء منها وقالت الطائفة التي ذكرناها بدءا ان الزمان ليس الا مجموع
اوقات ما كرر اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعها لم تكن الا مجموعها الزمان
واذا كان كذلك فاذا عرفنا الاوقات عرفنا الزمان وليس الوقت الا ما يوجبه الموقت
وهو ان يعين مبدا عارض يعرض فنقول مثلا يكون كذا بعد يومين معناه
ان يكون مع طلوع الشمس بعد طلوعين فيكون الوقت طلوع الشمس ولو جعل بدله
قدوم زيد يصلح في ذلك صلوح طلوع الشمس فاذا انما صار طلوع الشمس وقتا
لتعيين الفاعل اياه ولو شاء لجعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس قد كان اعم وادوم
واشهر ولذلك اختير ذلك وما يجري مجراه للتوقيت فالزمان هو جملة امور او اوقات
موقتة او من شانها ان تجعل اوقاتا موقتة وقالوا ان الزمان على غير هذا الوجه لا
وجود له بوجه وذلك من الشكوك المذكورة وقالت طائفة ان الزمان جوهر ازلي وكيف
لا يكون جوهرا او هو واجب الوجود في وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه
الى اثبات بدليل بل كلما حاولت ان ترفع الزمان وجبت ان تثبت الزمان لانك ترفعه
قبل شيء او بعد شيء ومهما فعلت ذلك فقد اوجدت مع رفعه قبلية او بعدية
فيكون قد اثبت الزمان مع رفعه اذ القبلية والبعدية التي تكون على هذه
الصورة لا يكون الا الزمان او بزمان فالزمان واجب الوجود وما كان واجب
الوجود

الوجود فلا يجوز ان يرفع وجوده وما لا يجوز ان يرفع وجوده فليس بعرض وما هو موجود
وليس هو بعرض فهو جوهر قالوا واذا كان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر ازلي قالوا واذا
كان واجب الوجود استحال ان يتعلق وجوده بالحركة فاذا ان يوجد الزمان وان لم يوجد
الحركة فالزمان عندهم تارة يوجد مع الحركة فيتقدر بالحركة وتارة تجرد اعني دهرا فهذه
هي الشكوك المذكورة في امر الزمان والاولى بنا ان ندل اولا على نحو وجود الزمان على
هيئة بان نجعل الطريق الى وجوده من هيئته ثم نكر على هذه الشبه ونحلها فنقول
ان الذين اثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا ايضا ومنهم من جعل الحركة
زمانا ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ومنهم من جعل عودة الفلك
زمانا اي دورة واحدة ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا فاما الذين جعلوا الحركة
نفسها زمانا فقالوا ان الحركة من بين ما نشاهده من الموجودات هي التي تشتمل على شيء
ماض وشيء مستقبل وفي طبيعتها ان يكون لها دائما وان هذه الصفة وما
كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا ونحن انما نظن انه كان زمانا اذا احسسنا بحركة
حتى ان المريض والمغتم يستطيلان الحركة ويستقصرها المسرور في التطاول بسوء المزاج من الحركات
بالمقاساة في ذكر هذين وانما نبهنا على ذكر المتلهى عنها بالبطر والغبطة ومن لا يشعر
بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف فانهم لما لم يشعروا بالحركات التي بين آن ابتدائهم
القائهم انفسهم للاستراحة بالنوم وآن انتباههم لم يعلموا انهم زادوا على يوم واحد
وقد حكى المعلم الاول ايضا ان قوما من المتالهين عرض لهم شبيه بذلك ويدل التاريخ
على انهم كانوا قبل اصحاب الكهف فهذه هي الاقوال السالفة قبل نضج الحكمة في
امر الزمان وكلها غير صحيح اما ان الحركة ليست زمانا فلانه قد يكون حركة اسرع وحركة ابطأ
ولا يكون زمان اسرع من زمان ولا ابطأ بل اقصر واطول وقد يكون حركتان معا
ولا يكون زمانان معا وانت تعلم انه قد يحصل حركتان مختلفتان معا في زمان
واحد وزمانهما لا يختلف والحركة فصولها في حصول الزمان والامور المنسوبة الى
الزمان مثل حينئذ وبغتة والآن وانها ليست هي من ذات الحركة في شيء
والزمان يصلح ان يتوقف فيه الحركة السريعة وزمان الفصل والحركة لا يصلح ان يوصف
بذلك بل يوصف على انها حركة متقدم فانه يصلح ان يقال ان السريع هو الذي يقطع
[illegible]

مساو الطول في زمان اقصر ولا يصح ان يوجد في حركة اقصر وحكم الحركات الفلكية بهذا الحكم بعينه
فانها يصح ان يوجد فيها اثر اسرع اى تمام الا انها تنقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم مع ملاحظة هذا
بما يتكلم فيه بعد وبهذه المعية تدل على ان في الحركتين بل يدل على معنى يتساوى كلاهما اليه
ويتساويان فيه ويختلفان في المسافة وذلك المعنى ليس ذات احدهما لان الكلام لا يتارك
الاخرى في ذاته ويتارك في الامور الذي بها فيه معا ويمكن من هذا الموضع ان يظهر فساد
قول من جعل الاوقات اعراضا يوقت بها لاعراض يحدث وذلك لانهم لا يجعلونه نفس
ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة او سكون او سواد او بياض او غير ذلك وقتا
ولكن يضبط ونرى ان يقولوا انه يصير وقتا بالتوقيت ويضبطونه الا ان يكون التوقيت
نوعين وجود شيء آخر مع وجوده وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منهما ضرورة معنى
غير معنى كل واحد من الوضعين وكل مقترنين يقترنان في شيء ذلك المقترنين فيهما في امر ما معا
فان امكان وجودهما معا او وجود واحد منهما موقتا بانه مع وجود الآخر فالمفهوم
من المعية هو امر ما لا محالة ليس هو مفهوم احدهما وهذه القبلية معناها المعنى ان لو تقدم
احدهما او تأخر وهذا الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمع بين الامرين فكل
واحد منهما يمكن ان يجعل دالا عليه كما لو كان غير ذلك الامر مما يقع في ذلك الوقت
ولو كان ذلك الامر في نفسه وقتا لكان اذا تقدمه وهو واحد بعينه وجب ان يكون مدة
البقاء وابتداؤها وقتا واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت هو حد بين
المتقدم والمتأخر وان المتقدم والمتأخر بما هو متقدم ومتأخر لا يختلف وبما هو حركة
او سكون او غير ذلك يختلف فليس كونه عرضا لكونه حركة او سكونا هو كونه متقدما او
متأخرا او معا بل معنى التقدم والتأخر والمعية هو امر آخر هو حال الزمان وانا ناتي
الى اعمدة ما جاء علوا ان الحركة فيها مستمرة على مقدمة مسلمة وذلك قولهم ان كل ما يقتضي
ان يكون في طبيعته شيء ماض وشيء مستقبل فهو زمان فان هذا غير مسلم فان كثيرا
مما ليس بزمان فهو ماض ومستقبل كالطوفان والقمر بل يجب ان يكون مع هذا
شرط آخر وهو ان يكون لذاته ماهو بحيث منه الذي هو نفي الماضي او
نفي المستقبل حتى يكون طبيعة طبيعة الامر الذي اذا فيه الا امر آخر كان لذاته
في ماضيا او مستقبلا والحركة اذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة بل انها ماضية بل
بل يكون عدم قارنه الماضي ولذلك يصح ان يوجد حركة في زمان ماض ولا يجوز ان يوجد حركة في
حركة ماضية اللهم الا ان يعني في جملة الحركات الماضية وليس قصدنا هذا بل ان يكون الحركة
مطابقا الوجود ذلك الذي هو فيه واما القائلون بان الزمان دورة واحدة من الفلك فتبين
تبين احالته بان كل جزء زمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة وابعد من هذا الكل
ذاهب من ظن ان الزمان هو الفلك بعينه من جهة ان الكل الفلك على ان الحجب
فيه يأخذ وهي قولهم كل جسم في فلك فانه ليس كذلك بل الحق ان كل جسم ليس بفلك هو في
فلك واما الذي في الزمان فلعله يعني كل جسم مطلقا في الفلك فيه انه في زمان على الوجه الذي
يكون الاجسام في الزمان عليه واذ قد اشرنا الى المذاهب الباطلة في ماهية الزمان
تحقيق بيان نريد الا ماهية الزمان فيتضح لنا من هناك وجوده ويتضح حل الشبه
المذكورة في وجوده في تحقيق ماهية الزمان واثباتها فنقول ان
البين الواضح انه قد يجوز ان يبتدئ متحركان في الحركة ويبتدئهما معا واحدهما يقطع مسافة
اطول والآخر مسافة اقصر اما لاختلاف السرعة والبطؤ واما لاختلاف عدد السكونات
المتخللة كما يراه قوم ويجوز ان يبتدئ اثنان ويقطعان مسافتين متساويتين لكن احدهما
ينتهي الى الآخر قبل والآخر بعده لم يثبت وذلك للاختلاف المذكور ويكون في كل حال من
الاحوال من مبتدإ كل حركة الى منتهاها امكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة بعينها
السرعة والبطؤ او المعية الركيب مع السكون وامكان قطع اعظم من تلك المسافة بالاسرع
منها او الاقل تخالطه سكونات وامكان قطع الاقل منها بالابطأ من تلك او الاكثر
تخالطه سكونات وان ذلك لا يجوز ان يختلف البتة فقد ثبت بين المبدإ والمنتهى امكان
محدود بالقياس الى الحركة والسرعة فاذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة
بعينها والبطؤ بعينه كان امكان آخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها الا انا
يمكن فيه قطع النصف بتلك السرعة والبطؤ وكذلك بين هذا المنتهى المنصف المفروض
الآن وبين المنتهى الاول فيكون الامكان الى النصف ومن النصف متساويين
وكل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولا فيكون الامكان المفروض اولا
منقسما ولا عليك الآن ان تجعل هذا المعنى شيئا متحققا بالحقيقة في الكان



يفارقه

او جزء آخر منه للمتحرك بالوضع شبه المتحرك في المكان فانه يفارق مماسة الى مماسة بمماسة
متصلة او موازاة الى موازاة متصلة وان سير ما يقطع مسافة كيف كان فليس يختلف بموازاة ص
لذلك حكم فيما نحن بسبيله فنقول ان هذا الامكان قد صح انه متقدر وكل متقدر فمقدار او
ذو مقدار فهذا الامكان لا يعرى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقداره مقدار المسافة او
مقدار آخر ولو كان مقدار المسافة لكانت المتساويات في المسافة متساوية في هذا الامكان
لكنه ليس كذلك فهو اذن مقدار آخر فاما ان يكون مقدار المتحرك او لا يكون لكنه ليس مقدار
المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار وليس كذلك فهو اذن مقدار غير مقدار المسافة
وغير مقدار المتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست نفسها ذات هذا المقدار نفسه ولا السرعة والبطء
وكيف اذا ثبت انها وكما تتفق في الحركة وتتفق في السرعة والبطء وتختلف في
هذا المقدار وربما اختلفت الحركة في السرعة واختلفت واتفقت في هذا المقدار وللبطوء ص
فقد ثبت وجود مقدار للامكان ووقوع الحركات بين المتقدم والمتأخر وقوعا يقتضي مسافة ما
محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة وهذا المقدار ليس يجوز ان يكون قائما
بنفسه وكيف يكون قائما بنفسه وهو متقض مع متجدد وكل متقض فاسد فهو في
موضوع او ذو موضوع فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان يكون
موضوعه الاول مادة المتحرك لما بيناه فانه ان كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت
المادة تصير به اعظم او اصغر فاذن هو للموضوع بوساطة هيئة اخرى ولا يجوز ان
يكون بوساطة هيئة قارة كالبياض والسواد والا لكان مقدار تلك الهيئة
في المادة تحصيل في المادة مقدارا ثابتا قارا فبقي ان يكون مقدار هيئة غير قارة
وهي الحركة ... مكان للامكان اذ من وضع الى وضع منهما مسافة تجري عليها الحركة
وهذا هو الذي يسمى الزمان فقد ثبت ان الحركة يلحقها ان تنقسم الى متقدم ومتأخر وانما
يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم من المسافة والمتأخر منها ما يكون منها في مر د
المتأخر من المسافة لكن يتبع ذلك ان المتقدم من الحركة لا يوجد مع المتأخر منها كما
يوجد المتقدم والمتأخر من المسافة معا ولا يجوز ان يصير ما هو منها مطابق المتقدم
من الحركة في المسافة متأخرا ولا الذي هو مطابق المتأخر منها فيها متقدما كما يجوز في

للتقدم والتأخر

في المسافة فيكون للمتقدم والمتأخر في الحركة خاصية تلحقها من جهة انها الحركة ليس من جهة انها
للمسافة ويكون المتقدم بعد وجوده باطلا في الحركة مع الحركة باجزائها بعدد المتقدم والمتأخر فيكون للحركة انها
عدد من حيث لها في المسافة متقدم ومتأخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة والزمان
هو هذا العدد او المقدار فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتأخر لا بالزمان
بل بالمسافة والا لكان البيان تحديدا بالدور والذي ظن بعض المنطقيين انه وقع في هذا للمنطقيين
البيان دور لانهم ... فهو ظن غلط وهذا الزمان هو ايضا الذي هو لذاته مقدار لما هو
في ذاته ذو متقدم ومتأخر لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر كما يوجد في سائر انحاء التقدم
والتأخر وهذا هو لذاته يكون شيء منه قبل شيء وشيء منه بعد شيء ويكون سائر الاشياء
لاجله بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التي يكون فيها قبل وبعد بعضها ان
منها ما يتقدم او البعد غير موجود مع القبل انما يكون كذلك لا لذواتها بل لوجودها مع
اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا هو قبل قيل له قبل وما طابق جزءا هو بعد
قيل انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء هي ذوات القبل ان لم يلزم فيها قبلية فلا فائدة فيه ولا
لا صح وهذا الذي لا يكون قبل وبعد لاجل شيء آخر لانه لو كان كذلك لكان القبل منه
انما صار قبلا لوجوده في قبل شيء آخر فيكون ذلك الآخر اذا شيء آخر ينتهي اليه التدريج
آخر الامر هو لذاته ذو قبل وذو بعد لذاته يقبل الاضافة التي بها يكون قبل
وبعد ومعلوم ان ذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان التغيرات على النحو المذكور
وقوعا اوليا ويقع فيه غيره لاجله فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر للامكان المذكور
مقدرا بذاته ويكون هو ما نحن فيه لا غيره فنحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي
هو لذاته مقدار للامكان المذكور ويقع فيه الامكان المذكور وقوعا اوليا فبين
من هذا ان هذا المقدار المذكور هو بعينه الشيء الذي هو لذاته يقبل اضافة قبل وبعد بل
هو نفس متقدم الى قبل وبعد لست اعني بهذا ان الزمان يكون قبل لا بالاضافة بل اعني
ان الزمان لذاته يلزمه هذه الاضافة ويلزم سائر الاشياء بسبب الزمان فان المراد انه قبل
له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان ... مثل الحركة والانسان وغير ذلك كان معناه
انه موجود مع شيء هو بحال تلزم تلك الحال لزومها اذا قيست الى حال الآخر ان كان شيء
من الزمان

٥٠

بها قبل لذاته اى يكون هذا اللزوم له لذاته فالمتقدم تقدمه انه اوجود مع عدم شيء آخر لم يكن
وهو موجود فهو متقدم عليه اذا اعتبر عدمه وهو معه اذا اعتبر وجوده فقط ففي حال ما هو
فليس متقدما عليه وذاته حاصلة في الحالين وليس حال ما هو متقدم هو حال ما هو معه فقد بطل منه
لامر كان له من التقدم عند ما هو معه فالتقدم والقبلية معنى لهذا الذي ليس لذاته ولا لما يباع مع
ذاته وذلك المعنى يستحيل منه ان يوجد مع الحالة الاولى البتة استحالة لذاته ويستحيل قبل ان
يصير مع ومعلوم ان هذا الوجود لا يثبت له عند وجود اللحوق واما الشيء الذي
هو المعنى والامر فلا يستحيل ذلك فيه فانه تارة لو وجد وهو قبل وتارة لو وجد
معا وتارة توجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما نفس الشيء الذي هو قبل وبعد
لذاته وان كان بالقياس فلا يجوز ان يبقى هو بعينه فيكون بعد بعد ما كان قبل
فانه بإجاء المعنى الذي به الشيء بعد الا يبطل ما هو به قبل والشيء ونعلم الامر هو
باق مع بطلان الامر القبلي وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبة الى عدم فقط او الى
وجود فقط فان نسبة وجود الشيء الى عدم الشيء قد يكون ما فرضنا يكون تقدما وكذلك
في جانب الوجود بل هو نسبة لا عدم معا دين امر آخر اذا فاذ به كان تقدما وان
غير كان ما فرضنا والعدم في الحالين عدم كذلك الوجود وكذلك نظرة تيار المنسوب
لان المنسوب اليه مستو اليه وبالعكس ولما كان ذلك الحكم وهذا الامر هو زمان او نسبة
الى زمان فان كان زمانا فذلك ما نقول وان كان نسبة الى الزمان فيكون قبليتها
لاجل الزمان ويرجع الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اول موضوعها الزمان
فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل الذي يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذي نسميه
الزمان اذ قد بينا انه لذاته هو مقدار الامكان المشار اليه ولما صح ان الزمان ليس
مما يقوم بذاته وكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وما
كل ما يكون مثل هذا في وجوده متعلق بالمادة فيكون الزمان ماديا وموجودا في مادي
موجود في المادة بتوسط الحركة فان لم يكن حركة لا يوجد زمان فانه كيف يكون
زمان ولا يكون قبل وبعد وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فاني فانه لا
يكون قبل وبعد معا بل يبطل الشيء الذي هو قبل من حيث هو قبل لانه يحدث الشيء

الشيء الذي هو بعد من حيث هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير بان يبطل شيء ويحدث شيء
لا يكون امر هو بعد اذ لم يكن قبل او امر قبل اذ ليس بعد فاذن الزمان لا يوجد الا مع وجود
تجدد حال ويجب ان يستمر ذلك التجدد والا لم يكن زمان ايضا لانه اذا كان امر دفعة ثم لم يكن
شيء البتة حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور او لا يكون فان كان
بينهما تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد والقبل والبعد انما يحصل بتجدد امور
انه ليس هناك تجدد امور هذا خلف وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما متلاصقان فلا يخلو اما
ان يكون ذلك الالتصاق مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على انه مستحيل
استحالته بعد وان كان منقطعا عاد الكلام من راس فيجب ضرورة ان كان زمان ان يكون
تجدد احوال اما على التلاصق واما على الاتصال فان لم يكن وكم لم يكن زمان ولا ان الزمان
كما قلنا مقدار وهو متصل مجاذ لاتصال الحركات والمسافات فلا محالة فصل متوهم
وهو الذي يسمى الآن في بيان امر الآن فنقول ان الآن يعلم من حيث العلم بالزمان فانه
الزمان لما كان متصلا فلا محالة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن وهذا الآن ليس هو
موجودا البتة بالفعل بالقياس الى نفس الزمان والا لقطع اتصال الزمان بل انما وجوده
على ان يتوهم الوهم فاصلا في مستقيم الامتداد والفاصل لا يكون موجودا بالفعل
في المستقيم الامتداد من حيث هو فاصل والا كان منه كما يتبين بعد فاصلا بلا نهاية
بل انما يكون بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع ومحال ان ينقطع اتصال الزمان وذلك
لانه اذا جعل الزمان قطع لم يخل اما ان يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان او انتهائه فان كان
في ابتداء الزمان وجب من ذلك ان يكون الزمان لا قبل له واذا كان لا قبل له فيجب ان
لا يكون معدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما ثم وجد يكون وجوده بعد عدمه فيكون عدمه
قبل وجوده فيكون له قبل ضرورة ويكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف به
على النحو الذي قلناه في غير هذا الموضع فيكون الشيء الذي يقال هذا النوع من القبلية
حاصلا ولا هذا الزمان فيكون لهذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به وكذلك قبل
وهذا بعد وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا هذا خلف وكذلك ان وضع فاصلا
على انه نهاية لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود الشيء او لا يكون فان كان

لا يمكن بعده ان يوجد شيء ولا واجب الوجود حيث يستحيل ان يوجد شيء مع عدم ما انتهى الدين الى نهاية

فقد او تنفع ان يكون وجوده واجبا او تنفع الامكان والوجود الواجب والامكان المطلق لا ارتفع

وان كان بعده ذلك خلا بعد هو قبل فالآن واصل لا فاصل في الزمان لا يكون له آن بالفعل

موجودا بالقياس الى نفسه بل بالقوة اعني القوة بالقريبة من الفعل وهو ان الزمان يتهيأ ان يفرض فيه

الآن ايا ما يفرض الفارض او بموافاة الحركة حدا ما من مسافة كسواء طلوع او غروب او

غير ذلك وذلك بالحقيقة ليس احداث فصل في ذات الزمان نفسه بل في اضافته الى الزمان كما يحدث

من الفصول الاضافية في المقادير الاخر كما ينفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة او مماسة

او بفرض فارض من غير ان يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه فصل معينا

لا غير وهذا الآن اذا حصل بهذه النسبة فليس يكون عدم الآن في جميع الزمان بعده وقول

القائل انه اما ان ينعدم في آن يليه او في آن لا يليه هو بعد ان يسلم انه له فساد او مستويا

في آن بل ابتداء فساده هو طرف الزمان الذي هو في جميعه معدوم فانه لا يفهم من القائل

غير ان يكون الى معدوما بعد وجود ووجوده في هذا الموضع هو انه طرف الزمان

الذي هو فيه معدوم كما قلت انه في طرف الزمان الذي هو معدوم فيه موجود وليس

لفساده مبدأ فساد هو اول آن فسد فيه بل بين وجوده وعدمه فصل هو وجوده

لا غير وانت تستطيع انه ليس للمتحرك ولا الساكن في المتكون والفاسد اول آن فيه هو متحرك

او ساكن او متكون او فاسد اذ الزمان منقسم بالقوة الى غير النهاية والذي فرض من انه عكس ان

يوضع على هذا ان الآن اما ان يعدم قليلا قليلا فيجب ان يكون في العدم مدة او يعدم دفعة

فيكون عدمه في آن هو قول يحتاج الى ان يبين فساده فنقول ان المعدوم او الموجود

دفعة يعني الذي يحصل في آن واحد ليس الزمان المقابل الذي يعدم قليلا قليلا او الذي يوجد

قليلا قليلا بل هو اخص من ذلك المقابل وذلك المقابل هو الذي ليس يذهب الى الوجود او المعدوم

او الى العدم او الاستحالة او غير ذلك قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة

ويصدق على الامر الذي يكون في جميع زمان ما معدوما وفي طرفه الذي ليس من زمان موجودا

او الامر الذي يكون في جميع زمان ما موجودا وفي طرفه الذي ليس من زمان معدوما فانه

هذين ليسا يوجدان او يعدمان قليلا قليلا والاول اخص كذلك وهو الذي يكون

يكون وجوده او عدمه في آن لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الاول لان الثاني الاول قد

فرض فيه الحكم في آن الزمان الذي هو نهاية بالذات كالحكم في جميع الزمان وفي هذا الوجه

قد فرض الحكم في الآن مخالفا للحكم في الزمان من غير ان يوضع آن بعد الآن المخالف

والا لوقعت المسافة بين الآنات وكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا

في ان هذا الوجه الثاني يصح وجوده او لا يصح فانا لا نتكلم فيه من حيث نصدق بوجوده

بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما وذلك السلب هو انه ليس يوجد او يعدم

قليلا قليلا وانه في ذلك شريك فيه ذلك الشريك اخص من هذا السلب والاخص لا يلزم الاعم

وليس يجب ان يكون الى من حيث يتصور موضوعا او محمولا بحيث نصدق بوجوده

او لا نصدق وقد علم هذا في صناعة المنطق فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا

قليلا اعم من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة بمعنى ان يكون حاله ذلك في آن مستقل

فليس قول القائل انه اما ان يكون قليلا قليلا او يكون دفعة بهذا الوجه صادقا صدق

صدق المنفصل المحيط بطرفي النقيض او المحيط بنقيض وما يلزم نقيضه والصحيح

ان مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة اي لا يوجد في آن مبتداء وليس يلزم

لا محالة انه يوجد او يعدم قليلا قليلا بل قد يصدق هو الذي يجب الوجه المذكور

اللهم الا ان نعني بالموجود دفعة الذي لا يوجد آن الا وهو فيه حاصل الوجود ولا يوجد

آن هو فيه بعد في السلوك وكذلك في المعدوم دفعة بحسبه فان كان يعني بهذا هذا

لازم المقابل وصحت القضية ولكن لم يجب ان يكون وجوده المستوي دفعة او عدمه

وههنا شيء وان كان لا يليق بهذا الموضع فينبغي ان نذكره ليكون سبيلا الى تحقيق

ما قلناه وهو انه بالحري ان نتوقف ليعرف هل الآن المشترك بين زمانين في احدهما

الامر بحال وفي الاخر بحال لو فرضنا الامر فيه عن احد الحالين جميعا او يكون فيه على

احدى الحالين دون الاخرى فان كان الامران في قوة المتناقضين كالمماس وغير

المماس والموجود والمعدوم وغير ذلك فمحال ان يخلو الشيء في الآن المفروض عنهما

جميعا فيجب ان يكون لا محالة على احدهما فليت شعري على ايهما يكون فنقول ان

الامر الموجود لا يرد عليه امر فنقول فلا يخلو اما ان يكون ذلك الواحد مما يصح وروده في آن وهو الذي يتبادر حالة في اي آن اخذ شئ في زمان وجوده ذلك الاجتماع في ان يكون لا ان يطابق مدة وجوده كالكون فانه في المفصل المشترك موصوف بكمال مستقر ونحو ذلك من النهايات العارضة التي يتبادر وجودها في كل آن من زمان وجودها واما ان يكون الشئ بخلاف هذه الصفة فيمتنع وجودها في زمان ولا يمتنع في آن فيكون وجوده في الآن الذي يحده والآن الفاصل بينهما لا يخلو فيكون فيه حاصلا مثل المفارقة وترك المماسة والحركة فيه ذلك ما يجوز ان يتبادر حالة في آن من زمان دون آنات الوقوع ابتداء ومنها ما لا يجوز ان يتبادر حالة البتة اما الذي يجوز فمثل الاجتماعات التي هي للمبانية فانها لا تقع الا بحركة وصلاف حال ولكنها تثبت لا محالة بل ما يبقى زمانا يتبادر فيه وان اختلف احوال الامر جهاته لو فليس ذلك من جهة انها لا مماسة ولا لا مماسة واما الذي لا يجوز ذلك فيه فمثل الحركة فانها لا يتبادر حالها في آن من الآنات بل يكون في كل آن يحدث قرب وبعد جديد بحال من احوال الحركة فانه لكن الجزء المتحرك اذا تحرك والملاقي اذا لم يماس فالآن الفاصل بين زمانيه اذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة فيه مماسة وعدم حركة وهذا وان كان خارجا عن غرضنا فانه نافع فيه وفي مسائل اخرى فهذا الذي تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضي والمستقبل كانه حدث في زمان بعد حصول هذا الآن وقد يتوهم آن آخر على ضرب اخر فكما ان طرف المتحرك والمتحرك يقطع ما يفرض بحركة في سيلانه مسافة ما بل خطا ما كان ذا عين كذلك الطرف بالقياس هو المنتقل في ذلك الخط يفرض حد يقطع لا انه على الخط بل المتوهم واصلاية لكونه يشبه ان يكون من الزمان وفي الحركة على القطع كذلك فرض النقط الواقعة في الخط التي لم تنفعل بل المتوهم بعد حدوث الخط وذلك انه يتوهم متشكل وجوده في المسافة حد في زمان فالمنتقل يفعل بنقله متصلا على مسافة متصل يطابق زمان متصل فكان المنتقل بل حالة التي يلزم في الحركة هو طرف غير منقسم فعال بسيلانه اتصالا ويطابق من المسافة نقطة ومن الزمان آن فانه لا يكون جزء لا خط المسافة فقط حلوله والحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان فقد سلف انما يكون جزء كل واحد طرف غير منقسم الآن فيكون موجودا يمايز من الآن ومن القطع الذي الآن السيال

الا ان الحركة اذا كانت ليست لحقيقة واحدة والانسب الكمال الاول البها ايضا امر احالف ابيا ما هو الجنس لم يكن لنا سبيل الى ان يجعل الحركة معنى جنسيا بل هذا الاسم يتناول معنى انما يدل على مثل لفظ مشترك الاعز والمذاهب المتقدمة التي الها في هذا الطلب هي هذه الثلاثة ولعل تجيء المذهب الاوسط او لا بل الاسكر ما يقال فيه من ان التسود كيفية او ان النمو كمية ويجري ان لا يكون التسود سوادا اشتد بل استعداد سواد بل استعداد الموضوع في سواده وذلك لانه لا يخلو اذا فرضنا سوادا اشتد اما ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا او قد عرض له عند الاشتداد زيادة او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا في ان نوع الاول ما قد عدم فقد بطل هو اذا اشتد فان الموصوف بصفة موجودة يجب ان يكون امر موجودا باقيا مع الزوال وان كان السواد ثابتا مع الزوال فليس سيالا كما زعموا من انها كيفية سيالة بل هو ثابت على الدوام تعرض عليه زيادة لا يثبت مثلها بل يكون في كل آن مبلغ آخر فيكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة لا السواد في استعداد السواد وسيلان او استعداد الموضوع في السواد وسيلانه فيه هو الحركة لا السواد المشتد ويظهر من هذا ان استعداد السواد يخرج عن نوعه الاول اذ يستحيل ان يكون الموجود منه وزيادة عليه مضافا اليه بل كل مبلغ من الحد فكيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع الحدود المتناهية لحد واحد سوادا وجميع المتناهية للبياض اي المقارنة له بياضا والسواد المطلق هو واحد هو طرف محقق والبياض كذلك وما سوى ذلك كالممتزج والممتزج ليس هو احد الطرفين ولا شك في اذكر في تحقيقه المعنى بل في الاسم وانما يكون الانواع المختلفة في الوسط لكنه يعرض لما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه فالحس ربما لم يميز بينهما فظنهما نوعا واحدا وليس كذلك وتحقيق هذا في العلوم الكلية واما المذهب الآخر فهو اضعف من هذا المذهب ولا يلزم الا من ترك يلزم المذهبين ومبناه على ان الواحد من العدد المقولات هذا العدد يلزم احد امرين اما ان يجوز ان يكون الحركة جنسا من الاجناس العالية واما ان يزيد ولو عدد المقولات زيادة ضرورية اذا كانت اصناف الحركة لا يدخل

في جنس منها ولا في مقولة ان ينفعل وهي معان كلية مقولة على كثير من قول الاجناس فان شدّوا
في عشرة المقولات فوجب الا يأخذوا ويجعلوا مقولة ان ينفعل من الحركة وان لا يطلبوا في لد
في مقولة ان ينفعل من صريح التواطؤ فانما اوكانهم يتقصّون فيه ولا يحفظونه
فانهم قد فعلوا في مقولة الجدة من المسامحة ما يحملهم على اكثر من ذلك في الحركة على انه لا يبعد
ان يكون لفظ الكمال والفعل وان كان وقوعهما على الجوهر والقوى الباقية
وقوعا بالتشكيك فان وقوعهما على اصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح وذلك
لان التشكيك هو ان يكون اللفظ واحد المفهوم لكن الامور التي تحتها في ذلك
المفهوم تختلف بالتقدم والتأخر كالوجود فانه للجوهر اولا وللاعراض ثانيا
واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول لما بالقوة من حيث هو بالقوة فليس مما
يستفيده بعضها من بعض ما يستفيده الحركة من بعض فليس كون النقلة بهذه الصفة علة
لكون الاستحالة بهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة
فيكون التقدم والتأخر في المفهوم من لفظ الوجود لا في المفهوم من لفظ الحركة كما ان
الاثنينية قبل الثلاثية في مفهوم الوجود وليس قبلها في مفهوم العددية فان العددية
لهما معا ليست العددية للثلاثية من جهة العددية للثنائية كما ان الوجود للثلاثية
متعلق بالوجود في الثنائية ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد وانت فقد
عرفت هذا المعنى في مواضع اخرى فلا يبعد ان يكون الكمال وان كان مشككا بالقياس
الى اشياء اخرى وهو متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان يكون
مشككا بالقياس الى اشياء متواطئا بالقياس الى ما تحت بعضها ومن جميع هذا
كناية فضول للطائفتين جميعا فما قولكم في مقولة ان ينفعل اهي نفس
الحركة ام نسبة الحركة الى الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة اي نفس الحركة
المطلقة ام نفس حركة ما فان كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة احد الاجناس
وان كانت نفس حركة ما مثلا نفس النقلة او نفس الاستحالة فيجب ان يزداد في عدد
الاجناس فانه ان كانت النقلة جنسا فالاستحالة ايضا جنس والحركة في الكم جنس
فان كل واحد من هذه يستحق ما يستحقه الآخر وان كانت النقلة ليست جنسا

ليست جنسا بل هما مشككا فيوجد بحقيقة معنى هو جنس وان كان اخص من عموم وان لم يكن مقولة ان ينفعل
هي نفس الحركة مطلقا بل كانت نسبة الحركة الى المادة فلا يخلو اما ان يكون للحركة المطلقة او لحركة ما فان كانت
للحركة المطلقة فلا يخلو اما ان يكون الحركة المطلقة مقولة على اصنافها بالتواطؤ او بالتشكيك فان كانت
مقولة بالتواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس فصارت الاجناس اكثر من عشرة ولان يكون
بذاتها جنسا اولى من ان يكون بنسبتها الى موضوعها جنسا وان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق
وان كان مقولة بالتشكيك فكذلك مقولة ان ينفعل التي هي نسبة هذا المشكك اليه الى موضوعه
مثلا د مقولة بالتشكيك فليس بجنس وان كانت المقولة هي النسبة لصنف من الحركة فيبقى مثل
نفسها د سائر الاصناف ومع ذلك فيكون نفسه جنسا وبالقياس الى موضوعه جنسا اخر
ويزايد الاجناس تزايدا كثيرا وكذلك يلزم ان يطالبوا بالسبب الذي جعلوا النفس الكيفية
جنسا ولم يجعلوا نسبتها الى الموضوع جنسا وهناك اخذوا نسبة الحركة المطلقة او حركة
ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا وان كان ماخوذهم طبائع الامور وذواتها
مجردة الماهية لا مع عوارض لها من نسب وغير ذلك فيجب ان يجعلوا مقولة ان ينفعل
هي نفس حالة الانفعال لا ما هو نسبة لها الى شيء فهذا الكلام انما يتحقق كل التحقيق بعد ان يوقف
على ما قلنا. وقد بان حال الفعل والانفعال بالتحريك والتحرك فالاولى بهم ان يجعلوا مقولة
ان ينفعل والحركة من بابة واحدة واما نحن فلا نتشدد كل التشدد في حفظ القانون
المشهور من ان الاجناس عشرة وان كل واحد منها حقيقي الجنسية ولا شيء خارج منها ولكنك
ان سمعت هذا الباب نعتنا لمن جعل الحركة اسما كما على الاطلاق فاذا اقصى المذاهب
نفعلها د التي ابطلناها ولم نقبلها هي التي واحده هو المذهب الاول فاذ قد بينا وجه نسبة
الحركة الى المقولات واوضحنا معنى قولنا ان الحركة في المقولة ما هو فلنبين الان ان الحركة في كم
مقولة تقع فنقول في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها انا نضع اصلا
وان كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قيل فنقول ان قولنا ان مقولة كذا فيها حركة
قد يحتمل ان يفهم منه اربعة معان احدها ان المقولة موضوع حقيقي لها قائم بذاته
والثاني ان المقولة وان لم يكن الموضوع الجوهري لها فبتوسطها تحصل للجوهر اذ هي
موجودة فيها اولا كما ان الملاسة انما هي للجوهر بتوسط السطح والثالث ان

صنف

للهوا جنس لها وهي نوع لها والرابع ان الجوهر متحرك من نوع لتلك المقولة الى نوع آخر ومنشأ
والتعي الذي يذهب اليه هو هذا الاخير فنقول اما الجوهر فان قولنا ان فيه حركة هو قول مجازي فان
هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة وذلك لان الطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت
تحدث دفعة فلا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط وذلك لان الصورة
الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد والتنقص لم يخل اما ان
يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه او لا يبقى فان كان يبقى نوعه فلم
تزل الصورة الجوهرية البتة بل انما تزول عارض للصورة فقط فيكون الذي كان ناقصا فاشتد
قد عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى
مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب جوهرا آخر وكذلك في كل آن يفرض للاشتداد
يحدث جوهر آخر ويكون الاول قد بطل ويكون بين جوهر وجوهر امكان انواع
جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات وقد علم ان الامر بخلاف هذا فان الصورة بالعدد
الجوهرية اذن تبطل وتحدث دفعة وما كان هذا وضعه فلا يكون بين قوته وفعله وسط
هو الحركة ونقول ايضا ان موضوع الصور الجوهرية لا يتقوم بالفعل الا بقبول
الصورة بما علمت وهي في نفسها لا توجد الا شيئا بالقوة والذي هو الجوهر المحصل
بالفعل يستحيل ان يتحرك من [illegible] فان كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك
موجود وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل ويكون جوهرا قائما بالفعل
وان كان هو الجوهر الذي كان قبل وهو حاصل موجود الا وقد حصول الجوهر الثاني
لم يفسد ولم يتغير في جوهريته بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذي عنه والذي
اليه فيكون قد فسد الجوهر الاول لا الجوهر الوسط وحدث اذن جوهر ان بالفعل
والكلام فيه كالكلام في الجوهر الاول فرضت الحركة فيه فانه اما ان يكون في تلك المدة فيه لا
كلها على طبيعة الجوهر المتوسط الذي اولا فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض
تلك المدة حافظا للنوع الاول وفي بعضها الاخر واقفا في النوع الآخر بلا توسط
فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من نوع الى نوع دفعة فيكون تلك المدة مطابقة
لحركات [illegible] نوعية الجوهر او كانت الانتقالات في الجوهرية لا في مدة

لا في مدة وزمان ولا يمكن ان يقال ان هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة وذلك لان الشيء فيما يحصل فيه
محتاجة في قوامها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت نوعا بالفعل
فوجب ان يكون الجوهر الذي بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك في الاعراض
التي تتوهم بين كيفيتين مثلا فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد تبين ان الجوهر
لا حركة فيه لان طبيعته لا ضد لها واذا لم يكن للطبيعة ضد استحال ان تنتقل عن طبيعة الى طبيعة اخرى
على سبيل التنقص والاشتداد حتى يكون الحالة التي هو فيها عند الحركة حالا متوسطا بين الطرفين لاجتماع
بينهما غاية البعد وهما الضدان ويجب ان نتأمل نحن هذه القضية فنقول انه لا بد في الضدين من
او الموضوع في حد التضاد ونعني بالموضوع الموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعا القابل للاعراض
التي لذلك النوع فلا يكون الصور الجوهرية متضادة لانها ليست في موضوع وان عني
بالموضوع اي محل كان فيشبه ان يكون الصورة النارية مضادة للصورة المائية الا لكيفيتها
فقط وذلك لا شك فيه بل الصورة التي عنها تصدر الكيفيات التي لها وذلك لان الصورتين لما دل
مشتركتان في محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف ولهذا ان التي لم [illegible] ربما يمكن ما اشتغل [illegible]
ان العكس لا يكون فانه لا ضد للصورة بما انه وضع ان كل متكون فللصورة ضد والى
يكون استحالة فيجعل النار والهواء والماء والارض متضادة الصور فلم [illegible] ان يكون
للصورة الجوهرية ضد البتة فيشبه ان يكون الضد الذي يذكره ههنا هو الذي بينه
وبين الآخر غاية الخلاف وانما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف اذا كان ليس [illegible] مع
خلاف دونه وهو الوسط بحيث يجعل [illegible] كالامر [illegible] بعد بين شيئين وليس
بين الصور الجوهرية التي فيها الاستحالة الاولية واسطة بهذه الصفة كما ليس بين النار والهواء
واسطة وشيء ان يكون يرى ان التعاقب المأخوذ في حد الضد هو تعاقب بين شيئين
بينهما غاية الخلاف وهذا على ما قلناه يصح ان يكون بلا واسطة فيصح ان يرتفع هذا
الضد ويعقبه الآخر من غير ان يحلل بينهما عاقب آخر وان كان قد يصح ايضا ان يكون
يتعقب المتوسط ان كان هناك متوسط فيكون الاستحالة [illegible] بين الطرفين على
الاتصال ثم لا يرى ان المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير ان يقبل
اولا صورة الهوائية المتوسط لا على اتصال متصل بل وجب ان يكون لا محالة [illegible] على

وفي بعض النسخ فلا يكون الصورة الهوائية مضادة
للنارية اذ لا يجوز الانتقال من احدهما الى الآخر
ولا الصورة النارية مضادة للصورة
الهوائية اذ ليس بينهما غاية الخلاف

الصورة الهوائية فلا يكون الصورة المائية مضادة للنارية ولا الصورة النارية مضادة
للصورة الهوائية اذ لا يجوز الانتقال من احدهما الا في الارض النارية لا الهوائية اذ ليس بينهما
غاية الخلاف فان كان القصد هذا القصد كان التفتيش عنه يرد في الفن الاول الذي جاد لنا
نحن وهو ان الطبيعة الجوهرية لا ينسلخ يسيرا يسيرا اذ لا يقبل الشدة والضعف فلا يكون لا سواده
وتنقصه وطرفان بينهما في هذا النظر باسم الصورية وسنبين لك ايضا في الفلسفة الاولى
ان الصورة الجوهرية لا يقبل الاشتداد والضعف ببيان اشد لكنه لما رأى ان المني يكون
حيوانا يسيرا يسيرا والبذر يكون نباتا يسيرا يسيرا توهم من ذلك ان هناك حركة والذي
يجب ان يعلم هو ان المني الى ان يكون حيوانا يعرض له تكونات اخرى متصل ما بينهما
استحالات في الكيف والكم فيكون المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان يخلع
عنه صورة المنوية ويصير علقة وكذلك حالها الى ان تتخلل مضغة وبعد عظاما وعصبا
وعروقا وامورا اخر لا ندركها وكذلك الى ان يقبل صورة الحيوة ثم كذلك يستحيل
ويتغير الى ان يشتد فينفصل لكن لطول الحال يتوهم ان هذا سلوك واحد من صورة
جوهرية الى صورة جوهرية اخرى ويظن لذلك ان في الجوهر حركة وليس كذلك بل
هناك حركات وسكونات كثيرة واما كون الحركة في الكيف فذلك ظاهر عند الناس من غير
الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف المنسوب الى الجوهر فقال اما نوع
الحال والملكة وهو يتعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي واما القوة واللاقوة والصلابة
واللين وما اشبه ذلك فانها يتبع اعراضا يعرض للموضوع ويصير الموضوع مع بعض
تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم
القوة وكذلك الحال في الصلابة واللين واما الاشكال وما اشبهها فانها انما يوجد في
المادة التي يقبلها دفعة اذ لا يقبل الشدة والضعف ولا ادري ماذا يقولون في
الانحناء والاستقامة وغير ذلك وعندي ان الاولى ليس على ما يقولون فان موضوع الحال
والملكة كان نفسا او بدنا او هما معا بحال التركيب فانه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة
ما هو بالقوة كجوهر ما الا الذين قالوا ان الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين
والقوة والضعف فينتقض عليهم في النمو والذبول وكان يجب على قولهم ان لا
يكو

بان لا يكون اشتداد

يقبل بينهما اول

يتخيل

لا يكونا حركتين بل انما نعني بالموضوع في هذه الاشياء الطبيعية النوع الحامل للاعراض فادامت تلك
الطبيعة باقية ولم يتغير النوع ولم يفسد الصورة الجوهرية فان الموضوع ثابت من غير ان يتبدل الا انه
لعارض يعرض له او زيادة ينضاف اليه بغير موضوعها وربما المادة التي فيها الحركة او الزيادة تم الانتقال الشيء
ان لا يكون حكمها حكم سائر الكيفيات في وقوع الاستحالة فيها لا انها تكون دفعة والكم فعند انه ذكر ذلك
على وجهين احدهما ان زيادة مضافة فيتحول اليها الموضوع او نقصان يقع بالتحلل فينتقص اليها الموضوع
وصورته في الارض نامية وهذا ليس في ذبول ولا نمو وهذا لا يكون الا زيادة تزداد عليه ونقصان
ينتقص منه بل ان يقبل الموضوع نفسه مقدارا اكبر او اصغر بتخلخل او تكاثف من غير انفصال في اجزائه
وهذا وان كان يلزم استحالة قوام وهي الكيف فكذلك من غير ان زيادة في الكم او نقصان فيه ولان
هذه الحالة سلوك من قوة الى فعل يسيرا يسيرا فهو كمال ما بالقوة فهو حركة لكنه قد يشكل فيه ان الصغير
والكبير ليسا بمتضادين والتخلخل بين المتضادين فنقول اما اولا فلسنا نحن ممن يشترط كل
الشدة في ان يكون الحركات بين المتضادات لا غير بل اذا كانت اشياء متقابلة لا يجتمع معا وسلك
الشيء من احدهما الى الآخر يسيرا يسيرا سميناه حركة وان كان لا تضاد هناك على ان الصغير
والكبير الاصغر الذي يتحرك فيما بينهما النامي والذابل ليسا الصغير والكبير الاصغر المطلق بل كان
الطبيعي مطلع للانواع الحيوانية والنباتية حدودا في الصغر وحدودا في الكبر لا تتعداها
ويتحرك فيما بينهما فيكون العظيم هناك عظيما على الاطلاق ولا يصير صغيرا بالقياس الى اعظم منه في ذلك
النوع وكذلك الصغير يكون صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك فيبعد ان يكون للتضاد ان
بل يكون متضادة فان قال قائل ان النمو حركة في المكان لا الكم لان المكان يتبدل فيه فالجواب انه ليس
اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك يمنع فيه ان يكون معه حركة في المكان فانه لا يمتنع
ان يكون في موضوع النمو يتبدل الان يتبدل الكم ويتبدل الاين فيكون فيه حركتان معا واما مقولة
المضاف فيشبه ان يكون جل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف
في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة واقعا اولا في مقولة اخرى وصنع لها الاضافة
اذ الاضافة من شأنها ان يلحق مقولات اخرى ولا يتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل
الاشد والاضعف فيكون عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت السخونة يقبل الاشد
والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزم

وكذا قبولا اولياً فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات اولاً وللاضافة بالعرض وثانياً
واما مقولة الاين فان وجود الحركة فيها بين واضح واما مقولة متى فيشبه ان يكون الانتقال
من متى الى متى امراً واقعاً دفعة كالانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر او يشبه ان يكون حاله
كحال الاضافة في ان نفس متى لا ينتقل فيه عن حال الى حال بل يكون الانتقال الاول في كيف
او كم ويكون الزمان لازماً لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل واما ما لا او تغير فيه فيستحيل ان
لا يعرضه الزمان فكيف يكون حركة فيه واما مقولة الوضع فقد قيل انها لا حركة فيها البتة اذ لا تضاد
في الوضع وانه اذا انتقل الشيء من قيام الى قعود فانه لا يزال في حكم القائم الا ان يصير
قاعداً دفعة وكذلك اذا انتقل من قعود الى قيام فانه لا يزال في حكم القعود حتى يصير القعود
قائماً دفعة والحق يوجب ان يوجد في الوضع حركة وانه لا حاجة الى التضاد الحقيقي
في الحركة مع انه لو لم يكن ذلك مما لا وجد الفلك على ان الوضع لا يبعد ان يكون فيه تضاد
حتى يكون المستلقي مضاداً للمنبطح والذي قيل من ان الانتقال من القيام الى القعود
انما يكون دفعة فغير بين ان القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو مضاد وكذلك
السواد الذي هو الطرف والابيض الذي هو الطرف يحصل دفعة وان عني به ان كل وضع
ينتقل دفعة فهو كذب لان الانتقال عن القيام الى القعود يكون قليلاً قليلاً حتى يوافي عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال
النهاية التي هي القعود كالحال في الانتقال من السفل الى العلو بعينه واما كيفية وجود
الحركة في الوضع فهو ان كل متبدل وضع من غير ان يفارق بكليته المكان بل انما مستبدله
يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه وللجهات فهو متحرك في الوضع لا محالة لان مكانه لم
يتبدل بل تبدل وضعه في مكانه والمكان هو الاول بعينه واذا كان التبدل في الوضع
وكان مع ذلك متدرجاً يسيراً كان ذلك التبدل حركة في الوضع او كانت كل حركة
هي تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس ويكون منسوبة الى الحالة التي تبدلت لا الى امر اخر
ما تبدل ولست اعني بهذا ان كل متحرك في الوضع فهو ثابت في مكانه فليس يجب
من قولنا ان كل ثابت في مكانه يتبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع ان
بل لا يمتنع ان يكون الشيء كل متحرك في الوضع كذلك ~~في مكانه بل يجوز ان الشيء~~ لا يتبدل وضعه الا وقد
تغير مكانه كما لا يمتنع ان يكون شيء لا يتغير كمه الا وقد تغير مكانه بل الغرض هو ان

ان يثبت وجود المتحرك في الوضع ما ليس متحركاً ما في الوضع واما انه هل يمكن ان يكون الشيء متبدل
وضعه وحده ولا يتبدل مكانه فليعلم امكانه من حركة الفلك فانه اما ان يكون كالفلك الاعلى
الذي ليس له مكان بمعنى نهاية الحاوي او كالفلك المساوي الذي اياه نعني بالمكان واما ان يكون
له مكان لكنه لا يفارق بكليته مكانه بل انما يتغير عليه نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه التي تلقيها تلقيها
واذا لم يكن هناك الا هذا التغير والمكان ثابت وهذا التغير نحو هذه النسبة وهذه الهيئة
هو الوضع فهذا التغير هو تغير في الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس هناك غير هذه
الحركة التي في الوضع واما كون حركة الفلك الاعلى في مكانه فواضح عندهم بين ثم ليس
حركته في كيفية ولا كمية ولا جوهرية ولا في مقولة غير الوضع فاذن اذا تحققت مقولة
مقولة لم يجد هذه الحركة الا بملاحظة الوضع او الاين ولا اين فبقي الوضع ثم ما قال قائل
ان الفلك كل جزء منه متحرك في المكان فالكل منه متحرك في المكان فالجواب عن هذا ان وليس كل جزء منه متحرك في المكان
الامر بخلاف ذلك اما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك في المكان ولو فرضنا له اجزاء
فليست تفارق امكنتها بل تفارق كل جزء منها جزءاً من المكان الكل الذي كان له بعينه مكانه
وليس مكان الجزء جزء مكان الكل بل عسى ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك
لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما علم محيط بل عسى ان المنفصل ليس
لاجزائه مكان الا بالقوة بل فقد صرح لهم بهذا في كتبهم وبعد هذا فليس اذا كان
كل جزء يفارق مكانه فالكل يفارق مكانه لانه ليس يجب من قولنا كل جزء
قولنا كل الاجزاء وذلك ان كل جزء فقد يكون نصفاً والكل لا يكون بتلك الصفة لان
للكلية حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الاجزاء الا ترى اذا عنيت بان كل جزء
هو جزء والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة ليست بواحدة بل الكل
نرجع الى مسئلتنا فنقول انه يجوز ان يكون مكان يشتمل على شيء ذي اجزاء بالفعل كالرمل
ونحو ذلك ثم كل جزء منه يفارق مكانه بل ما يخرج بسبيل الاستحالة وان سلمنا فيه ان كل جزء والكل لا يفارق مكانه الخاص
منه يفارق مكانه الخاص فالكل لا يفارق مكانه الخاص فلم يمنع الشيء في ان الكل غير
متحرك في المكان وان كان كل جزء متحركاً وعندي ان كل من تأمل ما قلناه ثم انصف
سيتحقق يقيناً ان الوضع فيه حركة ولعل قائلاً يقول ان معنى الحركة في المكان
هو ان يكون المتحرك يفارق المكان بل ان يكون متحركاً وهو في مكان وان لم يفارقه

فيقال له يجب ان يكون لكونه متحركا ومتنوا معنى فان كان كونه متحركا ومتنوا معنى فان كان كونه متحركا
ومتنوا غير متعلق بامر نفاره قدام من يوجد لعلاوكه في الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتنو المذكوران هما بالحركة
الام وان كان متعلق بامر يتغير وهو غير المكان فهناك ما لم يتبدل وفيها الحركة الحاصلة فان
كان الحركة ليكون الى مستحيلا وهو في مقالة وذلك لا يوجب ان يكون الاستحالة امكانه
وان كانت في مقالة ولا غرضنا في ان الحركة كلامعناه والمتحرك وكذا بل على ما علمت واما مقوله
الجدة فالى هذه الغاية لم الحقوقها والذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله وبازه
في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في السطح الحاوي وفي الكل فلا
يكون فيها على ما الظن لذاتها اولا وكذا واما مقولتا يفعل وينفعل فيما ظن ان فيهما حركة من وجوه
من ذلك ان الشيء يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل
فيكون ان يفعل وان ينفعل غاية لذلك التدريج مثل السواد فانه غاية للمسود فيظن
ان في بابي المقولتين حركة وايضا فانه قد يتوالى الشيء زمانا لا يكون منفعلا بالحر او يفعل
الا ان ينفعل بالحر او يفعله ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن ان ذلك حركة وايضا في الانفعال
قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يسرع ويشتد وبالعكس فيظن ان ذلك حركة الى
السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة فيه من الفعل والانفعال بل في الكيف
الهيئة والصورة التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الوجه الثاني فنجيب اما
مستحيل بعد من انه لا يسيل الا ان يتصل السيل من تزيد الى ان يسخن او يبرد الى
الا بانقطاع وتخلل وقفة واما الوجه الثالث فلا اعنيف من يجعل الاستحالة الى السرعة
بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة
لكن ذلك في السرعة والبطوء وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين وكيفيتين
وهيئتين لهما او للفعل والانفعال وبالجملة لا يجوز ان يكون في طبيعة ان ينفعل وان يفعل
حركة على سبيل ما يوجد الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون انتقال من التبرد الى التسخن
يسيرا يسيرا فلا يخ اما ان يكون ذلك والتبرد بعد تبرد او عندما ينتهي التبرد فان كان
مع التبرد بعد تبرد ومعلوم ان الانتقال الى التسخن آخذ من طبيعة وفي طبيعة
التسخن آخذ من طبيعة السخونة فيكون عندما يقصد الحار يقصد البرد معا وهذا
محال وان كان عند منتهى التبرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء كما ستعلم ومع

وموم ذلك شيء لا يخلو اما ان يكون ذلك الانتقال نفس التسخن او انتقالا الى التسخن فان كان نفس
التسخن فليس بين التبرد والتسخن الا زمان سكون او آن لا حركة فيه ولا سكون كما نعلم
وان كان المصير الى التسخن فلا يخ اما ان يكون في المصير الى التسخن اخذ من طبيعة التسخن اولا
يكون وان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة فان كان فهناك اخذ لا محالة من طبيعة السخونة
والاخذ من طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال الى التسخن والتوجه اليه تسخن موجود
اللهم الا ان يفرض التسخن ما هو في الغاية تسخنا ويكون الانتقال اليه ما هو اضعف منه ثم
التسخن نفسه وكل حركة فانه منقسم بالذات على ما ستعرف ويجب تكمل السخونة في آن فلا يكون تسخن
وان كان تسخنا فهو منقسم الى اجزاء ويكون كل جزء من التسخن يفرض تسخنا ويكون الجزء المتقدم
منه اضعف فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخنا بهذا المعنى وفرض تسخنا منه واما ان يكون التسخن
غير منقسم البتة فلا يكون حركة بل سخونة واما ان يكون منقسما فلا يكون من التسخن ما هو غاية فليس
اذن من شرط التسخن ان يكون منه في الغاية بل ان يكون اخذا في السخونة ولا تسخن في الغاية
واذا عرفت الكلام في التسخن عرفته في التسخين ويجب ان يكون هذا القدر كافيا ورفض
جميع ما يذهب فيه هذا الموضع وقد ظهر لك من هذه الجملة ان الحركة انما تقع في المقولات الاربع
التي هي الكيف والكم والاين والوضع فقط وقد عرفت على نسبة الحركة الى المقولات ولذا قد عرفت
طبيعة الحركة فحري بنا ان نعرف السكون في كيفية تقابل الحركة والسكون ان امر
السكون فيه ايضا اشكال وذلك لان المشهور من مذهب الطبيعيين ان السكون مقابله الحركة
هو مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضد ثم من البين انه لا يصلح ان يفرض بينهما مقابلة الا احد
باتين المقابلتين اعني العدمية والضدية وقد جعلنا الحركة واقعا على معنى صورة ليس
عدميا اذ قلنا انها كمال فان كانت المقابلة بينهما مقابلة العدم للملكة لم يمكن ان يكون الحركة منهما هي العدم
بل نقول الجسم اذا كان على عادما للحركة وكان من شانه ان يتحرك قيل له ساكن ومعنى قولنا من شانه
ان يتحرك ان يكون ما يتعلق به الحركة موجودا وهو ان يكون مثلا في مكان وزمان وايضا
اذا كان له حصول في مكان واحد زمانا فيقال له انه ساكن فههنا معنيان موجودان في آن
احدهما عدم الحركة ومن شانه ان يتحرك والآخر انه موجود زمانا فان كان السكون منهما هو
الاول وهذا الازم لما كان السكون معنى عدميا ~~[illegible]~~ وان كان السكون هو الثاني منهما
والاول لازم له لم يكن السكون معنى عدميا فلننظر ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري

منها وان حدة هو الدال على كونه ضدا منها فاذا اردنا ان نعا يس بين هذا الحد وحد الحركة وجب
ان يكون لنا ان نقتضب الحد الحركة على ما يوجبه العانون الاستعمالى فى اقتضاب حد الضد من حد
ضده لست اقول ان سبيل التحديد للضد ان يقتضب من حد ضده فهذا شى منعنا
فى تعليم البرهان وحققناه بوجه ما فى تعليم الجدل بل نقول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم
يكن طريقا الا لاقتناص الحد فهو ممكن اعنى ان يكون حد الضد موازيا لحد ضده ويكون لا محالة
سبيل الحدين فان سائر الحدود متضادين ومتقابلين جانبه ان يكون السكون عدما وان كان
الحد لا يتبين به لم يكن هذا المعنى هو السكون لان السكون مقابل الحركة بل يكون معنى يلزم معنى
السكون والسكون هو الذى يدل عليه الحد العدمى فنقول اما اولا فان هذا الاسم لا يقع بل
اسم المقول الحركة الذى هو باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فى قولنا كمال اول لما بالقوة من حيث
هو بالقوة اذا اردنا ان نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا وهو انه كمال اول فى الاين لما هو
بالقوة ذو اين وهذا الحد ليس يقابل لحد السكون الذى حققناه بل عسى ان يلزم ما يقابل ذلك
وهذا مما لا نمنعه فانا نسلم ان مع كل واحد من الرسمين المفروضين للسكون يلزم الآخر وليس
هو هو فان شئنا ان نقتضب من حد الحركة حد السكون مجازا ان السكون معنى صوره لى نجد
الا ان نقول انه كمال لما هو بالفعل ذو اين من حيث هو بالفعل ذو اين او نقول انه كمال ثان
لما هو بالقوة ذو اين من حيث هو بالقوة فيكون الاول من هذين ليس حد الاول ما للسكون
فان السكون من حيث هو سكون ليس كمالا ان يكون كمالا اولا حتى يكون للشى كمال ثان فانه
يجوز ان يعقل السكون سكونا والشى الكمال فيه غافلا عنه واما الحد الثانى فانه يجعل شرطا
مهيته كون السكون سكونا ان يكون قد تقدمته الحركة وهذا ليس يوجب فانا حدفنا لفظ الاول
والكامل ليس وحفظنا شرط التقابل بل فى الحد وان غيرنا بعض الفاظ لم يكن له مفهوم صادق
اصلا وان اردنا ان نأتى بما يقابل الكمال الذى بالقوة فالمتحرك السكون حق بالعدم فقد
بان انه ليس يمكن ان يقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون ويكون السكون
مقابلا لها ويكون السكون مع ذلك قنية فى جعلنا الاصل حد السكون الذى ذكرنا
دخل فيه اول ليس هو شى من الزمان او ما يتعلق بالزمان والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون
يتحدد بالحركة والاضداد ليس بعضها جزء رسم البعض ويكون الزمان يدخل ايضا فى حد الحركة
لانه داخل فيما يدخل فى حدها والحركة قبل الزمان فى التصور ولا يجوز ان يكون الحركة

الذى يقال انه بالحقيقة هو الحركة ما دام الشى يتحرك ومن المفارق الحد اما نقطة واما غير ذلك
وكل واحد من هذه نهاية والمنتقل ايضا نهاية لكنه من حيث انتقل كانه ممتد من
المبدا او فى المسافة الى حيث وصل فانه من حيث هو منتقل شى ممتد من المبدا
الى المنتهى وذاته الموجودة المتصلة الآن حدو ونهاية لذاته من حيث هذا انتقل لا
هذا المعنى فربما ان نقطة بل كان المتسيل ذاته واحدة وسيلانه فعل حده
ونهاية وفعل المسافة انه يحك فى الزمان شى هو الآن يسيل فيكون هو ذاتا غير منقسمة
من حيث هو موجود هو بعينه باق من حيث ذلك وليس باقيا من حيث هو آن لانه انما
يكون آنا اذا اخذ محدد الزمان كما ان ذلك يكون منتقلا اذا كان محددا لما يحده
ويكون فى نفسه نقطة او شيئا آخر وكما ان المنتقل يوجد له من حيث هو منتقل انه
لا يمكن ان يوجد مرتين بل هو يفوت بفوت انتقاله كذلك الآن من حيث هو آن لا يوجد
مرتين لكن الشى الذى لا يرى بانه صار آنا على ان يوجد مرارا كما ان المنتقل من حيث هو
امر عرض له الانتقال على ان يوجد مرارا فان كان شى مثل هذا موجودا فيكون حقا
ما يقال ان الآن يفعل بسيلانه الزمان ولا يكون هذا الآن هو الذى يوجب فى زمانين
يصل بينهما كما ان النقطة المتوهمة فاعلة بحركتها مسافة وهى غير نقطة المسافة المتوهمة
فيه فان كان لهذا الشى وجود فهو وجود الشى هو وتد ما للمعنى الذى حققنا فيما سلف
انه حركة غير اخذ متقدم ولا متاخر ولا تطبيق وكما ان كونه ذا اين اذا اخذ سابقا
فى المسافة احدث الحركة كونه ذا ذلك المعنى الذى سميناه الآن اذا اخذ فى متقدم
الحركة ومتاخرها احدث الزمان فنسبة هذا الشى الى المتقدم والمتاخر هى كونه آنا وهو فى نفسه
شى يفعل الزمان ونعيد الزمان بما يحدث اذا اخذنا انا من حدود فيها فيحدث
تقدمات وتاخرات معدودة كما النقطة تعيد الخط بان يكون كل نقطة فرض بانية
خطين باضافتين والعاد الحقيقى هو الذى يحد اول حفظ الشى ووحدته وحفظ
لما الكثرة والعدد بالتكرر فالآن الذى بهذه الصفة يعيد الزمان فانه ما لم يكن آن لم يتعدد الزمان
والمتقدم والمتاخر يعيد الزمان على الوجه الثانى بانه جزء ومحصل ويثبته بوجود الآن
ويحصل ويثبته

ولان للمتقدم والمتأخر لو آن الزمان كل جزء منه من شأنه الانقسام بما وآن الخط فالآن فالآن
آن بالوحدة والوحدة او بالتعديد فالآن يعد على الجهة التي تعد النقطة والآن
والحركة تعد الزمان بان يوجد المتقدم والمتأخر بسبب المسافة فيتعدد الحركة يكون عدد التقدم
والمتأخر والحركة تعد الزمان على انها توجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر والزمان يعد الحركة
بانه عددها لا نفسها مثال ذلك ان الناس لوجودهم هم اسباب وجود عددهم الذي هو مثلا عشرة
فلوجودهم وجود عشريتهم والعشرية يجعل الناس لا موجودين واشياء بل معدودين اي ذوي عدد
والنفس اذا عد الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الانسان بل العشرية التي حصلها او اي طبيعة
الانسان مثلا فالنفس بالانسان تعد العشرة فكذلك الحركة تعد الزمان على المعنى المذكور ولولا
الحركة بما يفعل في النفس من حدود التقدم والتأخر لما وجد الزمان عدد لكن الزمان يعد الحركة
بعدد الزمان والزمان يعدد الحركة على وجهين احدهما انه يجعلها ذا عدد والثاني انه يدل على كمية
عددها والحركة تعدد الزمان على انها تدل على عدده بما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر وبين الامرين
فرق اما الدلالة على العدد فتارة يكون مثل ما يدل المكيال على المكيل وتارة مثل ما يدل المكيل
على المكيال وكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة وتارة الحركة تدل على قدر المسافة فيقال تارة
مسيرة فرسخ وتارة مسافة رمية لكن الذي يعطي المقدار للآخر هو احدهما وهو الذي هو بذاته
مقدر ولان الزمان متصل في جوهره صلح ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم
والمتأخر على ما اوضحناه صلح ان يقال قليل وكثير وكذلك الحركة فانها يعرض لها اتصال
وانفصال فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل لكن يوجد ذلك لها من غيرها والآن
هو اخص بها السرعة والبطء فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل ان كان له وجود
بالفعل وعلى نحو وجوده بالقوة في حل الشكوك المقولة في الزمان والآن اما القول
في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي الدهر والسرمد ونقيضه
وهو ذا وقبيل وبعيد والقديم فاما الزمان فما يصح ما قيل في ابطاله واعدامه وانه لا وجود له لانه
منقسم الى ماض لا وجود له في الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود
له في الآن حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا
في النفس والتوهم واما الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له فانه ان

ان لم يكن ذلك صحيحا صدق سلبه فصدق ان نقول انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان
الحركة على حد من السرعة تقطعها فان كان هذا السلب كاذبا بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار
فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بابطاء واسراع على ما قد بيناه قبل فالايجاب
الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدار هذا الامكان والايجاب دال على وجود
الامر مطلقا وان لم يكن دالا على وجوده محصلا في الآن او على جهة وليس هذا الوجود له
بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا
ومع هذا فيجب ان نعلم ان الموجودات منها ما له محققة الوجود محصلا ومنها ما هي اضعف
في الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة وحيث ان الوجود اموده
بالقياس الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان معنا قابل وقد يلزم الاضافة
والامانة الى ان موجودة وحدود المسافة موجودة صار الامر الذي من شأنه ان يكون
عليها ومطابقا لها او قطعا لها او مقدار قطع له نحو من الوجود اي قيل انه
ليس له وجود البتة كذب فان اريد ان يجعل للزمان وجود لا على هذا السبيل بل على
سبيل التحصيل لم يكن الا في التوهم فاذا المقدمة المستعملة في ان الزمان لا وجود له
ثابتا معناه لا وجود له في آن واحد نسلمه ونحن لا نمنع ان يكون له وجود وليس في آن بل وجوده
على سبيل التكون بان يكون اي آنين فرضتهما كان بينهما الزمان الذي هو الزمان وليس في آن
واحد البتة وبالجملة فلهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود في آن او في زمان
او طلبهم فيه هو موجود فيما ليس يجب ان نشتغل به فان الزمان موجود لا في آن ولا في
زمان ولا الزمان بل هو موجود مطلقا وهو نفس الزمان فكيف يكون له وجود في زمان
فليس اذن قولهم ان الزمان اما ان لا يكون موجودا او يكون وجوده في آن او يكون
باقيا في زمان قولا صحيحا بل ليس صحيحا بل قولنا انه ليس بموجود او انه موجود في آن
او موجود باقيا في زمان بل الزمان موجود ولا في واحد من الوجودين فانه لا في
آن ولا باقيا في زمان وحكم هذا الامر نقول ان المكان يكون المكان غير موجود
او يكون موجودا في مكان او في حد مكان وذلك لانه ليس يجب ان يكون اما
موجودا في مكان او في حد مكان واما غير موجود بل من الاشياء ما ليس موجودا

البتة مكانا ومن الاشياء ما ليس موجودا البتة الا بعد الكل من جملة الاول والثاني من جملة الثاني والثالث
بهذا بعد والذي قيل انه ان كان للزمان وجود وجب ان يتبع كل حركة زمان فيكون
لكل حركة تستتبع زمانا فالجواب عن ذلك انه لا فرق بين ان يقال ان الزمان مقدار لكل — فاذا وقعت الحركة معا وقع الزمانان معا وهذه المعية معية زمانية فيكون للزمان زمان فافهم
حركة وبين ان يقال انه متعلق بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال ان ذا الزمان
متعلق بالحركة على سبيل العروض لها وبين ان يقال ان ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل
ان الزمان يعرض لها لان الاول معناه ان شيئا يعرض لشيء والثاني ان شيئا يستتبع شيئا
اما الاول فلانه ليس من شرط ما يعرض لشيء ان يكون عارضا له وحده بل ربما قدر المباين
بالموافاة والموازاة لما هو مباين له واما الثاني فلانه ليس اذا تعلق ذات شيء بطبيعة شيء
يجب ان لا يخلو طبيعة الشيء عنه ونحن انما برهنا لك امر الزمان انه متعلق بالحركة ومهيته
لها ومن امر الحركات ان كل حركة تقدر بزمان فليس يلزم من هذين ان يكون كل حركة لها
يتعلق بها زمان يخصها ولا ان كل ما قدر شيئا فهو عارض له حتى يكون لكل حركة — لها
زمان عارض لذاتها بعينه بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان
وكيف يتعلق بها الزمان ولو كان لها زمان لكان مفصولا بآنين وقد منعنا ذلك
ثم اذا وجد الزمان لحركة على صفة يصلح ان يتعلق بها وجود الزمان يقدر به
سائر الحركات وهذه الحركة يصح عليها الاستمرار ولا يتحدد لها بالفعل اطراف فاما — بدء حركة الفلك
ما يقال ارأيت ان لم يوجد تلك الحركة كان يفقد الزمان حتى يكون حركات الفرض غير ملاقاة
ولا اخر او قيل ما ذكرناه في السكون ان الجسم في آن يوجد ساكنا غير محتاج الى حركة
جسم آخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز ان لا يكون له زمان فالجواب عن ذلك انه ستبين
لك انه ان لم يكن حركة مستديرة لجسم مستدير لم يعرض للمستقيم جهات فلم يكن حركة مستقيمة
طبيعية فلم يكن قسرية فيجوز ان يكون كل حركة جسم من الاجسام وحده ولا اجسام
لو مستحيلا وان لم يكن بالتبع الاستحالة فليس كل محال يفرض يكون بالتبع عروض الاستحالة
بل كثير من المحال لا يظهر ولا يستبين استحالتها الا ببيان وبرهان واما اذا اعتمدنا التوهم
فاذا رفعنا المستديرة بالتوهم واثبتنا المستقيم المتناهية في الوهم امكن ووقع
في التوهم زمان محدود لا يستنكره الوهم وليس نظرنا في هذا بل فيما يصح في الوجود — التوهم
فالزمان اذن وجوده متعلق بحركة واحدة تقدرها وتقدر ايضا سائر الحركات

الحركات يستحيل ان يوجد دون وكذلك الفاعل لحركة لا تكون الا في التوهم وذلك كالمقدار
الموجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه
للجسمين ان يكون متعلقا بالجسمين بل يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدره ويقدر ايضا
الاخر الذي لم يتعلق به والحركة اتصالها ليس الا لانها في متصل وكذلك اتصال المسافة — في اتصال الحركة
يصير سببا للوجود تقدم وتأخر في الحركة يكون الحركة بها علة لوجود عدد لها هو الزمان — علة
فيكون الحركة متصلة من جهتين من جهة المسافة ومن جهة الزمان واما هي في ذاتها فلانها كمال ما با — من جهتين
لقوة وليس يدخل في مهية هذا الكمال اتصال وتقدر فانه لا نفهم من كمال ما بالقوة او
انتهاء من شيء الى شيء ومن خروج من قوة الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدأ والمنتهى متصل
قابل للقسمة التي تقبلها المتصل بل هذا يعلم بنوع من النظر يعلم به ان هذا الكمال يكون على المقدار
المتصل لا غير فلولا انا توهمنا تلك الاول والاخر وكان المتحرك حيث يتحرك في الاوسط منها لكان
فيه عند حركته من الاول الى الاخر كمال ما بالقوة ولم يكن على متصل فنفس كونها حقيقة كمال
لما بالقوة لا يوجب ان يكون منقسما ولذلك ما لم يوجد اشياء اخر لا يوجد وجوب ذلك
وانها لا يكون الا على متصل قابل للقسمة كذا فتبين ان الاتصال امر عارض يلزم الحركة
من جهة المسافة او من جهة الزمان لا يدخل في مهيتها وبالجملة فانا لو لم نلتفت الى المسافة
او الى الزمان لم نجد للحركة اتصالا ولكن متى التفتنا الى تقدير الحركة التفتنا الى ذكر مسافة او زمان — في اتصال الزمان
واما اتصال الزمان فعلته الاولية اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان
اتصال المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان كما يكون مسافة
يتحرك فيها المتحرك وتقف عند حد من هناك ويتحرك حتى يقطعها فيكون هناك اتصال
المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا بل يجب ان يكون علة الزمان اتصال الذي
بتوسط الحركة ولان اتصال الزمان باتصال المسافة بشرط ان لا يكون فيها سكون
فعلة اتصال الزمان احد اتصالي الحركة من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الا
المسافة مضافا الى الحركة وهذا لا يكون وهناك سكون وليس هذا الاتصال علة بالضرورة
الزمان متصلا بل لايجاد الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال الخاص به
بل هو نفس ذلك الاتصال فلو كان شيء يجعل للزمان اتصالا الا على معنى ايجاده
الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان فكما انا نقول ان

لو كانت سبباً لوجوده او وارداً بما هو سبب وارد يعني بذلك انها كانت سبباً لوجود اللون او للارادة لا لكون
الكيفية وارادة كذلك يقول ان الاتصال هو سبب لوجود اتصال الزمان لا انه سبب لصيرورة ذلك الزمان
اتصالاً فانه اتصال بذاته بما ان ذلك وارد لذاتها وليس لقائل ان يقول انا لا نفهم للحركة اتصالاً
الا بسبب المسافة والزمان وانتم ابيتم ان يكون الاتصال المسافي سبباً للزماني ولا يجوز ان يقولوا
الاتصال الزماني هو سبب للزمان ثم يقولون ان اتصال الحركة سبب للزمان وليس هناك اتصال غير
هذين فانا نجيبه ونقول انا نجعل الاتصال الذي في سبباً للزمان ولكن لا مطلقاً بل من حيث صادف
الحركة فصادفت الحركة بها متصلة واعتبار اتصال المسافة نفسه شيء واعتباره مقارناً للحركة
شيء فانهم الآن ان اتصال المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته
متصل او اتصال لا انه علة لكون ذات الزمان متصلاً فذلك امر لا علة له فهذا يصح ان الزمان
امر عارض للحركة وليس جنس ولا فصل لها ولا سبب من اسبابها بل امر لازم لها تعرف جميعها ونحن
المباحث في امر الزمان ان نتوقى كون الشيء في الزمان فنقول انما يكون الشيء في الزمان على الاصل
الذي سلفنا بان يكون له معنى المتقدم ومعنى المتأخر وكل ما له في ذاته معنى المتقدم والمتأخر
فهو اما حركة واما ذو حركة اما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها واما الذي ذلك له من تلقاء
الحركة ولانه قد يقع لانواع الزمان ولا ولها بانها انها في الزمان فالمتقدم والمتأخر
والآن ايضاً وان كان والسنة تكون انها في الزمان كالآن في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتأخر
كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثنين والثلاثة والاربعة وكالانواع والعشرة في العدد
والحركة في الزمان كالعشرة الاعراض في العشرة والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للاعراض
العشرة في العشرة ولان السكون اما ان يتوهم مستمراً ثابتاً ابداً واما ان يتوهم بحيث
يعرض له تقدم وتأخر بالوضع وذلك بسبب الحركتين اللتين يكتنفانه اذ السكون عدم الحركة
عما من شأنه ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقاً فلا يبعد ان يكون بين حركتين فمثل هذا السكون
له بوجه ما تقدم وتأخر فهو داخل ويحد السكون في الزمان دخولاً بالوضع والتبع الا
يشبه امرنا الكائنة في انها يتبدل من طرف الى طرف كما يأخذ التسخين من طرف الى طرف
فهو داخل في الزمان لاجل ان لها تقدماً وتأخراً فاذا كان شيء ما يأخذ الحركة لا لاجل مسافة بل
لا الاشتداد والتنقص فان امر الاتصال الاتصال الزماني فقط فان له تقدماً وتأخراً في
الزمان فقط ولذلك ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة في مسافة او مسافة
لا ... لمرة

الم‍... ل

لها ل

الآن ل

يكون الشيء في الزمان

مشتغم العدد

فيما ل

اشبهما السكون الدائم والآخر السكون المكتنف بحركتين ... ل

مسافة وهي مع ذلك ذو تقدم وذو تأخر وهو متعلق بالزمان فوجوده بعد وجود
على الزمان وهو الحركة الواقعة التي فيها اسيال فهذه البنوت يشار ذلك الى الكائن المسافة
في انها متقدر بالزمان ولا يشار ذلك في ان الزمان متعلق الوجود بها معلول لها فان
هذا المسافة وجدها وقد علمت غرضنا في قولنا الكائنات المسافية واما الامور التي لا تقدم
فيها ولا تأخر بوجه فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه مع الذرة وليس في الذرة
... وان كان الشيء من جهة له تقدم وتأخر ومثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة اخرى لا يقبل
التقدم والتأخر ومثلا من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدماً وتأخراً ليس في
زمان وهو من الجهة الاخرى في الزمان والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار
الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه
كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال وكان الدهر هو قياس ثبات الى غير ثبات ونسبة
هذه المعية الى الدهر كنسبة تلك المعية الى الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية
التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ويشبه ان يكون احق ما سمي به السرمد فكل استمرار
وجود بمعنى سلب التغير مطلقاً من غير قياس الى وقت فوقت فهو السرمد والعجب من قول من يقول
ان الدهر مدة السكون او زمان غير محدود معدود بحركة ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته
قبل ولا بعد واذا كان فيه قبل وبعد وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة
والسكون يوجد فيه التقدم والتأخر على نحو ما قلنا ... والزمان ليس بعلة لشيء
من الاشياء لكن اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ولم ير علة طارئة نسب
الناس ذلك الى الزمان اذ لم يجدوا هناك مقارناً غير الزمان او لم يشعروا به فان كان
الامر محموداً مدحوا الزمان وان كان مذموماً ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة
العلل والعدم والفساد خفي العلل فاسبب الفناء معقول سبب الاضمحلال والاندراس
مجهول في الاكثر وكذلك ان شئت استقريت وجدت اسباباً كثيرة فيعرض لذلك ان يكون اكثر
ما ينسب الى الزمان هو من الامور العدمية الفاسدة كالنسيان والهرم والاضمحلال
وفناء المادة وغير ذلك ولذلك صار الناس يولعون بذم الزمان وهجوه والزمان
له عوارض وامور يدل عليها الفاظ فحري بنا ان نذكرها ونعددها فمن ذلك الآن وقد يفهم منه

في معنى الدهر والسرمد

الثاني م

احد الحركة بين الماضي والمستقبل فهذه الحديث لا غير وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في ا قام
للماضي والمستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل على اشتراك بل كان صالحا لان يجعل
طرفا فاصلا في الوهم غير واصل وان كان يعلم من خارج المفهوم انه لا بد من ان يكون
مشتركا ولا يمكن ان يكون فصلا وذلك بنوع من النظر فهذا تصور معنى لفظ وقد يقولون آن
لزمان قريب جدا من الآن الحاضر قصير وتحقيق سبب هذا القول هو ان كل زمان يحدث
عنه فلا بد ان لا محالة بما انات يفرضان في الذهن او ان لم يشعر به وهذان الآنان
يكونان في الذهن حاضرين معا لا محالة لكن قد يشعر الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن
في الوجود دون آخر آن وذلك لبعد المسافة بينهما كما يشعر بالآن المتقدم اي الساعة واليوم
وفي بعضها يكون الآنان من القرب بحيث لا يشعر الذهن بما بينهما في اول وهلة
ما لم يستند الى استبصار فيكون الذهن يشعر بهما كانهما وقعا معا وكانهما آن
واحد وان كان التفقد والاستقصار يمنع الذهن عن ذلك في اول تامل ولكن
لا ان يراجع الذهن ثم يكون الآنان كانهما وقعا معا ومن الالفاظ الزمانية قولهم
بغتة وبغتة هو نسبة الامر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره هو الذي زمانه بعد ان
لا يكون الا منتظرا اسموقعا ومن هذه الالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول
شيء في آن وقد يدل على شيء بل يقولنا قليلا قليلا وقد شرحنا ذلك ومن هذه هو ما ليس الى آن اول
الالفاظ قولهم هوذا وهو يدل على آن ويبيح للمستقبل من الآن الحاضر لا يشعر
بمقدار البعد بينهما فقد اشعروا بعيد به ومن ذلك قولهم قبيل وهو يدل على
نسبة الى آن في الماضي ويبعد من الآن الحاضر الان للمدة بينهما مشعور بها وبعيد
في المستقبل نظير قبيل في الماضي والمتقدم اما في الماضي فيدل على ما هو ابعد من
الآن الحاضر والمتاخر على معاكسه واما في المستقبل فيدل على ما هو اقرب من الحاضر
والمتاخر على معاكسه واذا اخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي والمتاخر هو المستقبل
والقديم زمانا يستطال ما بينه وبين الآن بالقياس الى الحدود المتعارفة الزمان المقالة الثالثة
وايضا القديم في الزمان مطلقا وبالحقيقة هو الذي ليس لزمانه ابتداء تمت
المقالة الثانية بعون الله وحسن توفيقه

المقالة الثالثة في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها كم فصل في كيفية البحث الذي يختص بهذه
المقالة ان الطبيعيات هي الاجسام واحوال الاجسام والكمية مخالطة ما للصنفين فالكمية التي
للاجسام هي الاقطار واما التي لاحوال الاجسام فمثل الزمان ومثل اشياء الاخرى تلحقها اما
لذاتها او بالعرض واحوال الاجسام يلحقها الكم اما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها
واما من جهة الزمان كما يلحق الحركة واما من جهة القياس الى عدد ما يصدر عنها او مقداره وهذا
ابعد انحاء لحوق الكم وهذا كما يقع في قوة متناهية وقوة غير متناهية والاحوال التي تعتبر للاجسام
من كميتها اما احوال يصح ان يكون بانفرادها لكم مثل حال التناهي واللاتناهي في العظم وحال
التناهي والاتساع في الانقسام والصغر واما احوال يكون بقياس بعضها الى بعض مثل التتالي
والتماس والتشافع والاتصال وما يجري مجراها واما احوال الاجسام فالحركة والزمان منها يعتبر
من احوال كميتها انهما هل لهما ابتداء زماني وهل ينقطعان ام ليس كذلك بل لا نهاية لها لميسر
واما القوى منها فيعتبر من احوال الكميات فيها انها كيف يكون امورا ذوات نهاية او غير
ذوات نهاية وكيف يمكن ذلك فيها فصل في التتالي والتماس والتشافع والتداخل
والتلاصق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى وقبل ان نتكلم في امر تناهي
ولا تناهيها م الاجسام واحوالها في الاعظام فحقيق بنا ان نتكلم في تناهيها في الصغر والانقسام
وقبل ذلك فحقيق بنا ان نعرف التتالي والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق والاتصال
وان نعرف الوسط والطرف وان نعرف معا في المكان وفرادى وقبل المتكلم فنقول ان
المتتاليين هما اللذان ليس اولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية فان
الثاني منهما الاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شيء من جنسهما وقد يكون متفق النوع مثل
بيت وبيت وقد يكون مختلف النوع مثل صف من انسان وفرس وجبل وشجرة لا بد
متتالية من حيث هي مختلفة النوع بل من حيث يجمعها امر عام كالجملة او عرض كالتماس
او القيام صفا او الشخوص حجما فاذا لم يكن بينهما المعقول عليه الامر المعتبر ها ما شيء
قيل للماخوذ منهما ثانيا ان هذا يتلو صاحبه مثلا اذا اخذت هذه الاشياء من حيث
هي اشخاص منتصبة كان الفرس يتلو الانسان والجبل والشجرة وان اخذت من حيث
هي حيوانات كان الفرس يتلو الانسان ولم يكن الجبل والشجرة يتلوان وان اخذت
من حيث هي ناس لم يكن هناك شيء يتلو شخص الانسان الا الانسان واما التماس فهو

64

الشيء الذي ليس بين طرفه وبين طرفه فاصل فقيل انه ليس لشيء ذو وضع والمماس بهما اللاطرفا فاصلها
معا لانه الكل بل في الوضع الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان البتة ولها
وضع ما والنقطة ايضا لها وضع ما والوضع هو ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار اليه
انه هنا بجهة مخصوصة والمماسان تقع هذه الاشارة على طرفيهما معا واذا كان شيئان يتعدى
لما هو كل واحد منهما طرف الآخر حتى يلقى ذات الآخر باسره لم يكن ذلك مماسة بل كان مداخلة
فانه ليس المعنى الا ان يدخل بكليته ذاته في الآخر وليس ذلك الدخول الا ان يلقى احدهما
كل ما يلقى انه مداخل فان ساواه كان لا شيء من هذا الا وهو ملاق للآخر وان فضل
احدهما لم يكن داخلا كله بل داخلا بما يساويه منه فحقيقة المداخلة ان يكون لا شيء من ذات
هذا الا ويلقى ذات الآخر فلا يرى اي شيء لا يلقى الآخر واما كون المتداخلين في مكان
واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو مفهومها بل مفهومها الملاقاة بالاسر واذا كان شيء
يلقى الآخر بالاسر والآخر لا يفضل عليه فما يلقى الآخر يلقى الاول وما لا فهو حد بالملاقاة شيء
خال عن الاول وقيل ان الاول لا ما كله او لم يفضل من الآخر عليه شيء فالملاقي ان
بالاسر ان يلقى كل احدهما كل الآخر ولا يحجب احدهما عن مماسة الآخر ولا يزداد الحجم به
باجتماع الف منها وهذا هو سبيل الف نقطة لو اجتمعت فاذا كان من بين كل شيء
ويلقى الملاقي شيء لا يلقى الاول فهناك فضل في ذاته عما لاقى الاول وذلك الفضل يمنع
بين الملاقي الثاني وغاية الملاقاة للاول وهذه الاشياء بينة في العقل وكذلك اذا كان
الشيء مشغولا بالملاقاة حتى يكون الملاقاة ممنوعا عن ملاقاة شيء آخر فاما ان يكون مشغولا
كله او بعضه فان كان كله لم يماس ثالث وان كان بعضه فلا يكون الا الشغل ولا
المماسة بفعلا بالاسر او مماسة بالاسر وهذه مقدمات بينة بنفسها وما يورد من
النقض لها انما هو نقض مقدمات اعم منها وهو ما يرى من ان الشيء قد يكون كله مشغولا
بالمماس لشيء وعند شيء مجهولا بالمماس لشيء آخر وعند آخر في غير انقسام
ويكون مماسا لشيء وليس يخفى شيء من غير انقسام وكذلك يكون مشغولا باسره بالمماس
لا شيء فارغا بالمماس لشيء آخر من غير انقسام فاول ما يغلطون في هذا ان
هذا النقض قول القائل انه لا يجوز ان يكون الشيء باسره ذا امرين متقابلين بالمماس
لا شيء وهذا مسلم وانما المنكر ما نسبه الى هذه المقدمة نسبة النوع مثلا وهو

انه اذا اشتغل باسره عن ان يماس لم يماس في جهة دون جهة حتى يتفقد وان فرغ من جهة واشتغل
في جهة فهو ذات فصل على الاشتغال وهذه المقدمة لم تناقض ولم تبطل بل دل على ان حصنها
ليس بواجب وانها اشياء ليست بواجبة وهذه المقدمة لم يجب ولم يثبت في العقل الاول
من حيث المعنى الجنسي لها بل من حيث هي مخصوصة بالملاقاة فان الملاقاة هذا موضعها ولو كان
بدل الملاقاة معنى آخر لكان يجوز ان يكون كل شيء بالمماس لشيء بجهة لا وبالمماس لا
جهة لشيء بحال مخالف لكل الحال اذ لا يستحيل الحال لا يوجب شغلا به ومنعا اصلا او كان يمنع
لا يوجب بعلا يتساوى بحال الكل وبحال البعض او كان الشغل للكل من ان المماس ليس امرا
في نفسه فان المشغول الممنوع عن مماسة شيء آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء فانه من حيث
هو مشغول لا يماس شيئا آخر البتة ومن حيث هو فارغ يماس كل شيء واما الجهول فكونه
مجهولا ليس امرا يستوفيه البتة بل هو مضاف لشيء ولذلك لا يمنع ان يعلم اي عالم كان
باي عدد كان من العلم لاجزاء الذي له فانهم قد جوزوا امكان مماسة على اشياء معدودة
وبالجملة لا يوجب ذلك في العلم منعا البتة ولو اوجب منعا منا ولا الامر غير متجزئ
بوجه من الوجوه لما علم شيء على انه لا حاجة بنا الى اثبات هذا النوع فان الذي يقول
في امر الملاقاة بالاسر من انه ان اشتغل شغل الجميع وان لم يشتغل لم يشتغل سيا
هو بين بنفسه وبين خلافه في امر العلم وما اورده من الامثلة للمناقضة بنا قض غير الملا
ويوجب تجويز ذلك في امر هو اعم من الملاقاة فيجعلوا تجويزه في المطلق ولا يجوز ان يكون الملاقي
بالاسر لا يشغل البتة عن المماسة فان الوارد للمماس اذا شغله المتقدم السابق لا للمماسة امتنع
عن مماسة المشغول ولم يمتنع عن مماسة الشاغل فاحاط ذات الشاغل بالمماسة دون ذات
المشغول وكان ذات المشغول عن لاحق الجميع ذات الشاغل فيها لا شيء بينهما ملاقاة
بالاسر واما اذا كانت الملاقاة ملاقاة بالاسر كانت مداخلة بالحقيقة والمداخلان
لا يشغل احدهما الآخر عن مماسة فالملاقاة بالاسر كذلك حكمها فاذا كانت المماسة
غير المداخلة وكان كل واحد من المماسين منفردا بوضع مخصوص ينال ذاته دون ذات
الآخر فيكون المماسة ملاقاة باطراف الذاتين وهو ان لا يكون بين طرفيهما بعد اصلا
ويكون المداخلة ملاقاة بالاسر فيلزم من ذلك ان يصير وضعهما في مكانهما واحدا
وانت اذا تاملت ادنى تامل علمت ان الشيء اذا كان مماسا فلو توهمناه

احرك

صار ما ملاقيا لشيء احتاج ان يتحرك الى ملاقاة لكن من ذات الداخل ينفذ فيه لم يكن لاقاه حتى
اذا استوت الملاقاة صار ملاقيا وليس كلاهما الآن في الداخل على انها موجودة او معدومة
بل على تصور معنى لفظها وان المتصور منها كيف يخالف المتصور من الاخرى وانها
لو كانت موجودة كيف كانت تفارق المماسة واما التتالي فهو حال جسمين تاليين حيث
هو تال وظن بعضهم ان من شرط ذلك ان يشارك في النوع واظن ان مفهوم اللفظ
لا يقتضي ذلك اللهم الا ان يصطلح على ذلك من اراد بعد ذلك فيصح ان يكون لهذا
المعنى الذي هو اعم منه لفظ يخصه واما المتشافع فهو المماس اللازم للحركة في الانتقال حتى
يصعب التفصيل بينهما اما لانطباق السطحين حتى لا يمكن ان يفارق احدهما الاخر الا
مع وقوع الخلاء المتبين استحالة وجوده وذلك يكون اذا كان ليس طرف احد سطحي
الجسم اولى بالسبق الى الانفتاح اذ يكون انما ينفتح بزوال صورة السطح كيفية
باستحداث تعقيبات او تقعرا او غير ذلك وهو غير مجيب اليه الا بعنف واما لانفراد اجزاء من هذا
في اجزاء من ذلك وقد يحدث الالتصاق بين جسمين بتلاحم من شانه ان ينطبع جسدا
على كل واحد من السطحين لسيلانه وان يشتد ايضا في كل واحد منهما الذي من شانه
ان يجف ويتصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام الجسمين (جلام)
وهذا كالغراء وما يشبهه واما المتصل فانه لفظ مشترك يقع على معان ثلثة ذكرنا بعضها في موضع (شريتم لها)
اخر ان منها ما يقع للشيء بالقياس الى غيره وواحد يقع للشيء في نفسه لا بالقياس الى غيره فاما
احد الاسمين فانه يقال للمقدار لذاته متصل بغيره اذا كان طرفه وطرف غيره واحدا
فيجب ان يكون كل واحد من المتصل والمتصل به محصلا بالفعل اما مطلقا واما
بالوضع وان كان مطلقا وفي الوجود نوعه كاحد خطي الزاوية فانه متصل بالاخر (لانه طرف مطلق وفي الوجود نفسه)
لانه خط موجود بالفعل غير الاخر وله طرف بالفعل لكنه بعينه طرف الخط الاخر
واما الذي بالوضع فمنه ما يكون بالفرض وكما يفرض اذا توهمنا او فرضنا الخط
الواحد بالفعل ذا قسمين وميزنا احدهما عن الاخر بالفرض فتميز بذلك له طرف
هو بعينه طرف القسم الاخر فيقال لكل واحد منهما انه متصل بالاخر وانما يكون كل
واحد منهما موجودا بعينه ما دام الفرض فاذا زال الفرض لم يكن ذلك (ذاك كذا)
ولا هذا بل كان الواحد الكل ولا قسم فيه بالفعل ولو كان ما يقع بالفرض

هو

سنين

موجودا في نفس الامر وان لم يفرض لم يمتنع وجود لو ازا بالفعل الا نهاية لها في الجسم على ما
هذا مع وبالجملة الانقسام انما يكون في اجزاء المتصل هو هذا باتجاه الاشارة بعد الوضع
اليه على نحو كذا لكن ذلك انما يكون ذلك لا قبل الاشارة على نحو اخر من الوضع وهذا هذا (لا تجاوز)
وذاك في ذاك من حيث الاشارة فان مرجعهما الى الفان بطلانا فيما ان بقي ان هذا
وذاك باقيان حيث هما هذا وذاك اللهم الا ان يعرض سبب لتوحدهما واما ما كان (يتميز)
بعرض بالوضع فيبطل بزوال الوضع والمتصل لا جزء له بالفعل كما يظهر بعد فيكون
حدوث جزء له هو هذا وجزء له هو ذاك من غير ان كان قبل موجودا بالفعل هو
امر يتبع الاشارة واذا زالت الاشارة لم يبق معلول الاشارة فان بقي بعد ذلك انه
وان بطلت الاشارة فلا بد من غير ذلك من هذا وان كون هذا وذاك فيها انما هو بالاشارة
فيكون كانه قبل ان بطلت الاشارة فلا بد من ان يكون اشارة وليس الحال في
اجزاء المتصل كالحال في اجزاء الاشياء الاخر المنفصل بعضها عن بعض موجودا
بالفعل فان الاشارة هناك تدل ولا تفعل وههنا تفعل فتدل ومن الذي يكون
بالعرض اختصاص الوضع الحال ببعض دون بعض حتى اذا زال ذلك الوضع
زال ذلك التخصيص مثل جسم يبيض لا كله او يسخن لا كله فيعرض له بالبياض وفي
واذا زال البياض زال الانفراد واما الوجه الثاني فهو متصل للشيء اذا قيل فيه (ما الاشتراك الاسم)
انه متصل به في جهة يتعدى عن الاخر بنحو الاخر فيكون هذا امرا اعم من المتصل
الذي قلناه قبل هذا ومن المتشافع ويجوز ان يكون النهايات اثنين بالفعل
وان يكون هناك تماس بالفعل بعد ان يكون تلازم في الحركة فيجوز ان يكون
نهاية المتصل والمتصل به واحدة ولكن لا يكون ايقاع اسم المتصل هنا
بهذا المعنى عليه من حيث نهايته ونهاية الاخر واحدة بل من حيث يتبعه في
الحركة على النحو المذكور وهو متصل الحركة في نفسه اذا كان بحيث يمكن ان
يفرض له اجزاء بينها الاتصال الذي بالمعنى الاول اي بينها حد مشترك هو
طرف لهذا وذاك وهذا هو حد هذا المتصل واما الذي يقال انه المنقسم
الى اشياء تقبل القسمة دائما فهو رسم وذلك لان هذا غير مقوم لماهيته

لان المتصل يفهم بالمعنى الاول فيهما حقيقيا ولا ندري ان هذا المعنى لحقه او الحقه الا برهان
فهو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في بيانه وجوده للمتصل لا لاحد او وسط واما
قولنا فرادى فانه نعت لاشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس في وجوده في مكان عام
له وللآخر وهو معادل للمكان ليس كما في الزمان بان يكون مكان كل واحد منهما هو
بعينه مكان الآخر كما ان زمان الاخر فان هذا مستحيل في المكان وغير مستحيل
في الزمان بل انما هو معادل المكان لاشياء تجتمع كشيء واحد يكون جملتها مكان
ويكون لكل واحد منها مكان خاص جزء من ذلك المكان الخاص جزء من المكان العام
والوسط والبين هو الذي يقع التغير الذي قبل التغير الاخير في الزمان اي تغير كان فهذه
الاشياء نافعة في معرفة غرضنا ومع ذلك فانها من الاحوال التي يلزم الطبيعي
من حيث هي ذوات كم فصل في حال الاجسام في انقسامها وذكر ما اختلف
فيه وما يتعلق به المبطلون من الحجج فنقول قد اختلف الناس في امر هذه الاجسام المحسوسة
فمنهم من جعل لها تاليفا من اجزاء لا تتجزى البتة وجعل كل جسم متضمنا العدة منها متناهيا
ومنهم من جعل الجسم مؤلفا من اجزاء لا نهاية لها ومنهم من جعل كل جسم اما متناهي الاجزاء
الموجودة فيه بالفعل واما غير ذي اجزاء بالفعل اصلا فاذا كان ذا اجزاء بالفعل
كان كل واحد من اجزائه المنفردة جسما ايضا لا جزء له بالفعل فالجسم عنده اما ان يكون
جسما لا جزء له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام لا جزء لها ويعني بقوله لا
جزء له انه ليس في الحال له جزء مفروض متميز بل هو واحد بالاتصال وليس يعني انه
ليس من شانه قبول الانقسام بل عنده ان يقبل القسمة دائما وكل ما قسم فالحاصل
بالقسمة له في نفسه ان ينقسم لكنه ربما لم يكن قسمته بسبب عدم ما يقسم به او قوة
تعذر القسم او الصلابة او استحالة الكسر وهو في نفسه يحتمل ان يفرض فيه وسط
وكل جسم فانه يقبل القسمة لا جزء له البتة بل الفاعل للجزء وجود القسمة والقسم اما بتفريق
الاتصال واما بفرض مميز يحلوله في جزء دون جزء اما عرض غير مضاف كالبياض او
عرض مضاف كالمماسة والموازاة واما بالتوهم والفرض واما الذين يقولون
ان الاجسام تنحل الى اجزاء لا تتجزى فمنهم من يجعل تلك الاجزاء اجساما لقبها
ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها غير اجسام ولا خطوطا ولا
اشيار

اشياء لها في انفسها اقطار وابعاد وتفارق اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين
وهم شيعة ديمقراطيس وانباذقليس وابيقورس المذهب الاخر بان هؤلاء
يقولون ان التركيب من هذه الاجسام هو بالتماس فقط وانها لا تحدث منها متصل
البتة وان الاجسام المحسوسة ليست كحقيقة الاتصال فان تلك الاجسام
الاولى موجودة بالفعل في الاجسام المحسوسة متميزة بعضها من بعض وانها لا تقبل القسمة
المفرقة بل القسمة التوهمية وهي مع ذلك بعضها اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب الجزء فانهم يجوزون
ان يكون جسم اكبر من المحسوس لا جزء له بالفعل ويجوزون ان يكون الاجزاء اذا حصلت
بالفعل منفصلة تلتصق مرة اخرى فينفصل منها شيء واحد فيبطل خاصية كل واحد
منها فلا يكون ثابتا بعينه وتعود الاماكن فيه فنقول لكن اصحاب ديمقراطيس يفارقون
الاخرين من اصحاب الجزء بان الاخرين يجعلون في كل جزء منها غير جسم وكل واحد من هؤلاء
يحتج بحجج اما القائلون بجزء لا يتجزى ولا هو جسم فمن حجتهم ان كل جسم فانه قابل للتفريق
فاذا التفريق فاجزاؤه قابلة للتاليف كما انه اذا كان كذلك فكل جسم ففيه قبول التفريق
بالفعل ولولا ان فيه تاليفا لكان لا تختلف الاجسام في صعوبة التفكيك وسهولته
قالوا وليس ذلك لان جنسها مختلف ويعنون بالجنس الطبيعة النوعية قالوا ولا لاختلاف
الفاعل ولا العدم شيء ولا لا قسام تذكر وهنا فاذا هو للتاليف واذا كان فيه تاليف
ففيه مفاصل يلائم بكسر جملة الاولى اذا كل كليته فيه مالا تاليف فيه ومالا تاليف فيه فليس
بجسم لان كل جسم ينقسم وما لا تاليف فيه لا ينقسم وهذا الاحتجاج مبدأه لديمقراطيس الا انه فرع
منه كشيء يسير بينهم وذلك اذا اوردنا حجته وقالوا ايضا انه لو لم يكن لاجزاء الجسم متناهية
لكانت غير متناهية وكانت للجسم اقسام واقسام في اقسام واقسام غير نهاية فكان الكرة
اذا ارادت ان تقطع مسافة احتاجت ان تقطع مسافة نصفها وقبل ذلك نصف نصفها
واحتاجت في زمان متناه ان تقطع انصافا بلا نهاية فكانت يمكن ان لا تقطع المسافة ابدا وكان
يجب ان لا يلحق الفرس السريع العدو السلحفاة البطيئة العدو وكان البذرة لا تزيد من قطع المستقبل
يسير عليها فالمثل الاول للعدو ماءة والثاني للمدة تبين لكن اذا كان موجودة فاقسام الجسم متناهية
وقالوا انه لو جاز ان ينقسم الجسم الى غير نهاية لوجب من ذلك ان يكون الخردلة او المبلغ
لان تغطي اديم الارض كله قالوا لان الجسم ينقسم الى غير النهاية لكانت الخردلة في اقسامها

مساوية لاقسام الجبل العظيم وهذا مح وقالوا ايضا ان النقط لا يخ اما ان يكون جوهرا قائما بنفسه او
لا يكون فان كانت جوهرا قائما بنفسه فهو الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يلقاها ايضا نقطة
لون فسوا النقط قائما على الجسم او الخط قائما على السطح قائما على ذلك الجسم وان كانت عرضا فلا بد لها محلا
وكل حال في محل فهو يحل في ما يساويه ويكون مثله فيكون النقط محلي جوهر لا يتجزى
وقالوا ايضا انه جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء غير متناهية جاز ان يركب من اجزاء غير متناهية
وان يركب مع عدم تركبها بلا نهاية ولهم ان يقولوا انا اذا فرضنا خطا منطبقا على
خط حتى يكون النقط محاذية للنقط او ملاقية او عدا خلاوات اي اسم شئتم ان تدلوا به على
المعنى المفهوم ثم تحرك الخط فقد صارت النقط اللاحقة غير مماسة وزوال المماسة دفعة
فيكون في ان واحد صارت غير مماسة ويحصل ذلك الا انصلاقه النقط التالية للنقط الاولى
فيكون النقط متتالية في الخط والخط مولفا عنها اذ الكلام على زوال مماسة النقط
الثانية كما في زوال مماسة النقط الاولى وكذلك يعلم جواز حججهم وجود زاوية غير
منقسمة في الزاوية التي جعلها اقليدس اصغر الحادات وقالوا ايضا انا نقول في وقوع
الكرة على سطح المستوي يكون مماسة واحدة بنقطة بعد نقطة فيولف الخط الذي
يخطه الكرة من نقط واما الذين جعلوا هذا الجزء المنقسم الى حجم او هم شيوخ معتزلي
فقالوا انه لا يخ اما ان ينقسم كل جسم لا يكون منه ما لا ينقسم او لا ينقسم كلا فان كان
فظاهر ان ينقسم فهو ممتنع ان يقع وقوع الممتنع اذا فرض موجودا لم يلزم منه محال
بل ربما عرض منه كذبه غير مح والكذب غير المحال لا يلزمه المحال فلنفرض ان كل قسمة يمكن في
الجسم فقد وجبت بالفعل ح لانه اما ان يحصل لا شيء او يحصل نقط او يحصل اجسام لا ثم
لكن من المحال ان ينتهي الى لا شيء او الا نقط فانه ان كان اجزاؤه لا لا شيء فما ليس من لا شيء
وهذا مح وان كان انتهاؤه الى النقط فما ليس من النقط وهذا ايضا مح وقد اجمع العلماء على
ان النقط لو اجتمعت لا تزيد على حجم نقطة واحدة وانها انما تتلاقى بالاسر ولا يحجب بعضها بعضا
من الملاقاة ولا تتحرك في التأليف فيضيق شاغلا مكانا ولا يحدث منها متصل فيبقى ان يكون
انتهاؤه الى اجسام ليس في طبيعتها ان ينفصل وينقسم اللهم الا بالوهم والفرض واما الذين
قالوا بوجود اجزاء غير متناهية للجسم فقد دعتهم الى ذلك امتناع تركيب الاجسام من الاجزاء
التي لا تتجزى ومن الاجسام غير المتجزية فقالوا ان الاجسام ايضا في انفسها ذوات اقسام

وان

وان لم ينفصل بالفعل فهي اذا اجزئت بالتعيين والفرض كان كل جزء منها بعضا ووجدا
من الجسم وان لم ينفصل البتة فقالوا انه يجوز ان يكون اجزاء الجسم بلا نهاية وبسبب ذلك ينقسم الجسم انقساما
لا يتناهى اذ الانقسام الفرضي او التوزيع انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم متجاورة فيكون
اجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمل انقساما غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية
واذا صنف اصحاب الجزء على هولاء وانحوا هم الا مسئلة البغل والذرة والسلحفاة وخلوس
وبالجملة لا يمكن ان يكون الحركة على اصناف لا يتناهى فلا يبلغ الغاية البتة التي والا ما
التي اليها فيقول س فقالوا بالطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد
منها مقصود غير حاد ما تركه ولم يلاقه ولم يحاذ ما في الوسط واوردوا على الطفرة
با نيقوورس من ابطال حجتين الطفرة مثالا من دوران الدائرة الوتدية من طوق الرحى
والدولاب والاوتاد الوتدية من المركز وذكروا انه لو كان الجزء الذي عند الطوق يتحرك مع
حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة ويحال الحس
الذي في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه لبعض فبقي ان الذي في الوسط يتحرك
ويقل طفراته مع ان الذي عند الطوق يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من
بعد الذي في الوسط ولا استتبع الاولون من ابطال حجتين المذكورين الطفرة ولزمهم
هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون كل متصل اسرع من كل بطئ المتوسط سكون ضبطا كذا
الا ان جعلوا الذي على الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطوق وضبطوا
لا تمكين المتوسط من السكون والا ان حكموا بان الرحى تتفكك عند الحركات بعضها عن بعض
تفككا لكنها لا يلزم احدهما ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك الآخر فلم يزل
احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكك

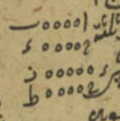
في اثبات الرأي
الحق منها وابطال الباطل واذ وقد دللنا على اختلاف المذاهب في مسئلتنا هذه فلنبدأ
بالدلالة على صحة المذهب الحق ثم بالتحمل على الشكوك التي اوردها من الفرقة فنحلها حلا فنقول
اما المذهب القائل ان الجسم فيه اجزاء بالفعل غير متناهية فيظهر بطلانه من جهة استحالة
قطع اشياء بلا نهاية في زمان متناه بحول ان اثبات الطفرة تبين البطلان في نفسه

وبالجملة كثيرا فانما هو من احاد واذا لم يكن هناك الا واحد موجود بالفعل لم يكن كثيرا فاذا لم يكن
جزء واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية والجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد واذا اضيف
اليه آحاد امثاله لم يخل اما ان يكون الاضافة على سبيل المماسة او على سبيل التداخل او على سبيل
الاتصال فان كان على سبيل الاتصال حدث المتصل من معا ويرمنها محدود فيبطل الرأي وان كان
~~على سبيل التداخل لم يحدث منها مقدار وان بلغت اضعافا لا نهاية لها في الوجود وان كان على سبيل~~
~~التداخل لم يحدث منها مقدار~~ وان بلغت اضعافا لا نهاية لها في الوجود وان كان على سبيل الملاقاة
فكل واحد من الوجهين يقتضي وضعا مخصوصا ويجب ان يكون له في نفسه حيز على ما يوضح من بعد فيكون
جسما او الجسم اذا اقترن باجسام امثاله متناهية العدد كان من تركيب ذلك جسم لا محالة وله نسبة الى
الجسم الاول المتناهي الاول نسبة محدود الى محدود في عظم فاذا ازيد في الاجزاء على تلك النسبة بلغ
المؤلف من الاجزاء المتناهية مبلغه وكان جسما مساويا لما من الاجزاء متناهية العدد وكذلك الجسم الاول
هو من الاجزاء المتناهية بالعدد واما مذهب القائلين بان القسمة تنتهي الى اجسام لا تنقسم بالفعل بل
للاتصال فانا نحو الكلام في النظر في امر هذه الاجسام فانهم ليسوا يمنعون كون الاجزاء
التي اليها تنتهي القسمة ذات احتمال لان يفرض لها اجزاء انما يمنعون وقوع ذلك بالفعل وعسانا
نجوز ذلك او لا نجوزه فيتعلق بنوع آخر من النظر انما الموضع الاخص به النظر في الاسطقسات
واما مذهب المعلمين للاجسام من غير الاجسام فحسبك ان نوضح بطلانه فنقول ان هذه الاجزاء
اذا اجتمعت فكان منها جسم فاما ان يجتمع على سبيل تتال فقط او على سبيل تماس او على
سبيل تداخل او على سبيل اتصال اذ الاشياء المجتمعة اما ان يكون بينها بعد او لا يكون فان
لم يكن بينها بعد فاما ان يكون يلاقيها بالاسر او لا بالاسر فان كانت بالاسر كانت متداخلة
طبعا او ضمنا وان كان لا بالاسر فاما ان يقتضي كل جزء بطبعه الاجزاء او يكون ذلك الى القاسر كما
في المفضي ... وان كان من كل ما هو اتصال وكذلك هذه الاجزاء اذا اجتمعت
لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه فان اجتمعت على التتالي فقط لم يحدث منها الاجسام
المتصلة في الحس ولا امتداد فيها وان اجتمعت على اتصال او تماس فكل واحد منها ينقسم
لا فارغ ومشغول وممسوس وغير ممسوس على نحو ما مر ضمن الفصول التي هي ويجب ان لم

متماس

متداخل

متداخل ان يكون اذ التقى واحد منها واحدا في ما ملاق لاحدهما ان يكون محجوبا عن ملاقاة
الآخر بتوسط هذا الثالث فيكون كل متتال بالملاقاة من ذاته ما لم يلقه الآخر وهذا يقتضي ان يكون الكل المتوسط
منقسما وان كانت الملاقاة بالاسر وكانت متداخلة فلا يزداد باجتماعها مقدار فيكون كلما اجتمع
كالواحد الذي لا طول له ولا عرض له ولا عمق له فاذا كانت هذه الاجزاء التي لا تتجزأ لا يجتمع اجتماعا
يأتلف منها جسم فالجسم اذن غير منقسم اليها فاذن ليس ينتهي قسم الاجسام الى اجزاء لا يمكن ان ينقسم
نوعا من القسمة وكذلك سائر المقادير اعني السطوح والخطوط وان عاقل رخصة ان يقول
ان الصفحة من الاجزاء التي لا تتجزأ اضاءت عليها الشمس او عرض لها حال من جهة يجب ان يكون الجهة الاخرى
بتلك الحال او نقول ان الصفحة ليس لها في نفسها وجهان بل الصفحة على مثل ما هو وجه الصفحة
والوجه الذي لا يلي الشمس هو ذلك الوجه بعينه فاذا ابصر هذا الوجه فقد ابصر ذلك اذ هذا هو ذلك واحد
وليس هاهنا هذا وذلك فيكون الواقف من جهة من الصفحة يرى ما يشاهده من الجهة الاخرى وقد بين
وجود الاجزاء التي لا تتجزأ ان لا يكون دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الاشكال اذ
الدائرة يوجبه ان يكون الطوق الخارج اكبر من طوق داخل او مساويا له ومساو للمماس والمباد...
لا يكون اكبر والمثلث القائم الزاوية اذا كان كل من ضلعيه عشرة عشرة كان وتر القائمة جذر
مائتين وهذا الجذر لا يوجد واما اصحاب ... وكثير منهم لا ينكر لكنهم يقولون ان البرهان قد تخلف في
امر الدائرة والمثلث وانما هي اشكال مفروضة ومع ذلك فانهم لا يدفعون وجود المربع القائم
الزوايا مثلا على هذه الصفة لتركيب من اربعة اجزاء لا تتجزأ خطا على الاستقامة وليركب مثله خطوط ثلاثة
غيره ولنؤخذ منها خط مثل خط ا ب ولنطبق به على خط ج د حتى لا يكون بينهما شيء
بينهما وكذلك ه ز بعد ج د وط بعده وحتى يحدث سطح ا ط على مذهبهم فمعلوم انه ليس بين
هذه الاجزاء في السطح من فرجة البتة فالاجزاء الاربعة التي هي الاول من خط ا ب والثاني
من خط ج د والثالث من خط ه ز والرابع من خط ط وهو القطر لا يخلو اما ان يكون هذه الاجزاء تماس
بعضها بعضا على سمت بعينه او لا وهو غير ط فيكون خطا مستقيما مؤلفا منها وهو القطر
ويكون مساويا للضلعين المتساويين وهذا بعيد غير الحوار فمعلوم بالحس انه اطول من الضلع
وفي الشكل هذا اطول من الضلع واما ان يكون هذه الاجزاء متباينة فحينئذ اما ان يكون بينها
فرج او لا يكون فان كان بينها فرجة فلم تطبق الخطوط تطبيقا لا فرج فيه وقد فصل ذلك

فان الوار
الصنفوم
مثلثا عشرة عشرة
ووتر المثلث هو الخط الواصل بين ضلعي الزاوية القائمة

والخط الواصل بين ا ط هو قطر المربع
بالمشاهدة

وان لم يكن بينهما فرجة فيكون فيما بينهما شيء لا محالة او فوق او بعض جزيان كما بعض جسم ووقع
قسم الجزء وان كان جزء تماما او جزء آن لزم دايما ان يكون طول القطر اما ان لا ينقص عن الضلعين
معا او ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس وينقص القطر عن ضعف الضلعين
دايما هو امر محسوس وقد ذكروا اما ما يقولون ان هذا الخط لا يكون مستقيما بل معوجا على نحو
هكذا الضلع ان يكون جزء دون آخر منحرف عنه في جهة اخرى ثم جزء اخر في سمت الاول ثم جزء منحرف عنه
~~ثم جزء اخر في سمت الاول ثم جزء منحرف~~ فان كل منحرف موضوع على المفصل المركب بين
المرتبين في سمت واحد فانه يظهر فساده وبطلانه عن قريب وذلك لانه اما ان يكون المرتبان في سمت
واحد مماسين او غير مماسين فان كانا مماسين وكل الاجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية بحيث
يحصل منها خط مستقيم فيكون من المرتبين خطان مستقيمان موضوع احدهما بجنب الاخر ولا
تضريس وان كانا غير مماسين فلابد ان يكون بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل يتصل على الاستقامة
لا يكون مضرسا لو كان بعض الجزء واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا والجزء لا ينقسم بل اما ان
يكون كله بينهما او لا شيء منه بينهما واذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضريس البتة بل يكون
هناك وضع على الاستقامة كما هو مقبول عندهم ان من شان الاجزاء ان ينتظم منها خط مستقيم وان
جعلوا فيما بين المرتبين على سمت واحد جزء بين لا في نظام السمت بل عن ناحية يتضرس
فقد جعلوا من كل جزء شيئا فيما بين الجزئين وشيئا زايلا عنه حتى يكون تضريس فجعلوا كل جزء منقسما
وما يقولون في خط مستقيم نعمل ثم نركب جزءه الاول على نقطة آ وتطبق على السطح
يلي الخط نقطة ط ومعلوم ان هذا ممكن فنبين اذن انه يمكن ان ينتظم بين الجزئين خط مستقيم
فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهة التي له واوضح انه يمكن ان يتوهم بين الجزئين خط
مستقيم على اي وضع كان الجزآن فيمكننا ان نضع على جزئين آ و ط ولا يكون بينهما شيء
ونتصل بينهما خطا ونطبق على خط القطر فكيف يكون حال النقطة التي تلي النقطة الاولى
الموضوعة على نقطة آ أيقع على النقطة الثانية من القطر التي هي النقطة الثانية من خط آ د او يقع
في المفصل المشترك حتى تماس كلتيهما محاذية للمفصل المشترك بينهما لا ميلا فيما عليه فيكون تلك الزوج
اصغر من ان يسع فيكون س اصغر من ح ما لا يسع او يكون يسع فيكون ما قدمنا من الخلف وان وقع
عليه فقد انطبق الخط المستقيم على القطر وما يطابق المستقيم فهو مستقيم مساو له وهو المطلوب

ما

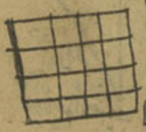
يكون بينهما

انما هو

حتى لا

فنبين انه

ما يحفظون من الدليل في هذا الموضع من امكان وقوع جزء على مفصل مركب بين جزئين ثم بعينه يمكن
ان يتحرك قليلا حتى يلي احدهما وحده فان كان الذي يليه وهو بين الاول والثاني
هو الذي كان يليه بعينه وهو بين الثاني وحده فيكون عند التحقيق ما سار الا نصف وان كان
يليه منه غير الذي يليه اولا فيكون قد انقسم موضع الملاقاة ويلزمهم ما يهربون منه من امر زيادة
الجهات على الست التي يظنون انها واجبة ان يكون ستا وليس ذلك بواجب البتة انما ذلك
امر تعودوه في تسمية جهات الحيوان فظنوا ان ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب في كل شيء
بل الحق ان الجهات في كل جسم غير متناهية وذلك يعلم عن النهاية بالقوة وبهذا ايضا مثل ما
يظن بعضهم ان للجسم طولا معينا وعرضا معينا وعمقا معينا وان كان كل ذلك بالفعل فيكون
لكل واحد منها طرفان فيكون الجهات ستا ليس غير ونحن نقول في هذا عن قريب بل الحق ان نعلم
ان القول بكون الجهات ستا امر مشهور متعارف ليس بحق ولا عليه برهان ولكنهم قد قالوا
انا لما نتمثلها بكون على هيئة هذه الاجزاء الاربع يولف منها مربع كبير فيكون المربعات التي على



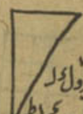
القطر لها ملاقية باطرافها التي هي الخطوط ولا عرض لها شيء وقد ضلوا في ذلك ضلالا بعيدا وذلك لانها
ملاقية بالنقط وطرف الطرف طرف فيصلح به اللقاء وغير ملاقية بالخطوط وبين تلك الخطوط انفصال
مربعات التي تملأ ما بين المربعات ولا ادرك الاجزاء وما يعلم يقينا لا شك فيه ولا احتمال
ان بين كل شيئين ذوي وضع سمت حتى انا اذا اخذ علمنا خطا مستقيما بينهما فانه يملأ ذلك
السمت او يسع في ذلك السمت فاذا كان الجسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة وقد جعل جسم بازائه كالارض
ايضا ونصب هناك شيء نصبا قايما وجميع ذلك صحيح الجواز في الوجود في المعقول ثم كانت
الشمس مضيئة للارض وكان المنتصب على مقدار سمت الشمس فاذا دار الشمس جزءا فلابد اما ان
يزول السمت الذي بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف الظل او يبقى فان بقي لا محالة



سمتا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الاجزاء على الاستقامة من الشمس الى طرف
المنتصب الى الارض ايضا خطا مستقيما كالخط الذي عليه علامة ب من خط اب فيكون خطان
مستقيمان متباينان مجتمعان عند نقطة ويجدان بعد ذلك خطا مستقيما يكون ذلك الخط
مستقيما مع كل واحد منهما فيكون الجزء المركز وهو الذي بين طرف المنتصب ونقطة على الارض
هو مع كل واحد من السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرف المقياس خط واحد مستقيم وهذا
معلوم استحالته ومع ذلك فقد جعلوا الجزء واحدا وهو طرف المقياس بوازنه الشمس من جهتين

السمت ٢

احدهما خارج عن الست التي لهم فلم يثبت السمت بل زال فاما ان يزول جزءا او اكثر من جزء او اقل من جزء فان زال جزءا او اكثر فيكون ذكر الشمس في السماء مساوية لحركة طرف السمت وهما فيما بعد متساويتان او يكون طرف السمت يقطع اكثر وجميع هذا ظاهر الاستحالة وان كان اقل من الجزء فقد انقسم الجزء وكذلك اذا فرضنا خطا مستقيما لو قام على زاوية قائمة احد ضلعيها الخط الذي فرضناه ذلك الخط وليكن جذعا احد طرفيه على ما يلي الارض والاخر على الارض وارتفاع ما يلي الافق من البعد بين الارض والزاوية فاذا اجزنا بهذا الخط من الطرف الذي على الارض وانخفض الطرف الآخر وجب من ذلك ان يكون ما يقطع من جانبين سواء وليس كذلك بل يكون القطع من الجانب الاطول اقل وليس ذلك مما يتبع تفككا او تفوق الاتصال البتة والا لاختلف في المعمول من الحديد والالماس والمعمول من خشب بل يستوي التقدير في الجميع والاولى ان نفتا وضع خطا مستقيما على الطرف الذي لو تحول اليه العمود بمقدار طول العمود كان ما يقع حيث وقع عليه العمود وكذلك للاجزاء التي في طرف العمود ويلزمهم ما حكيناه من قوم احوجوا هو لاء الى القول بالتفكك والتفكك اما ان يكون تفككه بان يتزايل الاجزاء بنوع يقع عليها فيجب ان يزداد مسح الرحى عند الحركة او بان يتزايل الاجزاء على نحو تبادل الامكنة حتى يقع الجملة على حجمها فيكون العلامات يزول ولا يبقى الاواخر التي في الرحى على الاوضاع التي كانت لبعضها عند بعض فهذا هو ما يقول به بالتفكك وتخلل السكنات في الحركات وماذا يقولون في فرس شديد العدو هل لسكناته في حركاته اكثر من سكناته ولو كانت السكنات اكثر لكان البطوء اظهر والفتور اوضح وان اكثروا بهذا في الفرس لم يمكنهم ان يكثروه في السهم المرمي ومع ذلك فان نسبة حركة عدو الفرس او ازمنة السهم الى سير الشمس ليس نسبة يقتضيها زيادة حركات العدو والازمنة على السكنات وذلك لانه لو كانت الحركة في الكمية والزمان مساوية للسكنات وثبت ان الشمس ليس لها الا الحركات فقط لكان ركض الفرس وازمنة السهم نصف سير الشمس وليس الامر كذلك بل لا قياس لهذا الى ذلك اما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة واما ازمنة السهم فقد وقع في قوم يقفون على ابعاد مرامي السهام وكل واحد يرمي سهما سهما صاحبه بالوقوف ...



... بوقوف القفا ومع ذلك ولو استقصى مستقص في هذه النسبة لوجدها اقل من نسبة جزء من الوف اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس والسهم كثير الوقوف والسكنات وبطوء واحدة وكان يجب ان لا يرى حركته ولا يظهر لغلبة السكون عليها وان ظهر فيما يظهر كان قليلا يسيرا او الوجود بخلاف

هذا فان الحركة هي الظاهرة والسكون لا ظهور له البتة ومما يوضح هذا انا نعلم ان الثقيل كلما كان اثقل كانت حركته الى اسفل اسرع فاذا كان ثقيل ما يتحرك الى اسفل في زمان وقد كان ثم زدنا مقدار الجسم دائما كان ذلك زيادة الثقل بلغنا ذلك وقتا ما لا حركة لا يتخللها سكون فاذا ضممنا اليها ضعف ذلك الجسم لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون يكون سببا للابطاء وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يحرك الحركة التي لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل ومن العجب انه اذا تحرك المتحرك في هواء راكد او في خلاء موهوم فهو ما لا معاوق فيه ويكون معه اعتماد وحركة ميل فيه او اعتماد في جهة ان يقع ذلك الاعتماد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا يسبق الحركة بل يحدث سكون يقع به البطوء كان يوقف كسل متعب فيميل بالاختيار الى السكون ثم يثوب اليه النشاط وكيف يحدث شيء يمنع ويبطل في هواء راكد او خلاء كيف يمكن ان يبقى ان الميل والاعتماد يبطل فيه ويحدث وان من الشناعات التي تلزم الجزء انا نعلم يقينا لا شك فيه انه اذا تحرك متحرك من اليمين الى اليسار ومتحرك آخر من اليسار الى اليمين على خط متوازيين مستقيمين انهما لا يزالان يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين ثم يتباعدان فاذا فرضنا ادبع لو ان لاحق واربع لو ان وركبنا من كل اربع خطا كل واحد الخطين موضوعا بجنب الآخر كما فعلنا بالمربع الذي ان ثمانية من لوائح لاحق وفرضنا على طرف احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا وعلى الطرف الآخر الذي على اليسار جزءا وحركنا الاثنين حتى صار الجزء الذي على احد الخطين وعلى طرفه الايمن نافذا الى الطرف الآخر والجزء الذي على طرف الخط الآخر وعلى طرفه الايسر نافذا الى الطرف الآخر ونحن نعلم انه وكما هما متساويان فيتحاذيا ويتفارقا فلا يخلو اما ان يكون تحاذيهما على النصف او بعد النصف فان كان التحاذي انما يقع اذا كان هذا على الثاني من الطرف الذي تحرك عنه وذلك على الثاني من الطرف الذي تحرك عنه فبعد لم يتحاذيا لان محاذي الثاني من كل واحد منهما هو الثالث من الآخر وما يوضع عليه فان تحاذيا بان يكون كل واحد منهما على الثالث فهما في حال التحاذي متفارقان وان تحاذيا لكون احدهما على الثاني من خط والآخر على الثالث من خط فلبث وكما هما على السواء وهما يلزمهم ان ما يظهر لكل ذي عقل ما نعلم انه اذا تقابل متساويان لكل واحد منهما ان يتحرك الى الآخر حتى يلقاه ولا مانع له البتة من لقاء الثاني فاذا حاذيا فلهما ان يتحركا معا حتى يلتقيا فاذا التقيا امكن ان يتمانعا وقبل ذلك لا مانع وهذا شيء بين بنفسه واذا لو بهما ثلث لوائح على وصف وعلى الطرفين وان لكل واحد منهما ان يتحرك حتى يبلغ الآخر

ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا كما له ان يلتقيا بعد ما ليسا ملتقيين فلا يخلو التقاؤهما
اما ان يكون لكل واحد منهما استقرار على كمال الوسط وعند استقل اليه بكماله فيكونان معه على
الكل واحد قطع شيئا الا ان يلتقيا فان كان كذلك فعند انقسم الجزء الوسط والا ان
الطرفان ولا ان المتحركان والعجب من قولهم على هذا ان هذا انما يستحيل منه ان يتحركا
معا لاستحالة الانقسام كمان احدهما اذا تحرك والاخر ساكن تقدرت حركته فان كان
الاخر يريد ان يتحرك شيئا بذلك فيقف او تقو سبب وارد من الآخر اليه يقصره او يعوقه
ملاقاة الاخر له وليس يسبق الآخر كما للاماتة الحركة سبق هذا وليس يخرج على العاقل اذا
اريد تحريكهما معا لم يكن فقصد احدهما الحركة في نوع حالتها العصا عن ان يتحرك الا ان
يلقاه فمن المحال ان يتي ان هذا يحتبس بسبب ان الآخر يهم ان يتحرك فكيف يكون
ذلك سببا معاوقا القوة الدافعة من الحبس حتى تقف ولا يبطئ وليسا متماسين
ولا ملتصقين مما تحتهما ولا في احدهما ما يرجح حابس من الآخر ولا من حابس خارج
وبالجملة يجب ان يحدث عند احتباسهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى تحالفا
وتلك الحال ليست غير المصادمة ومن يتنبه بان يقول ان امتناع العزم يحبسهما ويحيلها
غير ظاهر عن التحرك والدفع ولو كان لاحدهما دافع ولم يكن للاخر دافع لاندفع واحد
بسببه لكنه لما اتفق حضور مجيء دافع الاخر صار لا هذا يجيب ولا ذاك يندفع
واما العاقل فانه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سببا لبطلان منع الانقسام
لا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس وانت اذا بسطت ما ادهو فنا القول
فيه وتاملته اتضح بطلان هذا المذهب واذا بطل هذا المذهب ومضاده معا
وجب ان يكون الحق جامعا لما بالنقيض وهو انه ليس للجسم الواحد جزء بالفعل وانه
ينقسم لا الى غير النهاية بالقوة

فصل

في حل شكوك المبطلين للجزء ويلزم الآن
في حل شكوكهم وفي تتميم ما يليق بهذا الكلام من [illegible] الحركات والآنات والازمنة بهذا
الانقسام الى غير المتناهي بالقوة وما يتبع ذلك اما قولهم ان كل قابل للتنوع ففيه تاليف
فهو الذي لا نطق مما بنوا عليه وليس هذا بواجب فان عنى بالتاليف ان يكون فيه
جزآن متميزان بالفعل وبينهما مماسة وان التنوع تبعيد احدهما عن الاخر وكلا الامرين
فهذا غير مسلم ولو سلم لكان لا يحتاج الا ان يلتجئوا الى التنويع حتى يتم حجتهم بل انا نسلم يكون
صحيح مع ثبات التاليف [illegible] اذ كان يجب ان يكون الجزء حاصلا لا ان التاليف فيها

فيها الاستحالة وجود ما لا نهاية بتناهي من الاجزاء بالفعل ووجوب الواحد بالفعل حيث يكون
كثير وان عنوا بالتاليف الاستعداد لان يحدث كثرة فيما هو واحد لا كثرة فيه فهذا مسلم
وهذا لا يجوز ان التنوع الجرم او يبطل الجرم اذ لا سبيل الا ابطال وحدة الواحد بالفعل
الا باعدامه اصلا او تكثيره فاذا لم يعدم بل كثر ثبتة واحدا ان حالتهما حالة وتاجل الوحدة
لابد تقع عند البتة الا الابطال وقد حسب بعضهم ان وجود الاجسام مختلفة في سرعة قبول
التنوع وعسر قبوله اوجب اثبات التاليف وقال وذلك ليس لاختلاف جنس الاجسام اي نوعيتها
ولا لاختلاف الفاعل ولا الحدوث [illegible] ولا العدم [illegible] عندهم ليست الاقسام الا هذه وعندهم
ان الاجسام لا تختلف نوعيتها فسلم ذلك كله لهم فلم يجب ان يكون للتاليف لا غير بل لم لا
لا يكون هذا ان المعنيان وهو عسر القبول وسرعة القبول عرضيين يعرضان للاجسام تختلف
بها بعد الاختلاف نفاق المذكور كالسواد والبياض وغير ذلك من الاعراض فان
ان الاجسام اذا اختلفت بالسواد والبياض احتاج ذلك الى ان يكون اختلافها
بعرض غير السواد والبياض هو التاليف اذ ليس للجنس والفاعل والحدوث والعدم
واما حديث الحجة المبنية على الانفصال فانما كان يكون من ذلك شيء لو قلنا ان للجسم جزءا ما لم يجز
نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك فيكون الاجزاء بلا نهاية ونحن لا نوجب للجسم جزءا
البتة الا ان يجزأ ولا يمكن ان يكون جسم قد جزئ بانصاف لا نهاية لها فلا يلزم ما قالوا اكثر
ما يقولون هاهنا ترى انك اذا لم تجزئ ولم تعين [illegible] فلا يكون ذلك موجودا وهذا
موجودا ولا بد دون ان ذلك انما صار ذلك وهذا بالاشارة واذا لم يكن لا ذاك ولا هذا
واذا لم يكن لا ذاك ولا هذا كيف يكون ذلك موجودا وهذا موجودا على ان المسافة المقطوعة
تقطع بزمان مثلها متناهي الاطراف منقسم بلا نهاية في الانفصال نوعيهما [illegible] لا قسم له
وجودا او فعلا واما حديث الخردلة والجبل فانه لا اقسام لاحدهما ما لم يعمل واذا قسما
معا حصلت عدة اقسام منهما متساوية في العدد وكل واحد من الاقسام التي للخردلة
اصغر [illegible] ذلك الى غير النهاية وانما يكون الشناعة لو كان الذاهب الى غير النهاية
فيهما بمقادير متساوية ومثال ذلك ان تضعيف الجبل في التوهم وفي قدرة الله تعالى
الى غير النهاية والخردلة ايضا فلا يكون من ذلك اضعاف الجبل مساوية في المقدار لاضعاف الخردلة
لاجل ان التضعيف متساو بل يكونان مختلفين في المقدار وان تساويا من وجه في
العدد واما الذي يمنع ان يكون اشياء متساوية في العدد وليست متساوية المقدار

اذ اذا ولا جله بل يجوز ان يكون في الاحتمال اشياء يذهب الى غير النهاية اكثر من اشياء كتضعيف
العشرات مع تضعيف المائتين واما تغشية ادم الارض من اقسام الجزء فلا نسلم انه وجود الجزء
ومع ذلك فلنسلم ان الجزء ينقسم لجزءه الى الآخر في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها
في الجزء الذي يسع الارض كلها لو بسطت عليها واحدا بكمال ما يذهب الى ان هذا صحيح او باطل
فعسى ان يكون في الجزء من الاجزاء التي لا تتجزى ما يبلغ كثرة ان تغشى بها صفحة الارض
ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف منه ذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل
على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان الاجزاء الجزء له يغشى
الارض شيء غير التعجب واما حجة القوم بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فان الذي لا يكون بين الحاله
مع فرض تناهي الانقسام فكيف حين يستعمل الدعوى لاستحالة الانقسام على انا لسنا نقول
ان الممكن من ذلك قد خرج الى الفعل بل نسلم انه يجوز ان ينتهي الى صغر يعجز عنه عن تفرقه
لبسط على الارض او غيرها ولا يمنع قسمته بالفرض والتوهم ولو جوده لو لا تودي الى التجزية
ونتعقلهما اما الحجة الى حجة من الجوهر والعرض فليعلموا انه لا ثم لهم ان العرض حقيقته
الا يكون لذات مساوية لذات المحل باشيئة فيه مطابقة له بل ليس العرض الا ما من شانه ان
يكون للشيء وليس بمقوم ذاته باز جزء منه وعلى ما قلنا فكيف هو ما منع الجزء في عالم بكم بحيث
يشار اليه ذاته فانه شيء في ذات الجوهر الذي هو له عرض كالالوان فانها كلها وكالحرارة وكالكون
الذي يقولون فان ذلك ليس كالبياض المنتشر في محله فان عني بالعرض ما يقولون
من انه ذات يشار ولذات ما هو فيه مشتبه فيه فليست النقطة بعرض ولا بجوهر اذ ليس
يجب ان يكون كل موجود اما مطابقا لذات يشار اليها واما موجود الا في موضوع
لانه ليس احدهما نقيض الآخر ولا يتبين اللزوم للنقيض وان عني بالعرض معنى
للشيء بصيرة الشيء ذا صفة وليس هو جزءا في قوامه فالنقطة عرض لانها نهاية [illegible]
لما هو بها متناه وليس هو جزءا من وجوده وكونها عرضا لا جوهرا هو انها صفة لهذه الصفة
لانها نهاية له وليس غير هذا واما حديث نفي الانقسام بالتركيب سواء كان تركيب الجسم في
نفسه او تركيبه مع غيره فليس بصحيح لان الانقسام بحدوث الاجزاء والتركيب محتاج الى
اجزاء حادثة حاصلة ويستحيل ان يوجد اجزاء حاصلة بلا نهاية حتى يتركب منها فاما
حديث المماسة وذوات الفقد فقد فصل في باب الزمان اذا انذكر به كان الجواب
مقتضيا منه وبالجملة ان المماسة لا يحصل دفعة في آن فاما حديث الاودية المذكورة
مقتضيا له
فانها

علية جزء واحد ... عاد

القول له

اي بعض هذا المعنى اي الذات القائمة السارية

الانقسام الكمي

فانها ليست غير منقسمة بل هي منقسمة وهناك زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية اذا قام
الزوايا على انه لا يكون زاوية من خطين مستقيمين حادة اصغر من تلك وليس اذا قيل
انه ليس شيء بصغر كذا اصغر منه كذا دل على انه ليس شيء البتة اصغر منه وكل من حصل علما
باصول الهندسة علم ان تلك الزاوية تقسم بالقسم قسمة لا الى نهاية واما حديث ما اورد
من السطح والكرة فانه لا يدري هل يمكن ان يوجد كرة على سطح بهذه الصفة في الوجود
او هو في التوهم فقط على نحو ما يكون عليه نحو التعليمي ولا يدري انه ان كان في الوجود
فهل يصح تدحرجها عليه او لا يصح فربما استحال تدحرجها عليه وبعد هذا فليس يلزم ان يكون
الكرة مماسة للسطح في اي حال كان بالنقط لا غير بل يكون في حال الثبات والسكون كذلك
فاما اذا تحركت مماسة بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقف بالفعل مماسة بالنقط الا
في الوهم اذ ذلك لا يتوهم الا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل وبالجملة فهذه
المسألة لا تتحقق جملتها لانا لم نسلم هو ان الكرة لا تلقى السطح في آن واحد الا بنقطة وليس يلزم
من هذا ان يكون الكرة ينتقل من نقطة الى نقطة مجاورة لها ومن آن الى آن مجاور له
فانه ان سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة والسطح بل صح ان هناك نقطا متلاقية ولا تنقسم الآنات
للخط وآنات متجاورة [illegible] منها تاليف الزمان فاذا كان المسلم هو ان الكرة تلقى السطح
بنقطة في آن وكان الخلاف في ان الحركات والازمنة غير مركبة من امور غير متجزية ومن آنات
كالخلاف في المسافة وكان انما يلزم تجاور النقط لو صح تجاور الآنات كان استعمال ذلك
في اثبات تتالي النقط كالمصادرة على المطلوب الاول فانه لا يتم هذا البيان الا بعد ان يبين انه في
هذه الحال ملاقية بنقطة وفي الحال الثانية ملاقية بنقطة والحالات متجاورة للنقط متجاورة
فان لم يعمل بهذا لم يتم الاحتجاج وانت تتحقق هذا اذا علمت انه ليس في اجزاء الحركة
والسكون والمسافة ما هو اول جزء حركة او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج
ذيمقراطيس فقد حصل فيه في تسليم مقدمة واحدة لنفسه وهي ان الجسم ينقسم كله
لان هذا يدل على معنيين احدهما انه ينقسم بكليته معا والآخر انه لا ينقسم جزء
الا ودت الاجزاء هي ايضا تقبل القسمة ولا تقف فاما الاول فليس ذلك بمسلم
ولا بقضية صادقة وهو ان الجسم ينتهي في القسمة الا ما لا ينقسم بل نقيضه واما
ان لا ينقسم الا بالفعل معا وهذا لا يمنع ان يكون ينقسم انقساما بعد انقسام بلا نهاية

واما ما اورد من حديث السطح اه

والنظام اي ملاقية بالنقطة

تأليف الخطوط

نوع له

وليس ايضا اذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالا ممكنا فالكل ممكن الوقوع كما ان كل
تضعيف عددي جائز على العدد وليس كل تضعيف عددي جائز ان يقع مقابل الحق
ان كل قسمة اردتها وكل واحد واحد من اصناف قسمة هي بلا نهاية بالقوة يجوز
ان يقع في الجسم ولا يلزم ان الكل يقع البتة لانه يحتاج اول شرط الى ان يكون الذين يقعون
الغير لانهاية له بالفعل وهذا مستحيل وبالجملة فان هذا من جملة الخطا والواقع بسبب
لفظ الكل وكل واحد وسنبلغ في ابطال وجود هذه الاقسام الغير المتجزية اذا شرعنا
في الكلام الذي هو اشد تخصيصا من هذا الكلام واما حجة مثبتي الاجزاء بلا نهاية فانه
تقدر مما قدمت على حلها

فصل

في مناسبات الحركات والمسافات والازمنة في هذا
الباب وتبين انه ليس شيء منها اول جزء فنقول الان انه اذا كانت المسافة تنقسم الى غير
النهاية بالقوة فكذلك يجب ان تنقسم الحركة التي بمعنى القطع مهملا الى غير النهاية بالقوة
ولو كانت حركة لا تتجزى بمعنى القطع لكانت مسافتها اما غير متجزية وهذا محال واما متجزية
ولكانت متجزية لكانت الحركة من مبدائها الا موقع القسمة اقل من الحركة من مبدئها
الا منتهاها وما لا اقل من غير المتجزي ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزء من الحركة التي استوفى
بها المسافة واذا انقسمت الحركة انقسم بازائها الزمان بل انما تنقسم الحركة بسبب انقسام
المسافة والزمان ومن الموجود حركة سريعة او بطيئة ومنها سيتبين ان كل واحد
من هذه اي المسافة والزمان ينقسم فان المسافة التي تقطعها حركة ما في زمان يلزم ان
يكون البطيئة تقطع اقل منها فينقسم المسافة والسريعة تقطع ذلك الاقل في زمان اقل
فينقسم الزمان والحركة تتبع المسافة والزمان في الانقسام كما علمت لكن الحركة يعرض لها
ضرب من الانقسام لا يطابق فيها الزمان وذلك هو انقسامها بانقسام المتحرك ويشبه ان
يكون هذا النوع الحركة المكانية اولى فان اجزاء المتحرك بالحركة المكانية لا يخلو اما ان يكون الاجزاء حاصلة
بالفعل او الاجزاء بالقوة فان كانت الاجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو اما ان يكون
اجتماعها على سبيل تماس او اتصال وكيف كانت فان كل واحد منها لا يفارق
مكانه لانها ان كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل وان كانت متماسة فلها مكان
لكنها يفارق من مكانها سطحا هو جزء مكان الكل ولا يفارق كمال المحيط بها
فلا يفارق مكانها فلا يتحرك وان كانت الاجزاء بالقوة فتبعيد الحركة عنها اظهر

اظهر فكيف ينسب اليها الاجزاء حركة بالفعل واما في سائر الحركات فان كانت الاجزاء بالفعل
صح ان يقع ان جزء التغير تغير الجزء وان كان لها الاجزاء بالقوة فللحركة ايضا اجزاء بالقوة لو فصلت
لكان بازاء كل جزء من التغير تغير يخصه هو جزء تغير الكل فان من هذا التغير الذي يخص في هذا الجزء
ومن ذلك التغير الذي في ذلك الجزء انما يحصل مجموع تغير الكل اذ تلك الجملة المجتمعة جملة تغير وجملة التغير
تغير وكل تغير فهو شيء ولا شيء يحمل هذه التغيرات عليه الا الكل والاجزاء وليس تحرك جزء فهو للكل
والان كل حركة وكل تغير فهو في زمان ينقسم الى غير النهاية فيحتج ان يكون للحركة شيء هو اول ما تحرك
المتحرك وذلك لانه ان كان حركة هي اول حركة فانها لا محالة في مسافة وتلك المسافة منقسمة بالقوة
واذا قسمت كانت احد قسميها متقدما والاخر متأخرا فكانت الحركة في الجزء الاول قبل اول حركة
وقد جعل هذا اول حركة هذا خلف بل الاول في الحركة وفي التغير انما يقع على احد وجوه ثلثة احدها
الاول بمعنى الطرف وهو الذي يوافق اول المسافة وطرفها واول الزمان المطابق لتلك
الحركة وطرفه فهذا اول واول بمعنى آخر وهو انه اذا عرض للحركة تقسم بالفعل او بالفرض
كان الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة التي بالفعل وقد يظن ان للحركة اول على وجه آخر وهو انه
قد قال بعضهم ان هذه الاجسام وان كانت تنقسم الى ما لا نهاية له بالقوة فليست تنقسم
حافظة للصورة النوعية وهيأتها الى غير نهاية الكم فان الجسم يبلغ حدا لا يصح لو انقسم بعده ان يكون
ماء او هواء او نارا او ما لو او شجرا او مسافة فان الا للمتحرك من حيث هي مسافة حد
لا يتعداه في الصغر كان للحركة حد هو في الوجود اصغر الحركات فلا يوجد حركة موجودة اصغر
منه وان كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك وهو نصفه اذ كان
ذلك متجزئا في نفسه بالقوة لكن ذلك التجزي لا يخرج الى الفعل البتة وذلك على معنى الافراد والفصل
وسنتكلم في هذا بعد فان كان كذلك فالمتحرك يكون له في حركة اول حركة وذلك بمعنى
بالقوة وهو ما يساوي الحركة التي هي اصغر الحركات فاول الحركة بمعنى الطرف فليس بحركة فلا يكون
للحركة بمعنى ذلك الاول اول ما تحرك واما بالوجه الثاني فيكون له اول ما تحرك لكن اوليته
وضعية وفرضية لا حقيقية واما الوجه الثالث فهو وان صح ان للحركة شيئا هو اصغر
حركة يمكن ان يوجد فانما يصح على انها حركة بنفسها موجودة بابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل
لا ان يكون هو اول حركة موجودة ذلك الاول بعضها وقد اشرنا الجملة بعده فان هذا التبعيض
كلام.

الذي كلا منافية هو بالعرض وتلك الوحدة التي المنقسم الحركة ليست بحسب العرض بل بحسب الوجود والله الا
يقول قائل ان قدر تلك الحركة مسخى في جملة كل حركة ان يعرض اولا اذ كان لا حركة اصغر منها في
الوجود الا بالعرض فيقف الكلام الا ان يوضح عن ان هذا المذهب فانا الاول في الحركة الذي
يكون بتقسيمنا اياها موازيا بالعرض المسافة التي لا تقف عند حد في الصغر فلا فانه لا يكون مقدار في
ابتداء وانتهاء غير منقسم الا ما يصح بهذا النحو من الانقسام فاذا كان كذلك كانت الحركة المتصل لا يجوز ان
يوجد فيها ما هو اصغر وكذا على النحو الذي يوجد جزء في المتصل وذلك لان الجزء في المتصل انما
يعرض بالفعل بتعيين الحدود على احد الوجوه المذكورة وليس تعيين الحدود ووقوف البتة الا
انما الوقوع على ان يكون للتوزيع والتقطيع بالفعل وح لا يكون متصل البتة وان
يكون هذا التوزيع والتقطيع متناهيا الحدود لا يمكن توزيعها وتقطيعها وان امكن فرض
فيها تعيين الحدود فيخرج المتصل الذي يتبع لا على وجه التوزيع والتقطيع عن متناه
البتة واصنع بهذه التجزئة فيه متساوية ليس بعضها اولى من بعض فاصغرها كالاعدم هذا
من التجزئة فعسى ان العدم التجزئة يحول ان لا يكون وكذا خارجة الى الفعل عن المبداء او لا المنتهى
ثم عنده بالفعل اصغر منها واذا كانت الصورة هذه فلا يكون للحركة اول او في
هذا المعنى الا الطرف الا ان يكون وكانت مسافة غير متصل ومقومها بهذه الصورة واما في
المتصل فلا يوجد جزء اول بهذه الصورة لا يوجد فيه وكذا حدود منقطعة بنفسها بل يكون
لو اخذ تلك الحركة متصلا بعضها ببعض فلو كان في جملة تلك الحركة وكذا اول ما يتحرك بها الى حد وكانت
بعد اذ جزء من المتصل لا جزء في المتصل اصغر منه لم يكن يعرض لذلك الجزء من الحركة الانقسام
الذي لا يبطل الاتصال الذي كلا منافية اذ فرضنا ان انقسام الحركة كلها في هذا الاول
انقسام لم يبطل الاتصال ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام
كان اول الحركة ليس فيه امتداد البتة فلم يكن فيه حكما ما في البتة فلم يكن حركة واذا كانت الحركة
تقسم الانقسام الحاصل فقط للانفصال الا عن النهاية فكل ما جعلته اولا يمكن الجزء الا عن
الطرف فلا اول لها بالقوة وكذلك السكون وكذلك الحركة التي يسير توقفا وهو تزيد الحركة
في الرعى ان كانت طبيعية او في البطوء ان كانت غير طبيعية بل قسرية سببها بالحركة
الى السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمفارقة والمعاقبة والموازنة والانكار

بالحركة

والانكار والذي هو افراق ما يتحرك واما الموافاة والمماسة وما اشبه ذلك فلا زمان الا في ان اوله
يجاعنها هو على السلب المطلق وستوضح القول في ذلك بعد واعلم انه هل يجوز ان يكون ما لا
جزء له يتحرك ان كان له وجود فالموجود في كتب الناس ان ذلك محال فان ما لا يتجزى لا يصح ان
يتحرك والمعول لهم في ايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه يتحرك اولا فيقبل نفسه وبعد ذلك ايضا
يقبل نفسه وكذلك يعلم واضح يتبع المسافة فلو كان ما لا يتجزى يتحرك لكان تركيب المسافة من
لو ما لا يتجزى ولكانت النقطة مسافة لانها اول ما تغادر وهذا الكلام ليس بمقنع بوجه
وذلك لان هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض بل هو عام لكل ما
يكون موضوعا اي وضع كان عند شئ ثم يغادره مترا على شبه مسافة فان كان المستبدل
للملاقاة فان كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف جسم من الاجسام المتحركة تتحرك بالتحركها التي
بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه بملاقاتها له ولا يكون ذلك الخط مؤلفا من نقطة ولا يجب
ان تلك النقطة اول ما لاقت لاقت مثل ذاتها واول ما فارقت فارقت مثل ذاتها
والنقطة بملاقاة لغيرها مثل ذلك وكذلك حتى انتهى الخط فكذلك لا يجب لها انها لو كانت مفردة
تتحرك بذاتها وانها مثلا مكان بذاتها فانها يجب ان يكون تتحرك بالفعل مثل ذاتها
شيئا بعد شئ على التتالي بل ليس هذا بواجب ولا الحركة اول وكذا حتى يكون لا محاذاة ذلك
قطعا مما لا يتجزى مثل ذاته بل يكون ملاقاتها في كل ان يفرض شيئا مثل ذاتها والانات
لا تتتالى فيفرضها زمان دائما على ما اوضحناه في جواب حركة الكرة على السطح فكل ما
فرضت ملاقيه مثل ذاتها يكون قد قطعت ما لا يطابق ذاتها وهو الخط فهذه
الحجة ليست واحدة تقنع فيشبه ان يكون الحجة التي تقنعنا بان كل متحرك بذاته وكل متبوع الميت
الجسم بذاته لا لاجل انه في متبوع فله وضع بذاته يخصه في الحيز اما ان يكون بحيث ينفصل
بين نهايات ما يحيط به ويكون لو لقيه نقطة غير متجزئة مثلا لم يستوعب ذاته لقاء بل
اصابت منه جانبا اولا يكون كذلك فان كانت على هذه الصورة فظاهر ان ذاته منقسمة
وان لم يكن على هذه الصورة كان بحيث لو لاقته نقطة طابقت ذاته بأسرها وذاته
لها وضع متميز وما طابق ذا وضع متميز صار له وضع متميز فيكون للنقطة وضع متميز
منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك النقطة بنقطة في الكلام
فيها بهذا الكلام وبالجملة يصير لكل نقطة ذات وضع متميز ولكل نقطة انفصال عنه

عن الخط والخط ينتهي دونها بنقطة الفرق وهذا مع وضوحه بين من هذا ان ما لا يتجزى لا ينفصل في صنعه
متنوّد او كل ما لم يمكن كذلك يتحرك الحركات التي بدايتها في الكمّ وكذلك حال الحركات الجسمانية كذلك ح د
الاخرى ويلزم ان يكون كل متنوع نوات الاستحالة الجزئية والنمو منقسما اما النمو فذلك ظاهر فيه
لانه ازدياد على اصل موجود واما الاستحالة فلان ما بين المبدأ في الجهة التي تليها اقدم من ما هو للتحليل ح
في الجهة التي لا تليها فان كان مشتملا عليه فما يليه ظاهره اقدم من ما هو فما يلي غوره
اذ كان كل متنوع منقسما واما الكون والفساد هو الذي يكون غير منقسم واما الذي يظن في بعض نحو تغير د
الاستحالات انما يكون دفعة فذلك لعفونات الامر الحسي لعقر زمانه واما الاضاءة دفعة
فليس ذلك استحالة اولية في الاجسام بل امر الجلي السطوح بان يظهر واما الاشعاع الهواء
فستبين ان الهواء ليس يعرض له في الاشفاف شيء البتة بل العارض انما هو في المرئي
فاذا صار المرئي بحيث يجوز رؤيته باشراق الضوء عليه امكن الهواء ان ادى وما الحس
فيه شيئا والهواء اما اذا كان الانسان في كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مبدأ ح د
مظلم جدا وكان المرئي نيرا او اشرق عليه الضوء لم يمنع ظلم الهواء ادراكه

فصل

في ابتداء الكلام في تناهي الاجسام ولا تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك فلننظر الآن
ان معنى غير التناهي كيف وجوده في الاجسام الطبيعية واحوالها واما النظر في الامور
الغير الطبيعية وانها هل يكون غير متناهية في العدد او في القوة او في غير ذلك فليس الكلام
فيها لائقا بهذا الموضع ولكن بعض الاشياء بينا ولكن يجب ان يكون كلاما في
الكميات ذوات الوضع وفي الاعداد التي هي ذوات الترتيب في الطبع او في الوضع وننظر
في انها هل يكون فيها ما لا نهاية له او هذا مع فاول ما يجب ان يبحث عنه هو المفهوم من ام لا ح
قولنا لا نهاية له او بعد ذلك فيجب ان نقبل على الاسباب الداعية الى اثبات ما لا نهاية له على وجه
ما ونذكر اضلال العدمات في امره ثم نذكر الحق فيما يجب ان يعتقد فيه ثم نبطل الشكوك
في امره فنقول ان ما لا نهاية له يقع على الحقيقة وقد يقع على المجاز فالذي يقع على الحقيقة فقد يقع ذكر معنى ما لا نهاية له
على جهة السلب المطلق وقد يقع لا على جهة السلب المطلق والذي يقع على جهة السلب المطلق
فهو ان يكون مسلوبا عنه المعنى الذي يلحقه النهاية بان يكون لا كم له مثل ما يقع ان الشيء ح
النقطة لا نهاية لها اذ هي نهاية وهذا كما يقال ان الصوت لا يرى لانه مسلوب عنه
المعنى الذي لحقه ان يرى وهو اللون اذ ليس الصوت بلون ولا ذا لون واما الذي يقع
ل

لا على جهة السلب فقد يقع على ما يقبل التناهي بالحقيقة وهو ان يكون الشيء في شأن طبيعته وماهيته
ان يكون له نهاية ثم ليست له وهذا يقع على وجهين احدهما على انه من شأن نوعه وطبيعته ان يكون
له نهاية لكنه ليس من شأنه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط الغير المتناهي لو كان فانه ليس يجوز ان
يكون خط واحد بالعدد موضوعا للتناهي وللاتناهي لكن طبيعة الخط قابلة لان يكون
متناهية عند من يضع خطا غير متناه انما الشك في غير التناهي وان كان هذا الخط الغير المتناهي
معنى ح د ليس من شأنه ان يكون هو بعينه بعد ما آخر متناهيا وهذا المعنى من معنى الغير المتناهي هو الذي يريد ان
نبحث عنه وهو الذي اي شيء اخذت منه وان اشار اخذت لذلك الشيء منه وجدت شيئا خارجا عنه
والثاني ان يكون من شأنه ان يعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية
ان سطح لها لست اعني ان سطح الدائرة غير محدود بحد هو المحيط بل انما اعني المحيط فانه ليس فيه نقطة
بالفعل ينتهي عنده الخط بل هو متصل لا فصل فيه لكن من شأنه ان يفرض فيه نقطة يكون تلك
لها النقطة حدا آخر فان في الدائرة نقطا بالقوة على هذه الصفة كم شئت تخرج الى الفعل بقطع
او بفرض اذ لا نقطة الا وهي بهذه الصفة اعني طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل الا المحيط
فهذه هي الوجوه التي يقع عليها لا نهاية لها بالحقيقة واما الذي يقع بالمجاز فانه يقع لما لا يعتد
ان ينتهي وبجملته بالحركة كالطريق بين الارض والسماء انه لا نهاية له وان كان له نهاية وقد يقع
لما يعسر ذلك فيه وان كان ممكنا تشبيها للعسير بالمعدوم فهذه وجوه مفهوم لا نهاية له وغرضنا
ان نبحث عما لا نهاية له من جهة انه هل يكون من الاجسام اجسام هي في مقاديرها او بعددها
بحيث اي شيء اخذت منها وجدت شيئا خارجا عنه فانه قد اوجب قوم وجود ذلك
ما لا نهاية له د والسبب في ذلك امور من ذلك صدق قول القائل ان الاعداد لا تنتهي في الازدياد
والتضعيف الى غير النهاية وانها لا تتناهى في ذلك واذا كان كذلك فقد وجد لها معنى
انها لا تتناهى وكذلك للمقادير في الانقسام ومن ذلك ما يظن من امر الزمان انه يلزم ان لا يتناهى
لا فيما مضى ولا فيما يستقبل استمداد الانقسام فقط بل بان يتبين منتاه ولا يتخلص فالوا
لانه كلما انتهى الزمان الى اول ما مضى او آخر مستقبل وجب ان يكون له شيء قبل ومستقبل
يعبر عنه بما اشار اليه قبل بالواو وذلك كله زمان ومن ذلك امر الكون والفساد الذي
يظن به انه غير منقطع ومن هناك يظن انه يجب ان يكون له مادة غير متناهية فبعضهم
نارا ح يجعلها اجساما من الاجسام البسيطة نارا او هواء وبعضهم يجعلها اجساما متوسطة

بين جسمين منها كون يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء ومنهم من يجعلها الجسم الذي يتقدم انه يتكون
منه كل شيء ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد يسميه خليطا ومنهم من يجعلها اجساما
كثيرة بلا نهاية في العدد لكنها ليست متلاقية بل منفصلة مبثوثة في خلاء غير متناه ثم هؤلاء
من يجعل صورها التي هي عندهم اشكال بلا نهاية في النوع ومنهم من يجعل الانواع صورها اعدادا متناهية
وانما الجاهم الى هذا ظنهم انه لا بد من ذلك فانه يجب ان يكون للكون الغير المتناهي مادة وافرة لا ينقطع
امدادها ومن هؤلاء من يجعل الغير المتناهي مبدأ لانه طبيعة غير المتناهي لا لانه شيء عرض له انه لا نهاية له
ومن الوجوه التي تدعو قوما الى توهم اثبات ما لا نهاية له انه يتخيل من ان كل متناه فيلجئه ان يكون
متناهيا عند شيء يحيط به خارج عنه فيلجئ من ذلك ان يكون كل جسم متناه يلاقي جسما وان يذهب
الى الاجسام والانقضاء الى غير النهاية ومن هذه الوجوه متعلق التوهم [illegible] التوهم
لا ينقطع شيء من الاشياء كما يستمر عليه بل اما للتوهم ان يتوهم ازيد منه فهذه الوجوه هي الوجوه
الداعية الى اثبات ما لا يتناهى

فصل في ابطال اللاتناهي

في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه
وانه لا يمكن ان يكون جسم متحرك بكليته او بجزئه غير متناه فنقول اولا انه من المستحيل ان يكون
مقدار او عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير
ذي نهاية وذلك لان كل مقدار غير متناه وكل معدودات ذوات ترتيب لا نهاية لها اما ان يكون
ذلك لها الا ما لا نهاية له بالفعل في جهاتها او في جهة واحدة فلتكن في جهاتها كلها ولنا ان نفرض
حدا كالنقطة في خط او خطا في سطح او سطحا في جسم او واحدا في جملة عدد ونجعله حدا او نأخذ من حيث
نجده حدا وناخذ منه في المحدود مثلا كأنه من الجانب الغير المتناهي جزءا ا ب فلا يخلو اما ان يكون
ا ب لو اطبق عليه ج ا [illegible] او عدد [illegible] ان يكون ذاهبا فيما لا نهاية
معه مع ا ب او يقصر عن ا ب [illegible] فان كان [illegible] مطابقا [illegible] الى غير النهاية و[illegible] بعض
من ا ب فالكل والبعض متطابقان هذا خلف وان كان يقصر عنه من ا ب في جهة [illegible] وينقطع
عنه فهو متناه وا ب يفضل عليه بالمتناهي فا ب متناه وقد كان غير متناه فقد تبين من هذا
بيانا واضحا ان وجود ما لا يتناهى بالفعل في المقادير والاعداد المرتبة مستحيل ولنبتدئ
في [illegible] ونقول لا يجوز ان يكون جرم لا نهاية له [illegible] وذلك ان الحركة لا تعقل الا على احد
وجهين [illegible] يكون فيه استبدال مكان و[illegible] لا يكون فيه استبدال فاما الحركة التي يكون فيها
استبدال المكان فذلك مستحيل على الجرم الغير المتناهي اما ان كان غير متناه في جميع الجهات فلانه لا عنه
مكان

برهان التطبيق

مكان حتى يستبدله واما ان كان غير متناه في جهة دون جهة فيما امكن ان يتصور عنه فراغ لكنه اذا
انتقل البتة فاما ان يخلو عن الجهة المقابلة لها او لا يخلو فان لم يخل فما انتقل البتة [illegible]
وان انتقل واخلى فالجهة الغير المتناهية متناهية وايضا فهذه الحركة لا يجوز ان يكون طبيعية
ولا قسرية اما انها لا تكون طبيعية فلان الطبيعي هو الذي يطلب اينا طبيعيا وكل اين فقد [illegible]
عنه قبل [illegible] وكل [illegible] فهو محدود [illegible] المحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له ولا يتأتى اليه واما القسري
فانا سنبين عن قريب ان ما لا يقبل [illegible] وايضا فان القسري يكون على خلاف الاين الطبيعي فاذا
لم يكن اين طبيعي لم يكن قسري وايضا فكيف يكون الجسم البسيط والاجزاء متناهيا من جهة وغير
متناه من جهة وطبيعته متشابهة فلا يخلو اما ان يكون الحد القاطع له امرا يقتضيه طبيعته او يكون
انما يعرض له قسرا وامرا خارجا عن الطبع وقد ذكرنا انه مقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة
فمن الواجب ان لا يختلف تأثيره عن طبيعته حتى يتحدد منه جانب ولا يتحدد منه
جانب آخر وان كان بالقسر فيكون طبيعة هذا الجسم توجب ان يكون غير متناه فاما ان يكون قد
عرض ان [illegible] وما قطعه [illegible] فيكون المتناهي منه موجودا [illegible] دونه
وقطع عنه فلا يكون متناهية [illegible] ولكن متناهية الا مقطوع من جنبه وطبيعته
فلا يكون له ايضا مكان يتحرك اليه بهذا النوع من الحركة واما ان يكون حدده من غير ان ابان
منه شيئا بل من جهة ان جعل له [illegible] كالعارض ان يجعل كم الجسم [illegible]
اقل عند التكاثف واكثر عند التحلل فيكون [illegible] من شأن هذا الجسم ان يقبل متناهيا
وغير متناه وذلك باثر مؤثر وذلك مما سنوضح بطلانه بعد حيث نبين ان الجسم لا ينفعل
هذا النحو من مؤثر متناه او غير متناه واما الحركة فلا يجوز ان يكون غير متناه من جهة
ومتناهيا من جهة فانا لو توهمنا [illegible] واحدا من اجزائه قد تحرك في جهة المتناهي [illegible]
اما ان يحصل الكل [illegible] الجانب الغير المتناهي وذلك محال واما ان لا يكون له انتقال
من هناك فيكون بعض الاجزاء تحركت دون بعض وهذا خلاف ما فرض فهذا
اذا جعلت الحركة باستبدال المكان واما الحركة الاخرى التي لا يستبدل بها المكان فهي المستديرة
فلا يخلو اما ان يتم الدورة او لا يتم الدورة البتة فان تم الدورة عرض ما قلناه في باب
الخلاء من استحالة الاستدارة في امر غير متناه وان لم يتم الدورة فلا يخلو اما ان يكون

تتمة الدورة مستحيلا او لا يكون فان لم يكن كان فرضه غير محال فلا يلزم منه محال لكنه يلزم منه
كما يقول الخصم وان كان تتمة الدورة مستحيلا فيكون الجزء منه مفروضا ان يتحرك قوسا ولا
يكون له ان يتحرك قوسا الا والمتحرك والمسافة ان كان والقوس والاحوال كلها متشابهة
وهذا مستحيل ان يكون من المستحيل ان يكون امران متفقا الصورة لامر واحد احدهما
جائزا والآخر مستحيلا فتبين من هذا ان الحركة المستديرة مما لا توجب البعد للجسم الغير المتناهي
وايضا لا توقض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما اوضحناه في باب الخلاء واما الذي نبين
انه لو كان يتحرك على الاستدارة لكان له شكل مستدير او كان نصف قطر يكون له لا نهاية له فيصا عف
ما لا نهاية له او كان البعد بين الخط المتحرك المفروض خارجا عن المركز والخط الى المركز المتصل
اليه او بعده يصير غير متناه ثم يلزم ان يقطع في زمان متناه وذلك محال فجميع ذلك مما لم افهم
صورة الفهم حتى يظهر لي صحته وذلك انهم يتبرهنوا في تعليمهم ان كل متحرك على الاستدارة
يجب ان يكون له شكل مستدير ولم يبرهنوا في تعليمهم ان ما لا نهاية له في جهة لا يضعف
له فان بينوا هذا بانه ان ما لا يتناهى لا يقبل الزيادة وبينوا ايضا انه لم لا يقبل
الزيادة ثم استعملوا حديث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه فان اثباتهم
ان ذلك لا يقبل الزيادة يكفيهم وغير محوج اياهم الا ان توسطوا امر الضعف والنصف
فيه من جهة تضعيف القطر وعلى ايضا ان لا يكون النصف ايضا الا لما وكذلك الضعف
واما حديث البعد فانه ليس يجب عندي ان ذلك البعد بين الخطين يصير البعد بلا نهاية
وكيف ويحيط به الخطان الخارجان ولو صح ذلك لاستغنيت عن ذكر قطع وكره
في زمان متناه بل كنت اقيم خلفا عن قريب وهو انه غير متناه ويحده خطان
بهف واما انه لم ليس يجب ذلك فلانه ليس اذا كان البعد اذا يتزيد يجب ان يحصل هناك
بعد غير متناه بل يكون الزائد ذاهبا الى غير النهاية وكل زيادة فهي متناه على متناه
وكل بعد يكون متناهيا وهذا كما نعرف في امر العدد انه يقبل الزيادة دائما الى غير النهاية
ويكون كل عدد يحصل متناهيا ولا يحصل عدد لا نهاية له لانه لا يزيد على عدد
في النظام الغير المتناهي على عدد قبله الا عدد متناه فهذا ما عندي وعسى ان يكون
عند غيري وجه تحقيق لبيان ذلك تعليق خاصية فان اشتهى احد ان يبين
انه

انه لا بد من بعد غير متناه يقع ظليس طريق البيان ما يقولون ما لم يحصل فيه على وجه ولا يقدر ان
غير ما يحصل بل يجب ان يقولوا هكذا النفرض بعدا بين تعطيتين من الخطين الذاهبين الى غير
النهاية متقاطعين والفصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية المتقاطع فلان ذهاب الخطين
في زيادة البعد هو الى غير النهاية فاذن الزيادة على ذلك البعد موجودة بغير النهاية ويمكن
ان توجد متساوية لان الزيادة التي توجد على ما تحت يجتمع بالفعل فيما هو فوق مثلا
زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث مع زيادة اخرى فيجب ان يكون الزيادة الغير
المتناهية موجودة بالفعل في بعد من الابعاد وذلك لان الزيادة بالفعل موجودة
فكل زيادة بالفعل موجودة فهي توجد لواحد فيلزم ان يكون بعد موجود فيه زيادة
غير متناهية بالفعل متساوية فيكون ذلك البعد زائدا على المتناهي الاول بما لا نهاية له فيكون
بعدا غير متناه لكنه اذا فصل على هذا الوجه كان الخلف ظاهرا لا يحتاج فيه الى الحركة وذلك لان
هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا بين الخطين فيكون متناهيا وغير متناه هذا خلف وتقول
ايضا ان ما بقي من ان لو كان الغير المتناهي جسما له ان يسكن في كل موضع ويتحرك الى كل موضع
لان كل موضع له طبيعي فهذا ايضا مما لم احققه ولم افهم فانه ليس يجب اذا كان له ان يوجد
مواضع كل واحد منها له بالطبع ان يلزمه ان يسكن في كل واحد منها وان يتحرك عن كل واحد
منها فان امثال هذه المواضع ايها النوع للجسم المحصل فيه من بين جملة المواضع الكلية
وقف بالطبع ولم يهرب كحال جزء من اجزاء الهواء في جملة اجزاء الهواء وجزء من اجزاء الارض
في جملة اجزاء الارض ولولا هذا لما كان يسكن ولا تحرك بالطبع فان الجزء اذا لم ينفصل على
مستقل الاجزاء فمعنى ان يكون له هذا وجه بيانه لم افهم واما انه لا يكون لاجزائه ولا
الجسم حركة طبيعية فذلك صحيح لانه لا يحتمل الا ان يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات فلا يكون
له موضع مطلوب بالاجزاء بل حركة مخالفا المبدا الحركة وان كان في جهة دون جهة حتى يكون
الجزء يتحرك او كان خارجا عن الحد الفوق في الجهة المحدودة فلا محالة ان الجزء يتحرك الى مكان
يطلبه بالطبع ولكن الذي يطلبه الجزء يجب ان يكون بعينه هو الذي يطلبه الكل
والكل لا يطلب بالطبع مكانا اذ لا مكان له لا مجانس له ولا غير مجانس شائع بالمجانس
ان يكون السطح شبيها بسطحه وغير المجانس ان يكون السطح غير شبيه بسطحه

كالهواء د
في طبيعته كالهواء عند نار من سطح النار فاذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا ولا يختص بها
يتعين د
ولا سفلي فطبيعة الجزء ايضا لا يطلب مكانا لان حيز الكل الذي اشار اليه يكون في اي موضع اتفق
حينئذ م
ولا حيز فاذا جاء حيز الكل اللهم الا ان يجعل الكل متشابها في جهة فيجب ان يكون حيز الكل هو
الذي يطلبه الجزء وهو الذي يسكن فيه الكل فيران هذا الجزء بعدا او محيطا والقول بالبعد
بط ولا محيط للجزء المتناهي فيجب ان يكون الجزء يطلب الكل بحركة الطبيعية حتى يتصل
به واما الاشتراك في السمو وليس الحالة في الاجسام الطبيعية هذا وقد يتضح لك مما نعلم ان ذلك
فاذن الجزء لا يطلب مكانا بالطبع وما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يتحرك بالطبع في الذي نظر
ان الحركة بالطبع هو في غير الكل الطبيعي بل في الكلية او غير ذلك امر يتبين لك بطلانه فيعلم
من هذا ان الاجسام التي لا اجزاء لها وانها طبيعية في الابعاد المحدودة العدد لان ... لها متناهية
بكلية د
في الجسم الذي ذلك كلية اظهر فنقول ايضا انه لا يجوز ان يكون الاجسام محدودة المقادير غير محدودة
العدد فانها لا يخلو اما ان يكون متماسة او يكون متباينة مبثوثة في الخلاء فان كانت متباينة
فلو توهمناها متماسة متلاقية صادحم حلتها من جميع الجهات اصغر واوسط من حجم
غير د
ما يحويها فيكون متناهية الحجم ومحاصرة في الحجم الاول بعدد ما قطعت من مقادير الجهات التي ليست
فيكون الحجم الاول ايضا متناهيا فيكون عدد الموجود منها في حجم متناه منها متناهيا الا اوا ذا
الموجودة بالفعل في كل محدود محدودة بالعدد ومن هذا يعلم انه لا يجوز ان يكون ...
ذاهبة الى غير النهاية في الاستقامة اذ قد علمت تناهي الابعاد وسلف لك تمثال الجهات وانه يستحيل
ان يكون ... في الاسفل والسفل بلا غير متحدد وكذلك حال العلو واذا كان السفل متحددا
فما بال لا متحدد وكذلك اذا كان العلو متحددا فما بال الاجهام متحدد والا لم يكن موجودا لم يكن
للسفل مقابل د
مقابلا فلم يكن السفل مقابلا فلم يكن السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس الى العلو وتم الكلام
المستحيل قول من جعل الجزء السفل من حيث هو غير متناه اسطقسا ومبدا وليس ذلك من
ثم في طبيعته الطبيعي توجب لها ان لا تتناهى بل يجب نفس ان لا يقبل
حيث هو طبيعة الجزء كماهية او هوائية تلك الطبيعة توجب لها ان لا تتناهى وآخر الدليل على
استحالة هذا القول ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون منقسما واما ان يكون غير
منقسم فان كان غير منقسم فليس هو غير متناه كالجهة التي تذهب اليها الطبيعة على سبيل
السالك كالنوع للنقطة انها غير متناهية وليس في هذا ايه هو بل يريد انه غير متناه
ليكون لنا ان ناخذ منه ما شئنا وان كان منقسما وليس ينقسم في طبيعة الجزء اذ ليس

ليست هناك طبيعة غير طبيعة ما لا نهاية من حيث هو لا نهاية فيجب ان يكون كل جزء في طبع الكل
وان يكون الجزء الى ما لا يحد بالعرض منه ايضا غير متناه وهذا مع فيه وضح مما قلنا انه لا وجود
لجسم غير متناه ولجسم يتحرك بالطبع غير متناه ولحجم اسطقسي موثر مما له غير متناه وكذلك الاعداد
لها ترتيب في الطبع غير متناه بالفعل فيجب ان نتامل بنحو آخر من وجود ما لا يتناهى في الاجسام انه
هل هو مما يصح ام لا وذلك حال بحوه فنقول قد ظن بعض المتقدمين انه كان للجسم اصغر ذا ابعاد
الانقسام من غير ان يقف حد الى الصغر لا اصغر منه كذلك ذلك في جانب العظم فانه كان ان هذا
الاجسام ليس يحصل بالفعل معا ولكن يحصل شيئا بعد شيء ولا ينتهي الى حد لا اصغر منه كذلك الى حد في العظم
كالعظم د
ما لا فانه وان استحال وجود عظم الجسم غير متناه بالفعل فليس يستحيل السلوك اليه كما في
تزايد الاعداد فلينظر في هذا المذهب ولنتامل كيف يصح وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه
ولا يصح من وجه اما الوجه الذي يصح به هذا المذهب فذلك لان لك في التوهم ان تعين حجما
متناهيا ثم لا يقف ذلك في التوهم ان لا تزال تاخذ جزءا من المقسوم وتضيفه الى جزء آخر او جسم
الزيادة الاولى د
آخر فتصير اكبر مما كان ثم تاخذ جزءا آخر من الباقي اصغر من الاول وتضيفه الى زيادة ثانية او فلا تزال
يكون م
ذلك يزداد زيادة كل ثان منها اصغر من الاول ولا يبلغ الحجم الزائد عليه تلك الزيادات ان يكون مثل
بالحجم د
ما ساوى جملة الزيادات التي تحصل جميع الحجم المقسوم وهذا الضرب من الزيادة لا يسلم الحجم
الى عظم انتهى بل الى حد لا يتعداه البتة اي لا يكون الحجم الماخوذ منه متناهيا فضلا عن
ان يزيد عليه واما الضرب من الزيادة التي من شانها ان يتم الحجم حتى يوافي كل حد في العظم او يزيد
عليه فذلك متعذر عليه ليس على قياس الصغر فان الصغر لا يحتاج الى شيء خارج عن الحجم والنمو
والتزيد يكون اما بمادة تنضم الى الاصل وهذا يوجب ان يكون مواد الاجسام بلا نهاية
بتخلخل د
والتخلخل وانبساط لا يقف وهذا المستحيل لانه لا يحتاج كل تخلخل متخلخل ان يتخلخل
في حجم خلاء او ملاء وكل ذلك متناه كما قد علم والخلاء فاصلة لا وجود له فانه لا يكون
ان يكون حركة يعتمد حد الاول الى حد ... فتبين كيف دخول ما لا نهاية
في الوجود غير دخوله فيه ونقض حجة من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل واذ قد تبين
هذا فبالحري ان نعلم انه كيف يمكن ان يكون ما لا يتناهى في انقسام الجزء وفي تزيد
لم
العدد وفيما يجري ذلك وجوده فنقول ان قولنا ما لا نهاية تارة يقال للامور
التي توصف بذلك ومادة يعني بها نفس حقيقة غير المتناهي كما اذا قلنا هو غير متناه

طبيعة

ومن اجل مادة بعينها الخشبة التي هي غير ذراعا وبمادة بعينها بكيفية هذه الكمية وايضا نقول النفس بهذه
الطبيعة انها لا تتناهى ونعني بذلك انها بحيث ان شئت منها اخذت وجدت منه موجودا
من خارج من غير تكرير وتفعل ذلك ونعني بها انها لم يحصل عنه حد يقف عليه فيتناهى عنده
فاذن هي غير متناهية بعد اي غير واصل الى نهاية للوقف واما الامور التي يقال انها غير متناهية في الطبائع التي ذكرنا فصحيح ان يقال انها موجودة في القوة لا لاجل ان كل واحد
فيكون الامور التي لا نهاية لعددها كل واحد منها موجودا في القوة والكل بما هو كل
غير موجود لا بالقوة ولا بالفعل الا بالوضع من جهة او ان كان قد يقال مثل ذلك واما طبيعة
ما لا نهاية له نفسها فالمعنى الاول منه غير موجود لهذه الاشياء لا بالقوة ولا بالفعل وذلك لانه
ان كان موجودا فاما ان يكون مادة فالكل وقد بينا انه لا يجوز ان يكون شيء عرضا له ان يكون
بلا نهاية واما ان يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لا نهاية هو الموجود بالفعل او المبدأ الى ...
على ما راه قوم وقد ابطلناه والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما فان الانقسام دائما يجده بالفعل
لم يتناه الى حد لا حد بعده في حدوث الوجود فقد علمت ان ما لا نهاية له كيف هو بالقوة
وكيف هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل فالذي منه بالفعل فهو خال عن طبيعة ما
بالقوة ومعنى ذلك انه لم يتناه الى حد زوال طبيعة القوة بل طبيعة القوة محفوظة فيه دائما
فيكون ما لا نهاية له ثباته وحقيقته متعلق بوجوده بالقوة فهو متعلق بطبيعة المادة
دون طبيعة الصورة التي هي بالفعل والكل صورة او ذو صورة فالانهاية ليس بكل ولهذا يعلم
من هذه الاشياء التي قيل ان ما لا نهاية له طبيعة عدمية وليس هو محيطا بكل شيء كما ظن
بعضهم بل محاط بالصورة لانه قوة الهيولى فان قال قائل ان الانقسام الذي لا يتناهى
خاصية للكمية وهي صورة فالجواب ان الانقسام يقع على وجهين احدهما
الافتراق والانقطاع وهذا للكم لاجل استعداد المادة والاخر الانقسام
بمعنى ان في طبيعته الذي يفرض فيه شيء غير شيء ولا يزال كذلك وهذا للمقدار لذاته والاول
لا بد فيه من حركة والثاني لا حاجة الى الحركة والاول هو الانقسام الحقيقي وهو الذي يقع من
حال الى حال واما هذا الثاني فهو امر موهوم والاول لا يقبل المقدار لذاته البتة لان القابل
يجب ان يبقى مع المقبول وذلك اذا عرض ابطل وجود المقدار الاول فان المقدار كما علمت هو نفس الاتصال ليس الشيء المتصل باتصال فيه فاذن اذا عرض

الاول لم يكن الا ذلك الاتصال المعين ليس فيه ذلك الاتصال المعين فان المقدار

يوهم

طبيعة متعلق بالمادة

فاذا

عرض الانفصال للملك ابطل المقدار الاول واحدث مقدارين آخرين وانما حدث متصلين
محدودين بالفعل بعد ان كانا بالقوة ولو كانا بالفعل لكان في متصل واحد متصلات
بالفعل بلا نهاية ولا انكر ان يكون الانقسام الذي يقبله المادة انما يقبل بسبب وجود الكم
لها فيجب ان يكون الكم من شأنه صورة تهيئها للانقسام الدائم الموقوف وهو الصورة
الجسمية وصورة ليس يمنع من ذلك ولا يثبت عليه اذا وقع كما يقولون ان اللحم اذا قسم
دائما فانه لا يسوى بل يبطل اللحمية ويبقى الجسمية وهذا يجب ان ينظر فيه ليس اذا كانت
ان الصورة الكمية تهيء المادة للانقسام الذي يخص المادة وجب ان يكون ذلك
الاستعداد للصورة وليس بان يقبل فعلا يجب ان يكون فيه ما يفعل ولا افرض ان يكون
تلك الصورة باقية مع حدوث ما يهيء له الفعل فان الحركة التي تهيء الجسم الى السكون الطبيعي
وتهيؤه له ولا يبقى مع ذلك لان فعلها هو التهيئة فيجب ان يوجد مع التهيئة وكذلك فعل الكمية
التهيئة واما العدم فهو غير الكم والكم لا يقبل المقدار لذاته فهو على نحو وجود ما لا يتناهى
فالعدد يعرض له ذلك في التضعيف ويتناهى من طرف الوحدة والمقدار يعرض له
ذلك في التنصيف والتقطيع ويتناهى من قبل التضعيف اذ كان تضعيفه من حيث هو مقدار
تضعيفا له من حيث هو عدد اذ [redacted] هو واحد والواحد مبدأ العدد فانه
يبتدئ من واحد ويصير اثنين فالحركة يعرض لها الانقسام الغير المتناهي بسبب المقدار الذي
هو عليه واما الزمان فان استعداده للوهم من الجزء فانما يعرض له من حيث هو مقدار لذاته
واما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد
فان العادد من موضوعه بذاته لان يعرض لها العدد الوهمي غير النهاية ومستعدة للكمية
واما وقوع ذلك بالفعل فيكون بسبب آخر وحيث يقال ان الزمان يعرض له ذلك بسبب اي ان يعرض له
الحركة فيعني العارض الذي يقع بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهاية واما طبيعة الاستعداد فهو للزمان
من حيث هو مقدار والحركة لا يعني ذلك بل يوجد الزمان وهو على نحو من الوجود يلزمه
ذلك الاستعداد كما ان العدد مثلا اذا وجد بالتعديد او بعلة اخرى عشرة فليس هو الى العدد
الذي يجعله ذو جابل يوجده ويلزم وجوده ان يكون هو زوج واما الجرم من حيث
هو قطع فانها كما يعرض لها ان لا تتناهى في الجهة العشرة كذلك يعرض لها ان لا تتناهى
في التضعيف والزيادة واذ خاصية التناهي وعدم التناهي للكمي انما للجوهر الكمية

متصلا عدد

مجرد اتها اعران لهم

لحاد

الهيئة د

تلقاء د

على علم د

ذو جاد

بسبب كمية لذاتها فيلحقها بسبب كمية اخرى وليس يلحقها بسبب كمية المسافة اذ المسافة متناهية فيلحقها اذن
بسبب الكمية الاخرى التي هي الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان علة لكمية الحركة متناهية العدد لاجل غير
متناهية والحركة علة لوجود الحركة والآخر علة لوجود الزمان فهو علة لوجود الزمان وعلة لكمية الحركة التي بانها
هي كمال اول فيتبع هذا ان ازدياد مقدار الكمية التي هي الزمان وليس علة موجبة لكمية الزمان مستقلا
لا قيمة لها بحكم نهاية وعلى الكمية الزمانية ممدودا بلا نهاية حتى يصير الحركة بلا نهاية في ذلك الزمان لذاته
كالآخذة في الانقسام ايضا لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان فهو بسبب الحركة بوساطة الحركة كما ان
وجود الانقسام له بالفعل بسبب شيء من خارج ما ثم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان
والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة لكن بهذا الوجه وذلك بوجه اما الحركة فهي العلة بعد العلة
للحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة اذ كان الحركة لا تنقطع الحركة بل يصلها واما الزمان فهو
علة لكمية الحركة اذ اعتد ذاتا غير متناه فالزمان علة التقدير للحركة فاذا عرض له ان لا ينتهي عرض هذا
اولا بالذات الحركة وذلك بوجود ايجاده الزمان على ذلك عرض بوساطة ان قبل على الحركة ليس عن وهذا
اوليا بل لاجل ان عارضة الذي هو الزمان كذلك والحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك اذ جعلت عارضة
كذلك ولاجل العارض يقال لها ذلك وذلك مما يكون كثيرا ما يعتبر من الاشياء توجد امور الكم
الاشياء اولية ويكون من جهة ذلك يكون الشيء تابعة وبالقصد الثاني وليست اولية
فهذا ما نقول في كيفية وجود الغير المتناهي فاما اللا متناهي في اثباته فاصل في ما من امر التضعيف
وامر العدد وامر الكمية والفساد والزمان وغير ذلك فمعلوم انه لا يجب بلوغ المثال وجودا
على غير النحو الذي نقوله واما ما قالوه من ان كل علة متناه فانما ينتهي الى شيء آخر فانه ليس
بمسلم لانه اذا اتفق ايضا ان كان شيء واحد متناهيا هي ذو نهاية عند شيء آخر فهو متناه
وملاق من حيث هو متناه فله نهاية فقط ومعنى انه متناه هو ذلك واما من حيث هو ملاق
فنهايته عند شيء آخر فيكون نهاية عند شيء آخر امرا يقتضيه الملاقاة وليس هو مقتضى
تناهيه فما مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما ان نهايته عند شيء آخر فهو معنى آخر
ازيد من معناه فليس كل متناه يلزمه ان يكون ملاقيا لشيء من حيث هو متناه حتى يكون ما يقال
صح قولهم وكان كل جسم متناه الى جسم ولكن ليس يجب ان يكون كل متناه ملاقيا لجسم
حتى يلاقي الجسم لا محالة جسما فانه يعلم ان الحركة متناهية الى السكون وهو عدم فقط او
حد واما ما يكون التوهم فليكن ذلك مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجود في

في ان اجسام الغير المتناهية غير قابلة للتأثير والتأثر في زمان متناه

فصل

لا تناهي في الوجود بل في الموجودات لا تناهي في التوهم — في ان الاجسام متناهية من حيث
التأثير والتأثر فنقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم او منفعل عن جسم فعلا وانفعالا
زمانيا وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم كذلك فان ذلك الجسم المنفعل لا يخلو اما
ان يكون متناهيا او يكون غير متناه فان كان متناهيا ولا شك ان الفعل والانفعال يجري منهما
الطبيعي كل واحد منهما لا انه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل عن الفاعل الطبيعي لها
فرض شيء جزء من احدهما الذي هو المنفعل ان ينفعل عن جزء من الآخر فاذا فعل جزء (الذي هو الفاعل)
من غير المتناهي في المتناهي او في جزء منه في زمان فيكون نسبة الزمان الى الزمان الذي ينفعل (ذلك)
بعينه غير المتناهي كنسبة القوة الى المتناهي الى قوة المتناهي فان الاجسام كلما كانت
اعظم صارت قوتها اشد فكانت افعل وزمانها اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل غير المتناهي
لا في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه فان نسبة انفعال جزء منه الى انفعال الكل كنسبة الزمانين (وقد فرض في زمان)
فيجب ان يقع انفعال الكل وجزء منه لا في زمان ويكون انفعال الجزء الاصغر ذلك اسرع من انفعال
الجزء الاكبر اذ كان الصغر مقتضيا للسرعة فيكون شيء اصغر من الكائن لا في زمان وايضا اذا
فرضنا للمنفعل جزءا فانفعل لا في زمان فلا يخ اما ان يقع انفعاله بالكلية مع انفعال الكل فيكون
انفعال الجميع وانفعاله لا في زمان واما ان يقع بعده فلنفرض جزءا آخر بعده فلا يخ اما ان
يكون ذلك الجزء انفعل موصوفا بما قلنا او انفعل بعده ايضا لا في زمان فيكون الآنات
متتالية والحق يمنع هذا واذ قد عرفت هذا من جهة الفعل وكذلك تعرف مقابل ذلك من جهة
الانفعال فمعلوم من هذا ان الاسطقسات التي ينفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا ويكون كلما
عظمت ازدادت قوتها كلها متناهية وليس لقائل ان يقول ان قوة الاسطقسات صورها
والصور لا تشتد ولا تتضعف وذلك لانها وان كانت لا تشتد في جوهرها فتشتد في آثارها النوعية
في الزيادة اعني انه وان كان لا يجوز ان يكون الصورة التي في هذه النار تشتد وتضعف
لا في هذه النار ولا في مثلها فان النار التي في ضعف النار يكون اقوى وفي ضعف المدة
يكون افعل وليس هذا معنى زيادة الشدة في الجوهر بل في زيادة الاثر على ان الصورة الملائمة قد
تفعل بالاعراض تشتد وتضعف مع تكرر الصورة وتضعفها تبعا للمقدار وهذا
نوع من الزيادة في الصورة غير الزيادة الكائنة بالاشتداد وانت تعلم هذا بعد ومن هذه
الاشياء يعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري او الطبيعي غير متناهية

الشدة كالميل الثقيل او الخفيف فان ذلك يوجب وقوع فعلها في زمان ويستحيل ان يكون
لا في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت المدة فاذا لم يتناه في الاشتداد بلغت من القصر الى ان لا ... وانما اي ان يقع لا في زمان م
بقي ان ننظر في حال القوى وتناهيها ولا تناهيها وقبل ذلك نقول ان القوة يقع بينها وبين
قوة اخرى تفاوت في امور منها سرعة ما يفعل وبطوءه ومنها طول بقاء مدة استمرار
ما يفعل وقصرها ومنها كثرة عدة ما يفعل وقلته فمثال الاول ان اشد الاميال قوة يقطع بها
بالرمي مسافة معينة قطعا ومثال الثاني ان اشد الاميال قوة هو اطولها زمانا في نفوذ الرمية
في الجو ومثال الثالث ان اشد الاميال قوة هو اكثرها قدرة
على رمي بعد رمي واذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه فالزايد يقع على هذه الوجوه
والازيد يقع على هذه الوجوه والذاهب في الزيادة لا الى غاية يقع على هذه الوجوه ولان
القوة في نفسها لا كمية لها وانما كميتها بالعرض اما بالقياس الى الشيء الذي فيه القوة واما
بالقياس الى الشيء الذي عليه القوة والذي فيه القوة يكون ابدا متناهيا اذ الاجسام
متناهية ولو امتنع غير متناهية لما امتنع القوة ان يكون بسببها غير متناهية فبقي ان يكون
القوة انما هي متناهية وغير متناهية بالقياس الى كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك الشيء جايزا
فيه ان يكون غير متناه على النحو الجواز الذي لغير المتناهي كان في القوة بالقياس اليه غير متناه
فلننظر انه هل يجب ان يكون ان لو كان جسم يقوى على امر من الثلاثة وكان غير متناه ان يكون
قوته ايضا غير متناهية بالقياس الى ذلك الامر من الامور الثلاثة فنقول انه ان كان يجب
ان يكون الجسم الاعظم اوفر القوة واكثر من الامر المقيس اليه من الامور الثلاثة فيجب اذا كان
غير متناه ان يكون قوته غير متناهية وانت تعلم ان قوة جملة محركين وفاعلين اثنين اي فعل
كان اكثر من قوة احدهما فان الجملة تقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى امر خارج عن ذلك لا محالة
اذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد فلذلك قوة الاعظم اكثر واشد فيجب ان يكون كلما صار الجسم اعظم
صارت القوة اكثر وازيد فالذي يذهب الى غير النهاية في العظم فكذلك قوته يزداد الى غير نهاية
في الامر المقيس اليه القوة فلو كان المقيس اليه القوة متناهيا لكان للقوة جزء من الجسم نسبته
لا جزء من الذي عليه القوة غير متناهية فاذا منعنا عن المنفصل جزء من الفاعل
جزءا ان يغني المنفعل المتناهي ويحصل بازاء الجسم الغير المتناهي جملة اجزاء متناهية فيكون — اي ما عليه القوة وهو المنفعل
نسبة قوة الجزء الواحد من القوة الى قوة جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل

الى جميع المنفعل وذلك كقوة الجزء من الجسم الغير متناه الى قوة جميع الجسم الغير المتناهي فيكون قوة
غير متناه من هذا الجسم الغير المتناهي مساوية لقوة الجسم كله الذي يفضل عليه بقوة الموجودة
في الاجزاء الغير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم هف فالواجب ان يكون ازيد منه بحسب النسبة
بل ربما اوجب الاجتماع اشتداد قوة فوق التي يوجبه النسبة فتبين انه لو كان جسم غير متناه العظم لكان — فبلى د
غير متناهي القوة بالقياس الى القوى عليه والمال يجوز ان يكون جسم غير متناه لم يجز ان يكون قوة غير متناهية — قوة غير متناه د
من هذا القبيل فلننظر هل يجوز ان يوجد غير متناهية في جسم غير متناه بالقياس الى سرعة الفعل — قوة م ولننظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية م
فنقول ان هذا لا يوجد ولا يمكن فعلها في السرعة واقعا لا في زمان وكل سرعة في زمان لان كل سرعة فهي
قطع لمسافة او انفعال مسافة وكل ذلك في زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها في السرعة لكانت زمانا لا نهاية له في — كالحركة الكمية والوضعية
القصر وهذا محال كما علمت وبالجملة انما يعتبر السرعة في الامور التي لها وجود في زمان واما الامور الواقعة في الان
فلا يتصور فيها سرعة ولا بطوء فان قال قائل ان القوة الغير المتناهية تفعل في الان وساير القوى تفعل في
زمان فلنفرض القوة الغير المتناهية على ان يكون فعلها لا في [illegible] والجواب عن ذلك انا نعتبر في هذا الباب — من د
امثال الحركات الكاينة التي توجب قطع مسافة ما ويختلف فيها في السرعة والبطوء ولا يمكن الا في زمان اذ
لا يمكن قطع مسافة في ان والا لانقسم الان بازاء انقسام المسافة وكل ما يجري مجرى الحركات الكاينة مما يقع في سرعة
وبطوء بضرورة حاجة وقوع ذلك الى زمان فان كان شيء يحتمل ان يقع في ان [illegible] وان يقع
في زمان فليس كلامنا الان فيه بل كلامنا في الامور التي يختلف بالسرعة والبطوء ولا بد في وقوعها من
زمان فانها كلما اشتد قوتها نقص زمانها فان كان فيها شيء واقعا عن قوة غير متناهية لكان اما في ان
وذلك محال لما قلنا واما انها لا تنقطع في ان او في زمان فيكون لا نسبة له الى زمان فعل واقع عن
قوة متناهية فيصح ان يصير نسبة الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة فيصير للقوة — عليه م
التي لا تتناهى ما يقوى نسبة الى المتناهية التي تتناهى ما يقوى عليه فاذن ان كان قوة غير متناهية
فيكون ما يقوى عليه احد الامرين الاولين اعني المدة والكثرة فلننظر هل يمكن ان يكون لهذه
القوة التي لا تتناهى ما يقوى عليه كثرة او مدة وجود في جسم حتى يعرض لها الانقسام بانقسام
الجسم الكثرة اما كثرة متوالية من مبدأ محدود على ترتيب محدود يحاذي المدة واما كثرة مختلطة
من اشياء مختلفة ويجري الترتيب مختلفة فيجب ان نترك الان النظر في القوة على كثرة مختلطة من
اشياء مختلفة غير متناهية فلا كلام لنا فيها ولنتحدث عن قوة على كثرة متصلة على ترتيب
واحد محاذية للمدة فلننظر هل يجوز ان يكون في الاجسام قوة على كثرة بهذه

الصورة ل

الصورة وعلى مدة غير متناهية فنقول ان ذلك لا يمكن لان هذا الجسم لا محالة يتجزى ويتجزى معه القوة وجزء
هذه القوة لا يخلو اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل في الكثرة والمدة من آن معين فيكون المقوى
عليه فيهما جميعا كأن القوة شيء واحد فيكون لا فضل للكل على الجزء في المقوى عليه وهذا
محال واما ان يكون لا يقوى عليه في اما ان يقوى على شيء من جنسه او لا يقوى على شيء من جنسه
البتة ومحال ان لا يقوى على شيء من جنسه فان القوة تكون سارية في الجسم ذي القوة فيكون
للجزء قوة من جنس قوة الكل ومقوى عليه من ذلك الجنس الذي للكل فلا يخلو اما ان يكون مثلا
المقوى عليه الذي للكل كانه شيئا واحدا او يكون ما يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك فان كان شيئا واحدا
وكان مجموع ما في القوتين مما لا نهاية له كثرة ومدة من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما فيهما او
في المقوى عليه وهذا محال وان كان ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر والكل ايضا يقوى على ذلك
الاصغر فاما ان يكون المقوى عليه في الكثرة والمدة يعني من آن معين فيهما سواء وذلك محال او
يكون للجزء اقل وانقص واذا كان ما يقوى عليه الجزء انقص لم يكن نقصانه في اتصال من
الآن الذي فرضنا الاعتبار منه بل من الطرف الآخر فاذا نقص عن غير المتناهي من الجهة كونه
غير متناه وزاد غير المتناهي عليه في تلك الجهة وما زاد عليه في تلك الجهة فهو متناه في تلك الجهة
فيكون اذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس الى مدة الفعل لكن حال الجسم المتناهي بسبب
الجزء المفروض نسبة محدودة من ان الجملة ايضا محدود وكذلك عدده والكلام في هذه التقديرات
كالكلام في التقديرات التي فرضناها في قوام الخلاء والملاء وذلك لانا لسنا نحتاج الى اعتبار
وجود هذه المبادي بالفعل بل نقول ان ما تقرر من نسبة يوجب هذا الحكم فهو متناه على التقدير
التي تفعلها المهندسون وبالجملة التي العالمون في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي
توجد فنحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو ما كان طباعها يوجب
كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لكانت تكون بحيث لو كانت الامور توجد
لكان طباعها يوجب كذا وكذا وذلك واجب لها ان يكون فقد بان بهذا البيان انه لا يجوز ان
يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المنتظم المذكورة واما بالقياس
الى العدة المختلطة فنفس الاعراض يشكل منه فلا يمكن استيفاء هذا البيان بعينه فيها وذلك لانه لا
يلزم ان يكون العدة المعدومة التي في المستقبل اذا كانت انقص من عدة اخرى ان
يكون متناهية فيجوز ان يكون في المستقبل امور بلا نهاية ويكون بعضها انقص من
بعض كالحركات بلا نهاية بعض دورات بلا نهاية مع ابطار فان دورات الاكثر لا اكثر من
كالحركات ز

فالقوة التي في الجملة بنسبتها مما يقوى عليه بالقياس المقوى عليه الى المقوى عليه الذي للجزء متناهية محدودة م

فنسبة نسخة ل

واكثر من الالوف ل

من دورات الافلاك وكذلك العشرات التي الغير المتناهية اكثر من الوحدات التي الغير المتناهية واقل من
المئين والالوف التي الغير المتناهية في ما مضى الزمان المتصل من الآن فلا يجوز ان يكون زمان معين
من آن اول من غير المتناهي المبتدي من الآن الا متناهيا ولكنه اذا كان ما يقوى على حركات مختلط
غير متناهية مختلطة على ترتيب فيها فقد يقوى على ترتيب واحد منها مبتديا من واحد معين او آن
معين فان كان الجسم لا يقوى على ترتيب غير متناه فكذلك لا يقوى على خلط من ترتيب مختلف واما انها
لا يقوى على ترتيب غير متناه فكذلك مبين بما علمناه واما اذا كان كل كثرة منها غير منتظمة في ترتيب اي
يكون اكثر جنسا واحدا الا ترتيب فيه فلا يمكن لنا من هذا العلم امتناع فقد بان انه يستحيل ان
لا يكون لجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة فان قال قائل ان القوة التي في الفلك
الاول الغير يقوى على تحريك الفلك على الدور دائما من غير انقطاع وهي جسمانية فنقول اولا ان الفلك
المحرك كما سنعلم في موضعه تحركه بالوضع ليحرك ما المحرك بها فيه ومع ذلك فنوع من السبب للحركة
للفلك دائما بتوسط حركة الفلك ونحن لا نمنع ان يكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك
بتوسط جسما آخر وكانت غير متناهية ولا يكون القوة التي المتناهية هي مستوية في احد الجسمين
انما نمنع ان يكون قوة غير متناهية هي في جسم تحرك ذلك الجسم او جسما آخر فاما ان كانت
لا في جسم وتحرك جسما وتحرك ذلك الجسم بسبب تحركه جسما آخر حركة غير متناهية فذلك مما هو موجود
وليس عليه كلام فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية تتبعد عن مخالطة الاجسام تحرك
جسما تحرك اجساما كثيرة بعلته وتتولد عنها انتظام في اعداد متكونة لا تنقطع ابدا كما لا
في القوة التي المتناهية التي هي اصل ومبدأ لنظام الترتيب الغير المتناهي مدة كان او عدة
في التكون اول كان متصلا وكان بواسطة او بغير واسطة فانا نحكم ان ذلك المبدأ لا يكون في جسم اعني
فان قال قائل انه ليس من المستحيل ان يكون لجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم ثم يكون ذلك
الجسم مما شأنه ان يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك او ذلك العدد دائما فالجواب عن هذا
ان ذلك من المستحيل لما بيناه بل يلزم مما بيناه ان لا يكون لجسم من الاجسام قوة يفعل بها دائما
فيما يبقى دائما بل قوة كل جسم ~~يفعل بها فيما يبقى دائما بل فعل كل جسم~~ يفعل بها فيما يحركها
منقطعا بحركة بتبعيد وتقريب والجسم من الاجسام يمكن ان يكون فيه قوة يبقى دائما مع
بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا امتثالها بل يجب ان يكون قوة الجسم قوة انما
يصدر عنها فعل يقتضي نوع الثبات وان بقي الجسم دائما فيكون مثلا ذا افعال او

معتبرة

وحده

فذلك ل

الكثرة ل

جسما ل

على الكون الذي بعد لها الذي هو برئ ... فتحرك ... يكون قوة ... ملحمة ل

قوة م

الجسم ل

جافيا او محيلا او شيئا ما يحرك هذا الجسم قال قائل انا نجد الارض لو بقيت دايما ولم يعرض لها عارض كان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانها الطبيعي فنقول انا السكون عدم فعل لا فعل وذلك ان بقاء الارض والاجرام القابلة للكون والفساد دايما بعيد وكونها كذلك مستحيل

ثم لقائل ان يقول انه يجوز ان يكون هذه القوة التي للمتناهية انما توجد لجملة الجسم فاذا قطع لم توجد تلك القوة في الجزء فلم يقولوا انه يحرك ما يقوى عليه الكل لان كل هذه القوة للكل كما توجد من القوى في الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يكون موجودة لكل من الاركان التي امتزجت عنها وكما ان المحركين للسفينة كل واحد منهم لا يحركها البتة فنقول ان الامر ليس على ما قدرت في القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع لوازمه وبحال مزاجه فانها مع ذلك تكون سارية في جملته والا كان فيه قوة لبعض الجملة دون الكل واذا كانت سارية في جملته كان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط اذن في حال المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل وانا لا يحملها في حال الانفراد ولم يمكن ان يكون فرضنا الجسم بعضا لجسم مثلا لا ان ناخذ ذلك البعض بشرط قطعه وانه حينئذ يكون للقائل ان يقول ان البعض البائن لا يحمل من القوة شيئا بل يكفينا ان نعني بعضا منه وهو بحاله فيتوقف حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة التي فيه وحدها التوقف الموضوع هذا على سبيل التقدير والمحرك للسفينة كل واحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك كل السفينة فيمكنه ان يحرك اصغر منها لا محالة ويلزم ما قلنا وللقائل ان يقول فالمحرك التي للسماء القوة التي للجسم الذي يحركها لانها اما ان يفيده وكذا واما ان يفيده قوة بها يتحرك فان كان افاد قوة غير متناهية للجسم لزم انه شيء وموجب ما ذكرنا وان افاده فقط ولم يفده شيئا غير ذلك او ميلا فهو قسر وعندكم ان القسر لا يدوم فالجواب انه ان افاده الميل وان كان مبدأه وثباته للمحرك فليس مبدأه وثباته لها من حيث هي غير متناهية بل من حيث هي تلك المحركة فالميل وحده ليس بحيث يصدر عنه الافعال التي للمتناهية بل عن امر مستبق على الدوام يدوم بدوامه وهو في ذاته متناه للقوى عليه ان كان له معوق عليه وان لم يفده ميلا فليس المحرك بقسرية ايضا كما حسبوا اذ القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي الذي كان فاذا لم يكن ميل لما ابتدأ المحرك لم يكن قسرا فقد اتضح انه من المستحيل ان يكون في الجسم التي يقتضيه لذاتها امورا بلا نهاية ولعلك تقول ان الرباني الازل عندكم انما يقوم على قوة غير متناهية يحرك جسما غير مستطيع خارجا عنها

ولم

ولم يقم على قوة غير متناهية يحرك الجسم الذي هو فيه فانه ليس لكم ان تقولوا ان جميع القوة تحرك الشيء الاعظم الذي فرضناه ان بعض القوة يحرك لان بعض القوة يحرك جميع ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه وليس جميع القوة يحرك ما في وقت من الاوقات ما يحركه الجزء لانه ليس فيها واذا كان كذلك لم يتسق الكلام في الخلف فيكون الجواب عنه ان نتذكر ما اشترطناه من حديث اعتبار هذا على حسب قضية شرطية متصلة تقديرية لا بحسب الموضوع واذ قد فرغنا عن هذا البحث حق التفتيش وبيناه على ما يطلب من الوجه الصحيح الذي يذكره من تحقق في العلوم ويا خذ القوة التي المتناهية كانها في نفسها غير متناه ونحن قلنا بانها يلزم ان يتضعف او يتنصف او يكون لها نسبة الى ولا نعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان ما يلزم ان يقوى عليه غير متناه في القوة لا بالفعل وان غير المتناهي في القوة قد يعرض له ما يصير الى اول وان يكون اشياء كثيرة كل واحد منها في طبيعته غير متناهية فيكون غير المتناهي مرتين وثلاثا واربعا واكثر من ذلك ويكون ذلك من جنس واحد ومن اجناس مختلفة فلا يستحيل تضعيف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يكون حصول ما بيناه واذ بينا ذلك فلننظر هل من الممكن ان يكون حركات واكوان متصلة بلا نهاية وهل ان كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية من طرف لم يكن قبل قبل في انه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليها الا ذات البارئ سبحانه وتعالى وانه لا اول لهما من ذاتهما فلننظر انه هل يمكن ان يبتدئ الحركة في وقت ما من الزمان لم يكن له قبل او الحركة ابداعية وكل طرف من الزمان فله قبل وان في ذات البارئ هو قبل كل شيء فنقول ان كل معدوم فانه قبل وجوده جائز الوجود فجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا اذ جائز الوجود كان معدوما اذ جائز الوجود وكان الذي جائز الوجود كان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود للموجود ان يحصل لا محالة ليس هو نفس العدم فكيف وكم معدوم غير جائز الوجود فهو اما جوهر قائم بنفسه واما امر هو في شيء ولو كان امرا قائما بنفسه لا في محل ولا موضوع لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف الى شيء ومعقول بالقياس اليه فليس جوهرا قائما بذاته غير متكون بل انما هو مضاف او عارض ما بالجوهر ولا يجوز ان يكون جواز الوجود جوهرا لا مضافا فلان تلك الاضافة يكون نسبة الى الشيء الموجود معدوما ولا يمكن ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة كيفما اتفق بل نسبة معينة ولا يتعين تلك الا بانها جواز فقط فيكون اذن الجواز نفس الاضافة لا جوهرا

بل هو اضافة هي غير الجواز ومجموعها هو الجواز وليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده وهو معدوم بعد
فان الصفة الموجودة لا تعرض لمعدوم ولا هو صفة للمبداء الفاعل حتى يكون هي القدرة فان
القدرة على الايجاد او جواز الايجاد ليس هو جواز الوجود ولذلك يصح القول القائل ان القدرة
على الممتنع محال وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود محال وليس يكون ذلك ... لنا ان القدرة على ما ليس بجائز يوم
الايجاد محال او جواز ايجاد ما ليس بجائز الايجاد محال فالاول من القولين يؤدي معنى ما في مفهوم
القول الثاني فان قائل القول الاول يفيد معنى غير هذا وقائل القول الثاني يفيد هذا رأى
اذا قال ان ما لا يجوز ايجاده محال فقوله حول هذا لا كقول من يقول ان ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز ايجاده م
لا يجوز ايجاده عن غيره فان هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول ولذلك فان الناظرين في المعنى عن د
ينظرون في الامور هل هي جائزة الوجود حتى يحكموا انها جائز ايجادها او هل هي غير جائزة
الوجود حتى يحكموا انها غير جائز ايجادها ويستحيل ان ينظروا فيها انها هل هي جائز ايجادها
او غير جائز ايجادها ثم يقولوا من ذلك على سبيل الانتاج انها جائز ايجادها او غير جائز
ايجادها فبقي ان يكون جواز الوجود هو القوة على الوجود وحاملة هو غير المتحرك
وغير ... والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شأنه ان يتحرك وظاهر من هذا
ان الذي من شأنه ان يتحرك يسبق ابدا وجود الحركة فان كان ذلك ليس موجودا او لا يتحرك
وجب ان لا يكون العلة المتحركة والاحوال والشرائط التي تصير لاجلها التي يتحرك المتحرك الحركة د
في التحرك موجودة ثم انها وجدت فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة فان الحركة وكل ما
لم يكن ثم كان فانه يوجب وجوده بعد عدمه ولولا انه لم يكن وجوده ~~بأولى من عدمه~~ ولا تميز عدمه ليس بأولى من وجوده اد
لاحد الامرين لذاته فيجب ان يتميز لامر وذلك الامر ان كان يتميز ذلك الوجود عنه عن العدم
ولا يتميز سواء كان الامر بحاله بل يجب ان يكون الامر يرجح فيه تميز الوجود عن العدم
والترجيح اما ان يكون ترجيحا يوجب او ترجيحا لا يبلغ ان يوجب والكلام في حدوث ما
ذلك الكلام بعينه فاما ان يكون لحدوثه اسباب ذات ترتيب لا تنقطع لا نهاية لها موجودة
معا او موجودة على التتالي فان كانت موجودة معا فقد وجد المحال وان كانت موجودة
على التتالي فاما ان يكون كل واحد منها يبقى زمانا او يبقى الا آنا فان بقيت زمانا كانت
ولم تبعد ولم على التتالي لا تسقط وكان قبل الحركة الاولى وكانت الحركة قديمة وقد
جعلناها مبداء هف وان بقيت آنات فتتالت الانات بلا توسط زمان وذلك
ايضا مح فتبين انه اذا احدث في جسم امر لم يكن فقد حدث لعلة ذلك الامر بالجسم
حصل ١د

فيكون الكلام بحاله بل يجب لا محالة ان يوجب وعلى كل حال يجب ان يكون سبب مرجح او موجب قد حدث هـ هـ هـ

يكون الكلام ... بحاله بعينه

خلافها
الحركة د
لم يكن حصلت النسبة وجوده بعد عدم لذاته او لحال التامة ولم يوجب قربا او بعدا او موازاة او غيرها
واما صدرت قوة تحركه لم يكن واما ارادة حادثة وكل ذلك فلحدوثه على الاتصال شيئا بعد شيء وذلك
لا يمكن الا بحركة فقط لانه شيئا بعد شيء وبحفظ الاتصال لامتناع تتالي الآنات ولانه اذا لم يكن ولم ينتقل امرا
الى امر وجب ان يبقى العلل والمعلولات معا فان السبب الحادث الموجب او المرجح ان كان حادث الوجود لطبيعته ر
فاما ان يكون بطبعه يوجب ويرجح او يكون لامر يعرض له ثم ذلك لطبيعته ثم عنه وجودها هو علته ثم ثم ل
وان كان العارض فليس هو لذاته على الحال مع ذلك العارض فيحدث انه كانت مادة الوجود ان يجب معها
المعلول الا تامة واذا كانت حادثة تتجدد فلزم بعينه الكلام لا دليل كانت العلل او الاحوال التي غير مادة م
بها العلل علل مادة الوجود حادثة او غير حادثة لم يتم الحادث بها وحدها وجود فان العادات للمحال
... دائما موجبة لا بياض غير حادثة وان كان حادثا كان لكون علة علة الي فيحث اذن ان يكون في العلل او
احوال العلل علل غير مادة الوجود بل وجودها على التبدل وعلى التنقل من امور الى امور وليس هذا
غير الحركة او الانات والزمان في نفسه لا ينفصل فعلها فالحركة تقرب وتبعد فيكون سببا على وجه ... اي
العلل فقد بان اذن ان كل ما فرضنا الحركة مبداء بهذه الصفة كان قبلها حركة فلا يكون الحركة
المطلق مبداء الا الابداع ولا قبلها شيء الا الذات المبدع قبلها بالذات لا بالزمان وكيف
يكون قبلها الا ذات المبدع فلذلك لا يكون الحركة ابتداء زماني الا على جهة الابداع ذي لا شيء بيتهم
ذات المبدع وليس لقائل ان يقول انكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود لا يحتاج الى موجد فان
الوجوب ان وجب الوجود على نحوين احدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته والآخر واجب الوجود
بشرط وبغيره مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا بل واجبا
اذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب النهار مع طلوع الشمس فهو واجب لعلة وليس
وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا لذاته ونحن اوجبنا وجوب تقدم الحركة ان وضعنا
الحركة ابتداء لا على نحو الابداع وذلك مع فهذا الشرط لم يوجب لها وجوب الوجود لذاته بشرط د
وليس اذا جعل للوجوب وجود مرسلا او عند شرط فقد جعلنا ذلك لذاته فقولنا انه
يجب ان يكون حركة لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب عن مبداء ولا قولنا وانه يجب ان يكون
الحركة دائمة الفيضان عن محرك لو ملناه يوجب ان يكون الحركة واجبة الوجود لذاتها بل يجعل د
اذا قلنا لا يمكن ان لا يكون ولم يكن كانا نقول لا يمكن ان لا يكون محرك ولم يكن ما فلنا د
اذا قلنا لا يمكن ان يكون ولم يحدث في الزمان الا وقد كان في القبل لذلك الزمان
ولم يكون كانا فلنا لا يمكن ان يكون محرك ولم يحرك في الزمان الا ويكون قد حرك قبله او هو

... وجب الوجود ... وقد منعنا ان يكون للزمان ... شيء اول متقدم عليه او ... اول الا ذات المبدع ح

عزه فان قال قايل انه يجوز كم في قدرة الله تعالى ان يكون كان يخلق قبل كل خلق خلقا وقبل كل وكذا
وكم شاء يجوز منكم بان يكون الله تعالى جايزا عليه ان كان يخلق خلقا قبل كل خلق على وجه يحكم (جعلتم لـ)
الى ان الابداية لها وهذا يوجب ان تقولوا بوجود ما لا نهاية في الماضي فيكون الى ما الحي لا الطوفان
اول والتي لا زمان ناه وذلك ايضا كون الاول مما لا نهاية له متناهيا فيكون ما ليس له نهاية
متناهيا وايضا فان الاخرة يكون وجودها موقوفا على وجود ما لا نهاية وما توقف وجوده
على ما لا نهاية لا يوجد ابدا وايضا فانكم تكونون قد اوجدتم بالفعل ما لا نهاية له في الماضي كل وكذا
منها فقد وجد بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كانت كل واحد حادثة فكل الماضي وجملتها حادثة فالجواب
عن السؤال الاول ان ملك الماضي اذا فرضنا بانه خلقها الله تعالى فانها اذا اعتبرت الان لا وجود (يعني بجملتها)
لها البتة بل هي معدومة فاذا قيل انها غير متناهية فليس على ان لها كاملا غير متناه
بل على انها اي عدد توهمناه وجدنا قبل عدده كانت واذا هي معدومة فلا يخلو اما ان يجوز (انا اي عدد توهمناه اه)
ان يقال في المعدومات انها اكثر او اقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوز فان لم يجز فقد زال الاعتراض
وان جوز فقد يجوز ضرورة ان المعدومات بلا نهاية تتفاوت بعضها اقل من بعض كالمعدومات (فيجوز ذلك)
في المستقبل التي هي كسويات القمر فانها اقل من دورات القمر وعودات عدة الافلاك منها اقل
من عودات فلك واحد والتي في زمان الطوفان اكثر من التي في زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية (متزايد الى م)
وبينها توهم بعض للمعدومات ذوات حاصلة تتميز بعضها عن بعض الصنف الواحد منها كالسواد
والبياض غير متناهي العدد واللازم في هذه المعدومات التي في المستقبل ان كل واحد منها
كذا بسبب انها معدومة فلا نوع في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان قيل المستقبل
الكل واحد ولم يوجب كلا وجملة فكذلك لنقل في الماضي ولا يوجب جملة فبطل ان لا نوع جملة مستقبلة
ولا جملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة لا ماضية ولا فيما يستقبل ولا هي اكثر ولا هي اقل ولا هي
متناهية ولا غير متناهية الحقيقة التي بمعنى السلب بل بمعنى كم ليس لها نهاية نعم الجملة الماضية والمستقبلة
غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما يسلب على الا وجود لها البتة وكما يسلب الوجود ولا عذر يقبل (المعذر لم)
للمعتذر يقول ان الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل ان لا يتناهى والمستقبل لم يدخل
فانه لا نسلم ان الماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود وليس الحكم (حكما على الماضي كما انه قد حكم لم يسلم فيه ان كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على الكل واحد حكما على جملته اه)
على كل واحد حكما على جملته يكون في المستقبل حتى يكون جملة المستقبل تدخل في الوجود ويكون
لجملته البتة بل والمتناهيات التي دخلت في الوجود كل واحد منها او دخل جملة ان الماضي يعقب
عدم الاول لا يوجد لها جملة لان الجملة يفهم منها الاجتماع وبهذه الجهة في الوجود البتة وان
كان

وقدام

كان كل واحد موجودا بانفراده فلا وجود للاخر فيه نعم قد اجتمعت في وصف العقل انها
كانت موجودة والاجتماع في الحمل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود مثل اجتماع كل
ان ما في الانسان حيوان ولا جملة لهم البتة واما الاعتراض الثاني فلا يخلو اما ان يعني بالتوقف المذكور فيه
ان يكون او ان معدوما في وقت وشرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم
الثاني قبله حتى يكون موقوف الوجود عليه فان كان الامر على هذا وكان امر في الماضي معدوما ومن شرط
وجوده ان يوجد امور بلا نهاية في ترتيبها وكلها معدومة فيبتدي في الوجود في وقت ما شرط
استحال ان يوجد امر موقوف الوجود على امور غير متناهية لا موجود فيها واما ان يعني
ليس يوجد الا وقد وجد قبله امور واحدا قبل اخر لا نهاية لها من غير ان يكون وقت كلها
فيه معدومة فان ارادوا بهذا فهذا نفس المطلوب فلا يجوز ان يكون مقدمة في قياس على ابطاله واما
ما بعد هذا الاعتراض فانما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين الكل فانه ليس اذا كان كل
واحد من الاشياء نصفه يجب ان يكون الكل بتلك الصفة بل لا يجب ان يكون الكل حاصلا ولو
كان كذلك لكان الكل جزءا اذ كل واحد جزء ولا يرد ان الامور التي في المستقبل كل واحد
منها جايز الوجود والكل غير جايز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا خرج كل واحد الى
الوجود بالفعل حاصلا فالكل قد حصل ليس في غير المتناهي بل الامر على ما قلناه انه لو (خرج لـ)
كانت عشرة متناهية سواء في الوجود واحدا بعد بطلان الاخر فلا يخرج ان هذه العشرة
يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا والكل غير موجود بالفعل البتة فانه لا يكون
للكل بهذا الكل من حيث هو كل وجود البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون ان يكون
الحالة في هذا الاقتدار الى المتناهي ما اقوله وهو انهم يجوزون لا محالة ان يكون قبل
الحركات الاخر عدة وكلها متناهية يوجد بالوجود لكل واحد منها حال من البقاء وغير البقاء
محصل سواء عليه من غير انقطاع وعددها عشرة مثلا فلا يخلو اما ان يكون عندهم جايزا
مع جواز ايجاد اولها للايجاد الاخر الموجودة الان ان يوجد عشرين وكذا على النحو
المذكور على ان بقاء كل واحد منها والابقاء على نحو ما فرضناه لهذه العشرة او لا يكون
ذلك عندهم جايزا فان جوزوا المعنى ان يوجد تلك العشرة في اجسام وبهذه العشرين في اجسام اخرى
بعضها بعد بعض فيكون في مدة تلك العشرة وجدت بهذه العشرون فوجد
عشرون وكذا كلها مع عشرة وكما وصالها في السرعة والبطء وطبعهما واحد وحال
كل واحد في البقاء وغير البقاء كحال الاخر وهذا حق وان لم يجوزوا لزم ان

لاحالهم

يكون في حال العدم عند الجواز وقوع الاسماء وايجاد باجزاء فيلزم ان يكون ذلك مما لا يتناهى

جواز كل للجواز

اذ لا حال هو حال اول الجواز فيكون موجودة بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في

الماضي وقد صنفوا بهذا ويلزم امور اخرى مما لا ضامن في باب الاتيان ان يكون هناك تغيرات

متتالية والالات وجود بعد وجود وان يكون الموضوع لها موجودا اذ لا تغير الا في الموضوع

وان يكون الموضوع ذات الاصول الحق عندهم اذ لا اكثر غيره وهذا الحادث سبحانه وتعالى عما

يقول الظالمون علوا كبيرا في تعقيب ما ادعي ان الاجسام الطبيعية تنخلع

الملحدون كل

عند التقصي المقراطيسية بالكل منها صور الا يحفظ صورة في امثلة وذلك تقتضب ما قيل ان من

واحدهم

الكل بالا اثر منه فيما يليق الحاقه بهذه الفصول النظر في حفظ الاجسام للصور خلا الانقضاء انها

بل يبقى لها موانع فيها الا في النهاية اي بل كما ان الاجسام لا يتناهى في الصوانع ما تحفظ

صورة في الجسمية كل يحفظ سائر الصور التي لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك اما الصور التي لها

يحسب المزاج فيشبه ان يكون ضرب من التحليل يردها الى بسائطها العائدة للصور المستفادة

من المزاج وان لم يقدر بوهم ضرب لكون لا يجمعه الرجوع الى البسائط وذلك بان يكون العنصر بيناها ول

البسائط ايضا لان تحليل الى ما الكل الا وان يحصل كلا معا في انقسام الصور البسيط تتحول

ان الاخر المذاهب المنسوبة للاصعود الماء ان بهذه الاجسام فيتهى الاجسام الاجزاء

اذا حدث بعد ذلك لم يكن الصورة فيها موجودة حتى يكون عندهم ان للاجزاء سببا هو

اصنوفي للاجزاء وكذلك الهواء وكل سائر العناصر واذا كان قولهم في البسائط كذلك فقولهم

في المركبات التي تتشابه الاجزاء كاللحم والعظم مدرك احكم وقد مال الى جماعة منهم اذا ان

لم يكن الامر كذلك فجاز ان يكون من كل صنوف منها ما هو اصنوف دائما واذا كان يجوز ذلك

في الاجزاء والهواء والنار والارض وفي اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان ناخذ الاجزاء

البسائط اي حركات فيكون منها ما يكون بالمزاج كالاجساد التي تكون عن الهواء والاجزاء

بهم

والنار والارض وما يكون بالتركيب كالحيوانات التي تكون عن تركيب اللحم والعظم فجاز ان الكون

للمكونات الحيوانية والنباتية على اي حد فقد سبقنا فيكون من الممكن ان تحصل قبله في قدر

البعوضة ولهم ان يقولوا ولا يلزمهم من قال بهذا ان يكون بعوضة في قدر الفيل

عليل

اذ لا امتزاج بعض صنوف الاجزاء لا كل ما كان الاجزاء اذا كثرت وتلاقت وهي كثيرة لم يحصل

من الامتزاج ما يفعل الصنوف ولهذا لما كانت الاجاجين التي تمنع وقد بقيت على تكونها

منهام

حد من الاوق وكان كثير الاجزاء تمنع ان تنفذ قوى بعضها في بعض ولهم ان يقولوا

اوضح مما قاله منهم قال ان بهذا الامكان لو كان صحيحا في تكون الحيوانات عن نطفة انها

لم يكن امكانا مطلقا بل كان يجب ان يكون بالقياس الى الوجود امكانا اكثريا وذلك لان امتزاج الاول قبل

امتزاج الاكثر لا يحصل عن الاقل وكذلك القول في التركيب ووجود ما هو قبل اولا من وجود

ما هو بعد فيكون من الامتزاجات عن اصنوف الاجزاء اولى بالوجود فيجب ان يكون وجود فيل

على قدر السنانير فضلا عن قدر البعوض اكثر لا يوجد نادرا ان يجري بالممتنع وعلى انا نكف

شرما يكون على قدر البعوض فيلا لا ما اشترك الاسم في الافعال الفيلية لا يعبر عن بهذا

وغير ما يقولون مؤلف كل

القدر فهذا ما يقولون واما الحكم على بهذا القول فيجب ان يكون مبنيا على ما بينه الصنوف

مناقضا لما عورض به في قوله بالخليط وانه مركب من الاجزاء المتشابهة الاجزاء وان

تميز ما على نحو ما يتقضى من نار من الاختلاط حد من يحصر به شيء دون شيء فهذا القول الاخر

لا محيص لاكل عورض عنه فانه يثبت التكون بما لم الاختلاط والتركيب واما على الاصول التي

لهم الان فاهذا غير لازم وذلك لانه لا يجوز على اصولهم ان امتزاج الاقل قبل امتزاج

الاقل كل

الاكثر وذلك لانه ان عني بالاصل الاول في العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم في الاول في

المقدار وليس يجب ان كان الاول في العدد من لوم قبل امتزاج الاكثر في العدد ان يكون

الاول في المقدار امتزاجا قبل امتزاج الاكثر في المقدار فان وجود الاقل مقدارا في

الاكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة ووجود الاقل عددا في الاكثر عددا وجود بالفعل

واذا كان الاول في المقدار معدوما بعد بالفعل لم يجب ان امتزاجه قبل الاول في المقدار

ان يكون الاكثر في المقدار امتزاجا قبل امتزاج الاول اذ الاكثر محصور في المقدار

كل

محصل واما الاول فغير محصور ولا محصل فان كل اقل من المقدار اقل بالقوة وايضا

المزاج كل

ليس مع اجتماع اصول المتشابهة ان يكون الامتزاج انما يحصل عن الاجزاء صنفا دون ان يحصل

كافيا في حصول الصورة النوعية فعسى ان يكون العظم شرطا مع المزاج وذلك

لان النفس الفاعلة تحصل لها مقارنة لجرم ما فعاله ما يستعد لها الجرم تمام الاستعداد بعد ان

لا يمكن الا هو

يكون بحيث يصح استعمال لها اياه آلة لافاعيلها وكانها مثلا فان الانسان انما يخلو

ان يكون الا ان يكون بدنه بحيث يؤدي الافعال الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة

والة يتمكن بها ان لم يكن عالما من اتخاذ الكن واحداثه ويتمكن بها من اعداد الملبوس

وسائر ما لا بد للانسان من وجوده له وعسى ان لا يكون بحيث يتقيه السوافي ويحيله

اذا الكيفيات التي تغلب عليه فيشبه ان يكون النفس الانسانية لا تحصل صورة الا

٨٦

لبدن من شأنه مثلا ان لم يعق عائق عن ان ينتهي الى كمال الانسان واذا كان كذلك فالذي يمنع عن
حصوله فيه ان يحصل النوع الآخر وعلى ان لحصول المزاج المستعد لنوع ما كما انا وجدنا
في مثله يحصل ويتولد ومادة من مثلها يتولد وقوة نفسانية تفعل بالآلات قوية على التحريك
والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعدادها المزاجي نزرة يسيرة لا تنفعل عن الكيفيات
الخارجة دفعة ولم يحفظ صورتها المزاجية ريثما يبلغها الانتاج الطبيعي الصورتها الكمالية
بل مثل هذه المادة لا يتعلق بها قوة نفسانية فتبين ان هذا القياس انما ينتفع به
في الرد على انكساغورس لا غير واما نحن فنقول ان الجسم يعرضه الانقسام على وجهين احدهما
على سبيل الانفصال والانفكاك والثاني لا على سبيل الانفصال وقد علمت كلا الوجهين
فالذي يكون انقساما لا على الانفصال والانفكاك وتباين الاجزاء بل لوضع يختص ببعض
او اضافة او ما يختص به مثل مماسة او موازاة او غير ذلك فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم
البسيط يلحقه الانقسام لا حد يكون ذلك الحد فاقدا للصورة لان تلك الصورة قائمة
في جميع مطابقة اذ لو تامل اجزاء الجسم ما لا قطة من صورة الصغر [illegible] امثال الاخر حكم
بعض اجزاء الجسم اوسع اصغر منه وانعدم من احتمال تلك الصورة وكان في هذا الحد منتظما
لو اجزاء كثيرة ولا واحد منها على هذه الصورة وانما يحصل هذه الصورة باجتماع الاجزاء
والاجتماع بما هو اجتماع لا يفيد الا العدد وضم واحد وبما هو اجتماع اجسام لا يفيد
زيادة على ما يفيده الاجتماع مطلقا الا المقدار ولواحق الشكل والوضع وليس شيء
من ذلك مائية ولا ارضية حتى يكون غير موجودة في الافراد وموجودة في الجملة للاجتماع
ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك كائن عن المختلفات الطبائع مع ذلك فالمزاج ايضا فانه عند
ما يتم فيما فيه يتم حكمه حكم الصورة البسيطة وهذا الاحتجاج في ابطاله
كثير سهو واذا كان الامر على هذه الصفة فواضح بين ان كل جزء من الاجزاء فعنه ما شئت
وان الانقسام على هذا الوجه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل واما الانقسام على الوجه
الآخر وهو على سبيل الانفصال والتباين فيشبه ان يكون الاجزاء في الصغر بحيث [illegible]
سببا لكيلا يحفظ حجم صورته فان الاجسام كلما صغرت ازداد تهيؤ استعدادها لان
تنفعل فيها بسرعة وهذا شيء ستتضح لك فيشبه ان [illegible] الجسم اذا افرط صغره وتناهى
[illegible] استحال ان يبقى على صورته زمانا بل يستحيل الى الاجسام المحيطة بها ويتصل
بها.

مادة من

بها ولا يكون بحيث يبقى على صورتها الا ان يمتنع فان كان الامر جرما اصغر وهو حافظ
للصورة النارية وذلك لان اصغر ما يمكن ان يوجد نارا لا محالة قابل من الكون والفساد ما يقبله
طبيعة النار وعسى ان يكون هواء او [illegible] بذلك واذا كان كذلك فمن شأنه ان يستحيل ارضا واذا كان من شأنه
ان يستحيل ارضا كانت الارض التي استحالت اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة اذ النار
اذا استحالت الى ارض صارت اصغر وهذا هو اصل الكتاب وهو الحق اللهم الا ان يقال ان
تلك النار الصغيرة ليس من شأنها ان يستحيل ارضا مفردة بل على نحو الانضمام الى جزء
من ارض لا منفصلا عنها بالحد موجودا بالفعل دونها بل كما يتصل قطرة من الماء
بالماء الذي بحيث لا يجب وجوده بالفعل قطرة منفردة وانما يكون منها زيادة في جملة الماء
ويكون من حيث لنا ان نفرضها مفردة ولا يكون ذلك بالانفصال والانفراد فان هذا
مما لا ضد له في التمكن وليس يجب لا محالة ان يقع استحالة بحيث يصادف كلية الارض
فان كثيرا من اجزاء العناصر يستحيل لا على [illegible] نفسه ذلك الجزء الذي يخص كله وهو جزء كبير محسوس
المقدار فكيف الصغير السريع الاستحالة ومع ذلك فلا يجب ان يتصل لا محالة بل قد يجوز ان
يستحيل الى ذلك الطبيعي وبقي مما ساقط الآن فيما يقال من ان الحركات [illegible] اتحاد
الاول منها فيكون فيها مسافة ايضا لا اول منها وزمان كذلك وايضا متحرك لا اصغر منه
فنقول اما امتناع وجود حركة لا اول منها على انها جزء من حركة متصلة فامر ظاهر مما سلف
وكذلك في المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال والانفراد فهو بعيد ان يظن بهذه الاشياء
انها يتحقق التناهي في الصغر اما الاول والحق فهو ان يكون حكم الحركة حكم المقدار في
الصغر لا يجري على الطبيعة للمقادير كما يجري عندهم مثلا في طبيعة النارية فانا اذا فرضنا
اصغر مسافة فيمكن نعلم انه في غير بحيث يمكن ان يفرض له قسمة في جهة التفكك فانه يفرض
فيه حد مشترك للجزئين وان متحركا اذا ابتدأ به يتحرك من ابتدائه فانه لا محالة يوافي ذلك الحد
المشترك وانه لا يمتنع ان يفرض مانع ويسكن عند موافاته ذلك الحد اذ من شأنه السكون
فيكون تلك الحركة اصغر من اصغر الحركات وهذا اشد امكانا من تفكك المقادير في المقادير لا بعد
ان يبلغ حد ايقاع التفكك تفككا لصغره وقوته لان يصيبه الفاصل وان كانت في نفسه
منقسما لكن لا عينيه اذا كان مسافة ان يلحق العرض المذكورة وان تلحق عند حد الحركة
عليه سكن فليس ان يمتنع فيه ذلك دون ان وقد يقع عليه من هذا الجنس بحث وهو
انه هل كان في الحركات الطبيعية حركة لا اسرع منها فكذلك حركة لا ابطأ منها في الوجود وان
فهام

نعم الاجسام وفرته ط

٨٧

كان يمكن ان يكون في التوهم ابطأ منها فنقول انه ان كان في الوجود في الحركات الطبيعية مثل هذا فهو
وكذا اصنع ما يمكن ان يحفظ صورته من ابطاء الاجرام المستقيم الحركة وكرة

في جهات الاجسام واذ قد عرفنا حال ما يفرض للاجسام الطبيعية وهوا بها من التناهي وعدم التناهي
في الزيادة وفي النقصان فحري بنا ان نتكلم في جهات الاجسام وجهاتها وكما انها اذ الكمان الجهات
من جملة اللواحق بسبب الكمية فنقول انا اذا فرضنا بعدا ما فاما ان نفرضه على الاستقامة
او على جهة الحز فان فرضناه على الاستقامة واستحال ذهابه الى غير النهاية فرضنا له نهايتين
وافرض النهايتان جهتان لكل نهاية جهة وان كان مستديرا او منحنيا فرض له قطع كالمحيط المركز الى كل واحد
من القسمين جهة على هيئة واعني بالبعد كل امتداد سواء كان يمكن ان يفرض فيه امتداد آخر او لا يمكن
اما الذي لا يمكن فهو الخط واما الذي يمكن فهو السطح والجسم فان السطح له في انبساطه امتدادان واحد
والجسم له في ثخنه امتداد واحد فالخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل واما السطح فانه يكون
ان يوجد هو بعينه ويعتبر الامتدادين مثلا ان كان مربعا كان له امتداد من ضلع الى ما يقابله وامتداد
آخر من الضلع الثالث الى ما يقابله والموضوع واحد بعينه لكن يجب الاضافة في الابتداء عنه تبتدئ الى
منتهى هو غيره بحسب الاضافة فيها لابتداء غير ذلك المبدأ يأخذ عنه الى منتهى غير ذلك وبالجملة كان فرض
امتداد عرض ان يقال له من حيث هو كذلك جهتان لا غير والمشهور عند الجمهور او عند اهل
الظاهر من اهل النظر ان للخط جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم ست جهات اما رأيهم في الخط
فصحيح مطابق للموجود وفي سائر ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح من النهايات فانه ان كان
السطح مربعا واعتبرت نهاياته الاولى التي هي الخطوط دون النقط فالامر على ما قالوا فان لم يكن
مربعا او كان مربعا ولم يعتبر ذلك فان جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان مثلا مسدسا ولا حد
الاوفر غيره بان يكون جهة فيفرض لسطح المماطلة من حيث هو كذلك ان يكون له ست جهات
وان كان ذلك اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك وان كان ايضا مربعا ولم يعتبر نهايته الى الخط المستقيم
فقط بل اعتبر له جميع انواع التناهي حتى في الزاوية كانت له جهات ثمان اربع في الخطوط واربع
في الزاوية واما الدائرة فلا جهة لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فيفرض لها جهات لا نهاية
لها بالقوة فلا مركز للمحيط ولا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو اولى بان يلي الجهة دون
غيره واذ قد عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات الست كيف يكون
في المكعب وفي المستطيل الشبيه بالمكعب ويجري مجراهما وعرفت كيف لا يكون وانه كيف ينقص
جهات المخروط الذي يحيط به اربع سطوح مثلثات من جهة المكعب وكيف الحال في الكرة واما

الست

الست في اشتهار هذه المقالة وهو ان لكل جسم ست جهات فان ان احدهما راي عامي والآخر
اعتبار خاصي فالذي سببه رأي عامي فهو انه لما سبق الى الاوهام العامة ان الحيوان وخصوصا
الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فكان له يمين ويسار واما
اليمين فجهة القوية منه في ابتداء الحركة واليسار ما يقابله وكان له فوق واسفل اما الفوق للانسان
فالجهة التي يليها رأسه والسفل منه فالتي تلي جهة قدمه واما في سائر الحيوان ذوات الاربع فالفوق
منه الجهة التي تلي ظهره والسفل منه الجهة التي تلي بطنه وقدمه وكان له قدام وخلف فالقدام هو
الجهة التي اليها يتحرك بالطبع وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابله ولم يكن عندهم للجهة
غير هذه جعلوا الطول من رأسه الى قدمه والعرض من يمينه الى يساره والعمق من قدامه الى خلفه فكانه
لما اعتقدوا فرضت هيهنا هذه النهايات او لا افرض بعدا بحسبها هذه الابعاد اذ الابعاد
بالحقيقة لا يفرض الا بافتراض النهايات التي عنها واليها ممتدة فلما كان هكذا اوقع الاوهام ان الجهات
ست ولم يشعروا بانه اذا لم يكن الانسان الا هذه فوقعت الاوهام على مبلغ هذه العدد واما
على ذلك نوع من الاعتبار خاص وهو ان الاجسام يوجد فيها امكان وقوع مقاطعات ثلث
على قوائم ولا يجوز غيرها وينتهي كل مقاطع الى طرفي الخط التي عليها التقاطع فيكون ست اطراف فيكون
ست جهات لكن لا يكون هذه المقاطعات ثلثة لا غير اذا فرض امتداد واحد اصلا ووضع حينئذ
من غير ان يكون الطبع يوجب مرتبا عليه المقاطعات بقوائم ولو فرض بعد ذلك الامتداد الاول الواحد
غيره مما الذي يوازيه لوقعت تلك مقاطعات اخرى على قوائم غير تلك بالعدد ثم مع ذلك فلا يجب ان
يختلف نوعية الجهات في كل جسم حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها
يسار انما يجب ذلك في الحيوان اعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزا بالقوة والطبع
والنوع عسر ان يكون لكل جسم من التي يلينا علو وسفل اما عارض واما بالطبع اما العارض فعلى
ما يتفق من وضع فيكون ما يلي الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك او ما يقابل ما يلي الارض ان
لم يكن فوقه ذلك الجسم فذلك هو الفوق لكن هذا عسى ان لا يوجد في الارض وهو موضعها الطبيعي
ان لا يكون لها جهات الا الفوق ان عنى بالجهة ما يلي نهاية الكرة ونهاية الارض سطح وسطح ما يلي السماء فيجب
ان يكون الاعتبار للجهات لا بحسب النسبة الى السطح بل الى طرف البعد المفروض في الجسم واذا كان كذلك
كان البعد المفروض في الارض جهة عند مركزه الذي هو مركز الكل عليه البعد وجهة عند سطحه وهما
نهايتا البعد الذي فرض فيه فيكون للارض ايضا جهة سفل وعلو لكن جهة السفل للارض ليس وجوده
لما ليس اليه كوجود جهة العلو وذلك لان جهة العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل نقطة موهومة او لا يكون ايضا

كك بل يكون جهة الفوق ايضا طرف البعد المتصل بالمركز في السطح وهو فقط ما كان ثم كذلك فكيف يكون
لها جهتان بالفعل بل يكون بالقوة لكنا قد جعلنا احد اسباب انفسام المتصل الى التي والى ذات
وهو انقسام بالفعل اذ يتميز الماس والماس والمحاذي بالمحاذاة والماس والمحاذي كما بالاشارة فيكون
اذن المركز والطرف الآخر مما يصير متميز الوجود لحصة البعد المفروض لكن البحث في هذا البعد المفروض
انه كيف فرض فنقول انه لا يعدم الارض وجود افق اما الوجود عام عليها وجميع كون اسباب فرض
الابعاد الذاهبة منه فكان الارض لو انفردت ايضا ولم يكن لها نسبة الى اجسام خارجة لم يكن لها بالفعل
فوق واسفل بهذا النحو بل فوق فقط من جهة انتهائه الى السطح بل هذا اصح فانه لولا السماء لم يكن عليها
لها علو البتة بوجه من الوجوه فبقي الآن ان نجعل بابا نتكلم على هذا فيما لو توهمنا ان الارض ليس لها
الا السماء فكما يكون لها علو والعلو لا يكون علوا الا بالقياس الى السفل او كما يكون لها سفل وقد فرضنا
ان السفل ليس يتعين بوجود السماء وحده بل باعتبار عام يحصل للارض افقا او سببا آخر يجري
مجراه فلزم من هذا انه يتعين العلو بوجود السماء ولا يتعين في هذا اخلف فالجواب ان العلو يعني شيئان
احدهما المقابل للسفل والثاني الجهة التي الى السماء كما ان الخفيف يعني به امران احدهما الذي بالقياس
الى الثقيل والآخر الذي يتحرك بالطبع الى ملاقاة سطح الفلك فاحد العلوين مقول بالقياس الى السفل
وكذلك احد الخفيفين مقول بالقياس الى الثقيل والثاني مقول بنفسه لا يحوج معقوله الى اعتبار وجود معقولا
مقابل فانه ليس يلزم من فرض جهة بالفعل الى السماء ان يكون يعقل ذلك لاجل جهة لا الى السماء وكذلك
لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان يحكم ان شيئا آخر يتحرك الى المركز فللارض
بالقياس الى السماء وحدها من غير اعتبار لو جهة الى السماء فان سمي هذا المعنى علوا فلها علو
وان لم يسم علوا وعنيت بالعلو ما يوجد بالقياس الى السفل فليس للارض من حيث هي تعتبر بالسماء
بلا اعتبار آخر علو بهذا المعنى ونقول ان الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات
والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول واحدهما بالطبع اسفل لكن يعرض ان يصير الفوق
اسفل والاسفل فوق ويكون الفوق مع ذلك حافظا لمعنى انه بالطبع فوق وكذلك السفل حافظا لمعنى
انه بالطبع سفل كما ان الماء وان سخن كثيرا فهو حافظ لمعنى انه بارد بالطبع واما القدام والخلف
فليس الا للحيوان ان كان ساكنا او متحركا والاجسام المتحركة غير الحيوان حين يكون متحركا في الجهة التي اليها
يتحرك تصير قدامها والجهة المتروكة هي خلفها لكنها ان تنوع وكذلك تتغير قدامها وخلفها ولا كذلك الحيوان
لان القدام الذي للحيوان ليس بحسب كل حركة بل بحسب الحركة الارادية التي الى جهة اعضاء
مخصوصة له ما دام على النحو الطبيعي فاما الخفيفة فانه ذهب غير طبيعي بل متكلف فالاجسام
الغ

الغير الواحدة تارة يوافق فوقها قدامها وخلفها وذلك اذا تحركت الى فوق او الى اسفل وتارة يخالف
فوقها وسفلها قدامها وخلفها وذلك اذا لم يكن كذلك فانها الى فوق اي نحو جهة الفلك او اسفل اعني نحو
الارض وان تحركت عرضا لم يدخل جهة في جهة فيجب علينا الآن ان نبحث عن احوال هذه الجهات في الحركات
المستقيمة على النحو الذي في الفلك وهو ما قيل ان للافلاك فوقا وسفلا ويمينا وشمالا وقداما وخلفا
هو بالمعنى المقول للحيوانات الاخر او بالاشتراك الاسم فان هذه الجهات كيف يكون هناك وقبل ذلك ننظر في
الجهات الطبيعية للحركات الطبيعية على الاستقامة وانها كيف يكون   في النظر في اثر جهات
الحركة الطبيعية وهي المستقيمة ومما يجب علينا ان نحقق القول فيه امر جهات الحركة الطبيعية وانها
كيف يتحدد وبذا اي جهات الحركة المستقيمة فنقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا محالة متحددة في البعد
ويتحدد بما لا يخلو اما ان يكون عند جسم او عند لا جسم وقد كان بينا ان يكون في الخلاء تحدد للجهة فيكون
التحدد عند جسم ولان المتحرك على الاستقامة يطلب جهة ويقصد جهة فلا يخلو اما ان يكون كل واحد
من الجهتين يتحدد لا بجسم على حدة او يكون الجهتان يتحددان بجسم واحد والتحدد انما يكون تحددا
متقابلا بالجسم واحد واحد كما ان احد الحدين في غاية القرب منه والآخر في غاية البعد منه ولا يتحدد
غاية البعد من الجسم كما يتحدد غاية القرب منه الا بان يكون على جهة احاطة فمركز حتى يكون الجسم الواحد
يوجب الحدين جميعا ويجب ان يكون الجسم المحدد محيطا لا جسما موضوعا على المركز وذلك لانه ان
كان موضوعا على المركز يتحدد القرب منه ولم يتحدد البعد بل المحيط هو الذي يحدد القرب منه والبعد
عنه فاما اذا كان التحدد بجسمين فنقول اولا انه لا يجب ان يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط
ليتحقق يطلبه وان يكون الاتجاه اليه والى القرب منه وبعضه الآخر ليس كذلك وهو في نفسه سطح واحد
متشابه وجسم واحد متشابه نسبته الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة بل يجب ان يكون
حاله الى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء فيجب ان يكون له بالطبع خارج من كل جهات وذلك السطح
ليس في حد بعينها دون جهة حتى يكون حد منه يطلبه واجب ان ما يتحرك منها اليه وجهة نهايته ليس الى
خارج لا خلاء ولا ملاء بل يجب اما ان يكون لا خارج اليه البتة او يكون انما يخرج الى الملاء ولهذا ان
كان محيطا ان يكون بحيث يجوز ان يتوهم في كل مكان من الخارج الذي الجسم يتحرك اليه بالطبع
الحركة المتوزعة منه وهذا يوجب جهات متشابهة فاذا كان كذلك فالحركة الى واحد من هذين الجسمين
لا يطلب الجهة التي هي قربه وجب ان يكون لو توهمنا المتحرك واقفا من احد الجسمين الى الجهة
التي الى الجسم الآخر يتحرك الى قرب الجسم الاول ان يكون انما يتحرك الى تلك الجهة بعينها لا لانه خارج بائنا
لانها لو تحرك الى الجسم الآخر وهو بعد ذا الجهة المقابلة للجسم الاول ويستحيل ان يكون الحركة الى جهة

٢٠٩

الامر متقابلا بالفعل بل ان ما فرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال وليس يجوز ان يتحدد من جانب بالقرب
جهة ومن جانب تتحدد اخرى وان الجهتين متضادتان بالطبع فان كل منافية الشي من حيث
هو مبدا جهة واحدة بالنوع وتحددها فان كان المحدد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها
قريبا منه فيجب ان يكون كل قريب منه هو جهة واحدة بالنوع فيجب ان يكون ضده ما هو بعيد منه
فيجب ان يكون ضدها محيطا لان البعد المتحدد من سطح الجسم الاول اما ان يتعين تحدد
الطبيعة ذلك الجسم الاول او لا يتعين فان اتفق تحدد الطبيعة ذلك الجسم فليس ان يتعين قطعه
من سطحه او جزء ان يتعين قطعه اولى منه بل يجب ان يتعين من كل جهة فيكون البعد متحددا من
كل جانب بجسم من ذلك الطبع وان لم يكن كذلك وكان التحدد يقع باجسام كثيرة كيف اتفق
ويكون المحدد بكل واحد يتعين جهة اخرى ويكون القرب يحدد جهة واحدة والبعد يحدد جهات ويكون
مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع وهذا كله محال فان كانت الاجسام التي تفرض حوالية بذلك البعد
وتفرض جهات شتى بها مما تبدل صاحبه حد الجهة التي تحدده الاول لو كانت تحدده طرف بعد
واصل بينه وبين الجسم الاول ويكون متشابهة في انها بالطبع تحدد البعد لان لها حيثما
ما هو غاية البعد ولم يكن منها في هذه الجهة خلاف وكانت بهذه الجهة تحدد البعد وكانت
الجهات التي ترسم باوضاعها من الجسم الاول جهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد وكانت تكون تلك الاجسام
كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط لكن للمحيط في تحديد
الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع في المركز داخلا في الامر بالعرض ونقول انه ليس يصلح
ان يكون كل جسم محددا للجهة وذلك لان الجسم الذي من شانه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح
ان يحدد الجهة لانه لا يخلو اما ان يتفق طباع الكون في تلك الجهة او لا يتفق فان لم يتفق فكيف
تتحدد به الجهة وجائز ان لا يكون هو عندها وان اتفق طباع الكون في تلك الجهة وكان مع
ذلك جائزا ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها او ان يكون في طبع ذلك
الجسم امكان ان يعرض طلب تلك الجهة فكان لا يوجد ذلك الجسم الا وفي طبيعته امكان طلب
تلك الجهة لكنه من المستحيل ان يوصف بان فيه امكان تلك الجهة الا وتلك الجهة حاصلة
فيكون لا يوجد ذلك الجسم ويمكن في طباعه ان يعرض له ان لا يكون في تلك الجهة ويكون تلك الجهة
حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء من فان لم يوجد هذا الممكن فانا لا نوجد الا في
طباع جزء من الجسم الكلي الذي اوالفه المعدودة بحسب عدد تلك التجزية بل السبب من خارج هو
فقدان نافل عن موضعه الطبيعي واذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم لذلك

لانه بهذا الجسم بل متحدد بشي اخر وتتحدد من بهذا الجسم بعد فقدانه اذ ليس يجوز ان يكون اي
جسم اتفق محددا للجهة المعينة ويتبين من ذلك ايضا ان الجهة الواحدة بالنوع متحددة بجسم واحد بالطبع
وليس بسبب الزوال على الاستقامة البتة وان المحدد بالاحاطة لا يصلح ان يكون منتظما من اجسام
شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الابعاد يستحق فيها جسم بعينه يلزمه وبعض اخر يستحق
جسما اخر مخالفا بالطبع يلزمه ولا يجوز ان يكون ما اتفق انتظام ذلك الجهة المحيط الا اجسام
مختلفة الانواع اما فاض غير وجوب ويقع ذلك وليس كذلك تقول شك هذا اذا كان
المحدد بالاحاطة جسما واحدا فان الجسم الواحد لا اجزاء له بالفعل وان عرضت له تجزية
فباشياء من خارج غير ثابتة واما ترتيب الاجسام المختلفة النوع في احاطة البعد بعد
الجسم المحاط به فليس مما يبطل او يزول الا كانت تلك الاجسام يحصل في تلك الاحاطة وتخرج
عنها فيكون تحدد الجهة حاصلا قبلها فيعلم من هذا ان المحدد بالاحاطة يجب ان يكون
جسما واحدا لا يزول الجهة الا بالاستدارة واذا كان كذلك لم يكن في ضمنه جهات في
الطبع الا التي تاخذ نحوها من المركز او التي تاخذ عنه نحو المركز واللواتي يعارضها
فان نهاياتها لا تختلف بالطباع فانها تنتهي الى اجسام واحدة باعيانها ولا يتحدد
اطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد على نحو ما وجب
ان يقول به هؤلاء ونقول ان غاية القرب من الجسم المحدد المطلوب قربه
بالحركة ليس يجب ان يكون غاية قرب من كل جزء منه فانه يستحيل ان يكون المتحرك
واحد على بعد واحد بخط واحد وصول الى كل جزء من المقترب اليه واما غاية البعد
فيجوز ان يكون غاية بعد من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز واذا انتهى خط من المحيط
الى المركز ثم عداه فان الطرف الذي ابتدا منه هو في غاية القرب والطرف الاخر
ليس في غاية البعد فانه يلي المحيط وان كان لا يلي كله فقد قلنا انه ليس شرط
القرب من المحيط ان يكون قريبا من كله بل من شي منه وان كان غاية البعد من شي
اخر منه وذلك لانه لا يقرب من شي منه غاية القرب الا صار على غاية البعد من
مقابله بالوضع ليس بالطبع فان اجزاء المستدير لا مقابلة لها الا بالفرض الوضعي
الاضافي المساوي فانه وان كانت من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث
الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع بغاية البعد بل لا بعد هناك
من هذه الجهة بل هناك اتفاق من حيث انها تلي طبيعة واحدة وجسما واحدا

كذلك فليس

فبهذا يعلم صورة الجهات التي يتحرك اليها الاجسام الطبيعية فلنتكلم الآن في جهات
الاجسام المتحركة على الاستدارة واما المتحرك على الاستدارة فهو على قسمين احدهما
المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز من خارج فهذا يمكن ان يتعين له جهة اليها يتحرك
وجهة عنها يتحرك ويشبه ان يكون احدهما قداما والاخر خلفا واما جهة اليمين واليسار
فيشبه ان يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كانت حركته عنها اولى ان يسمى يمينا
وما يقابلها على التشبيه وان كان لا شيء في طبيعة ذلك الجسم يوجب ان يختلف
به الجهتان كما يوجبها بنا الحيوان ذلك في الحيوان واما فوق هذا المتحرك المفروض
واسفله فيشبه ان يكون ما يلي ناحية الارض جهة السافل وما يقابلها جهة
العالية ويتعين ذلك له لا من ذاته بعينه كما للحيوان ولا من حركته بعينها كما للمتحركات
الثقيلة والخفيفة بل بالقياس الى اجسام اخرى واما المتحرك بالاستدارة على مركز
من داخله ويشتمل هو عليه فيشبه ان لا يكون ما قيل فيه من انه قد يتحدد له جهات ست
كما للحيوان لزم اما الجهة التي قيل بل اول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة
ولا يحتاج في تحديد القطبين والمنطقة الى شيء غير جسميته وحركته التي هي
على الصفة المذكورة وان كان محتويا على جسم آخر تحددت له جهة بل ما يشتمل
عليه وجهة اخرى بخلاف ما تحدد اليس يحتاج في ذلك الى ان يكون متحركا
بالحركة التي له بل وان كان [illegible] ساكنا كان له ذلك بل اذا اعتبرت
حركته على ما يشتمل عليه منه ونسب من اجزائه او نقطة يفرض فيه وبين
امثالها من المشتمل عليه المتحرك حوله فقد يتحدد له جهات اخرى وذلك لانه اذا
فرضت في طول حركته لا في عرضها الذي هو بين قطبيه ثلث نقط وكانت
الوسطى بحذاء احدهما وتتباعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كانت فيها
الوسطى بالقياس الى الافق الذي هذه النقطة طالعة عليه هي جهة عنها
ابتداء الحركة بالطبع وما يقابلها مقابل هذه الجهة فيتحدد هناك جهة مشرق
وجهة مغرب وكذلك يتحدد هناك جهة تلي خط الزوال وجهة تلي ما تحت الارض
فيكون الجهة التي تلي خط الزوال هي التي اليها الحركة الآخذة في الارتفاع و
تلك غايتها لانها تكون هناك اقرب ما يكون من الطلوع عليه ثم يأخذ في
مفارقته قليلا قليلا والبعد عنه ان يغرب عنه والغاية التي اليها يتوجه

المتحرك

لكن خود

المتحرك هي القدام وما يقابلها خلف فخط الزوال بالقياس الى الحركة الشارقة الطالعة
قدام وما يقابله خلف ولما كانت جهة المشرق التي عنها مبدأ الحركة واولى ما يشبه
من جهة الحيوان اليمين فيكون المغرب اليسار ويتحقق القطبان محددان البعد الذي
هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذي هو اولى بان يكون عمقا وغير البعد المحدد
باليمين واليسار الذي هو اولى ان يكون عرضا فليس له الا ان يكون بعد الطول واولى
القطبين بان يكون على جهة المقابلة علوا هو الجنوبي في حركة الفلك الاولى والشمالي
في الحركة الثانية فانا لو توهمنا انسانا يتحرك على نفسه مستديرا وينبعث حركته من
يمينه لكان يكون قدامه ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك عند خط الزوال
وخلفه ما يلي ظهره واذا طبقنا بين يمينه وجهة المشرق وبين يساره وجهة
المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال انطبق راسه مع القطب الجنوبي لا غير ولو
دار على نفسه شيء في وسط السماء لكان الراس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط
السماء وجنب اليمين يلزم المشرق الا ان يكون احد القطبين علوا والاخر
سفلا ليس لاختلاف البتة من امر القطبين بل بالمعاينة الصرفة من الحيوان بعد يلزم
ان يتحدد جهات لامور اخرى تختلف حال القطبين بالقياس الى تلك
الجهات واما كون المشرق يمينا هو للعرض في الحركة مقيسة الى الافق فان لم يكن حيوانا نا
يقاس به فان جهة المشرق لذاتها ينبعث عنها الحركة وكذلك حال جهة وسط
السماء لذاتها اليها الحركة فاذا كانت حركة تميز المشرق والمغرب ووسط السماء
بالقياس الى الافق ثم اذا تميز هذه الحدود لزم في القطبين ان يعرض لهما
تميز ما الا لامر متعلق بالقطبين تعلقا اوليا بل لنسبة لحقته بسبب ما عرض
لغيرها من التميز هذا واما ان اخذت جزءا من الفلك متحركا واعتبرت بنفسه وجدت
ما بين المشرق والمغرب طول المسافة وحصل لك ما بين القطبين عرضا لذلك الطول
فانظر الى حال هذه الجهات كيف تختلف اما القطبان فيتحددان جهتين لذات
الجسم وحركته ولا يتحددان بذاتيهما فوقا او سفلا بالمقايسة الى الحيوان
واما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليستا يتحددان جهتين لذات
الجسم وحده ولا لذاته مأخوذة مع حركته بل بالمقايسة الى الافق ثم بعد
المقايسة فان نفس الحركة توجب تميز بعضها من بعض بالقياس الى الافق اذ توجب

ان تكون متخالفة فيكون بعضها عنه وبعضها اليه وبعضها منبعث الحركة و
بعضها متجه الحركة والجملة واحد مقابل لا يحتاج في ذلك الى ان يراعى مقايسة و
محاذاة مع حيوان البتة ومع ذلك فقد يقع بينها نوع ما مضادة او مقابلة و
مع هذا كله فان اليمين واليسار ليسا على جهات الحركة التي للفلك والتي للحيوان
باشتراك الاسم واشتباه والفوق والسفل اولى بذلك واما القدام والخلف
فيشبه ان يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى نحو غيره وذلك
لانا ان عنينا بالقدام نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك
قدام فانه ليس لحركته نهاية اليها يقصد وان عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء
الطالع وهو طالع على شئ فتلك النهاية هي مسامتة الشئ الذي حدد
الافق محدد الطلوع بتحديد الافق فانه اذا طلع عليه لا يزال يتحرك نحوه
الى ان يسامته في خط الزوال ثم يعرض عنه الى ان يغرب عنه في ذلك الافق
بعينه فان لم يكن محدد للافق لم يكن افق فلم يكن طلوع عليه ولا كان
خط زوال فلما كان محدد تحددت هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب
ان يتصور امر هذه الجهات ويعلم ان هذه الجهات الست تتحدد للفلك
من حيث ان الفلك متحرك على الاستدارة واما جهة السطح التي يلي الارض
والتي تقابلها فذلك له من حيث هو جسم على شكله ووضعه لا من حيث هو
متحرك والسلام تمت المقالة الثالثة من طبيعيات الشفاء

المقالة الرابعة من الفن الاول من الطبيعيات في عوارض

هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسبات بعضها مع بعض والامور
التي يلحق مناسباتها **فصل** في الاغراض التي يشتمل عليها هذه المقالة
يجب ان يحقق في هذه المقالة ان الحركة كيف تكون واحدة وكيف تكون كثيرة و
ان الحركة كيف تكون مضادة مطابقة لحركة اخرى تقايسها في السرعة والبطؤ و
كيف لا تكون وكيف تكون الحركة مضادة لحركة اخرى وكيف لا تكون وان
الحركة هل تعرض لكل جسم او لبعض الاجسام وان الحركة كيف تكون طبيعية
وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان
طبيعي وان الحركات كيف تكون غير طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية و

ان

ان يجمع جميع فصول الحركة وان يعرف مناسبات ما بين القوى المحركة والحركات
فصل في الحركة الواحدة بالعدد الحركة تكون واحدة على وجوه فانها اما
ان تكون واحدة بالعدد واما ان تكون واحدة بالنوع واما ان تكون واحدة
بالجنس اما بالجنس الاقرب واما بالجنس الابعد فلنحقق الواحد بالعدد قبل غيره
فنقول ان قوما من آل برمانيدس ومن شايعهم من اصحاب افلاطن منعوا كل
المنع ان توصف الحركة تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف
توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها شئ موجود حاصلا وقالوا ايضا
قد فرغنا منه من الشكوك في باب الحركة والزمان فيما سلف مثل قولهم كيف
توصف الحركة بالوحدة ولا حركة الا منقسمة الى ماض ومستقبل ولا حركة
الا ولها زمان ومثبتوا وحدة الحركة يشترطون ان يكون زمانها واحدا
وكيف تكون الحركة واحدة وكل واحد فانه تام فيما هو واحد فيه وكل تام فهو
قار الوجود حاضر الاجزاء ان كانت له والحركة لا توجد قارة الا مع ان لها
اجزاء ونحن فيما سلف قد بينا الحال في وجود الحركة بيانا لا يلتفت معه الى
هذه الشكوك والآن يحق علينا ان نبين الحال في وحدة الحركة ونبين
ان الشبهة التي اوردوها منحلة فنقول قد بينا نحن ان الحركة هي الكمال
الاول الذي وصفناه ولن تقطع المسافة فالكمال الاول واحد لوحدة
الموضوع له مع وحدة زمان ويوجد فيه التي هي اتصال وكسائر الصفات
التي لا يكفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط فان
الموضوع الواحد اذا عرض فيه بياض ثم عدم ثم عرض فيه بياض لم يكن
هذا البياض بعينه الاول بالشخص فتكون الحركة بالمعنى الذي اشرنا اليه واحدا صح
اذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ووحدة الزمان
هي اتصاله وكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص فتكون لا محالة
في متحرك فيه واحد مثل مسافة واحدة بالاتصال او مثل بياض يتوجه
اليه المتحرك بالاستحالة اتجاها لا تقف فيه عند حد زمانا ومثل كم واحد
غير ذلك وليس هذا المعنى باولى في ان يدخل شرطا لوحدة الحركة من معنى
الزمان وان كان لا بد من ذكر معنى الزمان وان كان معنى الزمان يكفي ذكره

جمع

فذلك ليس لانه تقتضى الشروط التى بها الحركة واحدة بل لانه تقتضى الشرط الباقى ويتقبل
الذهن منه اليه ويلزمه وانت تعلم الفرق بين المقتضى والمقتضى الملتزم واما
الحركة التى هى بمعنى القطع فهذا المعنى اولى بان يكون شرطا فيها فى الامور التى يجب
ان يكون واحدة حتى يكون الحركة واحدة هى المتحرك والمسافة وما يجرى مجراها
والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة او ما فيه الحركة واحدا والزمان
واحدا اى بالعدد فى جميعه فان كثرة الحركة يتبع كثرة الاشيا التى تتقيد
الحركة بها وتمتنع الانقسام وهذه الاشيا هى هذه الثلثة المتحرك وما
فيه والزمان فان تكثر المتحرك وكان الزمان واحدا بعينه لزم تكثر المسافات
وما فيه الحركة بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة لزم تكثر الزمان
فانه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون المتحركات تتعاقب
على المسافة اذ لا يقطع جسمان معا مسافة واحدة بعينها كما لا يكونان
فى مكان واحد معا ولا يجوز ان يكون تكثر المتحرك فى ازمنة كثيرة و
ما فيه واحد بالعدد البتة الا فى المسافات فانها يجوز ان تبقى بعد
القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف
واحد بعينه او كم واحد بعينه بالعدد يتحرك فيه متحركان عدة فى
زمان بعد زمان لان الكيفية التى لهذا المتحرك من حيث هى واحدة
بالعدد لا يشاركه فيها متحرك آخر بوجه الا كالمسافة ويظن انه يلزم هذا
كله ان يكون المحرك واحدا بالعدد وان العدة اذا اجتمعت على تحريك
شىء فى ثقل او كثير واحدا اذ يصير الجملة محركا واحدا اذ ولا واحد منها
يحرك وحده ولكنه ان امكن ان يكون شىء متحرك وقبل ان انقطع تحريكه او
مع انقطاع تحريكه يقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع متحرك آخر كما يتخلص
حديد مثلا من تاثير مقناطيس لحق توهمناه اسى الى غير طبيعته دفعة و
حصل الحديد بحيث ينجذب الى مقناطيس آخر ولم يكن بين تعطل الاول
وابتداء تاثير الثانى زمان واتصل الزمان والمسافة فبالحرى ان
يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة وكذلك ان سخن ماء بنار ولحقه
مع تعقب نار فيه غير وقوع فتور حتى بلغ حد السخونة فبالحرى ان لا

يكون

لا يكون هذه الحركة متكثرة بل يكون واحدة الا على جهة المقايسات فان الشى
المتحد بالاتصال قد يعرض له التكثر على ما قلنا مرارا تارة من جهة التشكيل
والقطع بالفعل وتارة من جهة المقايسات فان الزمان ينقسم ايضا بالفعل على
هذه الجهة وذلك انه اذا قيس بمبادى امور كائنة فيه وغاياتها فارتسم فيه بحسب
ذلك آنات فيكون فى مسئلتنا ايضا ان يعرض عند وروده كل محرك آنا اول زمانه
يعرض فى الزمان بالمقايسة فيعرض من ذلك ان يتكثر الزمان فيعرض من ذلك
ان يتكثر الحركة واحدة فى ذاتها وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس
الى الشروق والغروب فينقسم الزمان وتنقسم الحركة بحسب ذلك انقساما لا
يقطع الاتصال ويشبه ان يكون الصوت المسموع من الوتر المنقور
نقرة واحدة الباقى زمانا الذى يسمى نغمة هو من هذا القبيل فان هذه
النغمة ستعلم فى جزئيات الطبيعيات ومن هذه احوالها انها ليست
تحدث عن وقع المضراب على الوتر بل انما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضراب عن
وضعه المنصرف عند مفارقة المضراب الى وضعه الانصراف بقوة وحمية تموج ما يلزمه
من الهوا فيصوت ثم لا يزال يهتز كذلك فيحدث قرع بعد قرع الى ان يهدا ويكون تلك
القروع ستحفظ الصوت مسموعا على الاتصال ان كان بالحقيقة متصلا كما يسمع
لم يكن المقطوع من الصغر بحيث لا يحس واعلم ان نفس التكثر اكثر فى الآن الواحد لا يوجب ان
يكون الحركات متكثرة فان آنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبدا اخرى الى كلاهما
للجسم واحد ولا يكون الحركتان واحدة ايضا فان اشتراط ما منه او ما اليه غير كاف فى وحدة
الحركة فان ما منه قد يفارق لا الى الذى اليه وصل بل الى العدم من غير سلوك وحدة واسطة
وما اليه قد يوصل فى هذا ايضا من غير سلوك واسطة فلا يكون الحركتان واسطة واحدة بالنوع
فضلا عن العدد وايضا فان اشتراطهما معا غير كاف فى ذلك لان ما فيه قد يفارق ما
منه الى ما اليه من متوسطات شتى اما فى المسافة فقد يقصد ما اليه بامنه على الاستقامة وقد
يقصد على التقويس والتحنية ولا يكون الحركتان حركة واحدة بالنوع فضلا عن العدد و
كذلك قد يوخذ من السواد الى البياض من طريق الدكنة وقد يوخذ من طريق الصفرة
ثم الحمرة ثم العتمة وقد يوخذ من طريق الفستقية ثم الخضرة وان اشترط مع الشرا يط
المذكورة كان اشتراطها فضلا فان الطريق اذا جعل واحدا لم يكن للمبدا واحد

ومنتهى واحد والصحيح في ذلك هذا المعنى فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها ومسافتها
واحدة وموضوعها واحد واولى في ذلك المستوية للاختلاف فيها وقل ما يوجد في
المكانية فان الطبيعية تشتد اخراً والغريبة القسرية تضعف اخراً واولى الحركات
المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم المتصلة على الزاوية
وجه واولى ذلك ما تم ولم ينقص فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص بعض
الواحد واولى ما يكون تاما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرر وهو الحركة المستديرة
اذا تمت الدورة فلا يزاد عليها بل تكرر ولا كذلك المستقيم من حيث هي مستقيم
فان المستقيمة اذا تمت فليس تمامها لانها مستقيمة بل لاجل ان المسافة لم
تبق كقطر العالم او يسقط من تحقق هذا قول من قال ان الخط المستقيم اولى
بالتمام لان له ابتداء او وسطا وانتهاء ولا شيء من ذلك في الدائرة وان ان في ظ
كانت الدائرة تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها تامة لان الحركة على المستقيم
تتناهى وتتم وعلى المستدير لا تتناهى ولا تتم فاما اولا فليس كل ما هو تام فهو ذو
ابتداء وانتهاء او وسط وطرف بل الواحد في الحكم اتم من الكثير التي لا يوجد هذا
التثليث الا فيها بل هذا نوع من التمام ولا يعتبر هذا الا في ذي عدد والدائرة
وحدانية الصورة وانما لا يقبل الزيادة لا لشيء غير انها خط دائم والمستقيم
ان لم يقبل فليس لانه مستقيم بل بسبب اخر واما الحركة المستديرة فانها اذا اخذت
دورة ابتداءاتها من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا في دورة واحدة
فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد فلنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس و
النوع **فصل** في الحركة الواحدة بالجنس والنوع ولما كانت الحركة
مشاركة لسائر الاعراض في الاحكام التي تتبع العرضية كان تكثرها وتوحدها
يتبع كل تكثر الاعراض الاخرى وتوحدها فنقول ان البياض مثلا انما يكون
متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعا او زمانا فكذلك الحركة وكما ان البياض لا
يكون متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس بل
يكون بياض الثلج وبياض العقعق اذا لم يختلطا بغير البياض لونا واحدا
بالنوع بل بياض الثلج والجص فلذلك ليس يعني تكثر الموضوع بالنوع يوجب
تكثر الحركة بالنوع او الجنس وذلك لان تكثر الشيء بالنوع يتبع تكثر الفصول و

اضافات

اضافات الاعراض الى موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض فقد علمت ان
العرضية لماهيات الاعراض انما هي من المعاني العارضة اللازمة دون المقومة فاضافات
الذوات العرضية الى موضوعاتها المختلفة امور عارضة لها لا مقومة اياها تقوم الفصول
واما تكثر الاشخاص فليس متعلقا بالفصول الذاتية بل بالعوارض واما الازمنة فلا تختلف
من حيث لزمته بالنوع البتة بل بالشخص ان كان لا بد لانها اقسام متصل واحد متغايرة
ما تختلف بالشخص دون النوع لا توجب البتة مخالفة فصلية منوعة فنقول الحركة تختلف
نوعيتها باختلاف الامور التي تتقوم مهية الحركة وهي ما فيه والذي منه وما اليه فاذا هي م
اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع فانه اذا اختلف ما فيه واتفق ما
منه وما اليه اختلف نوع الحركة مثل ان يكون احدى الحركتين من مبدا الى منتهى على الا ستقامة
والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق ما فيه واختلف ما منه وما اليه مثل
الصاعد والهابط فيجب انه اذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه او في شرايط
واحوال داخلة في تعلق الحركة بها كانت الحركة غير واحدة في النوع فان كانت كلها
مكانية او كلها كيفية او كمية كانت واحدة في الجنس العالي وان اتفق في جنس اسفل
كما في اللونية كانت واحدة في الجنس الاسفل لكنه قد يشكل الحال في انه هل الحركة المكا نية
المستديرة تخالف المستقيم في النوع او تخالطه بعرض فانه يشبه ان يظن ان الاستقا مة
والانحناء من الامور التي تعرض للخط لا من الامور التي هي فصول ويسبق الى الظن
ان الخط الواحد يصلح ان يوضع للاستقامة والانحناء واذا كان كذلك فكيف يكون
نوع الخطوط المستقيمة مخالفا لنوع الخطوط المنحنية اللهم الا ان يجعل تركيبها
مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا اخر فيكون كل عرض من شانه ان يقوم نوعا
وليس الامر كذلك فاذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف يكون
الحركة على المستقيم تخالف الحركة على المستدير بالنوع لاجل اختلاف فيهما وهذا الا عتبار
في المستقيم والمستديرة التي يكون مكانية لا المستديرة التي يكون وضعية على
ما علمت ونقول وكذلك الامر يشكل في امر الصاعد والهابط ويشبه ان يظن ان
الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ او المنتهى من حيث هما طرفان لبعد بل
من حيث هما جهتان احدهما يلي علوا والاخر سفلا والحركة لا يتعلق بالمبدأ او المنتهى الا
من حيث هو طرف مسافة واما من حيث عرض له ان كان احد طرفي المسافة في جهة والاخر

فى جهة فذلك ليس مما يتعلق به الحركة فان الحركة يسم حركة اذا ابتدات فى هذا البعد من
مبتداه الى منتهاه ولو لم يكن المبدا الحدث يكون علوا وهوان على السما والمنتهى بحيث
يكون سفلا وهوان على الارض فاذا كان الامر كذلك كان هذا من الاعراض اللازمة
للحركة لا من الامور الداخلة فى مهيتها فلم يكن الاختلاف به اختلافا فى نوعها وكذلك
الاختلاف الذى بين الحركات فى ان يكون طبيعية او قسرية فانه ايضا اختلاف
فى امور خارجة عن مهية الحركة وان كانت لازمة فهذه هى الشكوك التى يظن انها
تسبق الى الذهن اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا تعرض فى غير النقلة فانه لا
يعرض فى مثل الحركات التى فى الكيف والحركات التى فى الكم وغير ذلك فان التسود
معلوم من حاله عند كل احد انه مخالف للتبيض بالنوع لا لاجل انه ما اليه وما عنه
وان كان الطريق كانه واحد ومسلوك فى كل من العكس الى الاخر وكذلك التصغر الى
الكبر الى التسود مخالف للتحمض الى النبيلة الى التسود فى النوع وان كان حال
المبتدا والمنتهى واحدا انما يشكل هذا فى امر النقلة ويقتضى ان لا تكون النقلة
جنسا بل يكون نوعا فقط ويكون النزول مخالفا للصعود باعراض تحت نوع
واحد كما يخالف الكاتب الامى وانه كان الان ما خف فى حد الكاتب و
الامى ومحمول عليهما وليس جنسا لهما بل موضوعا كذلك النقلة محمولة على ذلك الوجه
على النزول والصعود وكان اصل الموضوع فى النزول هو حركة مستقيمة من مبدا
الى منتهى معين بذلك كونه حركة لكن عرض لهذا المبدا ان كان فوق فعرض للحركة
ان صارت نزولا وكذلك الحال فى الشك الاول مثلا انه عرض ان كانت
النقلة تارة فى مستقيم وتارة فى مستدير فان الحركة ليست بحقيقة حركة بما يعرض
لها من طول ما يتحرك فيه كالمسافة المستديرة وقصره كالمستقيم حتى تختلف لذلك
ما هنا وكثير مختلفين اختلافا ممنوعا فهذه هى الظنون التى يمكن ان يظن فى
هذا الباب فيجب ان نحلها ونزيفها اولا لان نبين ان النقلة جنس وان الامر
ليس على هذه الصورة فنقول ان الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير لا يصح ان يستحيل تضاد الخط المستقيم والمستدير
احدهما الى الاخر فى الوجه وذلك لان هوية الخط فى الوجود ان يكون طرف السطح و
هوية السطح ان يكون طرف الجسم فلم يعرض للجسم وان عرض حيثما لم يعرض للسطح
فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان يابسا لم يقبل التجزية وان كان رطبا قبل

التجزية

التجزية بان يكون اتصال الحدبة متفرق او يكون اتصال الحدبة ممتد والتقعير بالعكس
فان تفرق اتصال الحدبة فقد انقسم الخط خطوطا وان امتد فقد بطل ايضا ذلك
الخط بعينه وحدث خط اخر فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو بالمد فاذا كان هذا لعل المستقيم والمستدير
الخطان يستحيل انتقال احدهما الى طبيعة الاخر ولا فى الوهم ايضا فان الوهم ان
فعل ذلك عقد للخط عن السطح جعل الخط ذا جهتين وجانبين لا فى امتداده
فلم ياخذه طرف سطح فان ذا الجهتين سطح لا طرف الذى هو خط فيكون الوهم قد
اخذ غير الخط بل اخذ جسما دقيقا فتخيله خطا فالذى ظن ان الخط هو واحد بعينه
هو موضوع للامرين فقد ظن باطلا واشخاص النوع الواحد من الاعراض يختلف
بموضوعاتها او باعراض تقارنها وهذا على قسمين وذلك لانه اما ان لا تكون تلك
الاعراض يلحقها لحوقا اوليا مثل كتابة تجتمع مع موسيقى واما ان يلحقها لحوقا اوليا ليا
كالبياض يجتمع مع السطح ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة الموضوع
فقط فان هذه المفارقة موجبة بين مستقيمين ومستديرين وليس لعرضين اخرين
كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة تنال طبيعة الخط نيلا اوليا فلذلك اما
يمكن ان يكونا اما فصولا واما اعراضا اولية فان كانت فصولا فقد تنوعت وان
كان اعراضا اولية والاعراض الاولية ان كانت لازمة لطبيعة المعروض له اشتركت
فيه اشخاص النوع وان كانت تعرض فى حال من غير لزوم فتعرض لانفعال يلحق
المادة لا يبعد توهم زوال العرض المعروض له ولا وجد له فلا يبعد توهم زوال العا رض
التابع له فيجوز ان يكون المعروض له يوجد ولا يخالف الاخر بهذا العارض
الاول التابع للانفعال وليس كذلك الحال فى الخط المستقيم والمستدير فانه ان
لم يكن المادة فى كل واحد منهما على هذه الصفة التى بها صار خطه مستقيما او
مستديرا لم يكن نفس ذلك الخط موجودا لانه قد اثبت مما تقدم انه مع ما يبعد
تعدم الاستقامة وتحدث الانحنا بل يعدم الخط الذى كان مستقيما ويوجد خط
اخر منحن ولو كان لغيرهما عرض لكان الخط لا يعدم وليس اذن الخلاف بينهما
بعارض غير اولى وبعارض اولى غير لازم فاذن الاستقامة والاستدارة متعا نذان
تعاندا الفصول او لواحق الفصول اللازمة التى يدل تعاندها على خلاف الاشيا

فى النوع لان الحركة فى نوع السواد غير الحركة فى نوع البياض لاختلاف ما فيه الحركة فكذلك
المستقيمة والمستديرة ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن ان فى طباع
الامور السماوية تضادا لان فيها تعيينا وتغيرا فانه ان كان الاول للتعيين
والتغير وهو الجسم نفسه واجتمعا فى كرة واحدة فليسا بمتضادين وان كان
موضوعهما موضوعان متفرقان يمتنع ان المتغير منهما يقبل التعيين والمتعين
التغير على ما اوضحناه فليسا بمتضادين اذ ليس موضوعاهما ذاتك يقبلان
تعاقبهما ولا موضوع اخر البتة على ما بيناه واما التشكيك المورد فى حال التشكك م ر
الصاعد والهابط فستحقق من بعد واما السرعة والبطوء فلا تختلف بهما
الحركات اختلافا بالنوع وكيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركات وهما
مما يقبل الاشد والاضعف والفصل لا يقبلهما بل يكون الحركة الواحدة
بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء فهما من الامور التى تكون للحركة بالاضافة الى
حركة لا من الامور التى يكون لها فى ذاتها وقد ظن ان السرعة اذا قيل على المستقيم
والمستديرة كانت باشتراك الاسم وليس كذلك وان كان النظر ربما اوجب
انه لا يصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما كما لا يصح بين الخط والسطح مع قول
المقدار عليهما بالتواطؤ اما انه ليس يقال باشتراك الاسم فلان حد السرعة و
البطوء فيهما واحد وهو ان السريع فى كل واحد منهما هو الذى يقطع مقدارا
اطول فى الزمان الواحد وكان ان المستقيم مقدارا فكذلك المستدير وكان الاطول
فى المستقيم ما فيه الميل بالقوة والزيادة كذلك الاطول فى المستدير والزمان
غير مختلف فليس لفظ هذا باشتراك الاسم بل الحد متناولهما معا واذ قد تكلمنا
فى وحدة الحركات فحرى بنا ان نحل الشكوك المتولدة فيها **فصل** الرابع
فى حل الشكوك المذكورة على كون الحركة واحدة اما قولهم انه لا حركة المورده م
الا وهى منقسمة الى ماض ومستقبل فهو قول غير صحيح فانك تعلم ان الحركة على النحو
الذى حققناها نحن ليست مما ينقسم الى ماض ومستقبل واما الحركة التى بمعنى القطع بل يرد انما ينقسم الى ماض ومستقبل م
فانها لا تحصل حركة وقطعا الا فى زمان ماض ومع ذلك لو كانت الحركة تنقسم
الى ماض ومستقبل فانما تنقسم بالقوة فانه اذا فرض فى الزمان الذى يطابقها

آن

آن يعرض لها ان تنقسم لا ان الآن يكون حاصلا بالفعل وبالجملة فانها اذا انقسمت عرض م
فانما تنقسم بالعرض لاجل انقسام الزمان او لانقسام المسافة وانما الشرط فى
وحدة الحركة هو ان لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل لا ان يكونا بحيث
لا ينقسمان ولا بالقوة بل ولا هذا شرط فى وحدة الحركات وكثير من الاشياء واما
قولهم انها كيف تكون واحدة ولا تكون تامة فاولا يجابون بعد ذلك ان الواحد
بمعنى التام غير الواحد الذى بمعنى الاتصال فلا يجب ان لا يكون الشىء واحدا بمعنى
اذا لم يكن واحدا بمعنى آخر وايضا فان الحركة التى شرحنا حدها لا تنقسم وهى محفوظة
فى المتحرك تامة ثابتة بعينها الى ان ينتهى واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت البعد
المستقيم وهى تامة وان اتمت دائرة فهى تامة لا مزيد عليها اذا كان التام ما ليس منه
شىء خارج عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع اخر ان القطع حصل فاذا كان ليس
شىء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منتظرا فهو تام والدائرة واحدة من وجهين وقد
اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان مثل الحركة فى انها قد تعدم منها اشياء وتكون
الصورة مع عدم تلك الاشياء محفوظة هو مثل صورة البيت الذى يستحفظ
واحدة بعينها مع نقص لبنة لبنة ومبدأ الخلل الواقع عند النقص بما يقوم مقامه مه
فيكون الصورة واحدة بالعدد وان استحفظت بمواد متعاقبة وكذلك صورة
كل شخص من النبات والحيوان وكذلك تبقى الملكات النفسانية محفوظة واحدة
بعينها مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وانما تبطل الانفعالات وتتجدد
وكذلك صورة الظل تبقى واحدة بعينها فى النهر الجارى المتغير المادة فان لان
مبدأ الفيض وهو البارى تعالى واحد والصورة وهو الفيض الصادر واحد بالقياس
الى صدوره عنه فما دامت المادة فى حد القبول ولو بالتعاقب كانت تلك الصورة
بعينها مستحفظة وليت تعجبنى امثال هذه الاجوبة ولا يصح عندى ان يكون ثابتة م بقضى
الكائنات الفاسدة صورة لا يستحيل اللهم الا ان تقتضى ثبات اجزاء وحدث
فى الكائنات من اول الكون محفوظة الى وقت الفساد لا تفارق ولا تبطل ويكون
مقارنة لصورة واحدة او قوة واحدة تلك الصورة او القوة يستحفظ
التحلل الواقع فى غير تلك الاجزاء او يسد مسده بما يورده من البدل ونقول انه ليس

يكفى فى ثبات العقل ولعدا كون مبدا الفيض واحدا فان المبدا المفيض الواحد
اذا افاض على اشيا كثيرة كان الفيض متكثرا بتكثرها سواء كان متكثرة
حاصلة فى زمان واحد او كانت متعاقبة التكثر فانه يعلم يقينا ان الصورة
القايمة فى اللبنة الثابتة فى التركيب الصورة الاضافية التى لها بعينها الى
اللبن الموجود ليست هى بعينها ما كان يقوم باللبنة الاولى المنتزع ويعرض
لها بعينها من الاضافة اذا كانت هذه الاحوال لا تنتقل مواد ها بل تفسد اشخاصها
بفسادها داشنى صحواملها واذا كان كذلك لم تكن صورة اللبنة الآن هى
بعينها التى كانت قبل بل تكون شبيهة بتلك لسد مسدها فكما انه لو لم يكن
يتدارك النزع بالالقام حتى تنقض الكانت تبطل ثم ان اخذ فى اعادة لبنة لبنة
على ذلك النظم بعينه تكون الصورة قد حدثت وتكون صورة اخرى بالنوع
لو لم يتشبه الانتقاض المستمر زمانا الى ان يعود الى العمارة لكان تشبه هذه الصورة
الحادثة يظن انها هى الصورة الاولى وان كانت اخرى وكذلك اذا لم تمهل
العمارة الى الانتقاض بل لم تزل المستمر ثم يتم ظن ان الثانية هى الاولى من غير
حدوث ثان فهذا القول منهم غير صحيح البتة اللهم الا ان يكون فى جملة الاعراض عرض
من شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل اليه موضوع بعد موضوع كما
عسى ان يظن من امور الضوء والظلمة فان المضيء والمظلم اذا انتقل انتقلا لامر
فى ظاهر الامر واذا انتقل القابل وسكن المضيء او المظلم انتقلا الى القابل لكن الشبيه
ان لا يكون الضوء والظلمة او الظل فى الماء السايل واحدا بعينه بالشخص
اذ كان الضوء الواقع هو صفة او هو حال القابل عن تاثير فاعل فى ذاته فى القابل لم يبق
هذه الصفة وهذه الحال فاذا لم تبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقى بما هو بالشخص
بل يكون كل آن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال وهذا كما يعرض للسيال
مع ان كثيرا من امر الموازاة والمحاذاة فانه ليس اذا كان لا يزال يوجد من السايل
جزء مواز بعد جزء ومحاذ يلزم من ذلك ان الموازاة التى فى السايل تكون محفوظة
بالشخص كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من اضاءة واظلام الا ان الحس
اذا شاهد فى كل وقت ضوءا كالذى كان حسب ان ذلك شيئا واحدا بعينه راهنا

كالحال

كالحال فى بيت مظلم متحرك الهواء فانا نعلم ان الهواء الذى فيه اذا تحرك تحرك
فيه ظلمة فيكون الظلمة متحركة ومنتقلة بالعرض لكن اذا كان انما يعقبها
مثلها لم يحس وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة وكان لا يحس بالحركة من جهة
اللمس او غيره فان البصر لا يدل على حركة البتة ويحسب ان كل ما يلقاه
من الحمرة كل وقت هى الاولى ويكون غيرها لانها فى جوهر بل لو اتفق ان
كان نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع وانحدار واسفله مستو مثلا به
مسطح او مقبب وفيه ماء يسيل من غير ان يكون هناك علة تموج من ريح
او اختلاف اجزاء قرار او غير ذلك فانك تحسب ذلك الماء واحدا بعينه
راكدا ساكنا اذ لا يمكنك ان تحس بفصول بين جزء عداك او جزء وصل الى
سمتك وكذلك اذا لم يحس بفصول كالتى له فى الظلمة والضوء لاتصال
حسبت ان الظلمة والضوء هو ذلك بعينه واما التشكك الذى يقال
فى هذا وهو انه ان لم يكن واحدا فهو اذن كثير ولا يجوز ان يكون كثيرا غير
متناه فيكون كثيرا متناهيا فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من ذلك
الكثير لا يبقى الا آنا وقد كان يرى موجودا على الاتصال فيكون من الآنات
المتناهية ما يتالف منها زمان متصل واحد وهذا محال او يكون كل واحد يبقى
زمانا تابع سيلان الموضوع وهذا ما ينكرونه فيجب ان يعرف حله من الاصول
التى حققتها وبعد هذا فقد يشكك فى امر الحركة السماوية بتشكك
يناسب الشكوك التى ذكرناها وان كان بعيدا عنها يسيرا فقيل انها مغيرا
لا تخلو اما ان تكون واحدة واما ان تكون كثيرة فان كانت واحدة
فكيف تكون واحدة وليست بتامة وانما يحدث شيئا منها خارجا عنها
لم يحصل بعد وكل تام وان كانت كثيرة فكيف تتقوّل عددها واحادها واحده م
فنقول اما الحركة بالمعنى الذى نقول فهى واحدة باقية فيه ابدا ما يحرك و
اما الذى بمعنى القطع فيشبه ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات
لا تتحدد الا بالوضع واذ قد فرغنا من الكلام فى وحدة الحركة فبالحرى ان
نتكلم فى التقابل الذى يكون بين الحركات فى سرعتها وبطوئها وهو المعنى
الذى يسمى تضاد الحركات الفصل الخامس فى مضادة الحركات الخامس

ولا مضافتهما من عادة الناس ان يقولوا مرة في كل حركة تتم في زمان قصير الغاية تم

فانها اسرع ويقولون ان هذه الكيفية لما كانت اسرع من هذه النقلة فيكون

معنى الاسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل إلى الغاية في زمان اقصر او يحصو

يتنهوا مرة لفي عن ان يقولوا حركة السلحفاة من مبدأ سيرها الى منتهاه في

ربع ساعة هي اسرع من حركة الفرس فرسخا في ساعة بل يعدون حركة السلحفاة

قطنة وان كانت بلغ المقصد او ينتهي الى السكون في زمان اقصر ويعدون بطيئ صح

حركة الفرس سريعة وان كانت طويلة الزمان الى المنتهى فيجب ان يكون لهذه

السرعة ولهذا البطؤ معنى آخر غير الاول وهو ان السريع هو الذي يقطع من

المسافة او ما يجري مجرى المسافة ما هو اطول في زمان مثل او الذي يقطع

المثل في زمان اقصر فيجب اذا اردنا ان نقايس بين حركتين في السرعة والبطؤ

ان يكون ما فيه الحركة مراعى فان امكن بين الشيئين اللذين فيهما الحركة مقايسة

بالزيادة او النقصان والاشتداد والضعف امكنت المقايسة بين

الحركتين في السرعة والبطؤ والمقايسة بين الشيئين في الزيادة والنقصان

والمساواة الكمي هو على وجهين احدهما بالفعل والآخر بالقوة اما الذي

بالفعل فان يكون انطباق احدهما ممكنا بالآخر حتى ينطبق كله على كله فينطبق

الطرفان ان كان لهما طرفان على الطرفين بالفعل او يفضل احدهما على

مطابق الآخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان

والوجه الثاني الذي بالقوة وهو ان لا يكون المقدار بحيث يمكن ان يكون

بينهما مطابقة ومفضل مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع فقط هم

انه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق ولا المستقيم على المستدير

لكن قد يظن هذا الانطباق فيهما بالقوة اما المثلث فهو بحيث يمكن ان يقطع

قطوعا تؤدي الى نظام يكون منه مربع فح يمكن ان يركب ذلك المثلث على ذلك

المربع فينطبق عليه فيساويه بالفعل او يفضل عليه فيزيد عليه بالفعل و

قبل ذلك لم يكن مساويا ولا زايدا بالحقيقة بالفعل الصرح فمن هذا القبيل

يق ان المثلث مساو للمربع وكذلك المستدير لو امكن ان يعمل به ما يغيره

الى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم او ينقص عنه او يساويه

بالانطباق

بالانطباق عليه فما دام مستديرا فليس يمكن ان يعمل به هذا الانطباق بالفعل اللهم

الا بالقوة ان امكن ذلك والشيء اذا لم يكن منطبقا على غيره ونهاياته على نهايته

لم يكن مساويا له بالفعل واذا لم يكن عنه ما يساويه على الوجه الذي قيل وزيادة

على ما يساويه لم يكن زايدا عليه بالفعل ولا الآخر ناقصا عنه بالفعل وما سلف بيانه

لك يحكم بان المستقيم ليس في قوته ان يتغير الى ان ينطبق على المستدير وهو موجود

بعينه فليس حكمه في هذا اذا رجعنا الى التحقيق حكم المثلث والمربع فان قال قايل

انا نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه فاذا وجد تفاوت في

الصغير والكبير فبالحري ان يكون هناك مساواة وقد اجاب عن هذا بعض الصغر والكبر ص

المحصلين فقال قد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والنقصان مع استحالة

ان تقع بينهما مناسبة المساواة فانا نعلم يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين حادة

هي اعظم من زاوية حادثة عن قوس ومستقيم واصغر من اخرى ويستحيل ان يكون

من قبل مستقيمة الخطين زاوية مساوية لشيء من قبل الاخرى وانما قلنا ان

الحادة المستقيمة الخطين اعظم من زاوية منهما لان الزاوية القوسية توجد

بالفعل في تلك وزيادة لها وانما كانت الاخرى اعظم من مستقيمة الخطين لان

مستقيمة الخطين توجد فيها بالفعل وزيادة فهذا جواب ومع ذلك فكيف يسلم

ان القوس اعظم بالفعل من الوتر وليس يمكن ان يوجد في القوس ما ينطبق عليه

المستقيم انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف يكون بينهما مقايسة بالفعل

عسى ان يكون ذلك بالقوة او عسى ان يكون ذلك بالتوهم بحيث ان المستدير

لو امكن استقامته لكان ح يوجد فيه مثل وزيادة فيكون اذن اعتبار التفاوت

والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة الى الوجه كالحال بين المثلث

والمربع ومرة باعتبار بعيد وهو ان يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار

الى صفة الزيادة لا غير او النقصان لا غير او المساواة لا غير وهذا اعتبار بعيد

فالحركات المتقايسة المكانية هي التي يكون ما يتحرك فيه متقايسا فان كان المثل يقطع في

زمان مثل فالسرعة متساوية وان كان الاطول يقع في زمان مثل والمثل يقطع في

زمان اطول فالحركات غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن ما

يتحرك فيه متقايسا بالفعل ولا بالقوة فالحركات غير متساوية بالفعل ولا بالقوة

لو لم

فيكون المسرعة والمستدير لا تقايس بينهما بالتحقيق الا المقايسة المذكورة البعيدة
جدا واما المقايسة المعتبرة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ومنها وجه بعيد
فالوجه القريب هو ان يكون ما يتحرك فيه قابلا للقياس المشابهة الحقيقية مثل
سواد وسواد وحرارة وحرارة فاذا كان متحرك ما قد ابتدأ من كيفية شبيهة بكيفية
لقوى ابتدأ منها متحرك اخر ثم انتهى الى شبيه ما انتهى اليه الاخر في زمان واحد وكان
كل موقف متوهم متوافيان فيه متشابهين لو وقفا عليه فهو مساو له في السرعة وان
كان لم ينته الى الشبيه وانتهى فاتفقا جميعا في وسط الزمان كانت كيفية اضعف وبقي
زمانا فهو ابطأ منه فيكون الاخر اسرع منه فيجب ان يكون المتحرك فيه واحدا والمنتهى
والمبدأ واحدا اي في النوع والوجه البعيد فان يكون الاعتبار بالضد حتى ان كان
احد المنتهيين منهما والمبدأ منهما طرفا في التضاد والاخر ذلك الطرف الاخر لنظيره او
لم يكن دون الطرف واقرب الى الوسط وكان الاخر من ذلك الجانب كذلك وعلى
مثل ذلك القرب من الوسط فيكون الاعتبار مثلا ان هذا او هو يبيض اسرع من هذا
وهو يسود او مساو له حتى يكون نسبة ما منه ابتدأ وما اليه انتهى وما كان فيه الى البياض
كنسبة نظائره من ذلك الجانب الى السواد وهذا وجه غير محقق بحسب الاصول وقد
يعرض ان يكون شيئان متقايسين على الاطلاق ولا يكونان متقايسين بالنسبة الى
شيء فان الصغير والكبير في الماء من حيث هو ماء غير الكبير والصغير في الهواء من
حيث هو هواء لان غاية الكبير في الماء ليست مثل غاية الكبير في الهواء وكذلك في
الصغر فاذا تخلخل الماء الى كبر الهواء كانت للحركة حد دون حد تخلخل الهواء الى
كبر النار فاذا اخذت هذه الحركات في الكبر مطلقا وفي الصغر مطلقا كان ذلك متقايسا
واما مقايسة الكبر الناري الى الكبر الهوائي فليس بجائز فالتخلخل الهوائي هو الحركة الى
الكبر لا تقايس بالتخلخل المائي ولا التكاثف بالتكاثف فان كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك
ولا صغره من نوع صغره بل المقايسة تجري بين تخلخلين هوائيين او تخلخلين مائيين
كذلك حال الطيران والمشي اما من حيث الحركة ومسافة مستقيمة فقد يصح التقايس
واما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فضلا عن المشي فلا يتقايس
طيران نسري وطيران عصفوري بل الطيران النسري تقايس بالطيران
النسري والعصفوري بالعصفوري وكذلك النحل العسلي بالنحل العسلي و

النحل العنبي بالنحل العنبي فيجب ان يراعى في هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى اخذه مطلقا
او بشرط ثم سطر الى الزمان فان لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس فربما كانت المقايسة
لا لطبيعة النوع بل لطبيعة النوع مع عرض واما المتحرك فلا نأخذه شرطا في هذا الباب
اذ لا يعتبر اختلافه باختلاف الحركة اللهم الا ان يكون ما يجب اشتراطا في هيئة الحركة وفيما
فيه الحركة كالعصفور للطيران العصفوري فان مسافة حركات العصفور في طيرانه
غير مسافة حركات ما ليس بعصفور وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم واشتباهه
مثل ان يظن ان هذا السكين جدا اسرع وابطأ مما يجد هذا الصوت لكن الحق فيهما
معنى مختلف وكذلك قد يظن ان هذا العين الرمد قد صحت اسرع مما صحت هذه اليد
المفلوجة فان كان ابراء العين وفعلها غير فعل اليد في النوع فكذلك سلامة فعلها وفساد
فعله غير الذي فيها لليد في النوع فلا يكون الحركة فيهما في نوع واحد اللهم الا ان
تعتبر الصحة مطلقا فلا يكون الحركتان واحدتين في النوع بل في الجنس وقد علمنا
ان ذلك التقايس الجنسي ليس بالحقيقي وههنا مسألة ربما سأل عنها سائل وقال متحرك
قطع مسافة وكانت تلك المسافة تبتدئ تستحيل مع ابتداء حركته حتى انتهت
الى الحد الذي تقف عنده وتتم لديه فوقعت النقلة معها فهل من الممكن ان يقال
ان هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة والجواب ان ذلك ضعيف ولا يجوز ان يقال ذلك
لان المسافة مساوية للمستحيل واما الحركة فليست مساوية للاستحالة الا في الزمان فقط
ولا النقلة قطعت شيئا مما قطعته الاستحالة وذلك لان الحركة قطعت مسافة اذ كانت تغير
امر مبدأ الى منتهاها والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين اذا كانت تغير الامر في
مسافة الى الاولى بل من كيفية الى اخرى اذ المستحيل من حيث هو لم يخرج من حد مسافة
الى حد اخر بل خرج من كيف الى كيف الا انه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف لا على
استقرار يتجدد الشيء في محله **فصل** في تضاد الحركات وتقابلها
واذ قد قلنا في تساوي الحركات وتفاوتها فاولى ما يتكلم فيه حال تضاد الحركات
منقول الماء اولا في ان الحركات المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو
قد تجتمع معا فان امتنع بعضها عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك
لان طباعها من حيث هي نقلة واستحالة ونمو يوجب ذلك بل لامر زائد

التسود وهم

سبب من خارج واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل التبيض الواقعين او لسبب خور
في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فانها قد تكون متضادة فان
التسود موافق للتبيض في الجنس وفي ذكره في الموضوع ولكنه مقابل له
يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودي كما ان التبيض معنى وجودي وليس معقولا
بالقياس الى الاخر وبينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصفر وغيره
وهو غاية الخلاف وهذه هي الامور التي بها يصير الشي ضد الشي فالتبيض
ضد التسود كما ان البياض ضد السواد وكذلك في مقولة الكم ايضا فان
النمو ضد الذبول فانه وان كان لقائل ان يقول ان الصغير ليس بمضاد
للكبير بل هو مضايف له كان يجوز ان يبطل هذا بان الصغير والكبير ~~[illegible]~~ الذي ج
بحسب النوع يقالان على الاطلاق لا بالقياس فان النمو والذبول اعتبار ليس بحسب القياس
الحق يقتضي ان يتحقق ذلك لان الحركة الى الزيادة ليست انما هي حركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان كما ان الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى
النقصان وعلى ان الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان اليه محدودان
في الطبع ليسا بالقياس وستجد الحال في النمو والذبول كما في التبيض والتسود
وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف واما الحركات التي في الوضع فيشبه ان لا
يكون فيها تضاد على نحو ما للتضاد في الحركات المستديرة وستعلم هذا عن قريب
واما الحركة المكانية فان الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس المستقيم بوجه من الوجوه منها م
وذلك ان فصول الحركات المتضادة مع الاتفاق في الجنس يجب ان تكون
متقابلة متعاندة لا محالة وتكون منسوبة لا محالة الى امر من الامور التي
تتعلق بها الحركة والحركات ليس كونها متضادة هي ان متحركها متضادة فان
لا ضد له قد يعرض لها ان يتحرك متفقة في النوع فان الحار اذا عرض له حركة
بالقسر الى اسفل وشاكل الحجر في ذلك كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذاتيهما
انما يختلفان بالقسر والطبع والقسر لا يجعل الشي مختلفا فان الحرارة التي والطبع م
تحدث في حجر بالقسر والذي يثور بالطبع حرارة متفقة الفعل والسواد الذي
بالقسر والذي يحدث بالطبع سواد يؤثر تاثيرا واحدا انما يختلف بان هذا
عرضي وهذا طبيعي وكذلك الاشكال الطبيعية والقسرية وغير ذلك فلو

كان

كان تضاد الحركات ايضا انما هو للقسر وللطبع لما كانت حركتان قسريتان
متضادتين ولا طبيعيتان متضادتين فبين انه ليس تصير الحركة متضادة
للحركة لنفس ان الحاملين للحركة متضادان ومثل ذلك يعلم ايضا ان الحركة ليست
متضادة للحركة لاجل ان المحركين متضادان ولا ايضا لاجل الزمان لان
الزمان لا يتضاد طباعه ولو كان يتضاد لكان يكون التضاد في امر يعرض
للحركة لا لطبيعة الحركة فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا تكون الحركات متضا دة
لاجل ان الذي منه الحركة مضاد للذي منه حركة اخرى فان الذي منه الحركة يكون
متفقا والحركات تتضاد فان الطريق من البياض الى السواد ومن الزيادة
الى النقصان هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان الى
الزيادة وبالجملة هي المتوسطات باعيانها كما ان المسافة في النزول هي
المسافة في الصعود وبالجملة فان هذه المتوسطات لا ضد لها لانها
ن متوسطات فكيف يكون هي التي تتضاد له تصير الحركات متضادة فلم يبق الا
الا الامور التي اليها وعنها فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض
كانت الحركات متضادة ولا كيف اتفق فان الحركة من السواد ليس بضد للحركة
الى السواد لا لاجل انه حركة من السواد فقط بل لاجل ما يلزم من ان يكون مع
ذلك حركة الى البياض كما يلزم كونها حركة الى السواد من البياض كونها حركة
من البياض فان الانتقال من السواد لا يكون الا الى البياض والانتقال الى
فذلك م السواد لا يكون الا من البياض فاما من الاشفاف الى الاشفاف ليس بحركة بل
امر يقع دفعة وان كانت الحركة من السواد قد تتوجه لا الى البياض لم تكن [illegible]
الحركتان متضادتين كما انه يجوز ان يتحرك الشي من اليمين لا الى اليسار بل الى
فوق فالحركات المتضادة هي التي تتقابل اطرافها وهذا يتصور على وجهين
يرجعان الى وجه واحد احدهما ان تكون اطرافها متقابلة بالتضاد الحقيقي في
ذواتها مثل السواد والبياض ومثل اكبر حجم في طبيعة الشي واصغر حجم في طبيعة
ذلك الشي والثاني ان تكون اطرافها لا متقابلة في ذواتها وفي ماهياتها بل تتقابل
من جهتين احدهما بالقياس الى الحركة والثانية بالعكس لا امور خارجة عن الحركة
ن مثل ان طرفي المسافة المتصلة بين السماء والارض هما مثلا نقطتان او مكانان

وطباع النقطتين والمكانين للانتضاد ولا تقابل مثل تقابل السواد و
البياض بل تقابل لامر خارج وذلك الامر اما غير متعلق بالنسبة الى الحركة واما
متعلق بها اما الخارج عن النسبة الى الحركة فبان يكون احد الطرفين في غاية القرب
من الفلك والطرف الثاني في غاية البعد منه فيكون طرف منه ان كان علوا والاخر
انه ان يكون سفلا واما المتعلق بالنسبة الى الحركة فمثل ان يكون احد الطرفين عرض
له انه مبدا الحركة الواحدة والاخر عرض له انه منتهى لتلك الحركة فعكس كل واحد منهما الى
الحركة هي لغير مقابل للعكس الاخر فانه وان كان عكس كل واحد منهما الى الحركة قريب
المقابل للاضافة اذا المبدا مبدا الذي المبدا والمنتهى منتهى لذي المنتهى وكذلك
بالعكس في الامرين فليس تقابله ما بين المبدا والمنتهى بهذه المقابلة فان المبدا لا
يقابل المنتهى بانه مقول بالعكس اليه فانه ليس يلزم انه اذا كان للحركة مبدا ما وجب ان
يفهم من هذا بعينه ان له منتهى حتى انه كان ولا بد وسيعلم بدليل ووسط من خارج
والامر في المنتهى كذلك والمضافان ايهما علم لزم العلم بالاخر فليس ابتدا
المسافة متصور الماهية بالقياس الى منتهاها ولا منتهاها متصور الماهية بالقياس
الى مبداها فليس بينهما تقابل المضاف وبينهما لا محالة تقابل ما اذا كانا في المستقيم
اذ يستحيل ان يكون المبدا والمنتهى مجتمعين في شي واحد بالقياس اليه مبدا و
منتهى اجتماعا في زمان واحد وليس احدهما معنى عدميا للاخر حتى يكون المنتهى
عدم المبدا بالتضاد ولا وجه من وجوه التقابل الا التقابل بالتضاد واما في
غير المستقيم فلا يبعد ان يكون شي واحد مبدا ومنتهى للحركة التي ليست على الاستقامة
فلا يكون في المبدا والمنتهى هناك تضاد او تقابل بل ليس يقع الشك في ان القسم
الاول يجعل الحركات متضادة حقيقة ~~معقول ان هذه المقدمة باطلة فانه ليس اذا~~
كان واما القسمان الاخران فيشبه ان يقع هذا الشك فيهما وذلك لان ذوات
تلك الاطراف لا تتقابل لذاتها بل تقابل بعارض عرض لها فاذا لم تكن متضادة
حقيقة معقول ان هذه المقدمة باطلة فانه ليس اذا كان الشي متعلقا بشي
ويكون ذلك الشي ليس يعرض له التضاد في جوهره بل يعرض له عرض يجب ان
يكون التضاد في المتعلق بذلك الشي تضادا بالعرض وذلك لانه يجوز ان
يكون هذا الذي هو عارض للمتعلق به امرا داخلا في جوهر المتعلق فان التحدد

واحدهم
كل واحد منهما الى الحركة
لم يجعل الحركات متضادة حقيقة
التحدد هم

بالطرف

بالطرف امر غير ذاتي للشمع وذاتي للشكل الذي هو في الشمع وهو مما يتعلق
بالشمع ويتقوم به وكذلك الجسم الحار والجسم البارد لا يتضادان بعرضيهما وفعلاهما
وهو السخونة له والتبريد الصادران عنهما لا يتضادان بالعرض بل بالحقيقة لاجل
ان الحار والبارد وان كان عارضا بالقياس الى الجسم فانه ذاتي او واجب الوجود
حتى يكون التسخين والتبريد متحققان وعلى هذه الصورة فان الحركة ليست
تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف فقط كيف كان حتى اذا عرض للطرف عارض
كان غير داخل في تقويم الحركة اولا يجب دخوله كلا بل انما تتعلق الحركة بالطرف من حيث
هو مبدا او منتهى فان كل حركة فجوهريتها بين الشي والعدم لان الحركة جوهرها
مفارقة وقصد فجوهر الحركة يتضمن المبدا والمنتهى اما بالفعل واما بالقوة القريبة
من الفعل التي اشرنا اليها فالاطراف التي للمسافة انما تتعلق بها الحركة من حيث اي
مبدا ومنتهى وهي من حيث هي متقابلة فهي مقومة للحركة وان كانت ليست متقومة
بذلك وظاهر بين ان الحركة التي يعرض لها مبدا ومنتهى متغايران بالفعل لا
يجوز ان يؤدي احدهما الى الاخر بل يكون على النحو الذي وصفنا فهي لذاتها من
ضد الى ضد والضدان ذاتيان له وليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف
ولقائل ان يقول كيف يكون المبدا مضادا للمنتهى ومبدا الحركة ومنتهاها
قد يكونان في جسم واحد والاضداد لا تجتمع في جسم واحد فنقول له الاضداد قد تجتمع في
جسم واحد اذا كان الجسم ليس موضوعها الاول القريب انما لا تجتمع الاضداد معا في الموضوع
الاول القريب وموضوع المبدئية والمنتهائية ليس هو الجسم بل الطرف ولا تجتمع
في طرف بالفعل ان يكون مبدا حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها وهذا
كما قد تجتمع في جسم واحد اشياء متقابلة وان كان مثل جسم يوجد فيه خط محدب
وخط مقعر وما اشبه ذلك والذي ظن ان الحركات المستقيمة ليست اولى بان تتضاد
من ان تتضاد المستديرة اذ الطريق والمسافة في المتضادات المستقيمة واحد
قد سها سهوا عظيما وكان يلزم ايضا ان يقول السواد والبياض ليسا بمتضادين
لان موضوعهما واحد ولو كان من شرط ان لا يكون للضدين امر مشترك لما اجتمع
الضدان في جنس واحد ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة فان التضاد هو
اختلاف في طريق واحد على غاية ما يمكن ولا شك ان التسود ضد التبيض و

وهو الاسخن هم
للطرف هم
اذ خارج
مبدا ومنتهى هم
الموضوع
بغير التضاد هم
المتضادين هم

السلوكين ح

فيهما خ

الطريق بينهما او الوسايط وهو واحد لكن سلوك المتبا بلين فيه علا غاية الخلاف
واذ قد بينا هذه الاصول فلنرجع الى غرضنا من تبيين ان الحركة المستديرة لا
تضاد المستقيمة فنقول ان كان بينهما تضاد فاما ان يكون ذلك التضاد
لاجل الاستقامة والاستدارة او لا يكون فان كان لاجل الاستدارة و
الاستقامة كانت الاستقامة والاستدارة متضادتين لان الشئ الذي
به الاختلاف بين الاضداد المتفقة في الجنس متضاد لكن الاستدارة
والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا ولا شئ من الموضوعات
يجوز ان يستحيل من الاستدارة الى الاستقامة الا بفساده على ما قلنا
فليسا بضدين فليسا سببي تضاد الحركات بل ليس ما فيه الحركة هو
السبب لتضاد الحركات فان لم يكن تضادها لماهيتها بقي ان يكون للاطراف
ولو كانت مضادة المستديرة لغيرها بسبب الاطراف لما كانت الحركة
الواحدة بعينها تضادها حركات لا نهاية لها مختلفة لانه يمكن ان
يكون الخط المستقيم المعين المشار اليه الذي عليه هذه الحركة المستقيمة
وترا لقسي غير متناهية لا نهاية لها بالقوة ولكن ضد هذا الواحد
واحد فقط وهو الذي في غاية البعد عنه ويمكن ان يتبين بهذا
ايضا ان صورة الاستقامة والاستدارة لا تتضاد تضادا جنسيا لانه
لو كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة كان ايضا هذا المستقيم
يضاد هذا المستدير بعينه اذ لا يجوز ان يكون هذا الواحد الا الواحد بعينه لان
ما هو ابعد عن هذا الواحد في طبيعة الخلاف فهو واحد فان كان لا ابعد فلا ضد
وهذا الشخص لما لم يكن متكثرا بالعدد لم يجز ان يكون ضده معنى عاميا متكثرا



يقه م ح واحد ح

فيسقط بهذا قول من قال ان هذه الحركات القوسية الكثيرة يجوز ان يكون مضادة
للمستقيمة الواحدة قال فانه وان كان ضد الواحد واحدا فهذه الكثرة هي
من حيث هي مستديرة كشئ واحد فهذا القول خطأ وذلك لان ضد الواحد بالعموم
واحد بالعموم متكثر بالشخص ليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص فليس
ضد جميع تلك المستديرات المتفقة في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد
بالشخص بل الاولى ان تلك المستديرات ليست كاشخاص من نوع واحد بل كل واحد

منها

اخرى خ

منها قوس من دائرة اعظم فيها وانحدابها انعطاف وانحداب آخر ولا يجوز ان
يكون الدوائر المتفقة في النوع هي التي يتكثر بالعدد ولا يختلف في الاحديداب
فيكون لا يجوز مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه ولمثل هذا ما اختلف المستقيم والمستدير
وان اتفقا من حيث انهما خطان ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين
اللذين لا ينطبق احدهما على الآخر وان اتفقا في انهما مستديران محدودان
فكيف يكون تلك القسي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد وليسقط ايضا سؤال

من قال ح

ليكن بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية او كانت نوعية وذلك لان الشئ
وبين المستقيمين مضادة نوعية بان نقول انا لا نمنع ان يكون للشئ الواحد
اضداد من جهات كانت جنسية او كانت نوعية وذلك لان الشئ يضاد الشئ
في طبيعة ذاته وقد يضاده في اعراض واحوال ولكن لا نمنع ان يعرض للحركات
المستديرة ان يكون لها اضداد من المستديرات ومن المستقيمات في معان تعرض

ماهيتها خ الخارج خ

لها وانما نمنع ان يكون لها ضد في ذاتها وماهيتها وهذا كما ان المتوسط في الاخلاق
يضاد النقص والافراط فقد يتضادان هما ايضا في انفسهما ولكن تضاد الافراط
والتقصير تضاد حقيقي في الذات فهما المتباعدان غاية التباعد واما تضاد
التوسط والطرفين فليس لطبيعة التوسط والطرفين بل لان التوسط فضيلة
وذانك يجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم وعارض لتلك الطبيعة
المتوسطة وايضا كون ذينك رذيلة لهما معنى لازم لهما وعارض وليس
للفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه فيكون التضاد بين المتوسط و
الطرفين تضادا في عارض والطرف يضاد الطرف بذاته وجوهره و
يضاد الوسط بعارض واما هل يكون للشئ ضد من جهة جنسه وضد من
جهة نوعه فقد علمت في موضع آخر ما في هذا وتحققت ان الضد بالحقيقة ما هو
ضد ذات الشئ ونوعيته فلا يجوز ان يكون المستدير تضاد المستقيمة
تضادا جنسيا وتضاد المستقيم المستقيم تضادا نوعيا ولا يجب ان
يستعان في هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا وبتضاد
الحركتين تضادا نوعيا فان السكون معنى عدمي لا مضاد فقد اتضح
ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة وكذلك لك ان تعلم ان المستديرات

التي علا القسي لا تتضاد لانه يجوز ان يتفق في اطراف مشتركة في قسي بلا نهاية واما
الحركة من طرف قوس الا طرف اخر للتي بالعكس في القوس واحدة بعينها فلا يكون عنده
مضادة لها ايض نعلم ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الوضعية اللازمة
الدوران لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها بالفعل واذا فرض لها طرف يكون فيه
خروج وضع معين الى الفعل بذلك الفرض اجتمع فيه ان كان مبدا ومنتهى اذا لم
يكن المبدا والمنتهى ضدين لا لاجل المبدئية والمنتهائية بل لاجل انهما كما مر لك
مبدا ومنتهى حركة ولا كيف اتفق بل لاجل انهما مبدا حركة ومنتهى حركة بصفة لا
يكون مبداها هو بعينه منتهاها في استمرارها حتى يصح التعاند بين المبدا والنهاية
من جهة القياس الى الحركة وذلك انما يتفق حيث يكون المبدا والمنتهى بحركة
مستقيمة يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبدا منتهى والمنتهى مبدا فذلك هو
الذي لا يجتمع واذا كان كذلك فقد عرفت ان اللتين على القوس الواحدة لا تتضادان
لان الحركة على تلك القوس لا يعرض لها من حيث هي حركة قوسية ان يكون مبداها
غير منتهاها مغايرة ذاتية بل بعرض ذلك لقطع يعرض ووقوف يتفق ولولا
ذلك لصح لها التوجه المستمر الى المبدا بعينه وهي حركة متصلة واحدة لا
رجوع فيها والحركات المستديرة الوضعية وخصوصا ما يكون منها لجسم
متشابه الاجزاء موضوع على جسم متشابه الاجزاء او موضوع في جسم متشابه
الاجزاء اغنى المتشابهة في الطبيعة وفي وضع الاجزاء فانها وان كانت ان تكثرت
وتخالفت فانما تتكثر وتختلف بالعدد لان كل حركة منها فانها تبتدا من تمت ع
وضع اذا فرض بالفعل وتنتهي الى وضع اذا فرض بالفعل لا اختلاف بينهما
الا بالعدد ويكون له في الوسط اوضاع اذا فرضت بالفعل لم تكن
مخالفة لما قبلها الا بالعدد وكل حركة منها فان مبداها المفروض ومنتهاها
المفروض ووسطها المفروض لا يخالف حركة اخرى الا بالعدد فهي
لا تخالفها الا بالعدد ولا شيء مما لا يخالف الا بالعدد باضداد وان
كانت يستحيل ان تجتمع واما الذي قيل من انه كما ان المستديرة تخالف
المستقيمة في انها لا طرف لها بالفعل كذلك تخالفها في ان نوع تضادها
لا يتعلق بالاطراف فيسقط بما عرفناه انه لا وجه لتضاد الحركات الا

ان يكون

ان يكون لسبب النهايات والاطراف فاذا اسقطت النهايات سقط وجه التضاد والاطراف ع
فلم يكن ضد فقد علمت بما قلناه حال الحركة المستديرة فاما المستقيمات فقد عرفت
انها تتضاد وكيف تتضاد وان النازل والصاعد يتضادان التضاد المذكور
لا الذي للحركة بما هو حركة مستقيمة ويتضادان تضادا خارجا عن ذلك وهو ان
الطرفين قد يتضادان من طريق انهما علو وسفل ايض فالحركة ذات الضد
هي التي تاخذ قرب مسافة من طرف بالفعل الى طرف بالفعل وضدها هو الذي
تبتدا من منتهاها ذاهبا الى مبداها لا الى شيء اخر

فصل في تقابل السابع

الحركة والسكون اما مقابلة ما بين الحركة والسكون فامر قد حققته فيما سلف
وعلمت ان لكل جنس حركة سكونا يقابله لكنه قد يجب علينا ان نعرف تقابل
السكون للسكون من حيث هو سكون وسكون لا من حيث هو طبيعي وقسري وغير
ذلك من الفصول الخارجة عن جوهره فما يقول ان السكون ايض مما يقع فيه مقابلة
ومضادة ما بسبب الامور التي يتعلق السكون بها واذا تاملت ما اقتصصنا
عليك في باب تضاد الحركة فمن قريب نعلم ان المسكن والمتسكن لا مدخل لهما
في ذلك ولا الزمان فقد علمت ان السكون لا يتعلق بمبدا ومنتهى مكاني ولكن
يتعلق بما فيه فيشبه ان يكون تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا وما فيه
يتضاد على وجهين تضادا يتعلق بكونه حيزا وجهة ومكانا او اسما اخر مما
يجري مجراه وبالجملة تضاد يتعلق بهيئته وتضاد يتعلق بامور اخرى مثل
ان يكون مكان حارا ومكان باردا فاما هذا الجنس من التضاد فهو امر غريب
عن السكون لا يتغير من امر السكون شيئا فانه لو كان جسم يسكن فيه
الجسم سكونا متصلا وكان يعرض ان يسخن او يبرد او يبيض او يسود لم
يجب ان يصير السكون فيه وقتا ما ضدا للسكون فيه وقتا اخر بل يتصل
السكون فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس في ذات ما فيه الساكن
او لا بل في شيء اخر واما اذا كان التضاد في ذات ما فيه بان يكون مرة
يسكن فوق ويكون الذي يسكن فيه اسفل فبالحري ان يكون هذا ومن يسكن اسفل ظ
السكون تضادا لذلك ويكون السكون في المكان الاعلى ضد
السكون في المكان الاسفل وقد بقي ان نعلم هل السكون الذي يقابل

الحركة من فوق هو السكون فوق او هو السكون اسفل وقد قيل ان السكون فوق ضد
للحركة من فوق لا للحركة الى فوق وذلك لان السكون فوق قد يكون كمالا للحركة الى فوق و
محال ان يكون الكمال الطبيعي يقابل الشي وان يكون الشي يحوى ما يقابل ويضاده فهذا
ما يقال واما انا فلم يتضح لي ان الشي لا يحوى ما يقابله بمعنى انه لا يعقبه مقابله ولو
كان كذلك لما جاز ان يحوى وجود الحركة الى فقدانها ومن ينكر ان الحركة بالطبع الى فوق
انما هي حركة بالطبع الى فوق ليحصل منها سكون بالطبع ولا شك ان هذه الحركة مؤدية الى
فقدان نفسها ولم يتضح لي ان السكون فوق كمال الحركة بمعنى ان الحركة تستكمل بذلك بل انما
هو كمال للمتحرك واما الحركة فانها تفسد وتبطل به وذلك ليس كمال الحركة بل فساد الحركة انما
هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان كل سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل
حركة يمنع عنه لو كانت فيه بدل السكون لانه عدم لكل حركة يكون منه الى ذلك الموضع وعن
ذلك الموضع فان السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هو الى جهة ما والا لكان المتحرك
الى خلاف تلك الجهة ساكنا بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الجنس مطلقا وكذلك
الساكن في نوع اين او كيف او كم اذا حفظ مثلا اينا واحدا فهو ساكن في ذلك الاين
واذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن
في ذلك المقدار ويستحيل ان يكون الشي يحفظ اينا واحدا لم يكن عادما النقلة دون نقلة ثم يكون خارج غيرها ح
وكذلك في الاستحالة وان كان يجوز ان يكون عادما النقلة وغير عادم الحركة في الوضع مثلا
مثل الفلك الذي يكون في فلك اخر فانه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك
مطلقا وكذلك الحال في الكيف فان الساكن بالقياس التغير في الكيف هو الذي لا
يتغير في الكيف والساكن بالقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم لكنه ان نشط
واحد ان يجعل لكل حركة من حيث هي بصفة سكونا تقابله يكون عدم تلك الحركة من
حيث هي تلك الحركة لزمه ان يجعل المتحرك الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان
نشط ان يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طاريا عن الحركة فيعدم مع انه
يعرض في الثالث طاريا عن وجوب ذلك ليس كل عدم تباعد بل يتقدم يلزمه ان يكون
السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة الى اسفل وان بسط ان يجعل
السكون المقابل هو الذي يطرأ عليه الحركة حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم
المقارن للقوة كان السكون فوق لا يقابل الحركة الى فوق لانهما طبيعتان بل

التي الى اسفل وعلى هذا القياس يؤدي سائر الفصول التي بها تختلف الحركات

فصل

في بيان حال الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا او امتناع ذلك
فيها حتى يكون بينها سكون لا محالة قد عرفنا ان الحركة كيف يكون واحدة وكيف
تتضاد الحركات وعرفنا انها كيف تتقابل فحرى بنا ان نعلم ان اي الحركات
يتصل باي الحركات وانها لا تتصل بل تتشافع وتتالى متوالية اما المختلفة
الاجناس فلا شك انها اذا تعاقبت على موضع واحد لم يكن على انها حركة واحدة
بالاتصال واما المتفقة الاجناس كاستحالة واستحالة ونقلة ونقلة فحقيق بنا
ان نحقق الامر في ذلك فانه مما يعظم فيه الشك انه يتصل حركة الحجر الصاعدة
بحركته النازلة والحركة على الخط بالحركة على الخط وبالجملة هل تتصل الحركتان اللتان
يعرض لكل واحدة منهما شي عنه واليه الحركة فيكون لاحداهما غاية وللاخرى
مبدا كنقطة هي طرف مسافة او كيفية هي نهاية حركة اليها او مقدار او غير ذلك
فان قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لم يجوزوا واوجبوا ان يكون بين امثال
هذه الحركات سكون وللمجوزين حجج وللمانعين حجج فلنعددها ولنكشف عنها
ثم لنقل ما عندنا فمن حجج المجوزين قولهم ارايتم حجر رحى رمي الى فوق او نزل الى
اسفل ويعارضه في مسلكه حصاة صغيرة حتى يماسه اتسكن الحصاة اولا
ثم تاخذ في ضد حركتها ام تتصل الحركتان فان سكن وجب من ذلك ان يكون
الرحى يحبسها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة التي لها وهذا محال وان اتصلت
الحركتان فقد بطل مذهب من يمنع ذلك وقالوا ايضا ان ذلك السكون من المحال
ان يحصل من غير ان يكون له سبب بوجه من الوجوه ثم ان كان له سبب فاما
ان يكون سببا عدميا او يكون سببا وجوديا فان كان سببه عدميا وهو
عدم سبب التحريك فيجب ان لا يكون في ذلك الجسم المرمي الى فوق مثلا
مبدا حركة الى اسفل وينبغي ان لا يتحرك الا ان يتغير جوهره وليس الامر كذلك
وان كان السبب وجوديا فهو شي اخر مانع عن الحركة اما قسري من خارج واما طبيعي
او ارادي نفساني من داخل وجميع ذلك ليس وقالوا ايضا انه لا يمنع ان يكون
شي يماس شيئا معينا في آن ويفارقه ولا يبقى مماسا له زمانا حتى يكون له كنا
فيه فلا يصح ما هو عمدة احتجاج مثبتي السكون فانهم يتعلقون بانه لا يجوز ان

يقع في آن واحد مماسة ثم تفارقه قالوا اذا شكل كرة مركبة علاه ولا تباين فانها
اذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فانها تماس ج
ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسة لم يبعد ذلك زمانا لا يزول واما المانعون عن ذلك
فمن حججهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا لها الا
في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقالوا ايضا انه
لو جاز اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا لكانت الحركتان المتضادتان
تحدث منها حركة واحدة بالاتصال لان وحدة الحركة هي بالاتصال وكان يجب ان
تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا محال وقالوا ايضا لو جاز اتصال
الحركتين لكان يجب ان يكون غاية الصاعد العائد هابطا هي ان ينتهي من حركته
مستمرا الى ما عنه ابتدأ فيكون مبدأ الحركة المستقيمة النهارية عن حيز هو بعينه المقصودة
بذلك الهرب وقالوا ايضا انه اذا كان الشيء يبيض فابيض وهو يتسود فمن حيث
هو يتسود ففيه سواد ومن حيث هو كذلك بعينه قوة على البياض فيكون مع انه
ابيض فيه قوة على البياض وهذا محال فهذه الاشياء وما يشبهها عمدة ما يحتج به
الفريقان وليس ولا واحد منها حسن الاحتجاج وان كان المذهب الثاني هو
الحق لكنهم لم يتركوا الثابرة ما اقاموه عليه بحيث يقنع به او لم يفهموا ما نفهمها
يتعرضوه لان يقع على وجه يزيل الشكوك فلهؤلاء القايلين بالسكون ان
ينقضوا ما احتج به اولئك اما حديث الحصاة فانه لا يخلو اما ان يكون الهواء
المندفع امام الرحى يصرف الحصاة قبل ان يقع بينهما مماسة فيكون ذلك السكون
واقعا في الهواء قبل المماسة واما ان لا يكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرحى
فح كالمستحيل وان كان ممتنعا ان يوقف الرحى التي لنه اتصال
الحركتين كما يقع مثل ذلك للاشياء التي الخ فان اللازم الواجب وجهه لا يعتد
ان يبطل ما في شانه ان يبطل ويمنع ما في شانه ان يمتنع ويكون العدد
في الزمان الذي فيه الابطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال في
اما الحجة الاخرى فيجوز ان يقولوا عليها ان السبب فيه عدمي وهو عدم
حدوث الميل عن القوة المحركة فان هذه القوة المحركة انما تحرك باحداث
ميل وقد علم انها اذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل

الى جهة البتة وتلك القوة موجودة وكذلك يجوز في الجهة الاخرى التي ترامت
اليه بميل قاسر ان يكون ثابت ممنوعة عن الميل الذي يحدثها بالطبع
معارضة الميل القسري ويلزم ذلك ان لا يتحرك وذلك كسخونة الماء
الغريبة اذا كانت قوية بعد فانها مانعة عن ان ينبعث عن طبيعة الماء
برده الطبيعي فانا نعلم ان الميل الغريب يستولي على الميل الطبيعي
ويعدمه ويمنع عنها الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل
الغريب بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي ويعدمه ويمنع
عنها الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون اضعف من ان تقوى مع تلك الممانعة على
التحريك فلا يحرك ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة من احداث الميل فلا الميل الغر يب
تقوى على التحريك غالبا للقوة الطبيعية ولا القوة الطبيعية تقوى على
احداث الميل الطبيعي الى ان تبطل تلك البقية من الميل الغريب او تبطل
بنفسها او يبطلها سبب آخر ومثل هذا قد يقع بين المتقاربين ايضا اذا
تنازعا في معاني اخرى فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا وتارة يكون الا متناع
بسبب وجوب السكون زمانا بعده ينبعث الميل الطبيعي اذا وجد التحريك
فليس كل شكل كما حصل مثلا حصلت معه حركة بل ربما كان اضعف من ذلك
او مشوبا بالمقابل شوب المتوسطات الى ان يصفو وهذا مثل المثل الذي
يحصل في حمل يتناوله محركون تسعة فاذا انضم اليه العاشر استقل فان
التسعة قد اوجبوا فيه ميلا ما واعدموا ميلا الا ان الحاجة لا تتم بذلك
الميل في الاستقلال بل يحتاج الى زيادة ويجوز ان نقول ان السبب فيه معنى
وجودي وهو امر عرضي ايضا وهو ان يكون المحرك يفيد قوة غريبة يتحرك
بها الجسم وبتوسطها تفيد قوة مسكنة وهو امر كالمضاد للميل وصورة
مضادة له انه امر غريب به يحفظ الجسم مكانه ما هو فيه كما بالميل يترك مكانه
فيكون منه قسري وطبيعي كما يكون من الميل قسري وطبيعي واما الحجة
الدولابية فقد قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا نقط حقيقة لها وانها
تماس السطح وهذا لا يعجبني بل الجواب الاصوب انه حيث يكون كرة
حقيقية فلا يكون الا محاطا بكرة او لا محيط له كما في السموات ولا

يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فربما
استحال ان تماس دفعة وزوال وجب ان يقف وقفة ما لاستحالة ذلك
ومع ذلك لا يخلو اما ان تكون هناك خلاء بين الكرة والصفيحة او لا يكون خلاء خ
ويستحيل ان يكون بين الكرة والصفيحة خلاء فيجب ان يكون بينهما ملاء
فان كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقي يلاقي الصفيحة وهو بسيط
سطح وسطح اخر يلاقي بحسب الكرة ولم يجز ان يكون في وجه نقط غريبة
من جسم اخر فان النقط لا يتعين لها في البسيط وضع صحيح متميز غير ان
يكون من ذلك البسيط واذا كان كذلك لم يقع مماسة بين الكرة وبين
الصفيحة بالنقط وفرضت مماسة وذلك صح على ان هذا التعليق لاحكام
طبيعية باوهام رياضية وهو غير صواب فان ذلك مع انه خروج عن الصناعة
فليس يلزم منه المراد على ما قلت الا ان يوجب فيه اتصال الحركتين المذكورتين
في الوهم انما يمنع ذلك في الامور الطبيعية التي لم تجز الاوهام من لا اولئك
ان يعودوا وينقضوا حجج هؤلاء اما الاولى فلانها سوفسطائية وذلك لانه
اما ان يعني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا
فيكون طرف زمان المباينة التي هي الحركة فيكون ذلك بعينه الآن الذي
كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا ما ليس فيه حركة
بل فيه امر مخالف للحركة وان يكون طرف زمان المباينة هو نفس آن المماسة
وليس فيه مباينة وان عني به ان يصدق فيه القول ان الشيء مباين
فحق ان بينهما زمانا لكنه الزمان الذي تحرك فيه من المماسة الى ذلك
البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون وخصوصا ومن مذهبهم ان
الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة ومباينة و
كذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدله لا مماسة فانه يجوز ان
يكون في طرف الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا
بيان يتعلق به تحقق هذا المكان فليستعن به وعلى ان جميع ذلك تحقيق ظ
ينتقض اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل
بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاء منضودة على

التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يبعد ان يتفق انه اذا عرض ذلك وجب ان
يقع عند الفصول وقفات ويكون الحركة ابطأ منها لو لم يكن واظن ان بعضهم قال بالفعل م
اما القطوع فكذلك واما ما يكون النهايات فيه بالعرض كما بين السواد والبياض
فان الشيء لا يكون بالعكس الا المتحرك في احدهما بل بالعكس الى تلك الكيفيات وهو
بالعكس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس يعجبني فانه لم يكن المانع
الذي اوردوه امرا بالعكس الى شيء بل كان الوجه امرا بالفعل يوصل اليه وينفصل
عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ض
وسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة اما مطلقا الا طلاق
وهو آخره واما من حيث هو مسافة فهو آخره وغير آخره ايضا اعني حيث تقف عليه
المتحرك وان لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما الحجة الثانية فلا ولئك
ان يقولوا ان الحركة الواحدة تكون واحدة على اي نمط من الاتصال اتفق كما ان
الخط الواحد ليس يكون واحدا على اي نمط من الاتصال اتفق بل الاتصال الموحد
للمقادير وما يشبهها هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل واما
الاتصال الذي يكون بمعنى الاشتراك في طرف فذلك لا يجعل الخطوط والحركات
وغير ذلك شيئا واحدا للوحدة التي لا كثرة فيها بالفعل بل عسى بالقوة والا
فالمثلث يحيط به خط واحد بالحقيقة وقد فرغنا نحن سابقا من تحقيق وجوه ما يتفق
عليه الاتصال وقد عرفت ان الاتصال منه موحد ومنه مفرق فلا يكون اذن
لما ان الحركتان حركة واحدة بالاتصال الموحد بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال
المفرق فان هذا الاتصال هو اتصال شيء بشيء لطرف موجود بالفعل مشترك
بينهما فما لم يكن اثنينية بالفعل لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا الاتصال يكون
مثل خطين ملتقيين على زاوية ذات نقطة بالفعل فهذا الاتصال اذن ليس هو
الاتصال بالفعل الموحد بل الاتصال المفرق وحكم هذا الاتصال كالاتصال
السواد بالبياض وبهذا انه الغلط في الحجة التي تتلوها وانه انما يكون الغاية يعلم م
هي بعينها المبدأ لو كان اتصال موحد لا مفرق والاشياء المتفرقة المتتالية قد
يجوز ان يكون منها غايات بعد غايات واما الحجة الاخيرة فهي سخيفة وذلك
لانه عندما صار ابيض لا يلحق انه يتسود بل ذلك بعد في زمان طرفه هو ذلك

الآن الذي هو فيه ابيض ومع ذلك فلا يستمر احتجاجهم اذا قال قايل ان هذا الابيض
بالفعل هو بالقوة ابيض آخر لانه في قوته ان يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض وقد
يتخللها زمان يفصل بينهما فيكون بالقياس الى الزمان الموجود لا قوة له عليه و
بالقياس الى بياض ينتظر له قوة عليه فاذ قد اوضحنا حجج هؤلاء فبالحري ان نعرف
نحن الحجة التي لاجلها تمسكنا باحد المذهبين فنقول ان كل حركة بالحقيقة فهي
تصدر عن ميل يحققه اندفاع الشيء القايم امام المتحرك واحتياجه الى قوة تمانعه
وهذا الميل في نفسه معنى من الامور به يوصل الى احد حدود الحركات وذلك بابعاد من
شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء وصح ان يكون الواصل الى حد
ما واصلا بلا علة موجودة موصلة وصح ان يكون هذه العلة غير التي ازالت
عن المستقر الاول وهذه العلة يكون لها قياس الى ما يزيل ويدافع وبذلك القياس
المسمى ميلا فان هذا الشيء من حيث هو موصل لا يسمى ميلا وان كان الموضوع
واحدا وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد وانما الحركة
هي التي على ان تحتاج في وجودها الى اتصال زمان والميل ما لم يفتر ولم يتمتع
اولم يعدم فان الحركة التي يجب عنه يكون موجبة واذا فسد الميل لم يكن فساده
هو نفس وجود ميل آخر بل في ذلك معنى آخر ربما قارنه فاذا احدثت حركتان عن ميلين
واذا وجد ميل آخر الى جهة اخرى فليس يكون هو هذا الموصل نفسه فيكون هو بعينه
علة للتحصيل وللمفارقة معا بل يحدث لا محالة ميل آخر له اول حدوث وهو
في ذلك الاول موجود اذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون
اللذين ليس لهما اول حدوث اذ لا يوجدان على وجه ما الا في زمان والا بعد
زمان اذ هي بعضية لا ين لم يكن الجسم قبله فيه ولا يكون بعده فيه فيقتضي
تقدما وتأخرا زمانيا بل هو كاللاحركة التي تكون في كل آن فكذلك الآن
الذي قد يحد طرف الحركة يجوز ان يكون هو بعينه حدا للاحركة حتى يكون
للاحركة موجودا في آن هو طرف حركة ومستمر الوجود بعده ولا يحتاج بين
الحركة وبين اللاحركة الى آن بل يكفي آن واحد ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا
يكون فيه الحركة والسكون معا بل ولا احدهما واما الآن الذي فيه اول وجود
الميل الثاني فليس هو الآن الذي فيه آخر وجود الميل الاول اذ هو آخر وجوده

الميل

الميل الاول الذي بينا انه يكون فيه موجبا عندما يكون هو موصلا وانما كان يوجد
هو موصلا زمانا فقد صح السكون وان كان لا يوجد موصلا الا آنا فليس في ذلك الآن
آخرا الا يكون ما هو له آخر موجودا فيه اذ ما هو له آخر هو موصل والموصل لا يكون موصلا
وهو غير حاصل وانما لم يكن الآنان واحدا لان الشيء لا يكون في طبيعته ما يوجب
الحصول وما يوجب اللاحصول معا فيكون طباعه بعضه لن يكون فيه اقتضاء
بالفعل وان لا يكون اقتضاء بالفعل فاذن آخر آن الميل الاول غير اول آن
الميل الثاني ولا تصغ الى من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون
شيء فيه بالفعل مدافعة جهة او لزومها وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظن ان
الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى سفل البتة بل مبدا يحدث الردفي جوهر الماء
اذا زال عايق وقد يغلب كما ان في الماء قوة تحدث في جوهر الماء اذا زال
عايق وقد يغلب كما علمت فقد بان ان الآنان متباينان وبين كل آنين زمان
والاشبه ان يكون الموصل يبقى زمانا موصلا لكننا اخذناه موصلا آنا ليكون
اقرب من الموجب لعدم السكون وقد انحلت الشبه وتوالت بنفسك بناء
ح العلم الاول على هذا الاصل **فصل** في الحركة المتقدمة
بالطبع وفي ابطال فصول الحركات على سبيل الجمع واذ قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ
فبالحري ان نختم القول في الحركات بان نعرف اي الحركات اولى بالتقدم فنقول
اما اولا فان الحركة المكانية او الوضعية اقدم الحركات وذلك لان النمو لا يخلو
عن حركة مكانية مع الحركة الكمية ولا تخلو من ان يكون علة النامي متحركا اليه وفيه والمكا
والوضعية يخلو عنه والتخلخل والتكاثف لا يخلو عن استحالة والاستحالة لا
توجد الا بعد وجود حركة مكانية او وضعية اذا كانت الاستحالة الواحدة لا
توجد دايمة اذ هي بين الاضداد ويكون لها لا محالة علة لم يكن من قبل علة با
ثم صارت علة فلا يخلو اما ان يكون العلة واصلة الى المعلول ولا يكون واصلة
فان لم يكن واصلة فوصلت حتى احالت فقد حصلت حركة نقلية او وضعية و
ان كانت واصلة ولكن ليست تفعل فهو ذا يحتاج الى وصول ولا الى استحالة
وهو موجب وليس يفعل فليس يحيل اصلا فان الكلام في الاستحالة ثابت على ان
كلامنا في الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية وهي انما تنفعل بعد ما لم تنفعل بالقرب

التاسع

بعد البعد والكلام في الحركات النقلية المتناهية المستقيمة هذا الكلام فانها لا تكون النقلية نخ
متصلة بغير نهاية فيحتاج ان تتقدمها حركات حتى توجد واما الوضعية والنقلية
المستديرة ان كانت موجودة فليس الامر فيها على هذه الصورة بل يكفي لها محرك واحد
ثابت ويصلح ان تكون اصناف ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المتحرك
وبين الاجسام الاخرى اسبابا لانبعاث حركات واستحالات اخرى فتبين من هذا ان
اقدم الحركات ما كان على الاستدارة فانها اقدم الحركات المكانية والوضعية وهذا
الصنف من الحركات اقدم الحركات الاخرى وبالشرف ايضا لانه لا يوجد الا بعد
استكمال الجوهر جوهرا بالفعل ولا يخرجه عن جوهريته من الوجوه ولا يزيل امرا
له في ذاته بل يزيل نسبة له الى امر خارج ويخص المستديرة انها تامة لا تقبل الزيادة
بوجه ولا يجب فيها الاشتداد والضعف كما يجب في الطبيعية من ان تشتد اخرا
في السرعة والقسرية ان تشتد كما تقع وسطا ولا شك انها تضعف اخرا و
الجرم الذي له الحركة المستديرة بالطبع هو اقدم الاجرام وبه تتحدد جهات الحركات
الطبيعية للاجرام الاخرى واذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني فبالحري ان
نجمع الفصول التي للحركات ونقول اولا كل ما ينسب اليه صفة فاما ان تقع تلك
الصفة له بذاته بان تكون الصفة موجودة فيه كله مثل ما يقع ان الثلج ابيض واما
ان لا تكون بالحقيقة موجودة في كله ولكنه بالحقيقة في جزء منه مثل ما يقع ان الانسان
يرى وان العين سوداء واما ان يقع بالعرض على الاطلاق بان لا يكون فيه بل في
شيء يقارنه كما يقع ان البناء يكتب وكما يقع للبياض انه ينتقل عندما ينتقل الابيض
فالمتحرك والمحرك اما ان يقع له ذلك لذاته مطلقا او للجزء كما يقع فلان يكتب وانما
تكتب يداه وفلان يتحرك وانما يتحرك بدنه واما ان يقع بالعرض مطلقا كما يقال
للساكن في السفينة انه يتحرك فمنه ما ليس من شانه البتة ان يوصف بذلك كالبياض
اذا قيل انه يتحرك ومنه ما من شانه ذلك كالمسمار المستمر في السفينة وكذلك المحرك
قد يكون بالعرض مطلقا وغير مطلق على ما قيل في ابواب سلفت والحركة اذا كانت
في ذات الشيء فقد سمعت عن طبيعته لا من خارج ولا بارادة ولا قصد كنزول
الحجر وقد سمعت عنه بالارادة وقد يكون لسبب قسري من خارج كصعود الحجر
الطبيعي والارادي يشتركان دائما في ان يطلق عليهما لفظ الحركة المكانية من

ملقا

ملقا المتحرك وذلك لانها ليست عن خارج وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بارادة
والحركة الطبيعية والقسرية قد تكون في غير المكانية والوضعية فان ههنا استحالة
طبيعية كصحة من يصح بالبحران الطبيعي وبرد الماء الحار اذا استحال بطبعه الى
البرد واستحالة قسرية كاستحالة الماء الى الحر وههنا كون طبيعي مثل تكون الجنين
والنبات من المني والبذور وكون قسري مثل احداث النار بالقدح وفساد طبيعي
مثل الموت الهرمي وفساد قسري كالموت عن القتل والموت عن السم وههنا زيادة
في مقدار الجسم طبيعية كنمو الصبي واخرى قسرية كالنمو الذي يستجلب بالادوية المسمنة
وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم وذبول قسري كما بالامراض ويجب ان يعلم ان
البتة ط قولنا حركة طبيعية ليس يعنى به ان الحركة التي عن الطبيعة والطبيعة بحالها التي لها
فان الطبيعة ذات ثابتة لها قارة وما يصدر عنها لذاتها فهو ايضا ثابت قار
قائم موجود مع وجود الطبيعة والحركة التي هي الحركة القطعية تعدم دائما وتتجدد
دائما بلا استقرار والحركة التي حققناها لا محالة فانها تقتضي ترك شيء والطبيعة
اذا اقتضت لذاتها ترك شيء فتقتضي لا محالة ترك شيء خارج عن الطبيعة واذا
كان كذلك فما لم يعرض امر خارج عن الطبيعة لم يعرض قصد ترك لها بالطبع فاذن
الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة الا وقد عرضت حال غير طبيعية ولا تكون
حال غير طبيعية الا وبازائها حال طبيعية اذ كانت هي غير تلك فتلك
طبيعية فتكون الغرض الطبيعي بتركها متوجها به الى الطبيعي فكل حركة
ية طبيعية اذا لم يعق فهي تنتهي الى غاية طبيعية ويستحيل اذا حصلت تلك الغاية
ان يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية لان الحركة ترك ما وهرب والغاية الطبيعية
ليست متروكة ولا مهروبا منها بالطبع فكل حركة طبيعية اذن فهي لاجل طلب سكون
اما في نحو اين او كيف او في كم او في وضع وكل حركة لا الى سكون فليست بطبيعية
ضاع فالحركة المستديرة المتصلة اذن لا تكون طبيعية وكيف تكون وليس شيء من الاو
والاين التي تعرض مهروبا عنه بالطبع بتلك الحركة وهو بعينه مقصود اليه بالطبع
بتلك الحركة ومحال ان تهرب الطبيعة بالطبع عن امر تؤمه بالطبع في الحركات
المستديرة تكون اما من اسباب من خارج واما عن قوة غير الطبع بل عن قوة ارادية
نخ وقد يجوز ان لا تختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم تختلف الدواعي والموا

والغايات والاغراض فلم يجعلوا الاستعدادات وكانت الواحدة منها مبلوغا بها
المراد في الحركة ولا منع كون الحركة المستديرة لجسم بسيط ان يكون ذلك الجسم ذا
نفس على ما يشك فيه بعضهم قائلا ان المشائين يوجبون ان لا يكون النفس الا للجسم
المركب ثم يقولون بحركة مستديرة لبسيط هي صادرة عن نفس وانها لجرم بسيط و
ذلك لان المشائين لم يمنعوا ان يكون في البسايط كلها متنفس بل انما منعوا ان
يكون ذلك الجسم من البسايط الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان هذه البسايط
ما لم تتركب ولم تعتدل ولم تسقط غلبات التضاد لم تقبل الحيوة فان كان جسم
بسيط لا ضد له في طبيعته فهو اقبل للحيوة ويجب ان نعرف ههنا ان الطبيعي على كم
وجه يقال بحسب ما ينتفع به في الموضع الذي نحن فيه ثم نتمم الكلام في الحركة
الطبيعية فنقول ان الطبيعي قد يقال بالقياس الى الشيء الذي له الامر الطبيعي وحده
وقد يقال لا بالقياس اليه وحده بل بالقياس الى طباع الكل بالشركة مثال هذا العظم
ان كون الارض هي غير حقيقة التدوير وانكشافها عن الماء ليس طبيعيا بالقياس
الى طبيعة الارض نفسها فان طبيعة كل بسيط لا يقتضي اختلافا فيه بل يقتضي
التشابه فيجب ان يكون الشكل الطبيعي للبسيط كريا ولكن الامر الذي تقتضيه
طبيعة الارض من استعدادها وفعلها معا اذا قرنت بطبيعة الكل كان وجود
هذا الشكل له طبيعيا اي امرا يجب عن طباعه وطباع الكل وما عليه يجري الحكم الذي
في الكل على ما سنوضح هذا في موضعه وكذلك تصرف الغذاء بحسب تدبير القوة
الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبيعي ولكن اذا قيس الى الطبيعة المشتركة للكل كان
طبيعيا واما الطبيعي الخاص بالشيء فهو ان يكون صادرا عن قوة طبيعية فيه
وحده ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشيء تحرك لا بالارادة
كانت طبيعية صرفا او كانت كنفس النبات فيكون احد قسمي هذا الباب على نحو
تحرك الحجر الى اسفل وهو الذي يكون لا بارادة ولا ايضا مختلف الجهة والثاني
على نحو تحرك النامي الى نموه فان ذلك ليس بارادة ولكنه مختلف الجهة وقد تكون
حركة بارادة وغير مختلفة الجهة ولا يسمى طبيعية الا باشتراك الاسم كالحركة
الاولى فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هي التي تكون عن قوة في الجسم
نفسه متوجه الى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذي يقتضيه طبيعته

ذلك

ذلك الجسم اذا لم يكن عائق مثل تكون بدن الانسان ذات خمس اصابع في يده
في مثلها يكون وعلى النحو من التوجه غير زايغ عن الحد والواجبة فانه قد
يكون الحركة الطبيعية لا الى غاية طبيعية مثل تكون الاصبع الزايد والسن
الساغية وقد يكون حركة لا عن الطبيعة ولكن الى الغاية الطبيعية كمن يرمي حجرا
الى اسفل على خط مستقيم ربما لا يصدر ميل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في
الحجر وحدها وقد يتفق ان يكون من المبدا الى الغاية ولكن معوقا مثل ان يكون حركة
ابطا من الواجب او ذات كيفية غير موافقة للاستمرار الى الغاية فهذه قد يقال لها
طبيعية ولكن الحقيقي هو ما قلنا اولا وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى
الطبيعة الخاصة بالشيء بل بالقياس الى امر من خارج فان الاحتراق طبيعي للكبريت
عندما يلقاه النار والانجذاب طبيعي للحديد عند مقارنة المقناطيس ٥

الثامن

فصل في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء اخرى
طبيعية له فنقول ان كل جسم فتبين انه يقتضي حيزا يخصه والمقتضي
لذلك صورته التي بها يتجوهر او صورة الغالب فيه وقد يقتضي كما او كيفا او
وضعا او غير ذلك فان كان الحيز الذي يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم يكن له
حركة طبيعية ناقلة الى الحيز وكذلك ان كان كيفيته بهذه الصفة او كميته فان كان
حيزه حيزا يمكن ان يفارقه بان يزال عنه قسرا فانه يكون له عود بالطبع ان لم يمنع
قسرا او كان لم يزل عن حيزه بل كان اول حدوثه في غير حيزه فانه بالطبع ينتقل
اليه ان لم يمنع قسرا وان كانت كيفيته مما يجوز ان يسلب بالقسر كالكيفية التي للماء اعني
برودته فانه اذا زال القاسر توجه اليها الشيء بالطبع فاستحال الماء المسخن مثلا
باردا وان كانت كميته مما يجوز ان يسلب قسرا مثلا كما تخلخل الهواء بالقسر حتى
يصير اعظم او تضغط بالقسر حتى يصير اصغر على ما اخبرنا عنه في باب الخلاء فانه
اذا زال القاسر انتقل الجوهر الى حجمه او كانت كميته مما لا يحصل له في اول وجوده
بل يكون اول وجوده وجودا غير مستكمل وانما يستكمل بالاستمداد فانه يتحرك
الى كماله في حجمه بالغذاء طبعا او كان وضع اجزائه وضعا مقسورا كما يحنى
الخشب المستقيم بالقسر فانه اذا خلي سبيله من غير كسر او رض رجع بحركته الى
الوضع الاول لكنه قد يشكل في امر الحيز ما لا يشكل في امر غيره فان الجسم

المتحرك في جهة ما يعرض له انه متحرك الى تلك الجهة ومن ذلك انه يتحرك الى مكان ما
ومن ذلك انه متحرك الى حيث كليته فعند ذلك الامر والشكل فلا يدري انه الى اي
واحد من هذه الاشياء يتحرك ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله
الى اسفل لما وقف دون حد وقوف الارض ولما طفا على الارض ولما
رسب فيه الارض وكذلك حال الهواء لو توهم جزء منه مقسوسا الى
حيز النار ينتقل من حيز النار الى حيز نفسه وستعلم انه لا يكون لحيز واحد
جسمان بالطبع حتى يكون لك ان تقول ان الارض والماء يطلبان جهة
واحدة وحيزا واحدا لكن الارض اسبق وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة
واحدة وحيزا واحدا لكن النار اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب ما
يطلب النار لكنه يعجز عن مساوقتها اليه لكنا اذا وضعنا ايدينا على شط
من الهواء احسسنا باندفاعه الى فوق كما اذا حبسناه في اناء تحت الماء
ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه و
الطبيعي هو سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه بالطبع لكان الماء العق في الهواء
حيث كان لانه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ولكانت النار المصعدة
تطلب ان تشتمل عليها مكان هو سطح فلك وهذا الطلب محال لانه انما يماس
طائفة من سطح الفلك من جهة ولو كان تطلب الكلية لكان الحجر الملتصق من
راس الجبل يلتصق بشعبه ولا يذهب غوصا فان الاتصال بالكل هناك
اقرب مسافة ولكان الحجر يصعد لو توهمنا ان كلية زالت عن موضعها
فكان ح لا يخلو اما ان يكون بالطبع غير جهة دون جهة وهذا محال او يكون
قد انفصل عن الكلية انفصالا من جهة اولى فيكون حركته الى الكلية ليست
عن طباعه ولكن يجذب الكلية اياه وقد فرضناه حركة طبيعية وعلى انه
يستحيل ان يفعل الشيء في شبيهه فعلا واثرا بالطبع من حيث هو شبيهه
الا بالعرض ولكانت الارض الصغيرة كالمدرة اسرع انجذابا الى الكبيرة
فالذي يجب ان يعتقد في هذا هو ان الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي
وتهرب من غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص
ووضع مخصوص من الجسم الفاصل للجهات فان الجهة عينها غير مقصودة

الا لاجل

الا لاجل كون هذا المعنى فيها وان الكلية التي ليست مقصودة من الحركة الطبيعية
التي لاجزائها بذاتها ولكنه موضوعه حيث المقصود بل المقصود ما ذكرناه فالطلب
يتوجه الى هذه الغاية المحققة فقط فلا يصح الى غيرها واما الهرب فيصح عن
مقابلاتها ايها اتفق فانه اذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب
طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في آجرة مرفوعة في
الهواء فان الآجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط
غريب واستحالة وقوع الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيتخلخل الماء في
مسام الآجرة متصعدا لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب في البعد
والقرب قريبا من الواجب وكهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا
اذ ليس الترتيب حاصلا وبالحري ان نعرف هل الهرب يحركه والطلب لكنه
لو كان ليس الا الهرب ولا طلب لم يتعين جهة اليها الهرب دون الطلب
وحال الماء مثلا فان طبيعته تحدث ميلا في جوهره وذلك الميل يحدث
ميلا واندفاعا فيما يلاقيه لولا انه احدثه في نفسه لم يحدث الميل عنه
في غيره كحال الماء في انه انما تفعل صورته الطبيعية التبريد في غيره بما
يفيض عنها من برد في جسمها التي هي فيه لو لم يعرض ذلك اولا فيه لم يبرد
غيره وان تغيرت الصورة واذا استفاد حرارة غريبة فعل ضد فعله
واحرقت ولذلك اذا اشتدت سخونته عرض فيه العرض الذي يوجب
صورة النار فيفعل فعل النار من الاحراق والصعود فاحرق وصعد
ولا يوجب ذلك ان يكون في هذا الجسم قوتان متضادتان مقتضاهما
احداهما تلك الصورة والاخرى هذا العارض وذلك لان تلك الصورة
لا تقتضي الحركة والاحراق اقتضاء اوليا بل بوساطة عارض هو
الذي بطل وحصل ضده الذي هذا الفعل يصدر عنه صدورا اوليا
فان الصورة ايضا انما هي مبدأ للحركة الى فوق بوساطة عارض شانه ان
يكون بالقياس اليها ملكة وقنية وهي الميل ولا يجب ان يظن ان ذلك
ليس لاجل العارض بل لما يخالط الماء مثلا من نارية تلك النارية
تقتضي مفارقة وتصعد ويبقى الماء باردا ولو كان كذلك لكان يجب

بتعفنه

او الطبخ الماء والدهن ان يتصعد الدهن اولا لانه اقبل لطبيعة النار
ولمنى لطفها والاستحالة اليها وفي الجائز ان يكون بعض الاجسام المقسورة
يتحرك الى خلاف الطبيعة لمخالط غالب وبعضها لعكس ما كهذه الآلة
كالبخار المائي فانه لو كان للنار للزم ما قلناه وانت تعلم انه
لا علة ولا سبب لامتناع النارية في التخلص عن الماء حتى يحتاج الى ان
يستصحب الماء اللهم الا ان يكون الماء صار بحيث يتحرك بحركتها
موافقة لها لكنه بالحرى ان نبرهن على ان لكل جسم حيزا يخصه **فصل**
في اثبات ان لكل جسم واحد حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجه الحيز
لكلية جسم ولاجزائه وللبسيط وللمركب نقول ان كل معنى وكل صفة
للجسم لابد لذلك الجسم من ان يكون له انه شيء طبيعي وهذا مثل الحيز فانه لا
جسم الا ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع ترتيب ومثل الشكل
فان كل جسم متناه وكل متناه فله شكل ضرورة وان كل جسم وله كيفية ما
او صورة غير الجسمية لامحالة لانه لا يخلو اما ان يسهل قبوله للتاثير
والتشكيل ويعسر او لا يقبل وكل هذا شيء غير الجسمية وقد يمكن ان يلحق
ملازمة الجسم بكيفيات اي متعلل ان هذه الاشياء وما يجري مجراها لابد
من ان يكون للجسم منها شيء طبيعي ضروري وذلك لان الواقع بالقهر و
القسر عارض بسبب يعرض من خارج وجوهر الشيء قد يمكن ان يعقل ولا يعرض
لوجوده منها بتوهم له الاسباب التي توجب وجودها الا ما كان منها لازما الطباع وليس
واجبا ضرورة ان الجسم لا يعقل الا ويلحقه فعل قاسر فيه فاذا كان كذلك
فطبيعة الجسم قد يمكن ان تفرض موجودا وهو على ما هو عليه في نفسه وليس
يقسره قاسر واذا فرض كذلك بقي وطباعه فاذا بقي كذلك لم يكن بد
من ان يكون له اين وشكل وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون له من طباعه
او من سبب خارج لكنا قد فرضنا انه لا سبب من خارج فبقي ان يكون له من
طباعه او من سبب من خارج والذي من طباعه يوجد له ما دامت طبيعته موجودة
ولم يقسر فان كانت طبيعته بحيث يقبل القسر امكن ان يزول ذلك
عنه بالقسر وان كانت طبيعته بحيث لا يقبل القسر لم يزل ذلك عنه

على انه
بمخالطة ذلك
الخار عن ...
فان له شيئا طبيعيا
تبين
يعرض
يكون

بالقسر

بالقسر فان قال قايل انه يجوز ان يكون كل قاسر يزيد فانه يعطي شكلا ومكانا
ثم يبقى ذلك فلا يزول الا بقاسر آخر يزيله فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب
كما لا يخلو عن الاعراض بالتعاقب وليس يلزم من ذلك ان يكون واحد منها دائما
لا يفارقه فنقول ان الجسم يعرض له الاعراض التي ليست بلازمة على
وجهين اعراض يلحقه في ذاته واعراض عن مجاوراته مثل كونه فوق و
تحت ومماسا ومحاذيا والاعراض التي يلحقه بمجاوراته لا تصير ضرورية
له باعتبار ذاته والاعراض الاخرى فانه لا يجب ان لا يخلو منها بل يجوز
ان يكون فيه عدمها فقط ولو كانت مما يستحيل خلوه عنه بحيث لا تقوم
الا بوجوده شيء منها فيه لكانت صورا لا اعراضا بل الاعراض هي التي
تعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز ان يوجد الشيء وكل واحد منها
معدوم فيمكن فرض جوهر الجسم دون شيء البتة منها واما المجاورات و
المماسات والمحاذيات وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم بطبيعته بل لوجوده
مع جسم اخر فليس اذن يجب لامحالة ان يكون الجسم لذاته حاملا بالفعل
لحال ما لا يقوم مهيته ولا يلزم ما يقوم مهيته فان القاسر هو الذي
يكون من خارج فيفيد حالا لولاه لما كان لذلك الجسم تلك الحال وليس شيء
من هذه واجبا ان يكون من المهية او لازما للمهية فنوهم الجسم ولا قاسر
يقسره ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم وتوهم الجسم غير ذي اين
يخصه او حيز ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم فالجسم يلزمه في طبيعته
التي له ان يكون له حيز وذلك الذي لولا القاسر الذي يجوز ان لا يكون
لكان له وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك وكذلك وضع الاجزاء ان
كان له اجزاء بالفعل فلكل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه
مكانا ولقايل ان يقول ان الارض جرم بسيط وبعض طبيعته اليبس الذي
فيه فلا يخلو اما ان بعضه له شكلا او لا بعضه فان اعطى له شكلا يجب
ان يعطي شكلا مستديرا البساطة فاما ان يكون اليبس يبعد
بعض طبيعته فيجب ان يكون الارض اذا سلب جزء منها الشكل
المستدير ان تشكل شكلا اخر ان يعود بطبيعته فيستدير وليس

ذاتيا خولـ
تحقه
حاصل قوله
فقد انحل الشكوك وحاصل
القول حاصل هذه الا
عراض لان القوام لا
يقوم ماهيته ولا يلزم
ما يقوم ماهيته
يخصه

الموجود كذلك وان كان اليبس يمنع ذلك ويحول بين طبعه ذلك الجزو وبعضا
واليبس صادر عن طبيعته فيجب ان يكون طبيعة واحدة يقتضي معنيين +
متقاربين متقابلين وليس هذا بجايز فنقول ان اليبس انما يفيض عنه
ليحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا جدا فاذا حفظ
شكله لزم من ذلك ان يحفظ في كل جزء ما يوجبه طبيعته ايجابا اوليا من انبساط
الذاهب الى شكله فاذا لم شيء من شكله بقسر القاسر لم يكن الباقي منه حس شعور بما حدث
بل كان عليه ان يستحفظ ما اوجبه الطبيعة فان عادت الطبيعة فاوجبت
انبساطا اخر كانت الطبيعة هي المناقضة لموجبها الاول وكان ح مقتضى
الطبيعة بهذه الحال ضد مقتضاها الاول ومخالف لمقتضى اليبس الذي
تقتضيه الطبيعة ولا يبعد ان يكون الطبيعة تقتضي في حال عارض امرا مناقضا
ومقابلا لما تقتضيه في حال كونه سالما فليس لكون المقتضيان متضادين
متمانعين صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا بل احدهما تصدر
عن القوة وهي على حالتها الطبيعية والاخرى تصدر عنها وهي بحالة غير طبيعية
وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حال طبيعية ثم يعرض
عنها الحركة اذا كانت بحال غير طبيعية واما الجزء من عنصر غير الارض اذا استحال
الى الارض فاستحالته الى شكل غير كرى فذلك لموانع من خارج
ولاختلاف الاجزاء في التكون الاختلافات في التقدم والتاخر والمجي ورا   ارضا
واذ قد اوضحنا غرضنا هذا فبالحري ان نبين ان المكان الطبيعي كيف يكون
للجسم وكيف يكون للبسيط منه وللمركب ونقول انه يخلق بنا ان نعرف
انه هل يجوز ان يكون جسم من الاجسام له مكانان طبيعيان او مكان واحد
وله حيزان يسكنانه بالطبع وان نعرف حال الاجسام البسيطة التي لها اجزاء
متمايزة والكل واحد منها مكان اخر بالعدد يخصه لا محالة فيكون للكل وحده
منها مكان طبيعي غير الذي للاخر وانه كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك
ويختص به دون الاخر وكيف نسبة تلك الامكنة الى المكان الذي للكل وان
نعرف حال الجسم المركب في اينه الطبيعي فان له مكانا طبيعيا لا محالة فما ذلك
المكان في شيء ان كان مكان جزء واحد كانت الاجزاء الاخرى في غير مكانها

فنقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان الا على جهة ان في
جملة مكان الكل احيازا بالقوة ايها وقع فيه لسبب مخصص كان طبيعيا له كالمدرة
فاذا قرب حيز من حيز الارض منها هو طبيعي لها والابعد لو حصل فيه لكان يصير ايضا   فان
اقرب وكان طبيعيا لها واما لكانان متباينان فليس يمكن ذلك فان مقتضى الواحد
بالشخص من حيث هو واحد بالشخص امر واحد بالشخص ومقتضى الكل المتشا
الاجزاء جملة مقتضى جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبايع لا يحصل عليها
الا الاتصال لطبيعتها بل ان استحال فانما يستحيل لعرض يعرض وهي في طبيعتها
بحيث يجوز عليها ان لو كانت متصلة فلا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها
ولو اتصلت او تماست لم يعرض شيء مستحيل واذا اتصلت وتماست كانت
الجملة وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث طبعه واحدة هي جملة هذه الطبايع
بل هذه الجملة من الطبايع فيجب ان يطلب جملة من الحيز هي حيز هذه الجملة بل هذا الحيز
لهذه الجملة كانه جملة تجتمع من احياز واحد واحد فاذن الاجسام المتشابهة
الطبايع فان احيازها كانها اجزاء حيز واحد ويكون لجسم معين من تلك الجملة
حيز معين له من تلك الجملة لعلة تلك العلة اما وجوده فيه اولا عند ما حدث وامر
موافق له في الطبع فوجب لزومه واما اختصاصه بالقرب فان النار انما يتحرك
الى فوق والى جزء من حيز كلية النار بعينه لانه هو اقرب اليه ولسايل ان يسال انا
لو توهمنا النار في مركز الفلك لا يميل لجزء منها الى جهة فماذا كان يعرض لها في
طبعها السكون بالطبع وذلك محال او حركة الى جهة ولا مخصص لجهة فنقول كان
يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تخرج عن فرجتها في ان
تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي لكن الهواء المحيط وغير ذلك كان ح لا يمكنه من ان يدخلها نافذة   يدخلها
هذا النفوذ اذ هذا النفوذ لا يتاتى بالخرق لان الخرق يكون في جهة دون جهة وهذا
انبساط في كل جهة فيكون ساكنة بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في
الوسط عند الخرق وهذا القسر قسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فان الطبع
يقتضي امرا صار غير ممكن لعارض عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري
استحالة هذا العارض ولا نمنعها لانا لم ندر بعد استحالة المعروض في الموضوع المقدم   ما

ولا تقتضيها ولكن اذا جاز المقدم جاز التالي او ان امتنع التالي امتنع المقدم فقد ظهر انه
كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع وحيز واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة
الكل الى حيز الاجزاء بعضها الى البعض وهذا المطلب يطول واما المركبات فان تركيبها حيزه
لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او عن اكثر من بسيطين فان كان عن بسيطين
فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في
القوة ولم يتفق انه كان وضع احدهما بحذاء جهة الاخر تفرقا ولم يجتمعا الا
بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما وبعد كل عن مكانه كبعد الاخر تقاوما و
قسر كل الاخر فتوقفا الى ان يطرا على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك الآ
بين الحيزين فيجوز ان يتقاوما بالطبع وان غلبت قوة احدهما والقسر على
المزاج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين
وفيها غالب كان الحيز للغالب وان تساوت غلب البسيطان اللذان
جهتهما واحدة بالقسر على الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في اقرب
الحيزين من حيز موضع التركيب ولم يتجاوزه اذا الجذب عنه الى الجانبين سواء
والامساك فيه عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله بخلاف الجذبين
وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة متلازم به الا وهناك غالب
يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او تكون
الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تنفصل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط فلنبين
الآن ان لكل جسم طبيعي مبدا حركة طبيعية حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية و
انه على نوع واحد فقط

فصل في اثبات ان لكل جسم طبيعي الثاني عشر
مبدا حركة وضعية او مكانية نقول ان كل جسم لا يخلو اما ان يكون قابلا
للنقل عن موضعه الذي هو فيه بالقسر او غير قابل فان كان قابلا للنقل عن
موضعه الذي هو فيه فاما ان يكون له في جوهره ميل الى حيز او لا يكون له ميل
البتة لكن كل جسم فله مكان طبيعي او حيز طبيعي تقتضي طبيعته الكون فيه
وانما خالف سائر الاجسام في ذلك لا للجسمية بل لان فيه مبدا قوة معتدة
نحو ذلك المكان فاذا كانت تلك القوة مقتضية لذلك المكان وجزئية فيه

ممتنعة

ممتنعة بما هو جزئية عن الانتقال والحركة ولا مضادة فيه لقوته ولا المقتضي قوته
بعض حيز الاخر لانه لا يجوز ان يكون في جسم واحد غير مختلف الاجزاء قوتان متضادتان
او مقتضيان فعلين متمانعين اذ القوى كونها قوى بحسب فعلها واذا تمانعت
افعالها تمانعت طبايعها فاستحال ان يكون معا الجسم فان الجسم الذي فيه قوة ما
هي ان فيه مبدا فعل ما يصدر لا محالة ان لم يكن عايق فان لم يكن الجسم بحيث يصدر
عنه ذلك الفعل ان لم يمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان
متضادتان صح صدور فعلين متضادين وهذا محال فاذن من المحال ان يكون في
جسم بسيط مفرد او في غالب جسم مركب قوتان واحدة تقتضي مكانا والاخرى تمنع
عنه فالجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة فيلزم ان الجسم اذا قسر على مفارقة مكانه
الطبيعي ان يتحرك الى مكانه الطبيعي عند ما يفارق القاسر من خارج ومما يبين هذا
ايضا ان نبين كل جسم ليس فيه مبدا ميل ما فان نقله عما هو عليه من اين او وضع يقع
لا في زمان وذلك محال بل يجب ان يكون كل جسم يقبل تحريكا وامالة طارية ففيه
مبدا ميل طبيعي في نفس ما يقبله كان اينا او وضعا ولنخص الكلام اولا في
التحريك المكاني اولا على سبيل ايضاح المقصود فيما هو اظهر وان كان المكاني
والوضعي في مذهب البيان واحدا ان الاجسام الموجودة ذوات الميل كالثقيلة
والخفيفة اما الثقيل فما يميل الى اسفل واما الخفيفة فما يميل الى فوق فانها كلما
ازدادت ميلا كان قبولها للتحريك القسري ابطأ فان ثقل الحجر العظيم الشديد
الثقل وجزؤه ليس كثقل الحجر الصغير القليل الثقل وجزؤه وزج الهواء القليل
في الماء كزج الهواء الكثير واما ما يعتري الاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التبنة
ونحاتة الخشب من انها لا تنفذ عند الرمي في الهواء نفوذ الثقيل فليس السبب فيه ان
اللاثقل اقبل للرمي والحجر بل لان بعض هذه لصغرها لا يقبل من الدافع قوة محركة
لها ولما يليها تبلغ من شدتها انها تعدرها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون يع
الاستحالة الى البطلان من السبب الذي يعرف في موضعه وهو السبب الذي يبطل
القوة المستفادة العرضية من القوى المحركة كما ان الشرر تنطفي قبل النار القوى خ
الكثيرة من السبب الذي يبطل الحرارة المستفادة وبعضها يكون متخلخلا لا يقدر
على خرق الهواء بل يداخله الهواء الذي ينفذ فيه فيكون سببا لابطال القوة المستفادة
و

المحركة

فانك ستعلم ان مقاومة المنفوذ فيه هو المبطل لقوة الحركة وهذا كالنار المتخلخلة
والماء المتخلخل فانه اقبل للاستحالة ولو كان السبب في قبول الرمي بعد هو الكبر و
زيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمي ثقلا او كبرا كان اقبل للرمي والامر بخلاف ذلك

الاثقل

بل اذا اعتبر الثقل والخفة ولم يعتبر اسباب اخرى كان الاثقل مقدارا اقبل للتحريك
القسري واسرع حركة فيكون نسبة مسافة المتحركات بالقسر ولها ميل طبيعي
ولنسبة ازمنتها على نسبة الميل الى الميل لكن النسبة في المسافة بعكس النسبة في
الازمنة اما في المسافة فيكون الاشد ميلا اطول مسافة واما في الزمان

ميل

فيكون ذلك اقصر زمانا واما اذا لم يكن ميلا اصلا وتحرك المقسور في زمان و
لذلك الزمان نسبة الى زمان حركة ذي الميل بالقسر ويكون على نسبة ميل لو
وجد الى ميل في ذي الميل المتحرك بالقسر فيكون قبوله لا ميل فيه اصلا للقسر
كقبول ذي ميل ما لو وجد فيكون الذي لا مانع له على نسبة ذي مانع ما لو وجد و
يعرض مثل ما قلناه في باب الخلاء من الخلف وعلى ذلك الوجه بعينه ومما يبين ذلك
ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف
واذا اختلف ذلك وظهر ان القوي مطاوع والضعيف معاوق و
ليست المعاوقات للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان
والوضع وهذا هو المبدا الذي نحن في بيانه فكل جسم منتقل بالقسر ففيه مبدا
ميل ما اما الانتقال المكاني فقد بيناه واما الانتقال الوضعي القسري فلان
ذلك الجسم ان كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر وان كان غير قابل فلا محالة له
قوة بها يثبت في مكانه ويلزمه ويختص به وهي غير جسمية منتقل ان هذا

سيبين

الجسم فيه مبدا حركة ايضا وسيتبين اذا اعتبر قريبا مما اعتبر في امر الجسم القابل
للنقل عن موضعه وذلك لان له وضعا ما بالعدد فيما يحويه او حول ما يشتمل هو
عليه او في ذلك وحول هذا فلا يخلو اما ان يكون له على ذلك عن علة في ذاته وعن
صورته الطبيعية او علة خارجة عن الطبيعة ومحال ان يقتضي ذلك ذاته فان
الاجزاء التي تفرض فيه والجهات المختلفة التي تكون له والاجزاء التي تفرض فيما
يماسه ليس شيء منها اولى بشيء منها اعني انه ليس جزء يكون منه في جهة اولى بمماسة
جزء بعينه اذ الجميع غير مختلف وطبيعة الجسم ليس يقتضي ذلك الموضع بعينه

اذا المتشابهات

اذا المتشابهات لا يستحق بعضها بطبعه شيئا من المتشابهات بعينه دون بعض
بل يكون جميع ذلك جائز الكل واحد منها وليس هذا كما يكون لاجزاء الاجسام القابلة للتفرق

يخصصه

فان كل جزء يفرض يجوز متخصصا بما يخصص به لان وجوده وقع هناك اولانه اقرب
المواضع من موضع وجد فيه او نقل اليه خارجا عن حيزه الطبيعي اما الوجود فيكون الاول
فيه او لوقوع الانتقال بقاسر اليه فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد و
لا بالقسر بل بالطبع المقترن بمعنى مخصص واما الذي لا يقبل مفارقة مكانه فليس حكمه هذا

بحسبه

الحكم ولا يجوز عليه هذا التاويل لانه لا يمكن ان يقال ان هذا الجزء من الارض اقتضى بشخصه ان
يكون في هذا المكان اذ الجزء موجود فيه بالفعل واما في الجسم الذي لا اجزاء له بالفعل فلا يتم

لطبع

هذا الحكم فاذا كان كذلك لا يكون جزء من اجزاء ذلك الجسم متخصصا بالطبع مفردا ولا با

قاصر

مقارنة الحالة القسرية اوجبها سبب لو كان هناك ايضا شوب من سبب ظاهر او مقتضى
من طبعه امرا اقتضاه اسباب تخصص ما يخصص اجزاء الاسطقسات باحيازها الكلية
في طبعه ان لا يكون متخصصا به لو لم يكن ذلك السبب او زال فيكون في طبعه على كل حال
وكيف تصرفت الاقسام جواز ان يكون على تلك المحاذاة والمماسة وان لا يكون ففي
طبعه ان يقبل نقلا في الوضع وقد بينا ان كل قابل نقل عن امر ما اين او وضع ففيه مبدا
حركة وميل طبيعي فيجب ايضا ان يكون في هذا الجسم مبدا ميل في الوضع واعلم ان المقصود
فيما وضع بما شرحنا من البيان والمكشوف به عنه هو ان كل جسم يطرا عليه امالة لم يكن
مبدا ها فيه بالطبع بل يصدر عن سبب خارج او نفس مواصلة تحرك بحسب القصد ويحدث
ميلا لم يكن في الجسم فليس يصح ان يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه ميل متقدم فان الكلام

ميله

في التحريك المبتدا الواقع بقصد النفس كالكلام في الواقع بسبب من خارج فانك ترى

الميل

نفس الحيوان يختلف تحريكها لبدنه والقوة واحدة بحسب ما في بدنه من المبدا الثقيل
الزايد والناقص ويجد للزايد مقاومة فيجد الكلام تاما ثم في هذا مباحث يجب ان
يرجع فيها الى اللواحق فيجد ما يقنعك منها ان كنت في الاسهاب ارغب فقد بان
واتضح ان كل جسم طبيعي ففيه مبدا حركة وان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه
مبدا حركة وضعية مستديرة ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدا حركة
مستقيمة ومبدا حركة مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي يحرك في
هذا الموضع واذا كان في غير مكانه الطبيعي يحرك اليه على الاستقامة لانه عند ما

١١٤

يتحرك الى المكان بعينه بالاستقامة لا يخلوا اما ان يكون فيه مبدا ميل لا حركة مستديرة
او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل وجب من ذلك
ان لا يكون فيه مبدا حركة مستديرة لا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حدث هذا الميل
كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لجوهره بل امر يحدث له في مكانه الطبيعي ولا تكون
العلة فيه الا مماسة لمكانه الطبيعي على وضع ما او حصوله في حيز طبيعي على وضع ما و
تلك المماسة وذلك الحصول لا يوجب ميلا عن حال الا مثلها بل لا يوجب هربا عن ذاته
الى مثل ذاته فليس اذن موجب ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان اخذت الايجاب
ايجابا بلا توسط طبيعة او اخذته ايجابا بتوسط طبيعة اذا حصل جسمه في حيز
طبيعي صدر عنها هذا الميل فان البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد و لا
ايضا لك ان تقول ان النفس المحركة هناك تاخذ في التحريك والامالة اخذا مبتدا
بعد ما لم يكن بحدوث القصد والارادة بعد ما لم يكن فقد منع هذا ايض وبين انه
غير ممكن ان يقع مثله الا وهناك مبدا ميل في الطبع فيجب ان يكون ذلك المبدا الا زما
وان كان عن نفس فيكون لزوما عن ارادة طبيعية دايمة ما دام ذلك الجسم موجودا
ولا يلزم على هذا حال المستقيم فانه تارة يتحرك وتارة يسكن يتحرك في غير مكانه و
يسكن في مكانه وكلاهما طبيعي له فلذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم المستقيم حركته
في غير مكانه ويستدير حركته في مكانه ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف
الحالين وانما لا يلزم هذا لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق على ما
شرحنا بل الطبيعي هو اللزوم الذي تقتضيه طبيعة الشيء اذا لم يكن عايق فاذا
فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد اليه والى موضع معين منه ويكون المبدا
فيهما واحدا واما الحركة المستديرة فان المبدا الذي اثبتنا انه يوجبها بالطبع
يوجبها كيف كان ودايما ان كانت طبيعية على الاطلاق وان كانت ليست طبيعية
مطلقة بل هي كالمستقيمة التي تقتضيها الطبيعة عند عارض كان ذلك عند
فقدان الوضع الطبيعي فيجب ان تقف عند وجدانه وكان يجب ان يكون
الطبيعي هو وضع ما بعينه الا انه ليس كذلك فانه ليس كان اينا اولى بالجسم
من اين فكذلك من الوضع الذي له في امر المتشابه وضع اولى به من وضع فتبين
ان هذا الميل لا يكون حادثا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان فيكون

فيه م

الميل فولـ
يلزمه

على القسم الاخر وهو ان يكون معه دايما فاذا كان في الجسم مبدا حركة مستقيمة وجب
ان يجوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه بالاستقامة
وان يكون في جسم واحد بسيط اذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان ميل الى الا
وميل عنه الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد امور متقابلة موجودة معا و
ليست مما يجري مجرى متقابلات تمتزج حتى يكون بينهما وسط فان الوسايط امور
كانها مزج من الطرفين وانما تمتزج القوى امتزاجا يؤدي الى الوسط اذا كان
من شان كل واحد منهما ان يقبل الاقل والاكثر ويقبل الصرف الى الجهة الاخرى
فيكون الحاصل ليس قوتين بل قوة واحدة وهي اضعف وانقص من الطرفين
ولكن الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشتداد والتنقص بان تاخذ
الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة والاستدارة الى الاستقامة وهو في زمان
ذلك لا اخذ والوجه في المتوسط لا في مستقيمة ولا في منحن بل المستقيم ان
امكنه ان يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا كانت مفارقته
الاستقامة دفعة ومواصلته الاستدارة دفعة من غير ان يبقى قد فارق الاستقامة
وهو ذا قد استدار قليلا قليلا وهو يعني فيه او فارق الاستدارة الى الاستقامة
كذلك واما الانحناء والوجه في المقطوع فليس سبيله من الاستقامة والاستدا
والاشتداد لا يؤدي الى احدهما فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا يقبلان
الاشد والاضعف فكذلك لا يقبلها القوتان عليهما فلا ان يحدث قوة
متوسطة بين المستقيم والمستدير فلا يكون ايض هذا الاجتماع على سبيل
الامتزاج فيظهر انه لا يكون في جسم واحد مبدا حركة مستقيمة ومبدا حركة مستديرة
معا ويجتمع من هذا وما قبله ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدا حركة مستديرة وليس
فيه مبدا حركة مستقيمة لان هذين المبداين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم قد بان
من امره انه لا يصح على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه الطبيعي واما الاجسام
الموضوعة فيه وفيها مبادي حركات مستقيمة عنه واليه فيكون حيث يكون جهة
في الطبع ثلثة اصناف من الحركات واحدة حول وسط واخرى عن الوسط وثالثة
الى الوسط واذ قد بالغنا في تعريف حال الحركة الطبيعية فحقيق بنا ان نعرف حال
الحركة الغير الطبيعية واما اذا اعتبرت الجهات بالفرض والوضع فتزيد الحركات

ة
ستقامة

يمعن م
رة

المقيم والمدير لها

على هذه العدة ولكن لا تكون طبيعية **فصل** في الحركة التي بالعرض
ان الحركة الطبيعية منها ما يق بالذات ومنها ما يق بالعرض اما الذي بالعرض فهو
ان يكون الشيء لم يلحقه في نفسه مفارقة اين اول او وضع اول او كيف او كم بل هو
مقارن لشيء آخر مقارنة لازمة فاذا تبدل لذلك الشيء حال ينسب اليه كانت له
بالعرض اما في الاين والوضع فهو على وجهين على ما علمت فانه اما ان يكون ما
قيل انه متحرك بالعرض هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة الا انه لم
يفارق مكانه او وضعه بل الشيء الذي هو محمول قد فارق مكانه وهذا ملازم
له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع اليها اشارة غير الجهة
التي كان يقع عليه الاشارة منها او يقع له وضع آخر بالقياس الى الجهات واما
ان لا يكون في شانه ان يكون له اين ووضع وهو من شانه ان يتحرك في الاين
فالمنقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد في السفينة و
السفينة تنقل واما في الوضع فانا اذا توهمنا كرة في كرة وقد التصقت
بها بمسامير او بغراء او بالطبع او بغير ذلك فحركة الكرة الخارجة حتى تغير نسبة
اجزائها الى اجزاء المحيط بها تغيرا هو حقيقة الحركة في الوضع فان الكرة الداخلة
الملصقة بها يعرض لها متابعة في ان كل جزء فيها يلزم جزءا ما ينتقل فينتقل ولكن
بالعرض اذ لا تتبدل نسبة اجزاء الكرة الداخلة واجزاء المحيط بها كما تتبدل نسبة
اجزاء الكرة المحيط مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع انما هو بحسب
القياس الى اجزاء المحيط الموضوع فيه او المحاط به الموضوع عليه وبالجملة
الى اجزاء ما يماس في الموضع ما بين مماسة محيط كالكرة في كرة او مماسة
محاط كما للفلك الاعلى بالقياس الى ما يماسه في داخله فلا يكون المحيط بها كما
تتبدل نسبة اجزاء الكرة المحيطة مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع
انما هو بحسب القياس الى اجزاء الكرة الداخلة قد تبدل وضعها وان كان
الوضع ليس باعتبار المماسات بل باعتبار الموازيات والمحاذيات في
الجهات فيكون الداخلة ايضا قد تبدل وضعها بالذات فان الاجزاء منها
قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط ذلك بل الاولى ان يكون
قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي له بالقياس

الى ما

الى ما يحويه والوضع وضعان وضع بحسب الكل ووضع بحسب شيء ومن هذا القبيل ما
نعتقده من حركة الهواء العالي مع حركة فلك القمر فان تلك الحركة ليست كما يظن عن
قسر وذلك لان هذا القسر ان كان من جنس تحريك المحرك لما يلاقيه ويدفعه واذا
كانت كرة على كرة فانها اذا تحركت ولم تتشبث بشيء مما تحتها بل رجعت على
بسيط غير مقاوم في وجه حركته حتى يلزم منه دفع القائم في وجهه باندفاعه فلا ما نع
من ان تسكن الداخلة منها وتتحرك الخارجة عليها ماضية على سطحها من غير انغلاق
فالسبب اذن في تلك الحركة ان كل جزء نفرضه من النار قد تعين له جزء من الفلك كالمكان
وهو بالطبع متحرك الى المكان الطبيعي له وساكن عنده لازما اياه ملتصقا به
التصاقا طبيعيا يوجب من لزومه اياه وان زال ما يوجبه الالصاق بالغراء و
المسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ لما يلاقيه
فيكون حركة الهواء العالي بالقياس الى الفلك حركة بالعرض في الوضع ولو كان الجو مثلا
الماء وهو في الهواء مصيبا مع الترتيب الحقيقي الذي بيناه قبل اصابته الموضع الطبيعي مثلا
الطبيعي اعني السطح المحيط الطبيعي حتى لم يبق فيه ارجحنان ومثل ولا اختلف
اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء
ليس مصيبا في اكثر الامر المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر
الامر به انضغاط بعد الى اسفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت واذا تبع
الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه الغالبة في كثير من الامر على سبيل التموج واما السا فلة
فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالبحر والجو العالي مصيب المكان
الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد
عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوجب تميزا ما في اجزائه فهذا بيان
حال الحركة بالعرض ويسقط من هذا التشنيع اورده بعضهم فقال ان كان الحركة
التي للنار قسرية وهي حركة دائمة فقد وجد قسر دائم وهذا خلاف لرايكم وان
كانت هذه الحركة طبيعية ولجسمها حركة اخرى بالطبع كالسمو فيكون للجسم البسيط
حركتان طبيعيتان وقد منعتم من ذلك فهذا مثال ما يكون المتحرك بالعرض
من شانه ان يتحرك بالذات واما مثال المتحرك بالعرض الذي ليس من شانه
ان يتحرك فهو ان يكون هذا المقارن ليست مقارنته مقارنة جسم لجسم بل مقارنة

شئ من الاشيا الموجبة في الجسم صورة في هيولاه او عرضا في الجسم فيصير له بسبب الجسم جهة يختص بها الاشارة الواقعة الى ذاته ويصير له اجزا كاجزا الجسم يختص بان يلى ما يليه الجسم من الاجسام المقارنة له فيصير له كالاين لاين الجسم وكالوضع لوضع الجسم فاذا حصل للجسم مكان آخر تبدلت حال جزء ما اذا صار لذلك الامر كالاجزاء فقيل انه قد انتقل في الاين او في الوضع وان كانت النفس صورة قائمة في مادة البدن فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحق للنفس بالعرض وكذلك ساير التغيرات التى تعرض لذلك الجزء الذى تقوم فيه النفس وحين وان كان من النفس ما ليس مقارنته بان ينطبع في البدن الذى فيه فانه لا يتحرك ولا بالعرض ويحكم بان النفس الانسانية غير منطبعة في المادة اذ لا تتغير بما يعرض للبدن من التغيرات ولو كانت منطبعة فيها لكانت تتغير بتغير البدن كما علم وقد سئل انه لم كانت النفس يقال لها انها تتحرك بالعرض في الاين ولا يقال لها تسود بالعرض في اسوداد البدن ونحن نجيب فنقول ان التحقيق يوجب انه اذا صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح اطلاق هذا وذلك اذا كان السواد في العضو الاول الذى فيه النفس بعينه وان كان احد الامرين اوقع في العادة ولكن ظهور نقلة ما فيه النفس ان كانت منطبعة به اكثر من ظهور ساير استحالاته وذلك لان الناس يحكمون بان الجسم اذا زال عن اصابة اشارة ما زال معه ما صار اليه اشارة لولا تخصه ولو كان الشئ غير محسوس الجسم واما السواد فانه اذا حصل في الجسم واستقر فيه لم يلتفتوا الى حصوله في شئ آخر ومقارنته له اذا كان ذلك الشئ غير محسوس كانهم يوجبون الحصول في حيز لكل موجود كان محسوسا او غير محسوس ولا يوجبون التسود الا للقابل والعلة ايجاب الحيز عندهم لكل شئ ما لا يؤمنون بموجود لا اشارة اليه فهذا هو السبب الذى اختلف به الامران عند الجمهور ولانه سبب غير واجب مقتضاه غير واجب واذ قد علمت الحال في الاين والوضع فاحكم بمثلها في ساير الابواب فانه يبقى مقارنة الجسم للنفس مقارنة مؤثرة فيها فانه لا يصح وجود النفس مع بطلان الجسم ومقارنة السواد للنفس مقارنة غير مؤثرة فيها اذ ليس يبطل ببطلان السواد نفس مقارنة فلهذا الحلف

حال

في اجسام المقارنة له — الجهة المصابة بالاشارة واذا حصل له وضع آخر تبدلت — والحكم قول — كانت

حال النفس مع انتقال موضوعها في بعض الكيفيات ثم ان الشئ مثلا يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد اذ ليس هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو بعينه في الموضوع وليس هو هو بعينه بالاعتبار كقولنا ان البناء قد اسود فان السواد ليس موضوعه جوهر امع البنائية بل الجوهر مع البنائية عرض له ان كان هذا الجوهر القابل للسواد وقد يقع للجوهر اذا كان ليس موضوعا اول للاسود بل موضوع الاول شئ فيه لا كجزء وهو السطح فان السواد نعتقد ان موضوعه الاول هو السطح ولاجل السطح يوجد للجسم واذ قلنا في الحركة انه بالعرض فلننقل الى الحركة الغير الطبيعية التى بالذات وهى الحركة التى بالقسر ثم ننتقل في الحركة التى من تلقائها

فصل

في الحركة القسرية وفي التى من تلقاء المتحرك واما الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها فمنها بالقسر ومنها ما يكون من تلقائه والنشكل اولا في التى بالقسر فنقول ان الحركة التى بالقسر هى التى يحركها خارج عن المتحرك بها وليس بمقتضى طبعه وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل تحريك الحجر جزءا اعلا وجه الارض واما ان يكون مضادا للذى بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وكتسخين الماء وقد يكون حركات خارجة عن الطبع في الكم كما علمت مثل زيادة العظم الكاين بالاورام او بالسمن المجتلب والذبول الذى يكون بسبب الامراض واما الذبول الذى للسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي فهو طبيعي بالقياس الى الطبيعة الكلية فانه يجرى على طبيعة الكل ويجب وليس طبيعيا بالقياس الى الطبيعة في ذلك البدن بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء الغاصب عليها واشبه ان يكون الصحة التى بالبحران باستحالة طبيعية والتى لا يكون على تلك الجهة باستحالة غير طبيعية وكذلك الموت الاجلى طبيعي من جهة والمرضى والقتلى غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية فقد يكون بالجذب وبالدفع وقد يكون بالطلع واما الحمل فهو بالحركة العرضية اشبه والتدوير القسرى مركب من جذب ودفع والدحرجة ربما كانت عن سببين خارجين وربما كانت عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسرى واما الذى يكون مع مفارقة المتحرك

الرابع — جزءا ما جزءا — الكل — بالدفع — سبب خارج

زحزحه ابعده ونحاه

المدحرج

المزحزح

مثل المرمى والمزحزح فان لاهل العلم فيه اختلافا وعلى مذاهب فمنهم من يرى ان
السبب فيه رجوع الهواء المدفوع الى خلف المرمى والتيامه هناك التياما
بقوة تضغط ما امامه ومنهم من يقول ان الدافع يدفع الهواء والمرمى جميعا
لكن الهواء اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه الموضوع فيه ومنهم من
يرى ان السبب فى ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك تثبت فيه
مدة الى ان تبطلها مصاكات يصل عليه مما يماسه وينخرق به فكلما ضعف
بذلك قوى الميل الطبيعى والمصاكة فابطلت القوة ممضى المرمى بحو جهة ميله
الطبيعى قال اصحاب القول بتحرك الهواء وليس بعيظم ان يكون حركة الهواء ابلغ
من القوة ما يحمل الحجارة والاجسام العظيمة فان الصوت العظيم ربما دك
انفاض الجبل وههنا جبال اذا صيح فيها الخطار كانها والرعد يهد الابنية
المشيدة ويقلب قلل الجبال ويعلق الصخور الصم ومن الناس من يقتلع القلاع
المبنية فى القلل بتكثير البوقات والالحاح عليها وكيف يمكننا ان نقول ان
الهواء الراجع الى خلف التام التيا ما ضغط ما قدامه الى قدام وما سبب
حركته الى قدام عند الالتيام حتى يندفع ما قدامه وكيف يمكننا ان نقول ان
المحرك اعار المتحرك قوة وذلك لانها لا تخلو اما ان يكون احدى القوى
التى هى الطبيعية والنفسانية والعرضية وليست طبيعية ولا نفسانية
ولا عرضية لان القوة المحركة الى فوق زعمتم انها في جوهر النار بمعنى الصورة
واذا كانت فى الحجر كانت عرضا فكيف يكون طبيعة واحدة عرضا وصورة ولو
كان المحرك افاد قوة لكان اقوى فعلها فى ابتداء وجودها ثم كان يجب
ان ياخذ فى الانسلاخ والموجود هو ان فعلها فى الوسط من الحركة واما ان
كان علة هذه الحركة حمل الهواء المرمى فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء
يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى
ولا يوجد هذه العلة هناك وقد قال قوم بالتولد وقالوا ان من طبع الحركة
ان تتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد ولم يمنعوا
ان تكون الحركة تعدم ثم يتبعها سكون ثم تتولد عن الاعتماد بعد ذلك
حركة وهذا اشنع ما يقال فان المتولد لا محالة شى حادث بعد ما لم يكن و

لكل

عليه م

تعلق خ

وراثه م

من م

زعمتم م

المحرك م

ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة للحدوث وتلك العلة ان كانت
علة بان توجد وجب ان توجد الحركة الاولى مع الثانية وان كانت بان
تعدم وجب ان يكون دايما علة للحركة وان كان السبب مع ذلك بقا الاعتماد
فلم يجوزون سكونا يلحق ومبدا الحركة موجد على ما ينبغى بالفعل وليس هناك
مانع عن الحركة من المتحرك ولا فى المسافة وان كان الاعتماد ايضا يعدم فالكلام
فيه كالكلام فى الحركة لكنا اذا حققنا الامر وجدنا اصح المذاهب مذهب من
يرى ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل هو ما يحس بالحس اذا حوول
ان يسكن الطبيعى بالقسر او القسر بالقسر الآخر فيحس هناك من القوة مدافعة
المدافعة التى تقبل شدة ونقصا فمرة يكون اشد ومرة يكون انقص مالا
يشك فى وجوده فى الجسم وان كان الجسم ساكنا بالقسر ومذهب من يرى
ايضا ان الهواء يندفع فيندفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديدا والكلام
فى الهواء كالكلام فى المرمى وذلك لان هذا الهواء المدفوع اما ان يبقى متحركا
مع سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق فكيف ينفذ نافذا وان بقى فالكلام
فيه ثابت وان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه فى الحايط اشد من نفوذ
السهم فان السهم انما ينفذ عندهم بقوة مستفيدة هى من حركة الهواء
الذى هو اسرع والهواء يحبس ويرد عن الامور القايمة فى وجهه فلم لا يحبس السهم
ويرد وان كان السبب فيه ان الذى يلى نصل السهم يحبس والذى يلى فوقه يكون
بعد على قوته فقد وجب ان يكون السهم اسبق من الهواء وجعلوا الهواء اسبق
فان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهواء الذى يلى السهم من قوة الاندفاع
ما ينفذ السهم الممنوع بالحايط لولا دفعه من خلف فان نفوذ السهم فى الحايط
لا يجوز ان يكون كنفوذه فى الهواء فان الهواء يحمله ويدفعه عندهم باندفاعه
وان كان ذلك من جذب السهم ما خلفه جذبا يعود به دفعا للجاذب فيكون المجذوب
اشد انجذابا من الجاذب الملازم لزوم الشرع ان كانت قوة وميلا فقد
حصل القول بذلك وان كانت متابعة فقط فيزول مع زوال سببها فان
بقيت فيكون السبب القوة والميل وما نال الاشياء التى يتفق حصولها
فى هذا الهواء الضيق السهم يرسب ولا يحملها الهوا فان الهواء انما يمانع انتقال

قيدفع م

متعدة م

ع

خارج نـ

وب

التصق اللصق

المحمولة فيه عن السوب بحركة شديدة يصير بها معا وما الحرق الثقل والرياح
اذا هبت على اغصان الشجر هشمتها مع انها لا تحمل سيئها الوضع فيها
فهذا الهواء الذي ينقل الحجر الكبير بالجري ان يكون اجتيازه بقرب الاجسام
الصغار مما يوجب كسرها وهؤلاء يظنون انهم اذا قالوا ان الهواء
يتحرك اسرع فيحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قدما والسهم موضوع
فيها انهم قالوا شيئا وليس كذلك لانه لا يخلوا اما ان يكون يحدث هذه
الحركة في اجزاء الهواء قدما شيئا بعد شيء فيكون المتحرك فيها يتحرك بعد
هو والمحرك وقد اسقط الدعوى وان كان حركتها معا فاما ان يكون معا
والمحرك الاول يتحرك معها او هو واقف فان كان مع حركة المحرك الاول
فيجب ان يقف السهم بعده وان كان بعد حركته فقد بقي الشك وهو
ان هناك حركة وسببا يتم الحركة فاما هو غير المحرك الاول واما حديث
ازدياد المحرك القسري قوة عند الواسط فليس يضر في ذلك فرض القوة
ولا ينفع فيه حركة الهواء وذلك لان الاشكال فيه قائم وذلك لان للمشكك
الاول ان يقول ان هذا الهواء ما باله انما يكون في اوسط زمان الحركة اسرع
فانه ان كان ذلك لاستفادته بالحركة تخلخلا اكثر فهو اولى بان لا ينفعل
عن المنقول فيه لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما والاكثر حجما الاضعف
قواما فانه يكون من تحريك واحد بعينه ابطا حركة مما ليس كذلك وان
كان التخلخل المعتبر انما هو للهواء المنفوذ فيه لا للنافذ فلم كانت هذه
المحاكة في الوسط اقوى في التحليل والتلطيف من المحاكة التي في الابتدا
نعم لو دامت المحاكة على شيء واحد بلغني اما الحاك واما المحكوك لكان
لذلك معنى اما الحاك فكالمثقب فانه كان على طول المزاولة يصير اسخن
فيكون على التلطيف اقوى واما المحكوك فلان دوام الحك عليه يكون
مما يزيد تاثير البعد تاثيرا وهاهنا لا الحاك ولا المحكوك واحد بل عندهم
وعلى قياس قولهم يجب ان يتحرك سلسلة مدفوعة قدما ويكون كل
جزء انتقض حاكا بعينه المحكوك بعينه وعسى ان يكون وجه اعطاء
هذه العلة لهذا التزيد في الباب المنسوب الى القوة اوضح فعسى ان

يكون

يكون الحك اذا تكرر على المرمى اكثر تسخن اكثر فلا يزال يتسخن بالحك اكثر والقوة
المستفادة يضعف الا ان التلطيف المستفاد بالتسخين يكون متداركا
او موفيا على الضعف الذي يعرض بالضعف ما دام في القوة ثبات ما فاذا ازداد
الحك على القوة واسترخت ضعفا انضم الحك وبلغ مبلغا لا يفي بتدارك تاثير
الحك على ما لا نقول نحن في ذلك على هذه العلة كل التعويل وان كان قد يجوز
ان يكون ذلك من احدى معينات العلل المزيدة في الوسط فقد اتضح ان الحركة
القسرية كيف هي وعلى كم قسم هي وان كل حركة فعن قوة تكون في المتحرك بها
سواء اما قسرية عرضية واما طبيعية ولنتكلم على الحركة التي يقال انها من تلقاء
المتحرك فقد وقع في امرها بين اهل النظر تخالف وتشاجر ما كان من حق هذا
المعنى ان يقع في التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فان
معول ذلك على الاسم فقد جعله بعضهم بمعنى وبعضهم بمعنى آخر ولكل منهم ان
يجعل ما جعله وليس لاحد منهم ان يشاح فيه غيره فمنهم من جعل المتحرك من
تلقائه ما الموضوع ان يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة وتلك الحركة مع ذلك ليس عن
سبب من خارج فعلى وضع هؤلاء دخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه وخرج الفلك
فان يكون متحركا من تلقائه وهم مع ذلك يمنعون ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم من
شرط ان يكون لمع ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك ايضا داخلا
في المتحرك من تلقائه وان زيد عليه وله ان لا يتحرك اذا شاء من غير زيادة شرط
ان من شانه ان يشاء دخل فيه الفلك وليس اذا كان لا يشاء امرا البتة او لا يجوز
ان يشاء يلزم من ذلك ان مقتضاه لا يكون لو شاء ومنهم من لم يشترط الا ان
يكون الحركة صادرة عن الارادة وان غير مجبر على اختيار اي لا استعمالات ثلثة
فانه ليس الا مشاجرة في التسمية فقط **فصل** في احوال العلل المحركة خامس عشر
والمناسبات بين العلل المحركة والمتحركة واذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا
في الحركات والمتحركات فحري بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما
هو محرك بالذات ومنه ما هو محرك بالعرض والمحرك بالعرض قد فصلنا امره في اللواحق ويل
الماضية وبينا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون الشيء محركا بالذات بالعرض وقد
يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك

تتمة

بالذات فمنه ما يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة
والذي بالواسطة فربما كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة وما كان من الوسائط
ليس محركا من تلقاء نفسه بل انما تحرك لاجل ان ما قبله حركه فان كان متصلا بالمحرك
كاليد بالانسان سمي اداة وان كان مباينا سمي آلة وربما لم يميز بين اللفظين
في الاستعمال وما كان من الوسائط ينبعث من نفسه الى الحركة ومع ذلك فله مبدأ
تحريك آخر لانه واسطة فالاولى ان يكون محركه مع انه محرك غاية مثل المحبوب او
ضد الغاية مثل المخوف والمهروب عنه والمحركات منها ما يحرك بان يتحرك و
منها ما يحرك لا بان يتحرك فالمحرك بان يتحرك منها ما يحرك بالمماسة ويتم فعله بالسكون
منه ويكون ايضا من حيث يحرك هو بالقوة ولاستحالة وجود اجسام بلا نهاية
يستحيل ان يكون متحركات معا بلا نهاية فيستحيل ان يكون كل محرك متحركا
فينتهي الامر الى محرك لا يتحرك والى اول محرك متحرك اذ لا دور في التحريك والتحرك
والعلية والمعلولية اذ الدور يوجب ان يكون الشيء مبدأ الامر ذلك الامر
مبدأ له فيكون اسبق من الاسبق بذاته واول محرك متحرك اما ان يكون مبدأ حركة بحيث
فيكون متحركا بذاته او يكون مباينا له وليس فيه لكن في كل جسم مبدأ حركة كما قلنا
فان كان المباين يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم لم يخل
اما ان يكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعا بالشركة ومع ذلك فان المبدأ الذي
في الجسم له ان يحرك وحده واما ان لا يكون للمبدأ الذي في الجسم ان يحرك وحده
فان لم يكن لذلك المبدأ ان يحرك وحده فليس مبدأ حركة في الجسم وقد قيل ذلك هذا
خلف وانت تعلم ان كل جسم ففيه مبدأ حركة قد برهنا على ذلك فان كان
لمبدأ الحركة ان يحرك وحده لم يكن المباين محركا على انه من اول المحركة بل محرك
على احد الوجوه اما بانه يعطي الجسم ذلك المبدأ الذي به يتحرك فيحرك الجسم بذلك
المبدأ او يعطيه قوة اخرى يعاضده على ذلك التحريك ويزيد فيه او يكون
محركا لانه غاية ومثال او متوهم واما الامرين جميعا فهو ان كان تحريك المباين من
نوع تحريك المبدأ حركة الجسم كالمشارك له وان كان المباين يحرك خلاف التحريك
الموافق فهو قاسر اما جسم او غير جسم وقد قال قوم ان محرك النار الى فوق هو
جاعل المادة نارا فاذا جعلها نارا جعلها تامة الاستعداد لتلك الحركة بعد ان

كان

كان بقوة بعيدة فتحرك الى فوق لكن الاصرار على هذا غير جميل وذلك لان المبدأ
الذي يعطي النار تمام الاستعداد لتلك الحركة فقد يعطيه المبدأ الذي به يتحرك وهو
كما علمت القوة التي بها يتحرك وهذا ان كان الاستعداد التام يوجب بنفسه
الخروج الى الفعل فيكون بنفسه مبدأ للحركة ومحركا فانا لسنا نفهم من المحرك الا
الامر الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو فيجب ان يكون واهب الصورة التي
بها يتحرك جسم ما محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة ولا يجب
من ذلك ان يكون الصورة محركة لذاتها لانها تحرك كلا ومادة ذات صورة
مجسمة وذلك لان الكل ليس هو احد الاجزاء فهو يحرك الجسم الذي هو الكل
ويحرك ذاته لاجل تلك الحركة بالعرض لانه ليس مما يتحرك بالذات ولو كان مما
يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه
الطبيعي وغير مفارق لما جاوزه من الكل بل كان كما علمت متحركا بالعرض و
قد يكون الشيء محركا لنفسه بالعرض ولان ههنا حركة دائمة ما دامت السماء
فقد ظهر امره فههنا محرك اول غير متناهي القوة فليس بجسم ولا في جسم

فصل يسعى ان نذكر المناسبات التي بين المحركات والمتحركات
لنضع محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنفحص المتحرك على انه مبدأ الحركة طبيعية
وعلى انه مبدأ جذب وعلى انه مبدأ دفع وعلى انه حامل ولنتامل ما يلزم من اصناف
المناسبات ولنضع محركا حرك متحركا في المسافة زمانا ولنتامل هل نصف المحرك
يحرك المتحرك بعينه في المسافة زمانا نصف ذلك او اقل او اكثر فنقول انه لا يلزم
ان يحرك شيئا فانه يجوز ان يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك عن حاله انما هو مجموع
قوة المحرك فاذا انتصفت كان لها ان تحدث اعدادا ولم يجب ان تحرك لا محالة
مثل السفينة التي يمدها مائة نفس في يوم فرسخين فلا يلزم ان يقدر الخمسون
لا محالة على نقلها شيئا ولهذا ليس اذا احدث صوت عن صخرة جاورس يلزم
ان يحدث عن كل جاورسة صوت يسمع واذا احدث عن مائة قطرة نقرة في
الصخرة يلزم ان يكون كل قطرة تحدث بفعل شيئا يحس بل عسى ان يكون
لكل قطرة اعداد ما يبطل صلابته فاذا تم الاعداد فعل الاخير النقر وان
يستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث نقر محسوس على ان ههنا من المحركات ما اذا

نصف لم يبق له قوة كالحيوان وهذا الاعداد في الحركات الميلية هو ابطال الميل زمانا
المستقر فيها قليلا قليلا حتى يدخل عليها ميل غريب يعجز عن تحقق القوة المميلة
التي فيه فان فرضنا التنصيف في المتحرك فالمشهور هو ان المحرك يحرك نصف
المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان وفي المسافة في نصف ذلك الزمان
واما المحقق فغيره اعتبر ذلك فيما نورده اما في المحرك الطبيعي فانه لا يصح ان
يبقى المحرك بحاله والمتحرك به قد ينتصف وذلك لان القوة الطبيعية يعرض
لها ان ينقسم بانقسام ما هو فيه فاذا انتصف المتحرك لم يكن كلية المحرك ان
يحركه بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمين والتقدير واما الحامل
فيجوز ان يكون قوة الحامل لا تفي بان تقطع ضعف المسافة التي حمل فيها
ما حمل ولو كان فارغا فكيف يلزم ومعه نصف الثقل وان كان الحامل يحمل
بحركة طبيعية فانه عند وجود نهاية الطبيعية لاستعداده بالمحمول ولا
ينضعف له مسافة الطبيعية التي بين الجهتين الطبيعيتين اللهم
الا ان يقع الابتداء من الوسط في ان كان المحمول عليه له ميل غير ميله احدث حركة خ ل
فيه بطوءا الا ان ذلك لا يحفظ هذه النسبة لاجل ان حركات الطبيعيات
لا تتفق من الابتداء الى المنتهى بل كلما امعن ازداد سرعة فلا يتفق
حاله في النصفين كان فارغا او حاملا واما الدافع اللازم فحكمه حكم
الحامل واما الدافع الرامي فربما عرض له ان يفعل في الاثقل اشد مما يفعله
في الاخف ويفعل في الضعف اشد مما يفعله في النصف فلا تبقى
تلك النسبة على ان المرمي لا يثبت به السرعة والبطوء في حدوده بل المتأخر
منه ابطأ ويقال ان الوسط منه اقوى فلا يكون هذه النسبة محفوظة و
كذلك الجاذب فان الجاذب قد يكون على صورة الحامل الجار وقد يكون
جاذبا بالقوة وللقوة الفائضة عن الجاذب حد اليه ينتهي تأثيره في
المنجذب البعيد منه فما خرج عن ذلك لا يلزم ان يؤثر فيه فلا يلزم ان يكون
كلما جعلنا المتحرك اصغر جذبه من مكان ابعد المحرك في نصف الزمان
المشهور ان ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة وليس يجب فانه ليس انه يحركه م
يلزم ان يتساوى المقطوع في نصفي زمان الرمي لا في القسر ولا في الطبيعي

لما علمت

لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطوء واما المتحرك في نصف المسافة
فالمشهور على قياس ما قيل والحق ما نخبر عنه واما اعتبار نصف المحرك بنصف
المتحرك فالمشهور حفظ النسبة لكن يجوز ان لا ينصف المحرك حافظ القوة بنصف
ويجوز ان يكون ابطأ من تحريك الكل للكل فان اجتماع القوة وتزيدها قد
يستتبع من الحمية ما هو ازيد نسبة الى جملة الجزء من نسبة العظم الى العظم واما
نصف المحرك في نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة والاولى ان لا
يحفظ لما علمت واما نصف المحرك في نصف المسافة فذلك ايضا على قياس ما
علمت وانت تعلم التضعيفات من التنصيفات على ان ههنا مذهبا ان خ
حكيناه لك مرات وهو ان التنصيف يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك و
بالمتحرك الى ان لا يتحرك وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك
والحركة والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هي متناهية وغير متناهية
ان اي هذه اذا تناهى تناهى الاخر لان جزءا من المتناهي فيه يكون
بازاء متناه من الاخر فامثال ذلك الجزء يجب ان يفني ما اخذ غير متناه
بازاء المتناهي فانه ان بقي لم يكن بينهما مطابقة فلم يكن الحركة الغير المتناهية
في زمان متناه او في مسافة متناهية ان لم يكن زمان غير متناه مع مسافة او
متناهية بل كان متناه مع متناه وخلاف فصل بالبين عين متناه عن المطابقة
واذا لم يفضل بل فني الغير المتناهي على ما اوجبه المفروض كان الغير الفرض خ ل
المتناهي متناهيا تم المجلد والحمد لله رب العالمين والصلوة على
النبي محمد وآله الطاهرين وسلم تسليما كثيرا
في شوال لسنة سبع عشر ومائة والف
هجرية نبوية ١١١٧
م م
م

لا يتوقف عليهما وما هو ابلون علم الفقه والنحو والمنطق والحكمة العلمية والطب مطلقا خارج عن
العملية بهذا المعنى اذ لا غاية في حصولها الى مزاولة الاعمال بخلاف علوم الكتابة والخياطة والحياكة
والحجامة ونحوها فانها تتوقف على الممارسة والمزاولة   قال الشارح ره لحصول العقل بالفعل يعني
ان علم النفس الانسانية وان كانت في البداية الخارج فهي مركبة بحسب التحليل الذهني
والاعتبار العقلي من امرين احدهما ما به تكون بالفعل وثانيهما ما به تكون بالقوة فهي نفس
باعتبار الاول صورة محصّلة للمادة الجسمانية الحيوانية فانها بالفعل فاعلة للآثار بمنزلة
القوى المحركة للاعضاء بما يستخدم من القوى والادوات وبالاعتبار الثاني قابلة لما يتوارد
الاولى لما يفيض عليها من الصور والاعراض من باب الكمالات النفسانية فالاولى هي كالعلوم
التصورية والتصديقية وسائر الاحوال والاخلاق والصور الجوهرية لحصول العقل
بالفعل الذي يصير به الانسان من حزب الملائكة العلويين وما يقابله كالصفة المذمومة
واعلم ان الكمال ما يتم به الشيء كما ان الصورة ما يوجد به الشيء بالفعل والغاية ما لاجله الشيء
وهي ايضا كمال وصورة بالنسبة الى مرتبة اخرى فوق ما هي غاية له فالشيء الواحد قد يكون لكن
صورة وكمالا وغاية باعتبارات مختلفة فالنفس الانسانية مثلا كمال اول للانسان بما هو
انسان وصورة لبدنه وغاية للحيوان بما هو حيوان فكل غاية كمال اول وليس كل كمال غاية
وقد يكون للشيء الواحد غايات متعاقبة كما يوجد له صور مترادفة ومتكاملة اذا تقرر هذا فقوله
لحصول العلم التصوري والتصديقي اشارة الى الكمال الاول للقوة النفسانية العاقلة وقوله
بالقياس الى العقل الهيولاني وقوله لحصول العقل بالفعل اشارة الى غاية القوة
النظرية ولاجل ذلك اتى الشيخ فيه باللام وفي الاول بالباء ولا ينافيه قوله فيكون الغاية
منها حصول رأي واعتقاد الى آخره لان جهة الغاية ليست غاية اخرى هي العقل بالفعل لحصول
العلم التصوري والتصديقي صورة وكمال اول للنفس العاقلة باعتبار وغاية باعتبار
للعقل الهيولاني   قال الشارح ره وان العملية هي التي يطلب فيها اولا استكمال القوة
النظرية الى آخره هذه العلوم كمال للقوة النظرية لكن بالعرض لا من حيث الذات لكون العلم
بالعمل به يكون غاية نفس العمل وغاية غايته منها حصول ملكة العدالة للنفس وهي امر

متعقبات عدي والمطلوب فيه ان الاول علم انفعال النفس عن صفات القوى الشهوية والغضبية والوهمية
لئلا يزاحم العقل النظري في تحصيل الكمالات كالالهية والثاني معقول ايضا استعلائه للنفس على البدن
ودوا بيستعملها على وفق المصلحة في طريق الغذاء والصحة لحى فالاول لكونه عدميا لا يكون
كمالا لشيء وان كان نافعا والثاني كمال للقوة العملية لا للقوة النظرية وثانيهما انه طرح على ما ذكره
استكمال العالي لا سيما الانسان عن خدمته وان يكون كمال الانسان فعل غاية لكمال العالي
وذكران النظرية محصورة في اقسام ثلثة الى ذكر اقسامه في ذلك الفصل ان الاشياء الموجودة
الحسن وجودها بالحد بما وتعلقها من تقسيمه الاولى على قسمين احدهما الامور التي
خالط الحركة والثاني لا يخالطها الامور التي لا تخالط الحركة مثل العقل والباري والامور التي
تخالط الحركة على ضربين اما ان يكون لا وجود لها الا متعلقة بان تخالط الحركة مثل الانسان
والتربيع واما ان يكون لها وجود دون ذلك فالاولى على قسمين فاما ان يكون
لا في العوام ولا في الوهم يصح عليها ان تجرد عن مادة معينة كصورة الانسانية والفرسية
واما ان يصح عليها ذلك في الوهم دون العوام مثل التربيع فانه لا يحوج تصوره الى ان
يخص بنوع مادة او يلتفت الى حال حركة واما القسم الامور التي يصح ان تخالط الحركة
ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلة فيكون الامور
التي يصح عليها ان تجرد عن الحركة اما ان يكون تحصيلها لا تصح ذلك مثل حالة الوحدة والهوية
والعلة والعدد الذي هو الكثرة وهذه فاما ان ينظر اليها من حيث هي ولا تعارض ذلك
النظر النظر اليها من حيث هي مجردة فانا لا يكون هذا النظر الذي يكون في الاشياء من حيث
في مادة اذ هي من حيث هي هي لا في مادة واما ان ينظر اليها من حيث عرض لها عرض لا يكون
في الوجود الا في مادة هذا القسم اما ان يكون ذلك العرض لا يصح ان يتوهم الا ان يكون
منسوبا الى المادة النوعية واوكه مثل النظر الى الواحد من حيث هو نار او هواء او هو في
الكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من حيث هي مثلا حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي
من حيث هو نفس اي مبدا حركة بدن وان كان يجوز مفارقته له واما ان يكون ذلك العرض
وان كان لا يوجد الا في مادة وفي خالط حركة فانه قد يتوهم احواله وتستان

صحتها صحة الوجوب واما ان لا يكون
صحتها صحة الوجوب بل يكون لم

من غير التفات في المادة المعينة واوكه مثل الجمع والتفريق والضرب والقسمة والتجذير والتكعيب
وسائر الاحوال التي تلحق العدد فان ذلك يلحق العدد وهو في اوهام الناس او في
موجودات متحركة منقسمة موجودة مجموعة لكن يتصور وكذا يتجرد تجردا اما حتى لا يحتاج فيه
الى تعيين مواد نوعية فاصناف العلوم اذا ان يتناول اعتبار الموجود من حيث هو في
حركة تصورا وقواما ومتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان يتناول اعتبار الموجود
من حيث هو مفارقة لذلك تصورا لا قواما واما ان يتناول من حيث هو مفارقة قواما وتصورا
فالقسم الاول من العلوم هو العلم الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض علم العدد
المشهور منه واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والقسم الثالث
هو العلم الالهي واذا الموجودات في الطبع على هذه الاقسام الثلثة فالعلوم النظرية
الفلسفية هي هذه انتهى كلامه وانما نقلنا بطوله لما فيه من الفوائد وذكر الاعتبار
والحيثية لان اعيان الموجودات التي بها تميز الحكمة النظرية بعضها عن بعض ويكون
الاشياء لكن موضوعاتها كلها من جملة الاقسام الثلثية فان اقسام الموضوعات للعلوم
قد يكون بالذات كموضوعي الالهي والطبيعي وكموضوعي الهندسة والطب فان احدهما
الكم المتصل والاخر الكم المنفصل وقد يكون بالصفات والاعتبارات كما في الكثرة
من العلة الاولى ومن علم الحساب من الرياضي فان موضوعيهما جميعا هو العدد
وهو امر واحد مشترك فيهما بالذات يختلف بالاعتبار فان العارض لكل منهما من العدد
موضوع العلم الطبيعي وان كان البحث عنه هناك من حيث الوجود من حيث التجرد والوجود
والا لما وجد من حيث هو هو مطلقا واما في موضوعات العلم الكلي والعدد اعم من صاحب
المطارحات عن الشيخ وغيره من الحكماء في هذه المقام حيث جعلوا الحساب من التعاليم
وهو قد حرى مثل الطبيعة والهندسة فان موضوع الحساب العدد وهو من اعراض الموجود
وجوده
فما هو موجود لان الوجود اما واحد او كثير والكثرة هي العدد وهو لا يحتاج في ذاته

الى هو مادة فان المفارقات ذوات عدد ونسبة وقوة والاعيان لا في مادة موضوعها
العدد للمقدار ولا النسبة في الاعيان الا في مادة وكذا الاكثر ثم هو الا في جسم فوجب
وجوده في مسائل العلم الكلي وان اشترط في العلم الكلي عدم تعلقه بالكلية كثير من مباحث
الوجود وان ترك ملاحظة التجرد حتى موضوع الحكمة فلا يتم حينئذ التقسيم المذكور فالحق
الاول ان يقسم الحكمة العلمية اما ان يكون موضوعها نفس الوجود او لا فالاول هو العلم
الالهي الكلي والثاني لان موضوعه ما هي العلمية نفس الوجود والثاني اما ان يشترط في تعين
وجوده او تحققه مادة معينة مخصصة لاستعداد اولا فالاول هو الطبيعي والثاني هو العلم
الرياضي انتهى والحق انه جعل الثلاثة العلم الاعلى والحكمة بعض وقال ابو طريقة
حسنة ولكن صاحب الاشراق لطريقة التقسيم المذكورة هذا كما للاكثر واصطلاحه
التقسيم المذكورة هذا كما المنطق حيث لم الفرق بين موضوعي الطب وبين الكرة التي هي
احد موضوعات العلم الكلي ولا نسبة في مادة واعلم ان اقسام الحكمة النظرية عند القدماء هي
الطبيعي والرياضي والالهي وان بعد المنطق وشيعته بزيادة العلم الكلي الذي فيه تقسيم
الوجود والالهي مادة هو الحق عند الاولين الالهي اذ لا افتقار لموضوعه الى المادة
ووجه الحصر ان الاشياء التي يبحث عنها في الحكمة النظرية اما ان يفتقر الى المادة الحسية في الامرين
وجودها وحدودها بالمواد الجسمانية وذلك الصلاة وبعض فالاول هو العلم الالهي والعلم
الاعلى كذات الباري تعالى والعقول والوحدة والكثرة والعلة والمعلول والكلي والجزئي والوجود
والعقل والموجوب والامكان والامتناع وغير ذلك فان خالط شيء منها المواد الجسمانية
فلا يكون ذلك على سبيل الافتقار وهو فن في المفارقات وفن في الكليات وموضوع
هذين الفنين احد الاشياء وهو الوجود المطلق من حيث هو هو كما سيتضح واما
الذي يحتاج تعلقه بالمادة فلا اما ان يمكن الخيال من تجريده عنها ولا يفتقر في كونه موجودا
الى خصوص مادة واستعداد او لا يمكن ذلك فالاول هو الحكمة الوسطى والعلم الرياضي

والعلمي

خرج منه

التفسير

الفضلاء م

والعلمي كالربيع والمسدس والعدد والكرة والمربع والعدد وجوابه في معنى
الى المادة في وجوده الا في حدودها والثاني هو العلم الطبيعي والعلم الاسفل علوم
التعاليم اربعة لان موضوعها الكم وهو متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او ساكن
فالمتحرك هو الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما ان يكون له نسبة تأليفية او لا
يكون فالاول هو الموسيقي والثاني هو الحساب مرجعه ما هي متحركة او ساكنة
اي الاولى ان ليس مرتبة استعداد او اكثر وبعضها اشرف تحتها فالكل لان اشرف كله او
الاسفل منه فلا يكون مطلوبا في العلم الطبيعي بالبرهان كقولنا السماء متحركة وقولنا الارض ساكنة
في الوسط وهي من اجزاء الموضوع لانه يكون مطلوبا في العلم الناظر عن احوال ذلك الموضوع
الاشارة قد جرت في كتاب البرهان الى هذه الاشارة قد جرت في الفصل التاسع من
المقالة الثانية من الفن الخامس الذي هو كتاب البرهان من الجملة الاولى التي في المنطق حيث
قال ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم تحت العلم الناظر
فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت اخر ولان ما ليس مبدأ لوجود
بعض الموجودات بل هو مبدأ للموجود المعلول فلا يجوز ان يكون النظر فيه
في علم من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون موضوعه موضوعا لعلم جزئي لانه يعطى نسبة الى كل موجود ولا
هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس من الكليات فيجب ان يكون العلم جزءا من هذا العلم ولانا
قد وضعنا ان مبادي العلوم ليس بينها عند بحث في علم اخر وما جرى منها او في معنى
لانها التي في العلوم يجب ان يكون مبادي سائر العلوم تصح من هذا العلم فلذلك يظن كان جميع العلوم
يبرهن على قضايا مشتركة فيه متصلة بقولنا كقولنا ان كانت الدائرة موجودة في ان الفلك
كذا او موجود فاذا صير الى الفلسفة الاولى بين وجود المقدم فتبين ان المبدأ الكلي الدائرة موجود
في وجوده ان ما يتلوه موجود وكان كل سائر العلوم الجزئية ما يبرهن عليه غير شرطي الا في كلامه
وذلك ان في سائر العلوم قد كان يكون لكل شيء هو موضوع اي اعلم ان لكل واحد

١٢٤

الفلسفات وخصوصها النوار مبادي وموضوعات ومطالب فالمبادي هي المقدمات
والتي منها برهين في تلك الصناعة ولا يبرهن عليها في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة
شانها عن ان يبرهن فيها واما لبرهن في علم فوقها واما لدنوها انها عن ان يبرهن في
ذلك العلم من علم دونه وهذه العلل والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث في الصناعة
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها كالمقادير في الهندسة والجسم من جهة ما يتحرك
ويسكن في العلم الطبيعي والانسان من جهة ما يصح ويمرض في الطب والمطالب هي القضايا
التي محمولاتها عوارض ذاتية لموضوعاتها او لانواعها او لعوارضها وهي المشكوك فيها المبحوث
عنها في العلم والمبادي منها البرهان والتي تطلب بالبرهان والموضوعات عليها البرهان
والنوع فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية ان الحكمة افضل علم بافضل معلوم اما
انها افضل العلوم لان علمها علم يقيني لا تقليد فيه بخلاف سائر العلوم فان البعض منها
ماخوذ مما هو مبني على سلسلة التسليم والتقليد وقد ذكر التفصيل في وجه موضوعها
اذ موضوعها سائر العلوم ... انما هي وجوه في هذا العلم والعلم الذي لا تقليد فيه هو افضل
من غيره واما ان معلومها افضل المعلومات لان المعلوم لها هو الحق تعالى وصفاته والملائكة
الموكلون وعبادة المرسلون وتقضيله وعدده وكتبه ولوحه وقلمه والمعلوم في سائر العلوم
ليس الا الاعراض وكميات وكيفيات ودركات والمخالفات وما ذكر فيها وعلم ان فضيلة
العلم اما بفضيلة موضوعه او بوثاقة دلائله او بغاية وثمرته والكل موجود في هذا العلم اما
الموضوع فقد علم واما الدلائل فاوثق والحكم من اسرار الهي مسلمة في هذا العلم لان معلوما بها
ضروريات له والله تعالى المعطيه الدائم من غير تعبد ما دام الوصف او ما دام الذات ... ذلك
واما الغاية والثمرة فلا غاية ولا ثمرة للعلم اوصافه لزوم ان تصير به النفس الهيولانية عقلا
بالفعل وان تصير النفس الحيواني من جملة الملائكة المقربين وان تصير النفس الآدمية عالما
معقولا مضاهيا للعالم المحسوس وانه اي الحكمة المطلوبة هذا العلم ... مطلق ...
علم ... حرره

الماره

الاخره والتعلق بما سواه وسائر العلوم لمرتبة العبيد والخدم لهذا العلم لان موضوعاتها
انما يتبين في هذا العلم اذ هو المعطي لثبوت موضوعاتها في العقل ومقدمات مراجعها الى
من يبرهن عليها في هذا العلم او من يبرهن عليها فيه فكما ان موضوعات هذا العلم سائر
لموضوعات سائر العلوم فكذا مسائل هذا العلم مسائل سائر العلوم في جميع العلوم من حيث
هي العلم لمرتبة العيان والخدم للعلم الالهي الاعلى الاسم الذي هو الحق الذي اخذ مبادي علمه منهم ارزاقهم
المعنوية منه لان العلوم الاخرى اما عملية او نسبيه هذا العلم من الحكمة العملية الاخرية
اما م عن الموجودات الموجود بالاختيار وبالعلم وهي علمية لان الانسان ... تعلم الاراء التي بها
يمكن ان يشارك الانسان العامة ويعرف تدبير المدينة وتسمى السياسة واما ان يتعلق
بما يختص به المشارك الانسان الخاصة وتسمى تدبير المنزل واما ان يتعلق بما يختص به حال الشخص الواحد
من تزكية نفسه وتصفيتها بها يسعد به كما يحصل العلوم النظرية التي بها تحصل السعادة العظمى والسيادة
الكبرى وخلافة الله في الارض والسماء والآخرة والاولى والحكم على الاخلاق واسع ادراج العصمة
الاولى الحكمة واصل الاشتراك فيها من السياسة سواء كانت مدنية عامة او منزلية خاصة والاولى
يسر كان في ان المنظور اليه فيها هو المعاملة من الغير واصلاح الحال بخلاف تهذيب
مرز الاخلاق فان المنظور فيه للمعاملة مع النفس واصلاح الحال في القوى الشهوية والغضبية
والوهمية والمنطقية ليس في العلوم الحكمية ... خارج عن هذه ... الا ان
على المراد ههنا مرتبة ان الحكمة فلكي والاخلاق الحكمة النظرية ... ليس من
ان الحكمة العملية على السوق والتقسيم المذكورين وان كان يتعلق بكيفية عمل
وغايتها تكميل النفس الرائي والعلم باصابة في الفكر والعصمة من الخطأ وقد علم ان
الاضافات ... العلم لنظر ما و... كونه يتعلق بكيفية عمل كالاملازمة للصناعة ... به
يتعلق بكيفية عمل وكونه عمليا فالمنطق يشارك سائر العلوم النظرية في الموضوع المشترك
وكالتي في العامة ونواحي العلوم العملية في الغاية المشتركة ومن بعض العمل سواء كان ذهنيا

١٢٥

او خارجها وكالجهة في الموضوع لان موضوعاتها الافعال والاحوال التي تعدو بها واعتبارها
من حيث هي كذلك وموضوعات المنطق المعقولات الثانية التي تعدو بها واعتبارها من حيث انها توصل او معادة
والعلة مستعملة لها بغير تقسيم العلم الى العلمي والعملي وموضوعه تقسيمها الى الحكمة باعتبار الغاية لا باعتبار
الموضوع فعول الحكمة النظرية غايتها حصول علم ورأي والحكمة العملية غايتها حصول عمل او كيفية عمل
الاحسن والاولى ان يجعل غاية العلمي باعتبار غاية الموضوعات لان الموضوعات امور للعلوم والغايات
خارجة عنها وذلك ان الموضوع والتقسيم باعتبارها اولى منها باعتبار الخارج ولا يقال هي من مباحث
عن اثبات الآلة مع وجوده فيه نظر لان الطبيعي يبحث عن اثبات الآلة تعالى وذكره من طريق الحركة وانه
لا بد ان ينتهي المتحركات والحركات الى محرك غير متحرك والا لزم [illegible] وتعالى الله [illegible]
والجواب ان المراد اثبات الآلة تعالى ووجوده في نفسه ليس مطلوبا في هذا العلم وانما يبحث الطبيعي عن
احوال الجسم بما هو متحرك [illegible] المسافة فيها ليس مطلوبا اثباته ووجوده في نفسه بل
وجوده للحركة والمحرك من حيث هو محرك فليس هذا المطلب [illegible] بالوضع من اذ ان
وجوده [illegible] وجوده في نفسه [illegible]
ان وجود الواحد في نفسه ليس مطلوبا في شيء من العلوم الا في هذا العلم ولا يجوز ان يكون
ذلك [illegible] اذ لا يجوز ان يكون المطلوب في [illegible]
سائر العلوم هو اثبات الآلة والغرض [illegible] لا اشتغال
الله تعالى [illegible] وهي ان المطلوب في [illegible]
اثبات العرض الذاتي لموضوعه وان العرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته او لامر يساويه فان موضوع
المسائل ما هو موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتي له او نوع منه [illegible] مقام
وان يعني موضوع العلم بحسب حقيقته او وجوده لا يجوز ان يكون مطلوبا في ذلك العلم وان هو
المبدأ لجميع الموجودات لا يصح ان يكون المطلوب لعلم جزئي ولا لعلم الا ان يكون نفسه
موضوع العلم جزئي لانه يقتضي نسبته الى كل موجود [illegible] اثبات

الآلة

الآلة ليس مطلوبا في هذا العلم او سبيل لكن من حاله في هذا العلم انه يبحث عن المفارقات
ان كان فيه اشارة الى اثبات المبدأ الاعلى لا يجوز ان يكون من مطالب العلم الكلي لانه ليس [illegible]
[illegible] العلم الاعلى فكما ان علم النفس من حيث انها مبدأ الحركة جزء من العلم الطبيعي واما النظر
فيها بخصوصها من حيث هي مفارقة الذات فانه يتعلق بالعلم الناظر في احوال المفارقات كذلك النظر
في هذه الجملة الموجودة من حيث هو مبدأ جزء من العلم الاعلى واما النظر في نفسه من حيث
هو هو فانه يتعلق بالنظر في العلم الذي موضوعه المفارقات وهو العلم الذي يتعلق بالامور
المجردة عن المادة والى هذا اشار ان الذي يعمه عموم الموجود والواحد لا يجوز ان يكون العلم [illegible]
[illegible] والى الواحد المذكور في كتاب البرهان ولا يقال لو وجد
في هذا الحد [illegible] ان يكون سائر العلوم
تحت العلم الناظر في الموجود بما هو موجود والواحد بما هو واحد [illegible]
على اجزاء العلم [illegible] لا يجوز ان يكون العلم الناظر فيها
[illegible] كان [illegible] الطبيعيات [illegible] الاعداد [illegible]
او التفاوت في اثبات المطالب [illegible] في ذلك العلم ينضبط اجزاء العلوم واحوال [illegible]
العلوم [illegible] كثرة الحركات [illegible] علم [illegible]
[illegible]
كل [illegible]
الله [illegible]
[illegible] جميع الافلاك [illegible]
موضوعا لهذا العلم [illegible]
[illegible]
بكونه موضوعا لهذا العلم دون غيره ليست من الاعراض [illegible]

الاسباب اما المراد من الكلي والجزئي والقوة والفعل وان يبحث ان يكون من الاحوال الاسباب التي
الاسباب مخصوصة بها لان يكون يوصف بها الاسباب العقلية فانها من حيث يوصف بها من حيث الاسباب كالمعلولات
وكالاسباب الخارجية وقد ثبت ان محمول المسائل يجب ان يكون من الاحوال التي المختصة الذاتية للموضوع والعارض
الاسباب يعرضها من حيث انها موجودة مطلقا او واحد مطلقا او ما يجري مجراهما فالبحث عن احوال الاسباب لا من حيث
انها اسباب بل من حيث هي موجودة كان البحث فيها عن احوال الموجود المطلق فيكون هو الموضوع لا هي
قوله من البين الواضح ان هذه الامور بعضها من شأن الوجود عطف ان موضوع هذا العلم الذي يسمى بالاسباب
العقلية يعني من البين الواضح ان معنى الكلي والجزئي والقوة والفعل والقدم والحدوث والواحد والكثير
والكثرة وغيرها من الاحوال مما للاسباب وغيرها من حيث نفسها ومن حيث عمومها [illegible]
المطالب التي لا بد من البحث عنها في من العلوم لا يتناولها شيء من المقاصد الضرورية العلمية [illegible]
في الاشرف من العلوم [illegible] في البحث عن هذه الامور [illegible] الا هذا العلم فينكشف ان البحث عن
هذه العلم لا يجوز ان يكون [illegible] بالاسباب [illegible] القاصرة [illegible] ويستثنى [illegible]
عنها [illegible] لغوا واجنبيا من هذا العلم والحاصل ان العلم
بالاسباب المطلوبة اي [illegible] الحاصلة ان البحث عن احوال الاسباب العقلية [illegible]
مطلقة من ثبوتها واثباتها على الاطلاق [illegible] موجود [illegible]
الوجود [illegible] فاعلية وغائية وصورية [illegible] الاسباب مطلقة [illegible]
~~[illegible] العلاقة [illegible]~~
[illegible] شرح المواقف [illegible] العلاقة [illegible] المواقف
والمناسبة [illegible] العلاقة الذاتية اذ [illegible] اتفاقية [illegible] تعليقه
واما [illegible] بعض الامور [illegible] للاحوال [illegible]
[illegible] الاكثرية
[illegible] الاتفاقية [illegible] اثبات [illegible]

بيان [illegible] ان ملك الاحوال [illegible] الاعراض الذاتية [illegible] الموجود ه

والتوجيه
التي [illegible] بالحسن [illegible]
كان [illegible] الاخراق [illegible]
مطلقة [illegible] الاشيا قبل
اثبات هذه السببية ه

[illegible]

عن [illegible] من امر [illegible] وليس [illegible] البرهان [illegible] الموجودات
[illegible] مطلقة [illegible] وغاية ومادة وصورة على الاطلاق [illegible] البرهان العقلي [illegible]
[illegible] العلم الاعلى [illegible] الموضوع [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] سواء كان [illegible] الموضوع او [illegible] البرهان [illegible]
[illegible] تعليل [illegible]
[illegible] البرهان [illegible] الموضوع [illegible]
[illegible] المطلب [illegible]
[illegible] البحث [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] البحث عن الاسباب العقلية [illegible] البحث عن [illegible]
الواحد [illegible] مطلق [illegible]
[illegible] البحث عن احوال الاسباب [illegible] القاصرة [illegible] مطلقة [illegible]
[illegible] مطلق [illegible] وجود [illegible] مطلق [illegible] هذا العلم [illegible] البحث عن احوال [illegible]
واحدة من العلل القاصرة [illegible]
[illegible] هذا العلم [illegible] المذكور [illegible] موضوع علم [illegible]
عن احوال [illegible] الموضوع [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] البحث [illegible]
[illegible] الاحوال [illegible] يرجع الى الاحوال [illegible]
[illegible] الكلي والكلي [illegible]
[illegible] عن [illegible]
[illegible] الكلي [illegible] العلم [illegible]
العلم [illegible] الجزئية [illegible]
باعتبار [illegible] الكلي [illegible] ملاحظة الجزئيات
[illegible] الكلي [illegible] الكلي [illegible]

على العلم باسباب [illegible] ... وذلك العقل الاكبر [illegible] الآية

تعقل [illegible] من الكل وهو كونه [illegible] المقدس تعقله على العقل الكلي [illegible]

[illegible] وان كان [illegible] الاسباب من جهة [illegible] موجود [illegible]

[illegible] الاحتمالات [illegible] الموضوع في هذا العلم هو الاسباب [illegible] في الذكر

السابق اولا [illegible] البيان لانه [illegible] مع كونه [illegible] في البحث

عن الاسباب [illegible] موجودة في هذا العلم لان [illegible] موجود [illegible]

[illegible] الطبيعي والعلمي [illegible] في هذا العلم [illegible]

ما هو موجود والبحث عن [illegible] الموجود [illegible]

والمركب من الهيولى والصورة [illegible] في العلم [illegible] العلم الطبيعي

[illegible] لان البحث عن وجود [illegible] وجوده [illegible] العلم الذي

هو فوق [illegible] العوارض الذاتية [illegible] فالبحث عن وجود [illegible] العلم

الاعلى الذي موضوعه الموجود بما هو موجود لانه من [illegible] والبحث عن [illegible]

[illegible] البحث عن جوهرية [illegible] عن الهيولى

والصورة لانه [illegible] وجوده [illegible] وجوده [illegible]

[illegible] الفلسفي الذي [illegible]

[illegible] الاول [illegible] العوارض [illegible]

قوله والعلوم التي تحت العلم الطبيعي [illegible] الطبيعي [illegible]

[illegible] احوال الاجسام البسيطة والمركبة [illegible]

[illegible] علم السماء والعالم [illegible] احوال [illegible]

وكيفية [illegible] الاجسام [illegible]

الالوان [illegible]

[illegible] يشتمل عليه كتاب [illegible]

ويشتمل عليه كتاب الآثار العلوية [illegible] احوال [illegible] كتاب [illegible] ويشتمل [illegible]

متحصل در

في ضمان

بحث هو

فعندهم

علم الطبيعي [illegible]

العامة للطبيعيات تسمى سمع الكيان والثاني يعرف فيه احوال

المعادن